



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية
تخصص: " مالية دولية "
بعنوان:

دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر (1990 - 2016)

تحت إشراف الأستاذ:
أ.د: علاوي محمد لحسن

من إعداد الطالب:
بوروشة كريم

لجنة المناقشة

الدكتور: شربي محمد الأمين.....أستاذ محاضر أ.....جامعة ورقلة.....رئيسا
الأستاذ الدكتور: علاوي محمد لحسن.....أستاذ.....جامعة ورقلة.....مشرفا ومقررا
الدكتور: بن قانة اسماعيل.....أستاذ محاضر أ.....جامعة ورقلة.....مناقشا
الأستاذ الدكتور: مصيطفي عبد اللطيف.....أستاذ.....جامعة غرداية.....مناقشا
الدكتور: بن ثابت علال.....أستاذ محاضر أ.....جامعة الأغواط.....مناقشا
الدكتور: بن تريح بن تريح.....أستاذ محاضر أ.....جامعة الأغواط.....مناقشا

السنة الجامعية: 2018 - 2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التشكرات:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد خاتم
الأنبياء والمرسلين أما بعد:

نشكر الله ونحمده حمدا كثيرا الذي منحني العزيمة وروح العمل في السعي
وراء طلب العلم.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذ الفاضل البروفسور علاوي محمد
لحسن، على نصائحه وتوجيهاته القيمة وقبوله الاشراف على هذا العمل.
كما لا يسعني أيضا بالتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة، وكل من قام
بمساعدي سواء من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل.

الإهداء:

إلى من قال فيهم الله عز وجل "وبالوالدين إحسانا" أمي وأبي حفظهما الله وراعاهم
وأطال عمرهم.

إلى من جمعني بهم القدر تحت سقف واحد إخوتي وأخواتي، وفقهم الله وسدد
خطاهم وأنار درهم.

إلى جميع الأهل والأقارب، وكل من جمعني بهم رابطة الصداقة.

إلى كل من تعلمت على يده حرف أو كلمة وكل من جمعني بهم مقاعد الدراسة،
والأحياء الجامعية.

إلى من اختارها القدر شريكة الحياة.

إلى كل طاقم ابتدائية كيموش المطيش أساتذة وعمالا وتلاميذ.

إلى كل هؤلاء أهذي ثمرة عملي هذا.

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى فعالية كل من السياسة النقدية والسياسة المالية في تحقيق التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2016، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR)، بالاعتماد على ثلاث متغيرات نقدية تتمثل في معدل الخصم، سعر الصرف والكتلة النقدية M2، ومتغيرين ماليين تمثلان في النفقات العامة ونتيجة الموازنة العامة، بالإضافة إلى الميزان الكلي كمؤشر للتوازن الخارجي، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير لنتيجة الموازنة العامة على ميزان المدفوعات مما يثبت ظاهرة العجز المزدوج في الاقتصاد الجزائري، بينما لم يكن لسعر الصرف، معدل الخصم العرض النقدي والنفقات العامة أي تأثير على ميزان المدفوعات، وبالتالي لا يمكن تأكيد فعالية السياسة النقدية والمالية في التأثير على ميزان المدفوعات لخصوصية الاقتصاد الجزائري والذي يعاني من مشاكل هيكلية لا يمكن معالجتها بأدوات نقدية ومالية.

الكلمات المفتاحية: سياسة نقدية، سياسة مالية، ميزان المدفوعات، نموذج الانحدار الذاتي المتجه،

الجزائر.

Abstract:

This study tried to highlight the effectiveness of both monetary and fiscal policies in achieving external balance in Algeria during the period 1990 to 2016, using Vector Autoregressive Model (VAR), based on three monetary variables: discount rate, exchange rate and monetary supply M2. As well as two fiscal variables: public expenditure and public budget. And, the overall balance as an indicator of external balance. The study found the balance of payments was influenced by the public budget, which confirms the twin deficit phenomenon in the Algerian economy. At the opposite, the exchange rate, discount rate, monetary supply and public expenditure had no effect. Therefore, the effectiveness of monetary and fiscal policies in influencing the balance of payments can not be confirmed due to the specificity of the Algerian economy suffering from structural problems that can not be solved using monetary and fiscal instruments.

Keywords : Monetary policy, fiscal policy, balance of payments, Vector Autoregressive Model, Algeria.

Résumé:

Cette étude a tenté de mettre en évidence l'efficacité de la politique monétaire et budgétaire à la réalisation de l'équilibre extérieur en Algérie entre 1990 et 2016 à l'aide du Vector Autoregressive Model (VAR). Et ce, en se basant sur trois variables monétaires, à savoir le taux d'escompte, le taux de change et l'offre monétaire M2, ainsi que deux variables budgétaires qui sont les dépenses publiques et le solde budgétaire. Tout comme, le solde global comme indicateur du solde extérieur. L'étude a révélé l'existence d'une influence du solde budgétaire sur la balance des paiements ce qui confirme que l'économie algérienne

ملخص الدراسة

est en situation de déficits jumeaux. A leur tour, le taux de change, le taux d'escompte, l'offre monétaire et les dépenses publiques n'avaient eu aucune influence sur ce dernier. Par conséquent, l'efficacité de la politique monétaire et budgétaire en termes d'influence sur la balance des paiements ne peut être confirmée en raison de la spécificité de l'économie algérienne souffrant de problèmes structurels qui ne peuvent être résolus à l'aide d'instruments monétaires et budgétaire.

Mots-clés: *politique monétaire, politique budgétaire, balance des paiements, Vector Autorégressive Model (VAR), Algérie.*

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول والأشكال

I. فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تقييد الأصول والخصوم في ميزان المدفوعات	58
02	معدل الخصم خلال الفترة (1990-2000)	139
03	تطور السوق النقدية خلال الفترة (1994-1998)	144
04	تطورات الكلفة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2000)	146
05	تطور بنية مكونات الكلفة النقدية خلال الفترة (1990-2000).	148
06	تطور مقابلات الكلفة النقدية خلال الفترة (1990-2000)	150
07	تطور معدلات التضخم والنمو والكلفة النقدية خلال الفترة (1990-2000)	152
08	تطور فائض السيولة خلال الفترة (2001-2016)	160
09	تطورات معدل إعادة الخصم خلال الفترة (2001-2016)	161
10	تطورات معدلات ومبالغ الاحتياطي القانوني خلال الفترة (2001-2016)	162
11	معدلات ونسب عمليات استرجاع السيولة خلال الفترة (2002-2016)	164
12	معدلات ونسب مساهمة التسهيلات في استرجاع السيولة خلال الفترة (2005-2016)	165
13	تطور مكونات الكلفة النقدية خلال الفترة (2001-2016)	167
14	تطور هيكل مكونات الكلفة النقدية خلال الفترة (2001-2016)	169
15	تطور مقابلات الكلفة النقدية خلال الفترة (2001-2016)	170
16	تطور معدلات التضخم والنمو والكلفة النقدية خلال الفترة (2000-2016)	172
17	تطور سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري خلال الفترة (2001-2016)	174
18	تطور معدلات الرسم على القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة (1990-2000)	181
19	تطور النفقات العامة خلال الفترة (1990-2000)	183
20	توزيع نفقات التسيير حسب الأبواب خلال الفترة (1990-2000)	185
21	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2000)	189
22	تطور عناصر الإيرادات العادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2000)	191
23	تطور رصيد الموازنة ونسبته إلى الناتج المحلي خلال الفترة (1990-2000)	192
24	تطورات ميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-2000)	193
25	تطور المديونية الخارجية خلال الفترة (1990-2000)	200
26	تطور الانفاق العمومي خلال الفترة (2001-2016)	203
27	تطور نفقات التسيير حسب الأبواب خلال الفترة (2001-2016)	205
28	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2016).	208
29	تطور مكونات الجباية العادية خلال الفترة (2001-2016)	215

فهرس الجداول والأشكال

213	تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2001- 2016)	30
216	تطورات ميزان المدفوعات خلال الفترة (2001- 2016)	31
231	نتائج اختبار ADF للجدر الوحدوي	32
233	نتائج اختبار ADF للجدر الوحدوي بعد الفرق الأول	33
234	نتائج اختبار ADF للجدر الوحدوي بعد الفرق الثاني	34
235	رتبة تكامل المتغيرات	35
235	نتائج تحديد فترات الابطاء الزمني	36
236	نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي (VAR)	37
239	نتائج اختبار سببية غرانجر	38
243	نتائج تحليل التباين	39
246	نتائج اختبار $L-M$	40

فهرس الجداول والأشكال

II. فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
03	المربع السحري لكالدور	01
68	مخطط توضيحي لآلية التوازن في ظل سعر الصرف الثابت	02
69	مخطط توضيحي يوضح آلية التوازن في ظل سعر الصرف المرن	03
72	مخطط لآلية إعادة التوازن في ظل النظرية الكينزية	04
	تطور سعر الصرف خلال الفترة (1990-2000)	05
195	العلاقة بين ميزان العمليات الجارية والميزان التجاري	06
196	هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990-2000)	07
197	العلاقة بين الميزان التجاري وأسعار النفط	08
198	تطورات بنود حساب رأس المال خلال الفترة (1990-2000)	09
199	تطور الحساب الكلي والحسابات الفرعية لميزان المدفوعات	10
229	المنحنيات البيانية لمتغيرات الدراسة عند المستوى	11
230	دوال الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة عند المستوى	12
232	المنحنيات البيانية ودوال الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة بعد الفرق الأول	13
234	المنحنيات البيانية ودوال الارتباط الذاتي لكافة النقود والنفقات العامة بعد الفرق الثاني	14
239	العلاقة بين معدل الخصم ورسيد ميزان المدفوعات	15
240	العلاقة بين سعر الصرف ورسيد ميزان المدفوعات	16
241	العلاقة بين كمية النقود ورسيد ميزان المدفوعات	17
241	العلاقة بين النفقات العامة ورسيد ميزان المدفوعات	18
242	العلاقة بين رصيد الموازنة العامة ورسيد ميزان المدفوعات	19
244	دوال الاستجابة	20
245	نتائج اختبار استقرارية النموذج	21

فهرس المحتويات

فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة
التشكرات.....	-
الإهداء.....	-
ملخص الدراسة.....	-
فهرس الجداول والأشكال.....	-
فهرس الموضوعات.....	-
مقدمة عامة..... (أ- هـ)	-
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة..... (1- 125)	-
تمهيد.....	1
المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية والمالية.....	2
المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية.....	2
1. مفهوم السياسة النقدية وتعريفها.....	2
2. أهداف السياسة النقدية.....	3
1.2. الأهداف النهائية للسياسة النقدية.....	3
1.1.2. تحقيق استقرار الأسعار ومحاربة التضخم.....	3
2.1.2. تحقيق مستوى عال من التشغيل.....	4
3.1.2. زيادة معدلات النمو الاقتصادي.....	4
4.1.2. المساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة.....	4
2.2. الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية.....	5
1.2.2. المجمعات النقدية.....	5
2.2.2. معدلات الفائدة.....	6
3.2.2. سعر الصرف.....	7
2.3.2. أحوال سوق النقد.....	8
3. أدوات السياسة النقدية.....	9
1.3. الأدوات المباشرة للسياسة النقدية.....	9
1.1.3. تأطير الائتمان.....	9
2.1.3. سياسة أسعار الفائدة.....	11
3.1.3. النسبة الدنيا للسيولة.....	11
4.1.3. تنظيم القروض الاستهلاكية:.....	12
5.1.3. الاقناع الأدبي.....	12
6.1.3. التأثير المباشر.....	12
2.3. الأدوات غير المباشرة.....	14

فهرس الموضوعات

- 14.....1.2.3. سياسة معدل الاحتياطي النقدي القانوني
- 16.....2.2.3. سياسة سعر إعادة الخصم
- 17.....3.2.3. سياسة السوق المفتوحة
- 19.....3.3. أدوات السياسة النقدية غير التقليدية
- 20.....1.3.3. التيسير الكمي
- 21.....2.3.3. التيسير الائتماني
- 22.....3.3.3. أسعار الفائدة الصفرية
- 22.....4.3.3. حرب العملات
- 23.....4. قنوات تأثير السياسة النقدية:
- 23.....1.4. قناة سعر الفائدة
- 23.....2.4. قناة سعر الصرف
- 24.....3.4. قناة أسعار الأصول المالية
- 24.....1.3.4. قناة تويين للاستثمار
- 25.....2.3.4. قناة أثر الثروة على الاستهلاك
- 25.....4.4. قناة الائتمان
- 25.....1.4.4. قناة القرض المصرفي
- 25.....2.4.4. قناة ميزانية المؤسسات
- 26.....المطلب الثاني: ماهية السياسة المالية
- 26.....1. تعريف السياسة المالية
- 26.....2. أهداف السياسة المالية
- 27.....1.2. تحقيق الاستقرار الاقتصادي
- 28.....2.2. التخصيص الأمثل للوارد
- 28.....3.2. تحقيق التنمية الاقتصادية
- 29.....4.2. تحقيق العدالة الاجتماعية
- 29.....3. أدوات السياسة المالية
- 30.....1.3. النفقات العامة
- 30.....1.1.3. أركان النفقات العامة
- 31.....2.1.3. تقسيم النفقات العامة
- 33.....2.3. الإيرادات العامة
- 33.....1.2.3. مفهوم الإيرادات العامة
- 33.....2.2.3. مصادر الإيرادات العامة
- 40.....3.3. الموازنة العامة
- 40.....1.3.3. تعريف الموازنة العامة

فهرس الموضوعات

40	2.3.3 مبادئ الموازنة العامة
41	3.3.3 تحضير الموازنة العامة
42	4.3.3 اعتماد الموازنة العامة
42	5.3.3 تنفيذ الموازنة العامة
43	6.3.3 الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة
45	4. التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية
45	1.4 مفهوم التنسيق بين السياسة النقدية والمالية
46	2.4 دواعي التنسيق بين السياسة النقدية والمالية
47	3.4 أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية
47	4.4 الشروط اللازمة للتنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية
47	1.4.4 وضوح السياستين النقدية والمالية
48	2.4.4 المشاركة الكاملة في صياغة وتنفيذ السياسات
48	5.4 إجراءات التنسيق بين السياستين المالية والنقدية
48	1.5.4 استقلالية البنك المركزي
48	2.5.4 وضع ضوابط على إقراض البنك المركزي للحكومة لأغراض تمويل العجز المالي
49	3.5.4 الحد من التعارض بين السياستين المالية والنقدية
49	4.5.4 لجان التنسيق
51	المبحث الثاني: الأدبيات النظرية لدور السياسة المالية والنقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات
51	المطلب الأول: عموميات حول ميزان المدفوعات
51	1. مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته الاقتصادية
51	1.1 تعريف ميزان المدفوعات
53	2.1 أهمية ميزان المدفوعات
54	2. مكونات ميزان المدفوعات وطرق تسجيل المعاملات
54	1.2 التقسيم الشائع لميزان المدفوعات
54	1.1.2 الحساب الجاري
54	2.1.2 حساب رأس المال
54	3.1.2 حساب التسويات الرسمية
55	2.2 تقسيم صندوق النقد الدولي
55	1.2.2 حساب العمليات الجارية
56	2.2.2 حساب العمليات الرأسمالية
56	3.2.2 الحساب المالي
57	4.2.2 حساب السهو والخطأ
57	3. تقييد المعاملات الاقتصادية في ميزان المدفوعات

فهرس الموضوعات

58	4. التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات
59	1.4. مفهوم التوازن والاختلال لميزان المدفوعات
59	2.4. نتائج اختلال ميزان المدفوعات
59	1.2.4. نتائج العجز في ميزان المدفوعات
60	2.2.4. نتائج الفائض في ميزان المدفوعات
60	3.4. أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات
60	1.3.4. الاختلال العارض أو العشوائي
61	2.3.4. الاختلال الموسمي
61	3.3.4. الاختلال الدوري
61	4.3.4. الاختلال الاتجاهي
62	5.3.4. الاختلال النقدي
62	2.3.4. الاختلال الدائم
62	4.4. أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات
62	1.4.4. السياسات الاقتصادية للدولة
63	2.4.4. ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته لتغيرات الأسواق المحلية والدولية
63	3.4.4. الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية
64	4.4.4. التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية
64	5.4.4. تغير مستويات الأسعار المحلية والعالمية
64	6.4.4. تدهور معدلات التبادل التجاري الدولي للبلدان النامية
65	7.4.4. اتساع فجوة الموارد المحلية
65	8.4.4. هروب الأموال إلى الخارج
65	المطلب الثاني: دور السياسة النقدية والمالية في إعادة التوازن لميزان المدفوعات
66	1. آليات معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات
66	1.1. آلية التسوية في ظل النظرية الكلاسيكية
66	1.1.1. آلية التوازن في ظل أسعار الصرف الثابتة
68	2.1.1. آلية التوازن في ظل حرية الصرف
70	3.1.1. تقييم النظرية الكلاسيكية
74	2. سياسات تكييف لإعادة التوازن لميزان المدفوعات
74	1.2. منهج المرونات
75	1.1.2. البناء النظري لمنهج المرونات
77	2.1.2. آلية التسوية في ظل منهج المرونات
78	3.1.2. آثار تخفيض العملة الوطنية على الاقتصاد الوطني
79	4.1.2. تقييم منهج المرونات

فهرس الموضوعات

81	2.2. منهج الاستيعاب
82	1.2.2. البناء النظري لمنهج الاستيعاب
84	2.2.2. آلية التأثير في ظل منهج الاستيعاب
84	3.2.2. تقييم منهج الاستيعاب
85	3.2. المنهج النقدي
86	1.3.2. الصياغة الرياضية للمنهج النقدي
88	2.3.2. آلية تسوية الاختلال الخارجي عبر المقاربة النقدية
89	3.3.2. تقييم المنهج النقدي
91	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
91	المطلب الأول: مرجعية الدراسة باللغة العربية
110	المطلب الثاني: مرجعية الدراسة باللغة الأجنبية
125	خاتمة الفصل
	الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية والمالية على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) (126-247)
126	تمهيد
127	المبحث الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)
127	1. الإصلاحات النقدية خلال الفترة (1990-2000)
127	1.1. قانون النقد والقرض
130	2.1. البرنامج الاستعدادي الائتماني الأول
131	3.1. البرنامج الاستعدادي الائتماني الثاني
133	4.1. برنامج التثبيت الاقتصادي
135	5.1. برنامج التعديل الهيكلي
137	2. أدوات السياسة النقدية خلال (1990 - 1999)
137	1.2. تطير القروض
137	1.1.2. تطير القروض المقدمة للدولة
138	2.1.2. تطير القروض المقدمة للاقتصاد
138	2.2. معدل إعادة الخصم
140	3.2. معدل الاحتياطي النقدي القانوني
140	4.2. التدخل في السوق النقدية
141	1.4.2. نظام الأمانات
142	2.4.2. سياسة السوق المفتوحة
142	3.4.2. مزادات القروض
143	4.4.2. مزادات أذونات الخزينة

فهرس الموضوعات

- 145..... 3. تطور الوضعية النقدية خلال الفترة (1990 - 2000)
- 146..... 1.3. تطور الكلفة النقدية
- 149..... 2.3. تطور مقابلات الكلفة النقدية
- 152..... 3.3. تطور معدلات التضخم
- 153..... 4.3. تطورات سعر الصرف
- 156..... المطلب الثاني: مسار السياسة النقدية خلال الفترة (2001 - 2016)
- 156..... 1. الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (2001 - 2016)
- 156..... 1.1. الأمر رقم 01 - 01 المتعلق بالنقد والقرض
- 157..... 2.1. الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض
- 158..... 3.1. الأمر 04/10 المتعلق بالنقد والقرض
- 159..... 2. أدوات السياسة النقدية خلال (2001 - 2016)
- 161..... 1.2. معدل إعادة الخصم
- 161..... 2.2. الاحتياطي النقدي القانوني
- 163..... 3.2. آلية استرجاع السيولة بالمنافسة
- 165..... 4.2. تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة
- 166..... 3. تطور الوضعية النقدية خلال الفترة (2001 - 2016)
- 166..... 1.3. تطور الكلفة النقدية
- 170..... 2.3. تطور مقابلات الكلفة النقدية
- 172..... 3.3. تطور معدل التضخم
- 174..... 4.3. تطور معدلات الصرف
- 176..... المبحث الثاني: السياسة المالية والتوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2010)
- 176..... المطلب الأول: مسار السياسة المالية والتوازن الخارجي خلال الفترة (1990 - 2000)
- 176..... 1. الإصلاحات المالية
- 176..... 1.1. اصلاح نظام الأسعار
- 177..... 2.1. الإصلاحات الجبائية
- 178..... 1.2.1. إصلاح الجهاز الجبائي
- 179..... 2.2.1. إصلاح النظام الجبائي
- 182..... 2. السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2000)
- 182..... 1.2. أقسام النفقات العامة في الجزائر
- 182..... 1.1.2. نفقات التسيير
- 183..... 2.1.2. نفقات التجهيز
- 183..... 2.2. تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2000)
- 186..... 3. سياسة الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2000)

فهرس الموضوعات

- 186.....1.3. تقسيم الإيرادات العامة في الجزائر
- 187.....1.1.3. الإيرادات الاجبارية
- 188.....2.1.3. الإيرادات الاختيارية
- 188.....2.3. تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2000)
- 192.....4. سياسة الموازنة العامة في الجزائر
- 193.....5. تطور التوازنات الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2000)
- 194.....1.5. ميزان العمليات الجارية
- 195.....2.5. الميزان التجاري
- 197.....3.5. تطور حساب رأس المال خلال الفترة (1990 - 2000)
- 198.....4.5. الميزان الكلي
- 199.....5.5. تطور الاحتياطات الأجنبية
- 200.....6.5. المديونية الخارجية
- 202.....المطلب الثاني: مسار السياسة المالية والتوازن الخارجي خلال الفترة (2001 - 2016)
- 202.....1. السياسة الإنفاقية خلال الفترة (2000 - 2016)
- 207.....2. سياسة الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001 - 2016)
- 212.....3. سياسة الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2001 - 2016)
- 215.....5. تطورات الحسابات الخارجية خلال الفترة (2001 - 2016)
- 21.....1.5. حساب العمليات الجارية
- 217.....2.5. الميزان التجاري
- 217.....3.5. ميزان حساب رأس المال
- 218.....4.5. الميزان الكلي
- 218.....5.5. تطور الاحتياطات الأجنبية
- 220.....المبحث الثالث: دراسة قياسية لدور السياسة النقدية والمالية في تحقيق توازن ميزان المدفوعات
- 220.....المطلب الأول: نموذج الدراسة والأدوات
- 220.....1. عموميات حول السلاسل الزمنية
- 220.....1.1. تعريف السلسلة الزمنية
- 221.....2.1. مركبات السلسلة الزمنية
- 221.....1.2.1. الاتجاه العام
- 222.....2.2.1. التغيرات الموسمية
- 222.....3.2.1. التغيرات الدورية
- 222.....4.2.1. التغيرات العشوائية
- 222.....3.1. السلاسل الزمنية المستقرة وغير المستقرة
- 222.....1.3.1. السلسلة الزمنية المستقرة

فهرس الموضوعات

223.....	2.3.1. السلاسل الزمنية غير المستقرة.....
223.....	2. عموميات حول أشعة الانحدار الذاتي المتجه (VAR).....
223.....	1.2. الكتابة الرياضية للنموذج.....
224.....	2.2. استقرارية نموذج VAR.....
224.....	3.2. تحديد وتقدير نموذج VAR.....
224.....	1.3.2. التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية.....
224.....	2.3.2. التقدير بطريقة المعقولة العظمى.....
224.....	3. تحديد نموذج الدراسة والأدوات.....
225.....	1.3. تحديد نموذج الدراسة.....
225.....	2.3. أدوات الدراسة.....
225.....	1.2.3. اختبارات الاستقرار.....
226.....	2.2.3. اختبارات التكامل المشترك.....
227.....	3.2.3. تقدير النموذج واختيار فترة التباطؤ.....
227.....	4.2.3. دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات.....
228.....	5.2.3. تحليل التباين والصدمات ودوال الاستجابة.....
228.....	6.2.3. اختبار النموذج من الناحية القياسية.....
228.....	المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة.....
229.....	1. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.....
229.....	1.1. ملاحظة المنحنيات البيانية.....
230.....	2.1. فحص دالة الارتباط الذاتي.....
231.....	3.1. الاختبار الجذر الوحدوي ديكي فولر المطور (ADF).....
235.....	2. اختبار التكامل المشترك.....
235.....	3. تحديد فترة الابطاء الزمني للنموذج.....
236.....	4. معايرة نموذج (VAR).....
238.....	5. دراسة السببية.....
242.....	6. تحليل تباين خطأ التنبؤ.....
243.....	7. تحليل الصدمات ودوال الاستجابة.....
245.....	8. اختبار النموذج من الناحية القياسية.....
247.....	خاتمة الفصل.....
247.....	خاتمة عامة.....
256.....	قائمة المراجع.....

مقدمة عامة

تمهيد:

ظلت إشكالية التنمية الاقتصادية الشغل الشاغل لمختلف الاقتصاديات الدولية سواء المتقدمة منها أو المتخلفة على حد سواء، ولا زالت هذه الاشكالية تحتل أهمية كبيرة خصوصا في الدول المتخلفة باعتبارها السبيل الوحيد للتحرر من بؤرة التخلف والالتحاق بركب الدول المتقدمة، وهذا ما يبرر تجنيدها لكل امكاناتها سواء البشرية أو المادية من أجل بلوغ هذا الهدف.

لكن الطريق لم يكن سهلا أمام هذه الدول في سبيل تحقيق الهدف المنشود، فقد اصطدمت بعدة عراقيل وواجهتها عدة صعاب على غرار نقص الموارد المالية وسوء اختيار السياسات الاقتصادية الكلية الملائمة، مما جعل اقتصاديات هذه البلدان عرضة لعدة اختلالات اقتصادية خطيرة هددت الاستقرار الاقتصادي وحتى السياسي لهذه الدول، خصوصا في ظل التقلبات والأزمات الاقتصادية التي كان يتعرض لها الاقتصاد العالمي بين الفينة والأخرى.

ومن أهم هذه العقبات التي واجهت مختلف الدول هي إشكالية التوازن الخارجي أي الفرق بين إيراداتها ونفقاتها الدولية الناتجة أساسا عن المبادلات التجارية وحركة رؤوس الأموال على المستوى الدولي، فمن المعلوم أن كل الدول تقوم بإعداد بيان مفصل لكل مبادلتها الاقتصادية والمالية مع العالم الخارجي في وثيقة يصطلح عليها ميزان المدفوعات.

وبالرجوع إلى موازين المدفوعات الدولية وبغض النظر عن التوازن المحاسبي والذي هو تلقائي نتيجة طريقة القيد المحاسبي المتبع في تسجيل العمليات في الميزان والمتمثلة في طريقة القيد المزدوج، فإن التوازن الاقتصادي نادر الحدوث، وذلك راجع لعدم تساوي الإيرادات الدولية مع المدفوعات الدولية، فالسمة الغالبة لميزان المدفوعات هي الاختلال سواء الفائض عندما تفوق الإيرادات عن المدفوعات أو العجز عندما تفوق قيمة المدفوعات عن الإيرادات.

ومن المعلوم أن استمرار العجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى تدهور الاحتياطات الدولية للبلد وزيادة التزاماته اتجاه الخارج مما قد يضطره لإجراءات استثنائية لتقييد وارداته أو تنفيذ بعض الاجراءات التي تمل عليه من الخارج، كذلك استمرار الفائض يؤدي إلى تجميد جزء من الدخل الوطني في أصول عاطلة، ففي كلتا الحالتين يؤدي الاختلال إلى صعوبات ومتاعب على الاقتصاد المعني، وبالتالي يكتسي التوازن الخارجي أهمية بالغة في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي للدول، لذلك يجب أخذ الأمر بجديّة أثناء وضع وتسطير السياسات الاقتصادية الكلية.

وتعتبر السياسة الاقتصادية بمثابة الأداة التي من خلالها تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتوجيهه نحو الأهداف المرجوة، وكذلك تصحيح الاختلالات الاقتصادية، وهي تشمل مجموعة من السياسات

(السياسة النقدية، السياسة المالية، السياسة التجارية) والتي تعمل في منظومة متناسقة بغية تحقيق الأهداف المنشودة والمحافظة على التوازنات الكلية سواء الداخلية أو الخارجية.

وتعتبر السياسة النقدية من بين أهم أدوات السياسة الاقتصادية حيث تتخذ من المعطيات النقدية موضوع لتدخلها بغية تحقيق مجموعة من الأهداف تختلف من دولة إلى أخرى تبعا لحالتها الاقتصادية ونظامها الاقتصادي والاجتماعي السائد إلا أنها تتمثل عموما في استقرار الأسعار وتفعيل النشاط الاقتصادي والحفاظ على التوازن الخارجي، وكذلك الحال بالنسبة للسياسة المالية فهي الأخرى أيضا تحتل مكانة هامة ضمن السياسة الاقتصادية فهي تستخدم الضرائب والانفاق الحكومي أو ما يصطلح عليه بالإيرادات العامة والنفقات العامة بغية تحقيق أهدافها الاقتصادية، والتي عموما تتقاطع مع أهداف السياسة النقدية.

وعلى غرار الدول حديثة العهد بالاستقلال سعت الجزائر إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة فاخترت نموذج التنمية الاشتراكي الذي يقوم على التخطيط المركزي والملكية العامة لوسائل الإنتاج، مركزة اهتماماتها على الصناعات الثقيلة، وهذا ما تجسد من خلال تسطير جملة من المخططات التنموية، وإنجاز العديد من المشاريع خصوصا في الصناعات الثقيلة بفضل توفر الموارد المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق المالية وكذلك سهولة الحصول على التمويل الدولي خلال السبعينات من القرن الماضي، وقد تم التركيز على الصناعات الثقيلة على اعتبار أن بإمكانها النهوض بالاقتصاد الجزائري في رأي المنظرين الاقتصاديين آنذاك. لكن ومع انخفاض أسعار البترول في نهاية الثمانينات دخل الاقتصاد الجزائري في أزمة خانقة حيث تراجعت معدلات النمو وانفجرت مشكلة المديونية الخارجية، وظهر العجز الموازي وارتفعت معدلات التضخم ونسب البطالة كنتيجة مباشرة لفشل السياسات الاقتصادية المتبعة وعدم التنسيق بينها وإهمال البعض منها، مما جعل الاقتصاد الجزائري عرضة لاختلالات هيكلية كون الجهاز الاتاجي يتميز بالضعف الكبير من حيث التنوع من جهة ومن حيث المردودية والمرونة من جهة أخرى، وما كان على السلطات الجزائرية سوى الاستنجد بالمؤسسات المالية الدولية لإعادة هيكلة اقتصادها والتي اشترطت اجراء اصلاحات هيكلية على الاقتصاد الجزائري انطلاقا من تغيير نمط تسيير الاقتصاد بالاستغناء عن التخطيط المركزي والتحول نحو اقتصاد السوق، إضافة إلى القيام بجملة من الاصلاحات الاقتصادية سواء ذاتية أو بمرافقة المؤسسات النقدية الدولية غلب عليها الطابع النقدي والمالي.

ورغم ما قيل عن هذه الاصلاحات، إلا أن الجزائر تمكنت من استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية مع بداية الألفية الثالثة على غرار التحكم في التضخم والمديونية الخارجية وتحقيق معدلات نمو مقبولة، لكن ذلك عائد أساسا إلى ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، مما أدى إلى تشكل احتياطات أجنبية معتبرة مكن السلطات الجزائرية من تسطير برامج تنموية ضخمة.

ومع انخفاض أسعار البترول في الآونة الأخيرة، والمخاوف من تعرض الاقتصاد الوطني لهزات مماثلة لتلك التي حدثت مع نهاية الثمانينات، عادت إلى ظهور اشكالية فعالية السياسة الاقتصادية المتبعة، لا سيما السياستين المالية والنقدية، فقد ظهرت محدودية هاتين السياستين في النهوض بالاقتصاد الوطني وتخليصه من التبعية المطلقة للبترول، الأمر الذي أدى بالسلطات إلى إعادة النظر في تسيير هاتين السياستين من خلال عودتها إلى اتباع سياسات تقشفية وهذا ما برز جليا من خلال خفض الانفاق العمومي ومعدلات الصرف.

1. إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق سوف نحاول في هذا العمل دراسة التأثير الفعال للسياستين النقدية والمالية على ميزان المدفوعات الجزائري، وسوف نحاول كذلك تحليل وقياس هذا الأثر، وبالتالي يمكن صياغة الاشكالية العامة على النحو التالي:

"ما مدى مساهمة السياستين النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي للاقتصاد الجزائري؟"

إلى جانب الإشكالية الرئيسية ومن أجل حصر الموضوع، يمكن طرح الإشكاليات الفرعية التالية:

- ما مدى فاعلية سياسة الانفاق العام المتبعة في الجزائر في تحقيق التوازن الخارجي؟
- ما مدى تأثير نتيجة الموازنة العامة في الجزائر على التوازن الخارجي؟
- هل ساهمت معدلات الخصم المطبقة في الجزائر في تحقيق التوازن الخارجي؟
- ما مدى فاعلية سياسة الصرف المتبعة في الجزائر في تحقيق التوازن الخارجي؟
- هل ساهمت الوضعية النقدية السائدة في الجزائر في تحقيق التوازن الخارجي؟

2. فرضيات الدراسة:

للإجابة على الاشكالية الرئيسية والاشكاليات الفرعية انطلقت الدراسة من الفرضيات التالية:

- لم تؤدي سياسة الانفاق المتبعة في الجزائر إلى تحقيق التوازن الخارجي.
- لا يوجد أي تأثير لنتيجة الموازنة العامة في الجزائر على التوازن الخارجي.
- لم تسهم معدلات الخصم المطبقة في الجزائر في تحقيق التوازن الخارجي.
- أسهمت سياسة الصرف المتبعة في الجزائر في تحقيق التوازن الخارجي.
- لم يكن للوضعية النقدية السائدة في الجزائر أي أثر على التوازن الخارجي.

3. دوافع اختيار الموضوع:

- الرغبة في الخوض والاطلاع على مثل هذه المواضيع الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية الكلية؛

- الأهمية الاقتصادية الكبيرة للتوازن الخارجي، وتأثيره على الأوضاع الداخلية لا سيما الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛

- الأوضاع الاقتصادية الحالية، خصوصا مع تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، الأمر الذي يجعل التوازن الخارجي للاقتصاد الجزائري على المحك كونه يعتمد على النفط بدرجة كبيرة؛
- التعرف على الأدوات النقدية المستخدمة من طرف بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية ومدى فعاليتها في تحقيق التوازنات الاقتصادية لاسيما التوازن الخارجي؛
- دراسة مسار السياسة المالية المتبعة في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية على وجه العموم والتوازن الخارجي على وجه الخصوص؛
- التعرف على تطورات مختلف الحسابات النقدية الخارجية للجزائر ومعرفة العوامل المؤثرة فيها؛

4. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- تسليط الضوء على مسار السياستين النقدية والمالية في الجزائر ودورهما في تحقيق التوازن الخارجي،
- إبراز أهمية التوازن الخارجي ودوره في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية؛
- معرفة العوامل المؤثرة على أداء السياستين النقدية والمالية، وكذلك على التوازن الخارجي؛
- إبراز أهم السياسات النقدية والمالية التي طبقتها الجزائر ومدى نجاحها في تحقيق الأهداف المنشودة؛
- محاولة ربط أداء السياسة النقدية والمالية بوضعية ميزان المدفوعات؛
- قياس مدى استجابة رصيد ميزان المدفوعات لصددمات السياسة النقدية والمالية؛

5. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تهدف الى دراسة وتحليل وقياس أثر كل من السياستين النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي في الجزائر خلال فترة الدراسة، فالسياستين النقدية والمالية تعتبر من بين أهم وسائل السياسة الاقتصادية التي تندخل بواسطتها الدولة في النشاط الاقتصادي وتوجيهه نحو الأهداف المرجوة، هذا بالإضافة إلى الدور البارز للتوازن الخارجي في تحقيق التوازنات الاقتصادية الداخلية ودفع عجلة التنمية.

6. حدود الدراسة:

من ناحية الحد المكاني، فإن الدراسة سوف تختص بدراسة وضع الاقتصادي الجزائري، أما من حيث الحد الزمني فإن فترة الدراسة تمتد من سنة 1990 إلى سنة 2016، وتم اختيارنا لهذه الفترة كونها عرفت عدة اصلاحات اقتصادية بدءا بقانون النقد والقرض سنة 1990 والذي أسس لظهور سياسة نقدية حقيقية في الجزائر، كما أنها عرفت تسطير عدة برامج تنموية ضخمة على غرار برنامج الانعاش الاقتصادي، وبرنامج دعم النمو والبرنامج التكميلي لدعم النمو.

7. منهج الدراسة:

استنادا إلى طبيعة الموضوع، ومن أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة والاشكاليات الفرعية سوف يتم الاعتماد على المناهج التالية:

المنهج الوصفي: فيما يتعلق بوصف الأدبيات النظرية للدراسة، والمتمثلة في المفاهيم النظرية لكل من السياسة النقدية والسياسة المالية وكذلك التوازن الخارجي.

المنهج التحليلي: فيما يتعلق بالجانب التطبيقي، من أجل وصف وتحليل متغيرات الدراسة، واستنتاج العوامل المؤثرة فيها.

9. هيكل الدراسة:

لمعالجة الإشكالية الرئيسية تم تقسيم الدراسة إلى فصلين جاءت تفاصيلهما كالتالي:

الفصل الأول تحت عنوان الأدبيات النظرية للدراسة، والتي تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، حيث تناول المبحث الأول المفاهيم النظرية لكل من السياسة النقدية والمالية، من خلال التطرق لمفهومها وأهدافها وأدواتها، وكذلك ضرورة التنسيق بينهما لضمان تحقيق الأهداف التنموية المرجوة، وشروط ضمان التنسيق الفعال، في حين تعرض المبحث الثاني إلى ميزان المدفوعات من خلال تعريفه وإبراز أهميته الاقتصادية، وكذلك إشكالية اختلاله وأسباب هذا الاختلال إضافة إلى إبراز دور السياسة النقدية والمالية في استرجاع توازن الميزان من خلال استعراض آليات وسياسات التعديل، أما المبحث الثالث فتم من خلاله استعراض بعض الدراسات السابقة الوطنية منها والأجنبية والتي تناولت الموضوع مع إبراز أهم نتائجها وكذلك الفرق بينها وبين الدراسة الحالية.

الفصل الثاني والذي تم تخصيصه للدراسة التطبيقية، والذي قسم هو الآخر أيضا إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول استعرض مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2016، أما المبحث الثاني فتم من خلاله عرض تطور السياسة المالية والوضعية النقدية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، في حين خصص المبحث الثالث للدراسة القياسية أين تم من خلاله استعراض أدوات الدراسة وكذلك عرض النتائج ومناقشتها.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

تمهيد

لقد أدت الأزمات المتعاقبة والاختلالات الاقتصادية الكبيرة التي أصبحت تعرفها معظم اقتصاديات العالم اليوم سواء كانت متقدمة أو نامية إلى ضرورة مراجعة دور الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث أصبح تدخلها أمراً ضرورياً من أجل الحد من هذه الأزمات خصوصاً في ظل الصراعات التي أصبح العالم يعرفها اليوم في إطار العولمة الاقتصادية وتوسع ظاهرة تدويل الاقتصاديات الوطنية.

وتعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات التي تستخدمها الدولة من أجل التدخل في النشاط الاقتصادي، وتوجيهه وفق الأهداف المنشودة، وكذلك تصحيح الاختلالات الاقتصادية، حيث يستخدم البنك المركزي هذه السياسة من أجل تنفيذ وتحقيق السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

فالسياسة النقدية هي أحد مكونات السياسة الاقتصادية التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها بغية تحقيق جملة من الأهداف، والتي تختلف من دولة لأخرى تبعاً لحالتها الاقتصادية ولنظامها الاقتصادي والاجتماعي السائد، وظروفها واحتياجاتها.

وعلى غرار السياسة النقدية تعتبر السياسة المالية أيضاً إحدى أهم السياسات الاقتصادية، حيث تزايد دورها في النشاط الاقتصادي خصوصاً بعد أزمة الكساد الكبير وظهور الفكر الكينزي، حيث أصبحت الحكومات تستخدم أدوات السياسة المالية من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي وتوجيهه نحو الأهداف المرجوة، تماشياً مع الأوضاع الاقتصادية السائدة.

ومن بين الأهداف التي تعمل السياسة النقدية والمالية على تحقيقها نجد التوازن الخارجي، أي توازن ميزان المدفوعات، باعتباره السجل التي تقيّد فيه كل المعاملات الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي وكونه يحمل مؤشرات ودلالات اقتصادية تعكس قوة الاقتصاد الوطني ودرجة اندماجه في الاقتصاد العالمي، فضلاً عن أن ما يدرج فيه من معاملات اقتصادية إنما يعكس من حيث المحتوى هيكل الإنتاج وقدرته التنافسية، ومدى استجابته لتطور قوى الإنتاج دولياً.

ونظراً للأهمية الكبيرة لهذا الموضوع، فإنه كان محل اهتمام العديد من الفاعلين على المستوى الدولي، حيث نال اهتمام العديد من المنظرين الاقتصاديين والأكاديميين وكذلك السياسيين وواضعي السياسات الاقتصادية، وسوف نحاول في هذا الفصل استعراض أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالسياستين من خلال تعريفهما، وإبراز أهدافهما الاقتصادية، وعرض أدواتهما من خلال المبحث الأول، في حين نستعرض في الفصل الثاني ميزان المدفوعات ومكوناته واشكالية توازنه ودور كل من السياسة المالية والنقدية في استعادته، أما المبحث الثالث فتم من خلاله استعراض وتحليل بعض الدراسات السابقة التي تناولت دور السياسة المالية والنقدية في تعديل ميزان المدفوعات.

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية والمالية:

تعتبر السياسة النقدية والمالية من بين أهم الأدوات التي تتدخل من خلالها الدولة في النشاط الاقتصادي وتوجيهه نحو الأغراض المرجوة، حيث تستخدم السلطات النقدية والمالية أدوات هاتين السياستين من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف التنموية، كما يتم استخدام هاتين السياستين أيضا في استعادة التوازنات الكلية، وسوف نحاول في هذا المبحث استعراض بعض المفاهيم النظرية لهاتين السياستين.

المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية:

السياسة النقدية هي إحدى وسائل السياسة الاقتصادية، وبالتالي فهي تعمل إلى تحقيق الأهداف التنموية والمحافظة على التوازنات النقدية الكلية للدولة، وذلك عن طريق استخدام عدة متغيرات النقدية، وسوف نحاول في هذا المطلب التعرض لمفهوم السياسة النقدية من خلال تعريفه واستعراض أهدافها والأدوات الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف، وكذلك قنوات تأثيرها.

1. مفهوم السياسة النقدية وتعريفها:

ظهر مصطلح السياسة النقدية في الأدبيات الاقتصادية خلال القرن التاسع عشر وتطور في القرن العشرين، وبرز دور السياسة النقدية بعد حدوث الدورات الاقتصادية وما نتج عنها من مشاكل اقتصادية، وقد تعددت وجهات النظر حول مفهومها، والسبب ربما راجع إلى اختلاف التوجهات الفكرية أو إلى اختلاف البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكل بلد¹، ويمكن تعريف السياسة النقدية بأنها مجموعة الأدوات التي تستخدمها الحكومة أو سلطة نقدية للتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال التأثير على رصيدها النقدي²، وتعرف أيضا بأنها مجموعة الإجراءات التي تتبعها السلطات النقدية للسيطرة على عرض النقود، من خلال إحداث تغييرات في كمية النقود (كمية وسائل الدفع) أو عرض النقود بما يتلاءم وظروف البلد الاقتصادية، حيث تسعى السلطات النقدية من خلال هذه الإجراءات إلى حقن الاقتصاد بالكمية النقدية المرغوب فيها أو تسريب وامتصاص الكمية النقدية غير المرغوب فيها³، كما يمكن تعريفها أيضا بأنها تلك الرقابة التي تفرضها الحكومة، البنك المركزي أو السلطة النقدية لبلد ما للتحكم في العرض النقدي والسيولة المالية وأسعار الفائدة لتحقيق مجموعة من الأهداف الموجهة نحو النمو واستقرار الاقتصاد⁴.

¹: نادية العقون، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1990-2011)، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 13، جامعة قلمة، ديسمبر 2015، ص 557.

²: BEITON Alain, CHRISTOPHE Rodriges, *Economie monétaire (Théories et politique)*, ARMAND COLIN, Malakoff, 2017, p 257.

³: عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر، عمان 1999، ص 207

⁴: Iordachioaia Adelina-Geanina, Titu Maiorescu, *Monetary Policy and Economic Policy*, journal of knowledge management, economics and information technology, volume1, Issue no: 2 University of Romania, February 2011, p 3.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن السياسة النقدية تتمثل في تلك الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية من أجل التأثير على العرض النقدي وتوجيهه وفق الأهداف الاقتصادية المرجوة.

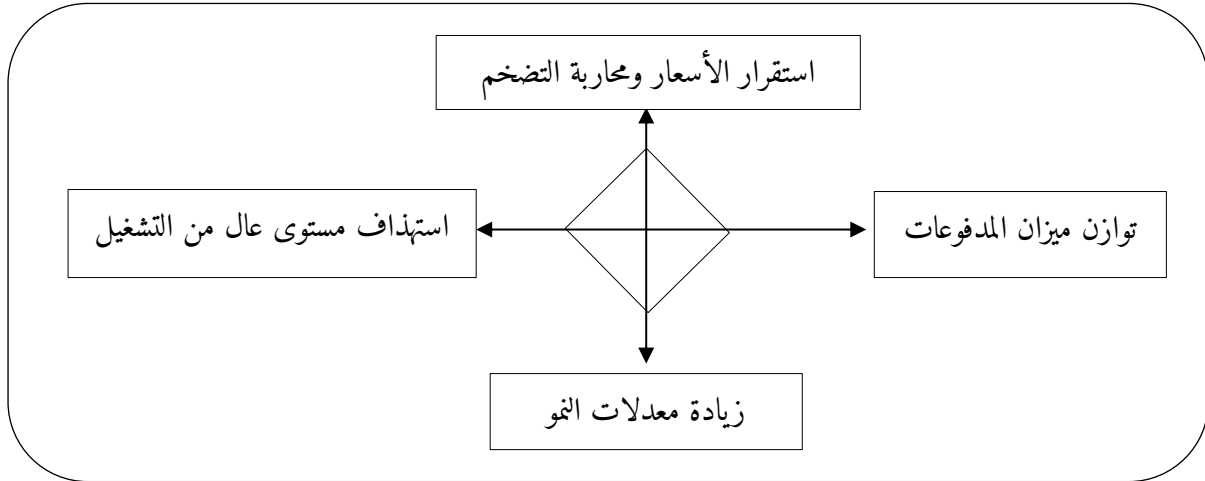
2. أهداف السياسة النقدية:

تعتبر السياسة النقدية إحدى مكونات السياسة الاقتصادية الكلية، لذلك فأهداف السياسة النقدية لا تختلف عن أهداف السياسات الاقتصادية الأخرى، إذ تسعى عموماً إلى المحافظة على الاستقرار الكلي والتوازنات الاقتصادية الكلية، وتختلف أهداف السياسة الاقتصادية من بلد لآخر تبعاً لطبيعة النظام الاقتصادي السائد وكذلك الأوضاع الاقتصادية وطبيعة وحالة الاقتصاد الوطني، إلا أنه يمكن حصر الأهداف العامة للسياسة النقدية في ثلاث مستويات، أهداف نهائية، أهداف وسيطية وأهداف أولية.

1.2. الأهداف النهائية للسياسة النقدية:

تتمثل الأهداف النهائية للسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق استقرار الأسعار، وكذلك تحقيق معدلات عالية من العمالة، بالإضافة إلى تعزيز معدلات النمو الاقتصادي والمحافظة على استقرار ميزان المدفوعات، هذه الأهداف النهائية يصطلح عليها بالمرجع السحري لكالدور والتي يمكن إبرازه في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): المربع السحري لكالدور



Source: Delaplace Marie, *Monnaie et financement de l'économie*, Edition n°: 5, Dunod, Paris, 2017, p 142.

1.1.2. تحقيق استقرار الأسعار ومحاربة التضخم:

يعتبر هذا الهدف محوري بالنسبة للسياسة النقدية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، تجنباً لحدوث التضخم الذي تسعى كل دولة لمحاربه، وبالتالي تصبح مسؤولية السلطة النقدية في غاية الأهمية لاحتواء تقلبات مستوى الأسعار إلى أدنى مستوى لها، فعدم الاستقرار في الأسعار يعرض الاقتصاد ككل إلى هزات عنيفة من خلال حدود الكساد والرواج، فتدهور قيمة العملة في حالة التضخم وتسود البطالة في

حالة الكساد، نظرا للعلاقة الوثيقة بين مستوى الأسعار وعرض النقود، وقد أكد فريدمان هذه العلاقة سنة 1959 في اللجنة الاقتصادية للكونجرس الأمريكي، عندما بين بأنه من الصعوبة التحكم في الأسعار المحلية دون ضبط معدل زيادة كمية النقود المعروضة، وأنه لا توجد دولة في العالم استطاعت التغلب على مشكلة التضخم دون اللجوء إلى خفض معدل زيادة كمية النقود، واستدل على ذلك بتجارب بعض الدول بعد الحرب العالمية الثانية مثل ألمانيا الغربية وإيطاليا وفرنسا¹.

2.1.2. تحقيق مستوى عال من التشغيل:

هناك إجماع بين الاقتصاديين على أن يكون ضمان التوظيف الكامل أو مستوى مرتفع من التشغيل من بين الأهداف التي تسمى إليها السياسة النقدية، ويراد بذلك أن تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية، وعلى السلطات النقدية اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتجنيد الاقتصاد البطالة وما يرافقها من عوامل انكماشية في الإنتاج والدخل واضطرابات في العلاقات الاجتماعية، ومن هذه الإجراءات رفع حجم الطلب الكلي إلى المستوى اللازم لتشغيل الموارد الإنتاجية غير المستغلة².

3.1.2. زيادة معدلات النمو الاقتصادي:

تشغل السياسة النقدية دورا هاما في توجيه السياسة الاستراتيجية والاقتصادية العامة للدولة، لأنها تتحكم في حجم وسائل الدفع من حيث تأثيرها على حجم الائتمان وعلى سعر الفائدة وبالتالي على الاستثمار والنمو، لهذا تعمل السياسة النقدية على تعبئة وتمية أكبر قدر ممكن من الموارد ووضعها في خدمة عملية التنمية الاقتصادية، مع توفير الشروط الملائمة والمناسبة وتقديم التسهيلات المطلوبة لقيام الاستثمارات وتوجيهها نحو القطاعات التي تخدم الاقتصاد الوطني وبالتالي تزيد من معدلات نموه³.

4.1.2. المساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة:

ويتم ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بتكليف سعر إعادة الخصم، وبالتالي تقليل حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، الأمر الذي يخفض من حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة، وبالتالي يؤدي إلى تشجيع الصادرات وتقليل الاقبال على شراء السلع الأجنبية، ودخول رؤوس الأموال الأجنبية نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة، وهو ما يساهم في تقليل العجز في ميزان المدفوعات⁴.

¹: معيزي قويدري، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2006)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 79.

²: زكرياء الدوري، يسرى السمرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوردي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 189.

³: مبارك بوعشة، الشامية بن عباس، ماهية وطبيعة السياسة النقدية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: السياسات النقدية والمؤسسات المالية المنعقد يومي 09 و10 نوفمبر 2010، جامعة سكيكدة، ص 5.

⁴: محمد راتول، صلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، بيروت، ربيع 2014، ص 89.

وتجدر الإشارة أنه من الصعب تحقيق هذه الأهداف دفعة واحدة، لذلك يجب على السلطات النقدية تشخيص المشكل الاقتصادي جيدا ومن ثم تحديد الأهداف بدقة من أجل وضع الميكانيزمات المناسبة، وكذلك ضرورة التنسيق مع باقي السياسات الاقتصادية من أجل تحقيق هذه الأهداف، كما أنه من الصعوبة أيضا تحقيق هذه الأهداف بطريقة مباشرة، إذ يجب أولا تحديد مجموعة من الميكانيزمات للوصول إلى هذه الأهداف، هذه الميكانيزمات تعرف بالأهداف الوسيطة للسياسة النقدية.

2.2. الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية:

يقصد بالأهداف الوسيطة للسياسة النقدية تلك المتغيرات النقدية الكلية التي عن طريق التحكم فيها يستطيع البنك المركزي تحقيق أهدافه النهائية (كلها أو بعضها)¹، ويعد تحديد الأهداف الوسيطة أمرا مهما في رسم وتنفيذ السياسات النقدية، ويقوم اختيار الأهداف الوسيطة على عوامل عديدة²، يمكن تلخيصها فيما يلي³:

- القابلية للقياس: يعتبر القياس الدقيق والسريع لمتغير الأهداف الوسيطة ضروريا لأن الهدف الوسيط هو إشارة لما إذا كانت السياسة النقدية تسير في الاتجاه الذي يحقق الهدف النهائي أم خارج مسارها.
- القدرة على السيطرة: يجب أن يكون البنك المركزي قادرا على السيطرة على المتغير إذا ما استخدم كهدف وسيط، وإذ لم يستطع السيطرة عليه فإن السياسة النقدية تكون قد خرجت عن المسار المطلوب.
- القدرة على التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي: إن أحد المعايير الهامة هي أن يكون المتغير المستخدم كهدف له أثر يمكن التنبؤ به على الهدف النهائي.

وتتمثل أهم الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية فيما يلي:

1.2.2. المجمعات النقدية:

وهي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة، وتعكس قدرة الأعوان المالىين المقيمين على الانفاق، بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان، ومن بين وسائل التوظيف تلك التي يمكن تحويلها بيسر وسرعة دون مخاطر خسارة في رأس المال إلى وسائل دفع، ويرتبط عدد هذه المجمعات بطبيعة الاقتصاد الوطني ودرجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية، وتعطي هذه المجمعات معلومات للسلطة النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات⁴، ويمكن تحديد كمية النقود عبر ثلاث مستويات، وهي مسح الوضع النقدي وفيه يتم تحديد (M_3, M_2, M_1) ، حسابات البنك المركزي، حسابات البنوك التجارية، وتجدر الإشارة أن

¹: خليل عبد القادر، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 154.

²: لطرش الطاهر، الاقتصاد النقدي والبنكي، الطبعة الثانية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 146.

³: بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص ص 119، 120.

⁴: عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 64.

النقديين يهتمون كثيرا بكمية النقود والقاعدة النقدية كهدف وسيط، ويرون ضرورة الحفاظ ولعدة سنوات على معدل نمو ثابت من النقد ويفضل أن يكون ضعيفا¹.

إن تحديد العرض النقدي أصبح مسألة صعبة للغاية بدءا من الثمانينات، ولم تعد مسألة سهلة كما كانت في السابق، وذلك بسبب تغير سرعة تداول النقد نتيجة لحركات رؤوس الأموال الرسمية وغير الرسمية وظهور المشتقات المالية الحديثة، ولهذا يبق الإشكال مطروحا وهو أي العرض النقدي الذي يمكن ضبطه بسهولة، هل يتم اللجوء إلى العرض النقدي بالمعنى الضيق (M_1)، أو العرض النقدي بالمعنى الواسع (M_2)، أو العرض النقدي (M_3)²، غير أنه يلاحظ أن ضبط المجمع النقدي الموسع (M_2) هو الذي أصبح يحظى باهتمام المصارف المركزية في غالبية البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء³.

2.2.2. معدلات الفائدة:

تعرف الفائدة على أنها السعر النقدي لاستخدام الأموال القابلة للإقراض⁴، ويعتبر معدل الفائدة متغيرا سلوكيا حاسما في الاقتصاد تتحدد على أساسه كثير من التصرفات والقرارات الاقتصادية، على سبيل المثال يشكل معدل الفائدة عنصرا حاسما يؤثر على قرارات المؤسسات في اللجوء إلى الاقتراض، بحيث تقوم هذه المؤسسات بعملية تحكيم بين معدل الفائدة (تكلفة الاقتراض) ومعدل المردودية المنتظر من الأنشطة المراد تمويلها، ومن هذه الزاوية يأخذ معدل الفائدة أهمية كبيرة بالنسبة للسياسة النقدية، بحيث يستعمل من طرف السلطات النقدية كمتغير لمراقبة تطور حجم القروض في الاقتصاد، وتعمل هذه السلطات على رفع أو خفض معدل الفائدة حسب تقديرها لحالة الوضع النقدي فيما إذ كان يتميز بحالة فائض في السيولة أو حالة نقص فيها⁵.

وتوجد العديد من معدلات الفائدة في اقتصاد متطور وأبرز هذه المعدلات هي⁶:

- المعدلات الرئيسية: وهي معدلات النقد المركزي أي المعدلات التي على أساسها يقرض البنك المركزي مؤسسات الإقراض، كما تتحدد على أساسها معدلات الإقراض بين البنوك.
- معدلات السوق النقدي: هي المعدلات التي يتم على أساسها تداول الأوراق المالية القصيرة الأجل القابلة للتداول (سندات خزينة قابلة للتداول، شهادات إيداع، أوراق خزينة، ... إلخ).

¹: عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص 155.

²: لخلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2010، ص 66.

³: وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان 2000، ص 210.

⁴: لخلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص 64.

⁵: لطرش الطاهر، الاقتصاد النقدي والبنكي، مرجع سابق، ص 146، 147.

⁶: وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، مرجع سابق، ص 200، 201.

- معدلات السوق المالي أو المعدلات الطويلة الأجل: هي المعدلات التي على أساسها تصدر السندات، أو تلك التي تنشأ عن أسعار السندات في البورصة.
 - معدلات التوظيف في الأجل القصير (حسابات على الدفاتر، ادخار سكني، ... إنخ).
 - المعدلات المسماة مدينة: وهي المعدلات المطبقة على القروض الموزعة من قبل الوسطاء الماليين. والمشكل في اعتماد سعر الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية هو أن أسعار الفائدة تتضمن عنصر التوقعات التضخمية، وهو ما يعقد دلالة أسعار الفائدة الحقيقية، مما يفقدها أهميتها كمؤشر، كما أن التغيرات في سعر الفائدة لا تعكس في الواقع نتائج جهود السياسة النقدية وحدها، وإنما أيضا عوامل السوق، ذلك أن معدلات الفائدة تتجه نحو الارتفاع أو الانخفاض تبعا للوضع التي يمر بها الاقتصاد (الدورة الاقتصادية)، فضلا عن كون الجمهور عادة ما يلجأ إلى ربط تحركات معدل الفائدة بتشدد السلطات، إضافة إلى أن معدل الفائدة مثلها يمكن أن يستخدم كهدف وسيط يمكن أن يستخدم كقناة إبلاغ ووسيلة للسياسة النقدية¹.
- 3.2.2. سعر الصرف:

يشكل معدل الصرف متغيرا هاما في الاقتصاد الوطني، لأنه يعمل على تحديد أمور كثيرة مثل تنافسية السلع الوطنية مقابل السلع الأجنبية ومن وراء ذلك وضع ميزان المدفوعات²، فعن طريق الحفاظ على هذا المعدل يمكن للسياسة النقدية أن تسهم في التوازن الاقتصادي العام، لذلك تلجأ السلطات النقدية إلى استخدام سعر الصرف كهدف وسيط للسياسة النقدية، ذلك أن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات، كما أن استقرار سعر الصرف يعد بمثابة أحد أهم ضمانات استقرار وضعية أي بلد اتجاه الخارج³، لذلك يجب على السلطات النقدية ضمان استقرار هذا المعدل عند مستواه التوازني.

وتختلف طريقة تحقيق مستوى معدل الصرف التوازني من نظام لآخر، ففي نظام الصرف الثابت يتحدد معدل صرف العملة بطريقة إدارية عن طريق ربطها بعملة أجنبية قوية أو بوحدة حقوق السحب الخاصة أو بسلة من العملات تمثل عادة أهم الدول الشريكة للبلد المعني، وفي هذا النظام يتدخل البنك المركزي في سوق الصرف لدعم العملة ضد هجمات المضاربة وحمايتها من التدهور مستعملا احتياطات الصرف التي يتوفر عليها، ويلاحظ أنه في ظل هذا النظام تفقد السياسة النقدية استقلاليتها في تحقيق الأهداف الداخلية، في حين تتكفل قواعد السوق في تحديد معدل الصرف الذي يعكس مدى كثافة التبادل الخارجي للسلع والخدمات وكذلك حركة رؤوس الأموال من وإلى البلد في نظام الصرف المعوم (الحرة)، وفي هذا النظام لا يتدخل البنك المركزي لدعم العملة إلى عند الأزمات الخطيرة، حتى وإن حدث تدهور في المدفوعات

¹: عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 75.

²: لطرش الطاهر، الاقتصاد النقدي والبنكي، مرجع سابق، ص 148.

³: عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص 155.

الخارجية سواء بسبب السياسة النقدية المتبعة أو لأسباب هيكلية، لأن عمل سوق الصرف الحر كفيلا بالانتقال بمعدل الصرف إلى مستواه التوازني دون تدخل البنك المركزي، ويلاحظ أن في الدول التي تعتمد على هذا النظام تكون السياسة النقدية مستقلة بشكل كبير طالما أن التوازن الخارجي يتحقق من خلال أدوات غير مباشرة تتمثل في قوى السوق¹.

3.2. الأهداف الأولية للسياسة النقدية:

قد لا تستطيع أدوات السياسة النقدية التأثير مباشرة على الأهداف الوسيطة، لذلك يجب اتخاذ أهداف مباشرة يتم من خلالها الوصول إلى مختلف أهداف السياسة النقدية، هذه الأهداف تعرف بالأهداف الأولية، وهي متغيرات شديدة السيولة بإمكانها إيصال الأثر المطلوب بسرعة إلى الأهداف الوسيطة، وتتمثل هذه الأهداف في مجاميع الاحتياطي وأحوال سوق النقد.

1.3.2. مجاميع الاحتياطيات النقدية:

وتتكون من الأساس النقدي والاحتياطيات الإجمالية وتتضمن الاحتياطيات المقترضة، وغير المقترضة المقابلة لجميع أنواع الودائع والاحتياطيات الإضافية، والاحتياطيات المتعلقة بالودائع الخاصة والتي تساوي مجموع الاحتياطيات ناقصا الاحتياطيات المفروضة على ودائع البنوك والحكومة، والاحتياطيات غير المقترضة وتساوي الاحتياطيات الإجمالية ناقصا الاحتياطيات المقترضة، وتعد مراقبة البنك المركزي للاحتياطيات غير المقترضة أكثر يسرا من الاحتياطيات الإجمالية التي تشمل اقراض البنوك أيضا².

2.3.2. أحوال سوق النقد:

يقصد بهذا المصطلح مدى سهولة أو صعوبة أسواق الائتمان، ويعني ذلك قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية يتمثل في سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة وذلك لمدة يوم أو يومين بين البنوك³.

ويختلف كل من النقديين والكينزيين على أهمية الأخذ بأحوال السوق النقدية، أو مجاميع الاحتياطيات كحقلقة وصل بين أدوات السياسة والأهداف الوسيطة، فيفضل النقديون استخدام مجاميع الاحتياطيات، نظرا لإيمانهم بأنها وثيقة الارتباط بالمجاميع النقدية والأخيرة هي الهدف الوسيط المفضل بالنسبة لهم، فضلا عن رأيهم بأن التركيز على أحوال سوق النقد قد يؤدي في أغلب الأحيان إلى ضياع القدرة على التحكم في مجاميع الاحتياطي وبالتالي عرض النقود، ولا يختلف الكينزيون على أهمية التحكم في مجاميع الاحتياطيات

¹: لطرش الطاهر، الاقتصاد النقدي والبنكي، مرجع سابق، ص 148.

²: محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص 378.

³: لخلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص 62.

إلا أنهم يصرون أيضا على أهمية سوق أحوال النقد وذلك لاعتقادهم بأن الأهداف الوسيطة الهامة جدا تتمثل في أسعار الفائدة في أسواق رأس المال شديدة الحساسية لتغيرات أحوال سوق النقد، ولهذا السبب يفضل بعض الكينزيين التنازل عن القدرة على التحكم في مجاميع الاحتياطيات والنقود حال تعارضه مع أحوال سوق النقد المرغوب فيها¹.

وبالتالي يجب على السلطة النقدية التحديد الجيد للأهداف النهائية والوسيطة من أجل معرفة الميكانيزمات النقدية اللازمة للوصول إلى هذه الأهداف وبالتالي وضع الأدوات النقدية المناسبة لتحقيقها.

3. أدوات السياسة النقدية:

يستعمل البنك المركزي بصفته المسؤول عن إدارة السياسة النقدية مجموعة من الأدوات من أجل تحقيق الأهداف المسطرة، ويجب على البنك المركزي اختيار الأدوات التي تتلاءم مع الأوضاع الاقتصادية الراهنة، كما يجب أيضا التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية من أجل زيادة الفعالية الاقتصادية للسياسة الاقتصادية بصفة عامة، وتنقسم الأدوات النقدية التي يستخدمها البنك المركزي في إدارته للسياسة النقدية إلى نوعين، أدوات مباشرة (كمية) وأدوات نقدية غير مباشرة (نوعية)، غير أنه ونتيجة توالي الأزمات النقدية ظهرت أدوات جديدة في إدارة السياسة النقدية خصوصا بعد الأزمة المالية العالمية، وقد اصطلح عليها بأدوات التمويل غير التقليدي، وسوف نحاول فيما يلي استعراض أهم هذه الأدوات:

1.3. الأدوات المباشرة للسياسة النقدية:

تستخدم هذه الأدوات قصد التأثير على الائتمان الموجه للاقتصاد سواء من حيث حجم الائتمان أو من خلال تشجيع بعض الأنشطة أو القطاعات، فهذه الأدوات تعمل على الحد من حرية البنوك التجارية في منح الائتمان كما ونوعا، وأهم هذه الأدوات تتمثل في:

1.1.3. تأطير الائتمان:

استعمل هذا النظام لأول مرة في فرنسا سنة 1958²، وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال السنة³، وفي حالة عدم الالتزام بهذه التعليمات ستعرض البنوك التجارية إلى عقوبات تختلف من دولة لأخرى، وكل هذا سعيًا من السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات

¹: محب خلة توفيق، مرجع سابق، ص 379.

²: مفتاح صالح، وسائل السياسة النقدية في الرقابة على الكلفة النقدية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الرابع عشر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2008، ص 41.

³: محمد راتول، صلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق الربح السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، مرجع سابق، ص 90.

المساهمة بشكل فعال في تحقيق التنمية، والتي تتطلب موارد مالية معتبرة¹، وقد يكون التأطير شاملا لكل القطاعات ويتضمن ترك المبادرة للمصارف في اختيار التمويلات التي تراها مناسبة، إلا أن هذه الشمولية في مراقبة منح الائتمان قد ينتج عنها توقف في زيادة الائتمان لكل القطاعات الاقتصادية، لذا ينتهج البنك المركزي أسلوب التأطير الانتقائي الذي يشمل فقط بعض القطاعات الحيوية والأكثر مردودية للاقتصاد الوطني والتي يتم منح كل التسهيلات لتوجيه القروض إليها، علما أن هذا الأسلوب الأخير لا يتيح للبنوك إلا حيزا ضيقا من المبادرة².

ومن بين الأشكال التي يتخذها أسلوب تأطير الائتمان كذلك تحديد الهامش المطلوب، وتستخدم لمنع استخدام التسهيلات الائتمانية بغرض المضاربة في السندات، وهذا الهامش عبارة عن قيمة السند، التي لا يمكن أن تمنح كتسهيلات ائتمانية للمقرضين، كما يستخدم هذا الأسلوب لتقنين القروض الموجهة للاستهلاك، بحيث تلجأ السلطة النقدية إلى التحكم في الائتمان الموجه للاستهلاك حتى ينسق والظروف الاقتصادية السائدة من رواج وانكماش³، ويمكن حصر أهم الإجراءات الانتقائية التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم في القروض الموزعة من طرف البنوك، فيما يلي⁴:

- تسديد خزينة الدولة لجزء من فوائد القروض المتعلقة ببعض أنواع التمويلات؛
 - فرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم للتأثير على القروض الموجهة لبعض الأنشطة التي تريد الدولة تشجيعها؛
 - سياسة التمييز في أسعار الفائدة، حيث تخفض أسعار الفائدة على التمويلات المقدمة في المجالات التي تريد الدولة تشجيعها، بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج لحد معين؛
 - وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي للتقليل من التضخم في الاقتصاد؛
 - تغيير الهامش الحدي على قروض الأوراق المالية؛
 - اشتراط البنك المركزي الحصول على موافقته في منح القروض، عندما تتجاوز القروض حدا معيناً.
 - متطلبات الإيداع المسبق مقابل الاستيراد؛
- وللاشارة فإن هذه السياسة لم تكن توضع حيز التطبيق إلا في ظل الظروف التضخمية، أين تقدم الدولة على وضع سياسة تأطير القروض، حيث يقوم البنك بمنح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية والتي لم

¹: Flouzat Denise, *Economie contemporaine -Les Phénomène monétaire-*, 2^{eme} édition, PUF, Paris, 1991, p 272.

²: بقى ليلي اسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية - دراسة قياسية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014، ص 36.

³: عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 81.

⁴: بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر: 1990-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، 2016/2015، ص ص 62، 63.

تكن سببا في إحداث التضخم، كما يقيد الائتمان نحو البعض الآخر والذي يكون سببا في إحداث التضخم¹، ومن الملاحظ أن استعمال هذه الأداة يمكن أن يقود إلى تشوهات قطاعية، كما أنه يؤدي إلى تقييد الحرية للقطاع المصرفي وهو ما يتنافى مع قواعد السوق، وهذا ما دفع إلى الاستغناء عنها في الكثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

2.1.3. سياسة أسعار الفائدة:

يسعى الجهاز المصرفي من خلال التوسع في ائتمانه إلى أن تكون الفوائد التي يحصل عليها جراء منح القروض أكبر من التكلفة التي يتحملها عند إدارته لهذه القروض وخاصة عندما تكون في شكل نقود مركزية معدة خصيصا لأجل الإقراض، بمعنى آخر، لكي تكون استثمارات البنوك مربحة، يجب عليها أن تأخذ بعين الاعتبار معدلات الفوائد المدفوعة من قبل الزبائن على القروض الموزعة بواسطة البنوك، ومعدلات الفوائد المدفوعة من قبل البنوك على الودائع الآجلة، وأخيرا معدلات الفوائد على التمويل وإعادة التمويل التي يفرضها البنك المركزي عبر تدخلاته المباشرة أو غير المباشرة².

ويستخدم البنك المركزي سياسة أسعار الفائدة من أجل التأثير على الإقراض المصرفي تبعا للحالة الاقتصادية السائدة والأهداف المرجوة، حيث يمكنه التأثير على معدلات الفائدة عن طريق وضع ضوابط لها كتحديد أسقف لمعدلات الفائدة أو وضع معدلات تفضيلية.

إلا أن لهذه السياسة آثار سلبية حيث نجد أن هذه الضوابط قد تؤدي إلى سوء تخصيص الموارد وترشيد الائتمان بالإضافة إلى ذلك فإنه من الممكن بسهولة التحايل على الحد الأقصى المفروض وذلك بتحويل الودائع المصرفية إلى أصول تدر عوائد بأسعار السوق مثل النقد الأجنبي، وقد تؤدي هذه الضوابط كذلك إلى تضييق الوساطة المالية إذا بقيت أسعار الفائدة عند مستويات أقل بكثير من مستويات التوازن³.

3.1.3. النسبة الدنيا للسيولة:

ويقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الاقتراض من قبل البنوك التجارية بسبب أصولها المرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي⁴.

¹: صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص 61.

²: نفس المرجع السابق، ص 78.

³: لخلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص 78.

⁴: عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 81.

4.1.3. تنظيم القروض الاستهلاكية:

تعتبر هذه الوسيلة من أهم الأدوات النوعية لسياسة الرقابة على القروض الاستهلاكية، كأن يقوم المصرف المركزي بفرض حد أقصى للأموال التي تستخدمها المصارف في شراء السلع الاستهلاكية المعمرة، ويمكن تنويع هذا الحد حسب درجة أهمية السلع الاستهلاكية المختلفة، أو يقوم المصرف المركزي بفرض حدود قصوى للمبيعات المؤجلة أو تحديد رصيد من المدفوعات النقدية يطلب من المشتري بنظام التقسيط بأن يدفعه كجزء من قيمة الشراء، في حين يمكن تحديد حدود قصوى زمنية تسدد خلالها قيم السلع المختلفة، وهو ما يؤدي إلى تخفيض عدد الأقساط مع رفع قيمة القسط¹.

5.1.3. الاقتناع الأدبي:

هي وسيلة تستخدمها البنوك المركزية بطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان²، وتمثل هذه الوسائل في رسائل الخطاب الأدبي التي يقوم بها البنك المركزي سواء بشكل مستمر في إطار استراتيجية معينة أو من حين لآخر لتوجيه رسائل يعتقد بأهميتها بالنسبة لإدارة السياسة النقدية، من خلال التعاليق والشروح التي يقوم بها البنك المركزي حول الأهداف التي يود تحقيقها والطرق التي يستعملها في سبيل ذلك، وبالإضافة إلى التدخلات المباشرة للبنك المركزي (تدخل المحافظ مثلاً)، فقد ذهبت بعض البنوك المركزية إلى تأسيس دوريات ونشرها بشكل منتظم هدفها الأساسي شرح هدف السياسة النقدية وتوجهاتها والتعليق عليها وشرح طرق تحقيقها³.

وتتوقف فعالية ونجاعة هذه الطريقة على خبرة ومكانة المصرف المركزي ومدى تقبل المصارف التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته، ومدى قدرة المصرف المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها وإتباع سياسة مستقلة في إدارته شؤون التمويل، لذا نجد هذه الوسيلة قد حققت الكثير من أهدافها في الدول المتقدمة دون الدول المتخلفة حديثة العهد بالنظم المصرفية المتطورة⁴.

6.1.3. التأثير المباشر:

قد تجد البنوك المركزية في بعض الحالات أنه لا مفر من التدخل بصورة صريحة وحازمة للتأثير على حجم الائتمان والتحكم في اتجاهاته، وذلك عن طريق إصدار التعليمات والأوامر المباشرة للبنوك التجارية، ويختلف هذا الأسلوب عن أسلوب الإقناع الأدبي في أن هذه الأوامر تكون ملزمة للبنوك التجارية ولا

¹: بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 129.

²: عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 82.

³: لطرش الطاهر، الاقتصاد النقدي والبنكي، مرجع سابق، ص 164.

⁴: بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 130.

يمكن أن تتجاهلها وإلا تعرضت لبعض أنواع العقوبات التي تفرضها عليها البنوك المركزية¹، وتتمثل أهم الأوامر والتعليمات والإجراءات التي تتخذها البنوك المركزية ضمن هذا الأسلوب في²:

- رفض البنك المركزي إجراء عملية الخصم لصالح المصارف التجارية عند إعلان عدم موافقته على سياستها الاستثمارية كما لو اتخذت من نشاط المضاربة في السلع والعقار والأسهم والسندات أساس لفعاليتها المصرفية؛

- رفض البنك المركزي إمداد المصارف التجارية بالاحتياطيات النقدية الإضافية في حالة تجاوز قروضها الحدود العليا المقررة للإقراض في القطاعات التي لا ترغب السلطات النقدية التوسع فيها؛

- تحديد المبالغ التي تمنحها المصارف التجارية كنسبة من رأسمالها واحتياطياتها مقابل ضمان الأسهم والسندات؛

- إلزام المصارف التجارية وبقية المؤسسات المالية على توجيه جانب من مواردها صوب الموجودات السائلة والخالية من المخاطر، كالاستثمار في السندات الحكومية وحوالات الخزينة من أجل تدعيم الاحتياطيات الأولية وتوفير الضمان للمودعين، وتمكين القطاع الحكومي من سد احتياجاته من الموارد النقدية بكلفة منخفضة؛

- تحديد نوع الموجودات من أدوات مالية وتجارية القابلة لإعادة الخصم والمستخدمه كجزء من متطلبات الاحتياطي القانوني؛

- وضع حد أقصى لقيمة فقرات معينة من مطلوبات المصارف التجارية التي تقوم بإصدارها كالودائع الجارية، إذ قد يفرض البنك المركزي حدود قصوى لقيمة قروضها الممنوحة للاقتصاد عن طريق خصم حوالات الخزينة والأوراق التجارية؛

- وضع حد أقصى لقيمة القروض التي يقدمها البنك المركزي للمصارف التجارية عن طريق إعادة الخصم خلال فترة زمنية معينة، وقد يطلب البنك المركزي من هذه المصارف دفع سعر فائدة عقابي (إضافي) علاوة على سعر إعادة الخصم في حالة تجاوزها لما هو مقرر رسمياً؛

وتتمثل العقوبات التي يمكن أن يفرضها البنك المركزي على البنوك في حالة عدم تنفيذ تعليماته في الامتناع عن إقراضها أو إعادة خصم الأوراق التجارية المقدمة منها، أو رفع سعر الفائدة بالنسبة للقروض الممنوحة لها³.

¹: سامي السيد، النقود والبنوك والتجارة الدولية، منشورات جامعة القاهرة، مصر 2018، ص 224.

²: زكرياء الدوري، يسرى السمرائي، ص ص 219، 220.

³: سامي السيد، مرجع سابق، ص 225.

غير أنه يعاب على هذه الأسلوب أنه يقتصر على علاج حالة التضخم فقط، فهو عديم الجدوى في حالة الكساد، إذ أنه من الممكن عمليا إجبار البنوك على الإمساك عن منح القروض في حين لا يمكن إجبارها على التوسع فيها، كما أن هذا الأسلوب يرتبط أكثر بالدول النامية والتي تتميز بضعف الجهاز المصرفي وعدم تمتع البنك المركزي بالاستقلالية التامة.

إن الاعتماد على الأدوات المباشرة في إدارة السياسة النقدية والرقابة على الائتمان ما فتئ يتراجع في السنوات الأخيرة خاصة في العشريتين الأخيرتين من القرن العشرين سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية على حد سواء، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها¹:

- كبح نشاط البنوك المتميز بالحيوية والفعالية، بتسقيف القروض وتقييدها واستخدام رقابة مباشرة، وهذا في مجمله يؤثر سلبا على الصناعة المصرفية؛

- تضر هذه الأدوات بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من المؤسسات الكبيرة.

- يمكن أن تؤدي إلى حدوث مشاكل ونزاعات، نتيجة التمييز بين القطاعات، وصعوبة تحديد صفات القطاع الأساسي دون غيره،

- عدم وجود ضمانات حول توجهه أو تخصيص الائتمان المقدم لبعض القطاعات للأغراض المحددة لها؛

- نظرا لكون التمييز بين القطاعات لا يستند بالضرورة لمعيار الكفاءة، فإن هذه الأدوات المباشرة تؤدي إلى عدم الكفاءة في تخصيص الموارد؛

ورغم هذه الآثار السلبية والتراجع النسبي لاستخدام هذه الأدوات، إلا أنه لا يمكن الاستهانة بدورها وفعاليتها الكبيرة في ضبط الأوضاع النقدية، نظرا لسرعة تأثيرها وسهولة تطبيقها دون شروط معقدة.

2.3. الأدوات غير المباشرة:

وتعرف بالأدوات التقليدية أو الأدوات الكمية كونها تهدف إلى الرقابة على حجم الائتمان، وتعتمد هذه الأدوات على استخدام السوق لتحقيق الأهداف النقدية المسطرة من طرف السلطة النقدية، ويستخدم البنك المركزي ثلاث أدوات وهي سياسة الاحتياطي القانوني، سياسة سعر إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة.

1.2.3. سياسة معدل الاحتياطي النقدي القانوني:

يقضي نظام الاحتياطي القانوني إلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ في حساباتها الجارية لديه بنسبة معينة في شكل نقود قانونية مناسبة مع الودائع أو القروض المقدمة من طرف البنوك²، وتعتبر هذه الوديعة بمثابة

¹: عبد القادر خليل، ص ص 167، 168.

²: بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 167.

حماية للمودعين من جهة، وأداة للتحكم في حجم الائتمان من جهة أخرى، حيث تعد هذه الوسيلة من الوسائل الحديثة التي تلجأ إليها البنوك المركزية في التأثير على مقدرة البنوك التجارية في تقديم الائتمان وخلق الودائع، وعادة ما يلجأ البنك المركزي إلى استخدامها على التأثير في عرض النقود من خلال تأثيره في تحديد نسبة من مجموع الودائع المصرفية لغرض الاحتفاظ بها في البنوك التجارية كاحتياطي قانوني، فكما كانت هذه النسبة منخفضة زادت قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وزادت قدرتها على خلق نقود الودائع، وبالتالي زيادة عرض النقد عن طريق المضاعف النقدي وإحداث موجات تضخمية، وبالعكس لإحداث موجات انكماشية، وتلجأ البنوك بشكل عام إلى اتباع هذه الوسيلة لتحقيق أهداف أساسية تضمن سلامتها في تنفيذ السياسة النقدية¹، ويستخدم معدل الاحتياطي القانوني على نطاق واسع لكونه سهل الإدارة والتطبيق، خاصة إذا كان موحدًا بالنسبة لجميع أنواع الودائع، ولكونه لا يعرقل المنافسة بين البنوك، إلا أنه موضع انتقادات أهمها²:

- قد لا يؤدي تغيير معدل الاحتياطي إلى التأثير على حجم الائتمان، إذ كانت لدى البنوك احتياطات حرة فائضة من جهة، وإذ كانت لديها منافذ أخرى للحصول على موارد نقدية هامة من خارج البنك المركزي.
- يتأثر حجم الائتمان في الواقع بالظروف الاقتصادية والمالية، ولذا فإن أي تغيير في الاحتياطي القانوني لا يؤدي بالضرورة إلى تغيير حجم الائتمان.
- قد تؤثر معدلات الاحتياطي القانوني على ربحية البنوك التجارية، مما يؤدي إلى زيادة تكلفة الإقراض حيث تلجأ البنوك التجارية في بعض دول العالم إلى زيادة معدلات الفائدة على القروض المقدمة.
- قد يؤثر معدل الاحتياطي القانوني على أسعار الأوراق المالية، وخصوصًا السندات العمومية. فرفع معدلات الاحتياطي القانوني يؤدي إلى تقليص قدرة البنوك التجارية على الإقراض، مما يجعلها تسعى إلى تعويض النقص في السيولة من خلال بيعها للسندات التي توجد لديها، وهذا من شأنه زيادة عرض السندات مما يعمل على انخفاض أسعارها.
- تؤدي الإبداعات المالية إلى حركة لا تتوقف بين الأصول الخاضعة لمعدل الاحتياطي الإجمالي والأنواع الأخرى من الأصول، وبالتالي لضمان فعالية هذا الإجراء، لا بد من توسيع قاعدة الاحتياطي الإجمالي لمجموع مراكز الخصوم البنكية.
- أدى إلغاء مراقبة الصرف والتي كانت تهتم بوضع القيود أمام انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، إلى تسيير نقل أموال مودعين من بلد في اتجاه بلدان أخرى، وهذا ما يؤثر على تقديرات السلطة النقدية بخصوص الائتمان.

¹: نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 11.

²: عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص 86، 87.

2.2.3. سياسة سعر إعادة الخصم:

سعر إعادة الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند قيامه بإعادة خصم ما تقدمه له من سندات، كما يمثل أيضا سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي على القروض التي يقدمها للبنوك التجارية¹، ولا يأخذ هذا المعدل طابعا تجاريا، وبالتالي فإنه لا يتحدد بواسطة آلية السوق، وهذا ما جعله يستعمل بشكل مطلق كأداة للتأثير على حجم سيولة الاقتصاد²، وقد اعتمدت البنوك المركزية أسلوب سعر إعادة الخصم للسيطرة على حجم الائتمان داخل الاقتصاد الوطني، فعن طريق إجراء تغييرات في سعر الخصم يكون باستطاعة البنك المركزي السيطرة على حجم الائتمان الكلي عن طريق تأثيره غير المباشر على معدلات الفائدة التي تفرضها البنوك التجارية على القروض الممنوحة، والتي بدورها تحدد الحجم الكلي للقروض والاستثمارات داخل الاقتصاد الوطني³.

فعندما يرى البنك المركزي أن حجم الائتمان قد زاد عن المستوى المطلوب للنشاط الاقتصادي، ونتيجة لذلك أخذت تظهر بوادر التضخم النقدي في الاقتصاد، فإنه يقوم برفع سعر إعادة الخصم، أي يقوم بزيادة تكلفة الائتمان الذي يقدمه للبنوك التجارية، والهدف من ذلك جعل البنوك تقلل من اقتراضها من البنك المركزي، وتضطر بدورها إلى رفع أسعار الفائدة، وسعر الخصم بالنسبة للمتعاملين معها، وهذا ما يدفع هؤلاء المتعاملين إلى التقليل من حجم أوراقهم التجارية المخصومة لدى البنوك، وأيضا الحد من اقتراضهم من هذه البنوك، وهكذا يمكن أن يؤدي رفع سعر إعادة الخصم إلى الحد من حجم الائتمان⁴، أما في حالة اتباع البنك المركزي لسياسة توسعية، فإنه يقوم بخفض معدل إعادة الخصم حتى يتيح للبنوك بخصم ما لديها من أوراق تجارية، أو الاقتراض منه للتوسع في منح الائتمان، فيقبل المستثمرون على البنوك التجارية للحصول على المزيد من الائتمان بتكلفة منخفضة⁵.

وتجدر الإشارة إلى أن أداة معدل الخصم كان يتمتع بفعالية كبيرة في فترة سيادة قاعدة الذهب، ذلك أن وجود عجز في ميزان المدفوعات يترتب عنه انخفاض في حجم الاحتياطيات الدولية من الذهب نتيجة سعي الدولة إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه الخارج، وهنا يقوم البنك المركزي برفع معدلات إعادة الخصم، وبالتالي ترتفع معدلات الفائدة والتي تقود بدورها إلى انخفاض الأسعار الداخلية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الصادرات وانخفاض الطلب على الواردات، وهو ما يؤدي إلى توازن في الميزان التجاري، كما يؤدي ارتفاع معدلات الفائدة إلى زيادة التدفقات الرأسمالية إلى الدولة وانخفاض التدفقات منها إلى الخارج، وهذا يعمل

¹: مروان عطون، أسعار صرف العملات، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، دون سنة نشر، ص 43.

²: لطرش الطاهر، الاقتصاد النقدي والبنكي، مرجع سابق، ص 153.

³: ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 41.

⁴: مروان عطون، مرجع سابق، ص 44.

⁵: بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 123.

كله على تحسين ميزان المدفوعات¹، لكن هذه السياسة فقدت بعضاً من أهميتها بعد انهيار قاعدة الذهب ويرجع ذلك لمدى فعالية وإمكانية نجاحها في التأثير على حجم الائتمان والتي تتوقف على عدة عوامل يمكن تلخيصها فيما يلي²:

- مدى تطور واتساع السوق النقدي وسوق الخصم بشكل خاص أي مدى التعامل بالأوراق التجارية في الاقتصاد كأداة للائتمان، وكذلك نسبة المخصص من هذه الأوراق لدى البنوك التجارية وأيضاً نسبة ما يعاد خصمه منها لدى البنك المركزي؛

- حجم الاحتياطات النقدية لدى البنوك، فكما زادت هذه الاحتياطات عن الحد الأدنى القانوني فكما انخفضت إمكانية نجاح هذه السياسة، وبالعكس؛

- الأهمية النسبية لعنصر الفائدة في إجمالي تكاليف الجهات المقترضة من البنوك، حيث يلاحظ وجود علاقة طردية بين هذه الأهمية وبين درجة فعالية هذه السياسة؛

- مدى اعتماد البنوك التجارية على البنك المركزي في الحصول على الموارد النقدية، وكذلك مدى توافر المصادر الأخرى التي يمكن الحصول منها على موارد نقدية إضافية، وعندما يكون البنك المركزي هو المصدر الوحيد الذي يمكن للبنوك أن تحصل منه على موارد نقدية إضافية، فإن هذا يزيد في إمكانية نجاح هذه السياسة في التأثير على حجم الائتمان؛

- حركات رؤوس الأموال على المستوى الدولي، فقد يؤدي رفع سعر إعادة الخصم بشكل كبير (بحيث تصبح أسعار الفائدة في هذا البلد أعلى منها في الدول الأخرى) إلى دخول رؤوس الأموال الأجنبية بمبالغ كبيرة مما قد يضعف من مفعول سعر إعادة الخصم في تخفيض حجم الائتمان؛

- الظروف الاقتصادية، ففي الظروف العادية نلاحظ وجود علاقة عكسية بين تغيرات سعر إعادة الخصم وحجم الائتمان، لكن هذه العلاقة قد تتغير في بعض الظروف الاقتصادية؛

3.2.3. سياسة السوق المفتوحة:

هي إجراء نقدي يقصد من خلاله تدخل البنك المركزي بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية بهدف التأثير على قدرة المصارف التجارية على زيادة أو تخفيض الائتمان وذلك إما لتشجيع التوسع بهدف محاربة الركود الاقتصادي أو تخفيضه بهدف محاربة التضخم وارتفاع الأسعار، والوصول إلى الاستقرار والتوازن النقدي³. ففي حالة معاناة الاقتصاد من ظاهرة التضخم يتدخل البنك المركزي عارضاً ما يجوزته من أوراق مالية للبيع، وبالتالي يقوم بامتصاص الفائض من الكلفة النقدية نتيجة قيام البنوك بشراء تلك الأوراق المالية كبدائل

¹: عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 88.

²: مروان عطون، ص ص 45-47.

³: علي كنعان، النقود والصرافة والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012، ص 264.

للنقد، فيقلص حجم السيولة، وتخفض قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان، أما إذا كان الاقتصاد يعاني من ظاهرة الانكماش يتدخل البنك المركزي لتشجيع الائتمان وتوفير السيولة اللازمة للأداء الاقتصادي بطرح المزيد من السيولة في سوق التداول مقابل الأوراق المالية والتجارية¹. وتعتبر سياسة السوق المفتوحة من أكثر وسائل السياسة النقدية استخداما وأهمها خصوصا في الدول المتقدمة وذلك راجع لعدة اعتبارات يمكن تلخيصها في النقاط التالية²:

- إن استعمال السوق المفتوحة كأداة رئيسية للسياسة النقدية تجعل البنوك التجارية أكثر حذرا في منح القروض، ويعود ذلك إلى أن المعاملات في هذه السوق تتم على أساس سندات ذات جودة عالية، وبالتالي ليس كل ما تملكه البنوك من سندات يمكن قبوله في السوق المفتوحة، وهو ما يجعل اللجوء إلى هذه السوق لا يتميز بالتلقائية مثلها هو الشأن في سياسة إعادة الخصم.

- أن تكون البنوك حذرة أيضا في تسيير خزينتها، لأنه حتى وإن استطاعت هذه البنوك أن تلجأ إلى السوق في أي وقت شاءت، فإن ذلك لا يتم إلا في إطار معدل متغير للفائدة يحدده السوق، مما يجعل هذه البنوك عرضة للتقلبات بشكل يجعلها لا تعرف مسبقا تكلفة الموارد التي ترغب في الحصول عليها مستقبلا.

- إن تغيير معدل الفائدة بشكل يومي في السوق المفتوحة والذي يتزامن مع الحاجة إلى مبالغ كبيرة في إطار هذه السوق تلبى إلى حد ما من قبل البنك المركزي، سوف ينعكس مباشرة على إعادة تمويل البنوك التجارية، والتي تقوم بدورها بتحميل هذه التكلفة للأعوان الاقتصاديين غير الماليين أثناء حصولهم على القرض.

- إن معدل الفائدة المطبق من طرف البنك المركزي في السوق النقدية، في إطار سياسة السوق المفتوحة، يعتبر أكثر تأثيرا من معدل الخصم، ويعود السبب في ذلك إلى كون معدل الفائدة هذا يشكل مرجعا تتحدد على أساسه كل المعدلات الأخرى المطبقة في هذه السوق، وبالتالي فإن تأثيره يمس قطاعا أوسع من المعاملات المالية في السوق النقدية عكس معدل الخصم الذي لا يمس إلا المبلغ الذي يتم في إطار إعادة الخصم فقط.

ويتوقف نجاح البنك المركزي في تحقيق أهدافه باستعمال هذه الأداة على توافر مجموعة من الشروط، يمكن إجمالها فيما يلي³:

- مدى تطور واتساع سوق الأوراق المالية، وهذا ما يحدد نطاق التعامل بهذه السندات وعندما يكون التعامل بهذه الأوراق المالية ضعيفا فإنه من الصعب جدا القيام ببيع أو شراء كميات كبيرة منها بدون إحداث تقلبات عنيفة في أسعارها؛

¹: بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص ص 125، 126.

²: لطرش الطاهر، الاقتصاد النقدي والبنكي، مرجع سابق، ص ص 157، 158.

³: مروان عطون، مرجع سابق، ص ص 53، 54.

- حجم الاحتياطيات النقدية لدى البنوك وعلاقتها بالنسبة القانونية للاحتياطي النقدي، فإذا كانت البنوك التجارية تحتفظ باحتياطيات نقدية تساوي الحد القانوني فإن فعالية هذه السياسة تزداد في التأثير على حجم الائتمان لأن زيادة أو تخفيض الاحتياطيات النقدية للبنوك سيكون لها تأثير مباشر وفعال على زيادة حجم الائتمان؛

- درجة الوعي المصرفي أو مدى تعامل الأفراد مع البنوك أو مدى اعتماد الأفراد على الشيكات في إجراء مقبوضاتهم ومدفوعاتهم، ذلك أن قيام الأفراد ببيع أو شراء الأوراق المالية يمكن أن يؤثر على حجم الاحتياطيات النقدية لدى البنوك بشكل كبير فقط عندما يقوم الأفراد بإيداع المبالغ التي تحصلوا عليها نتيجة البيع لدى البنوك، أو عندما يقومون بسداد قيمة الأوراق المالية التي اشتروها من أصل حساباتهم لدى البنوك؛

- مستوى التفضيل النقدي لدى الأفراد والذي يتوقف بدوره على سعر الفائدة والتغيرات فيه؛

- مقدار ما لدى البنك المركزي من الأوراق المالية التي يمكن التدخل بها بيعا وشراء؛

- حجم ما يمكن التعامل به بيعا وشراء في سوق الأوراق المالية؛

- الظروف الاقتصادية حيث تميل البنوك التجارية إلى توظيف جزء من مواردها في شراء الأوراق

المالية، ويتوقف مقدار هذا الجزء على الظروف الموسمية والاقتصادية؛

- توقعات الأفراد، فقد يقدم البنك المركزي على طرح كمية كبيرة من الأوراق المالية للبيع، مما يتسبب

في انخفاض قيمتها الجارية، لكن الأفراد قد لا يقبلون على الشراء مباشرة، بل ينتظرون استمرار الانخفاض

في قيمتها مما يؤدي إلى فشل هذه السياسة؛

3.3. أدوات السياسة النقدية غير التقليدية:

لقد أدى تعاقب الأزمات الاقتصادية والنقدية التي ما فتئ يعرفها العالم إلى ضرورة مراجعة البنوك

المركزية لسياستها النقدية، من خلال اتخاذ وسائل أكثر فعالية لمواجهة هذه الأزمات والتخفيف من حدتها،

وقد شهدت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، استنجد البنوك المركزية الأساسية (الأمريكي، الياباني

والأوروبي) بإجراءات وأدوات نقدية غير مألوفة لتنشيط الاقتصاد الوطني ومواجهات آثار الأزمة، وقد

اصطلح على هذه الإجراءات بالسياسة النقدية غير التقليدية كونها تختلف عن أدوات السياسة النقدية التقليدية

المعروفة.

ويمكن تعريف السياسة النقدية غير التقليدية بأنها مجموعة من الوسائل والإجراءات غير المعتادة في

السياسة النقدية التقليدية تستخدمها السلطة النقدية للتأثير في النشاط الاقتصادي ولتحقيق أهداف اقتصادية

محددة خلال فترة زمنية معينة¹، فالسياسة النقدية غير التقليدية هي سياسة تستخدم زمن الأزمات، تتمثل في قيام البنك المركزي بدور الوساطة في عملية الائتمان لتعويض انقطاع الوساطة الخاصة، والميزة الأساسية في وساطة البنك المركزي هو سهولة الحصول على الأموال عن طريق إصدار سندات الحكومة بلا قيود ولا مجازفة وذلك لتوفير وسيلة لتحفيز الاقتصاد².

ومن خلال هذا التعريف يمكن استنتاج خصائص السياسة النقدية غير التقليدية والتي يمكن إبرازها في العناصر التالية³:

– بعدما كان هدف السياسة النقدية التقليدية هو استهداف معدل التضخم (استقرار الأسعار) أصبح هدف السياسة النقدية غير التقليدية التركيز على استهداف المتغيرات الكمية (معدل تشغيل أو مستوى إنتاج معين ومحدد)؛

– بعدما كانت أدوات السياسة النقدية التقليدية أدوات مباشرة وغير مباشرة أصبحت أدوات السياسة النقدية غير التقليدية أدوات غير تقليدية تسيير كمي، حرب عملات، أسعار فائدة صفرية، ...إلخ)؛

– التوسع الهائل في الميزانيات العمومية للبنوك المركزية ومحاولات التأثير على أسعار الفائدة الأخرى من العملات الرسمية المعتادة على المدى القصير؛

– استخدام التيسير الكمي والتيسيرات الائتمانية والفائدة الصفرية في التعامل مع مشكلة السيولة في النظام المصرفي بما يوفر تمويل كافي وبدون تكاليف للأنشطة الاقتصادية؛

– في فترة الضائقة المالية التي قد تتعطل فيها الوساطة المالية، يمكن للبنك المركزي التدخل لدعم تدفقات الائتمان والعمل كوسيط عن طريق اقتراض الأموال من المدخرين ثم اقراضها للمستثمرين؛
وتتمثل أدوات السياسة النقدية غير التقليدية فيما يلي:

1.3.3. التيسير الكمي:

هو سياسة نقدية غير تقليدية تستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الاقتصاد القومي عندما تصبح السياسة التقليدية غير فعالة، حيث يشتري البنك المركزي الأصول المالية لزيادة كمية الأموال المتاحة في الاقتصاد، ويتميز هذا الأسلوب عن السياسة النقدية المعتادة بأكثر شراء أو بيع للأصول المالية من أجل الحفاظ على معدلات الفائدة في السوق عند القيمة المستهدفة (معدلات فائدة صفرية)، كما يعتبر التيسير الكمي ممارسة

¹: صاري علي، البنوك المركزية في الدول النامية وقدرتها على الممارسات غير التقليدية، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 02، العدد 01، جامعة الشلف، الجزائر، 2016، ص 70.

²: عمر عبو، كمال قسول، دور السياسة النقدية غير التقليدية في تحفيز الاقتصاد - عرض تجارب دولية-، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 05، العدد 01، جامعة الشلف، الجزائر، جانفي 2019، ص 52.

³: صاري علي، السياسة النقدية غير التقليدية: الأدوات والأهداف، مجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 04، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013، ص ص 60، 61.

يقوم بها البنك المركزي عند محاولته للحد من تأثير الركود الاقتصادي على الأنشطة الاقتصادية الحقيقية، عن طريق إصدار فائضا من النقود (إصدار كمية جديدة من النقود وطرحها في الاقتصاد دون مقابل)¹، وطبقت سياسة التيسير الكمي لأول مرة في اليابان وذلك بعد حالة الانكماش التي عرفها الاقتصاد الياباني سنة 1990، ومع أزمة 2008 أعلن البنك الفدرالي الأمريكي تبنيه لسياسة التيسير الكمي كأداة لمعالجة الأزمة²، وتهدف سياسة التيسير الكمي إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن تلخيصها في³:

- التأثير في معدل الفائدة طويل الأجل حيث يؤدي قيام البنوك المركزية بشراء الأصول طويلة الأجل إلى انخفاض المعروض منها من قبل المستثمرين، إذا افترضنا ثبات الطلب المتزايد عليها من خلال برنامج التيسير الكمي، مما يساهم في ارتفاع أسعار الأصول طويلة الأجل وانخفاض معدلات الفائدة طويلة الأجل.

- التقليل من مخاطر أسعار السندات حيث تتعرض أسعار السندات لخطر التغيرات في سعر الفائدة وذلك خلال طول مدة السند، ولهذا فن أهم الاعتبارات لبرنامج التيسير الكمي هو التقليل من هذه المخاطر على السندات خاصة منها السندات السيادية التي تؤثر إيجابا على العائد من السندات التجارية والاستثمارية، هذا ما يشجع المستثمرين على تداولها وخلق سيولة مناسبة في السوق.

- تحييد الإفلاس وعدم الوفاء بالالتزامات المالية حيث يعتبر الإفلاس وعدم قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم المالية اتجاه المقرضين من أهم مظاهر الأزمات المالية، إلا أن تبني سياسة التيسير الكمي يعمل على تحييد هذا الأثر وفق ما يوفره نكطة إنقاذ مالية للمؤسسات القابلة للإفلاس والحفاظ على أصولها من الانهيار، واستعادة الثقة المصرفية للأسواق المالية، والحد من انتقال تداعيات ذلك إلى مناطق أخرى من العالم في ظل العولمة المالية وترابط الأسواق المالية العالمية.

2.3.3. التيسير النوعي:

يدل مصطلح التيسير النوعي على شكل آخر من أشكال التيسير، فن الاقتصاديين من يصنف أداة التيسير النوعي على أنها أداة خاصة لأداة التيسير الكمي، ويقوم البنك المركزي بواسطة هذه الأداة بالتركيز على الأوراق المالية الموجودة في أصول ميزانيته بدلا من التركيز على قاعدته النقدية، إذ يقوم بشراء سندات أو أسهم غير معقمة خاصة أو عمومية، الأمر الذي يؤدي تلقائيا إلى زيادة خصوم البنك المركزي من خلال

¹: صاري علي، تقييم فعالية سياسة التيسير الكمي في تخفيف أثر الأزمات، مجلة الأفق للدراسات الاقتصادية، المجلد 03، العدد 05، جامعة العربي التبسي، تبسة، سبتمبر 2018، ص 168.

²: مطاوي عبد القادر، راشدي فتحة، سياسة التيسير الكمي كأسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمات، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 11، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 13.

³: العشي وليد، صديقي أحمد، تجربة التيسير الكمي في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد 06، المركز الجامعي ميله، الجزائر، جوان 2018، ص ص 256، 257.

إصدار السيولة، وتهدف عمليات الشراء هذه إلى رفع أسعار الأصول قصد خفض معدلات الفائدة طويلة الأجل وتحفيز الاقتصاد، كما تهدف أيضا إلى تخفيض علاوة المخاطرة ما من شأنه أن يحفز الاستثمارات¹. واختيار أداة التيسير الكمي أو التيسير النوعي من طرف البنك المركزي يتوقف حسب الهيكل التمويلي في كل اقتصاد، فالدول التي تعتمد على الوساطة المالية عن طريق البنوك التجارية تختار النوع الأول، بينما الاقتصاد الذي لا يعتمد على الوساطة المالية ويعتمد على السوق مباشرة في تمويل نشاط الأعوان الاقتصاديين يختار النوع الثاني².

3.3.3. أسعار الفائدة الصفرية:

تتبع البنوك المركزية سياسة أسعار الفائدة الصفرية في حالة الأزمات من أجل تسهيل حصول الأفراد على الائتمان، لأن العلاقة بين أسعار الفائدة على الائتمان والكمية المطلوبة منه ترتبط بعلاقة عكسية، حيث أن ارتفاع سعر الفائدة على الإقراض سوف يقلل من الطلب على القروض والعكس صحيح، وعليه فإن منحى الطلب على الائتمان يتخذ شكل منحى الطلب العادي حيث ينحدر من أعلى لأسفل وإلى جهة اليمين، وهو ما تنشده البنوك المركزية من خلال أسعار الفائدة الصفرية، كما تساهم أسعار الفائدة الصفرية في التأثير على أسعار صرف العملة في الأسواق الدولية للعملات من خلال عدد الوحدات من العملة المحلية التي يمكن بها شراء وحدات من عملة أخرى³، ويدل معدل الفائدة الصفرية على حالة مصيدة السيولة حسب التحليل الكينزي، حيث تكون السياسة النقدية غير فعالة، وهذا ما يحتم على البنوك المركزية أن تطبق أدوات السياسة النقدية غير التقليدية من أجل تحفيز الطلب الكلي وتنشيط الاقتصاد، وقد طبقت هذه المعدلات من طرف البنك المركزي الياباني خلال الفترة من 2001 إلى 2006، وبعد بداية الأزمة المالية العالمية طبقت من طرف العديد من البنوك المركزية العالمية كالبنك المركزي الأوروبي والبنك البريطاني⁴.

4.3.3. حرب العملات:

عاد ظهور مصطلح حرب العملات بعد الأزمة المالية العالمية 2008 والتي كانت أبرز مفعليها فقدان الدولار دوره الأساسي كعملة الاحتياط العالمية وكمعملة التبادلات التجارية العالمية، وبروز دور الذهب كعملة احتياطي في العالم وكمخزون للفترات الصعبة⁵، ففي النظرية الاقتصادية العملة القوية تميز الاقتصاد القوي، ولكن العملة القوية جدا تضعف الاقتصاد، ولهذا السبب يعمل عدد غير قليل من الدول

¹: عمر عيو، كمال قسول، مرجع سابق، ص 54.

²: العشي وليد، صديقي أحمد، تطور أدوات السياسة النقدية غير التقليدية بعد الأزمة المالية العالمية 2008، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 08، جامعة مستغانم، الجزائر، 2018، ص 77.

³: صاري علي، السياسات النقدية غير التقليدية في الدول المتقدمة وانعكاساتها على أعمال البنوك المركزية في الدول النامية، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 06، العدد 02، جامعة بومرداس، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 477، 478.

⁴: العشي وليد، صديقي أحمد، مرجع سابق، ص 78.

⁵: عمر عيو، كمال قسول، مرجع سابق، ص 55.

على إضعاف العملة المحلية بالنسبة للعملة الأخرى، نخلق أفضلية تنافسية على غيره من البلدان في الاقتصاد العالمي، وأطلق على هذه الظاهرة اسم حرب العملات.

وحرب العملات هي حرب اقتصادية يقصد بها التلاعب بسعر صرف العملة واستخدامها كسلاح إجرائي سريع المفعول للضغط وإلحاق الضرر باقتصاديات دولة ما أو مجموعة دول وإجبارها على إعادة النظر بسياساتها وإجراءاتها المالية والاقتصادية بما يعود بالنفع على معالجة أزمة المهاجم الاقتصادية، وهذه الحرب لا يمكن تحريكها إلا من دول كبرى، ويمكن تعريفها بأنها ظاهرة التخفيض التنافسي للعملة الذي تمارسه بعض الدول لزيادة صادراتها وتقليل وارداتها من أجل تقليص العجز التجاري أولاً، وتحريكاً للاستثمار في الدول المخفضة ثانياً، سعياً لزيادة الإنتاج وخلق فرص عمل للعاطلين¹.

4. قنوات تأثير السياسة النقدية:

قنوات تأثير السياسة النقدية هي بمثابة روابط خاصة من خلالها تؤثر السياسة النقدية على الطلب الكلي، أما ميكانيكية تأثير السياسة النقدية فهي تعبر عن عمل قنوات السياسة النقدية في نقل أثرها إلى الناتج والأسعار وفي آجال زمنية طويلة ومتغيرة²، ويمكن حصر قنوات التأثير في أربع قنوات أساسية وهي:

1.4. قناة سعر الفائدة:

تعتمد هذه القناة التقليدية على تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على الطلب النهائي من خلال الاستهلاك والانفاق الاستثماري من قبل الأعوان غير الممالين، فارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض وبالتالي تراجع الانفاق الاستثماري، أو التوجه للاستثمار في السوق المالية في حالة اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي، كما يؤدي أيضا ارتفاع أسعار الفائدة إلى تراجع الاستهلاك نتيجة الميل للاستثمار في السوق المالي، هذه العوامل تؤدي آلياً إلى انخفاض الإنتاج، وبالتالي تراجع معدلات التضخم³، في حين يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى تراجع تكلفة الاقتراض وبالتالي تشجيع الانفاق الاستثماري، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وانخفاض الأسعار.

2.4. قناة سعر الصرف:

تشتمل قناة سعر الصرف على أثر أسعار الفائدة الحقيقية، فالسياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية، مما يجعل الودائع بالعملة المحلية أقل جاذبية مقارنة بالودائع بالعملات الأجنبية، ويترتب عن ذلك انخفاض مقدار الودائع بالعملة المحلية مقارنة بمقدار الودائع بالعملات الأجنبية، وهذا ما يتسبب في انخفاض قيمة العملة المحلية، وينتج عن ذلك انخفاض في أسعار السلع المصدرة مقومة بالعملة

¹: صاري علي، السياسة النقدية غير التقليدية: الأدوات والأهداف، مرجع سابق، ص ص 70، 71.

²: Frédéric Mishkin, Monnaie, Banque et Marchés Financiers, 7^{ème} édition, Edition Pearson Education, Londres, 2004, p799.

³: Brana Sophie, Cazals Michel, La Monnaie, Dunod, Paris, 2014, p 108.

الأجنبية مقابل ارتفاع السلع المستوردة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الصادرات الوطنية وارتفاع قيمتها مقابل تراجع الواردات، وهذا ما يؤدي إلى حدوث زيادة في الناتج المحلي¹، لكن هذه القناة تتوقف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي الوطني وقدرته على تلبية الطلب المتزايد على الصادرات الوطنية، وكذلك جودة المنتجات الوطنية وقدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية.

3.4. قناة أسعار الأصول المالية:

وهذه القناة هي تعبير عن وجهات أنصار المدرسة النقدية في تحليلهم لأثر السياسة النقدية على الاقتصاد. حيث يعتبرون أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين: قناة تويين للاستثمار والتي تعتمد على ما يعرف بمؤشر تويين للاستثمار (العلاقة بين القيمة البورصية للمؤسسات ومخزون رأس المال الصافي)، وقناة أثر الثروة على الاستهلاك².

1.3.4. قناة تويين للاستثمار:

هي قناة تشرح كيفية انتقال آثار السياسة النقدية من خلال تأثيرها على التغير في أسعار أسهم الشركات، فالفكرة الأساسية لنظرية تويين للاستثمار هي أن الاستثمار يتوقف على نسبة القيمة السوقية لأسهم الشركات إلى تكلفة إحلال رأس المال الحقيقي³، حيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة الاستثمارية لدى الجمهور مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية، مما يدفع المتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة بيعها مما يؤدي إلى هبوط الأسعار فينخفض مؤشر تويين وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار ومنه يتراجع الناتج المحلي الخام⁴، في حين تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية، وهذا ما يرفع من القيمة الحالية للعوائد المتوقعة للشركات وانخفاض جاذبية السندات مقارنة بالأسهم، ولهذا فإن الطلب على أسهم الشركات سوف يرتفع، الأمر الذي يرفع من أسعارها، وينتج عن هذا الارتفاع حدوث زيادة في القيمة السوقية لهذه الأسهم، مما يشجع الشركات على إصدار أسهم جديدة وزيادة الانفاق الاستثماري، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي⁵.

¹: علي ذهب، آليات انتقال أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي، مجلة البحوث والدراسات، العدد 24، جامعة حمة لخضر، الواد، جوان 2017، ص 27.

²: عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 78.

³: علي ذهب، مرجع سابق، ص 279.

⁴: عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 78.

⁵: علي ذهب، مرجع سابق، ص 280.

2.3.4. قناة أثر الثروة على الاستهلاك:

يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية والتي يؤدي انخفاضها إلى انخفاض ثروة الجمهور، ومنه الحد من الاستهلاك وبالتالي تراجع نمو الناتج المحلي الخام¹، في حين تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية مما يؤدي إلى زيادة أسعار الأسهم، ويترتب عنه حدوث زيادة في قيمة الثروة المالية، مما يؤدي إلى زيادة الانفاق الاستهلاكي، ومن ثم حدوث ارتفاع في الناتج المحلي².

4.4. قناة الائتمان:

تعتبر قناة الائتمان أو قناة القرض المصرفي قناة حديثة لنقل أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، والتي تعمل على التأثير على الطلب الكلي من خلال قناة القرض المصرفي (القناة الضيقة للإقراض)، وقناة ميزانية المؤسسات (القناة الموسعة للإقراض).

1.4.4. قناة القرض المصرفي:

تعتمد هذه القناة على تدفقات القروض داخل النظام المصرفي مع التركيز على نتائج شروط منح الائتمان للأعوان الاقتصاديين ذوي العجز المالي، ووفق هذه القناة تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى زيادة عرض القروض البنكية نتيجة الزيادة في حجم الاحتياطيات والودائع لديها، وبالتالي يزيد حجم الانفاق الاستثماري وكذا الاستهلاكي (المشتريات من السلع الاستهلاكية المعمرة) وهو ما ينعكس على زيادة الأسعار والناتج الإجمالي، وتحدث الآثار العكسية في حالة السياسة النقدية التقييدية.

2.4.4. قناة ميزانية المؤسسات:

هذه القناة تأخذ في الاعتبار الصحة المالية والهيكلة المالي للمقرضين من جهة والمقترضين من جهة أخرى، كما أنها تشمل كل وسائل التمويل الخارجية وليس القرض فحسب، لذلك فهي تعتمد على درجة الاحلال بين التمويل الخارجي والتمويل الداخلي، فانخفاض أسعار الفائدة نتيجة تبني سياسة نقدية توسعية يؤدي إلى ارتفاع الأسعار السوقية للأصول المالية والحقيقية، أي ارتفاع العوائد المتوقع الحصول عليها من أصول الوحدات الاقتصادية وبالتالي ارتفاع صافي ثروة هذه الوحدات وانخفاض علاوة التمويل الخارجي، وهو ما ينعكس إيجاباً على قدرتها على الاقتراض، فيزيد حجم إنفاقها الاستثماري وكذا انفاقها الاستهلاكي، ومن ثم زيادة حجم الطلب الكلي وارتفاع حجم الناتج الإجمالي المحلي³.

¹: عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 78.

²: علي ذهب، مرجع سابق، ص 280

³: بقبق ليلي أسهمان، بورقعة سنوي، دور قناة القرض المصرفي في نقل أثر السياسة النقدية في اقتصاديات الاستدانة - حالة الجزائر- مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد الثاني، العدد الأول، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جانفي 2016، ص 5.

المطلب الثاني: ماهية السياسة المالية:

تعتبر السياسة المالية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية الكلية التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على التوازنات الاقتصادية الكلية، فهي تعمل بالتنسيق مع باقي السياسات الاقتصادية الأخرى على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وزيادة الثروة العامة للبلد، وسوف نحاول في هذا المطلب التعرض إلى المفاهيم العامة للسياسة النقدية من خلال تعريفها واستعراض أهم أهدافها، وحصر أدواتها.

1. تعريف السياسة المالية:

وردت عدت تعاريف للسياسة المالية، يمكن إبراز بعضها فيما يلي:

السياسة المالية مشتقة من الكلمة الفرنسية "FISC" والتي تعني بيت المال أو الخزانة، وعلى ذلك فإن المصطلح كان مرادفاً لمصطلح المالية العامة كما هو مستخدم في اللغة الإنكليزية، لكي يضم الإيراد الحكومي والنفقات وسياسة الدين العام، ولكن في الاستخدام الحديث فإن السياسة المالية لها معنى أوسع ومختلف، ويرتبط بجهود الحكومة لتحقيق استقرار أو تشجيع مستويات النشاط الاقتصادي¹، ويمكن تعريفها أيضاً بأنها تلك الإجراءات التي تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام، مستخدمة بذلك الوسائل المالية العامة من الضرائب والرسوم والنفقات العامة والقروض العامة، وذلك للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، والوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة². كما تعرف أيضاً بأنها تلك الأهداف والتوجهات والاجراءات والنشاطات التي تقوم بها الدولة للتأثير على الاقتصاد الوطني، وذلك للمحافظة على استقراره العام وتميمته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف والمتغيرات المحيطة به³.

من خلال هذه التعاريف يمكن أن نعرف السياسة المالية على أنها استخدام الحكومة لمجموعة من الاجراءات والمتمثلة أساساً في النفقات العامة والإيرادات العامة لتوجيه الاقتصاد الوطني نحو تحقيق الأهداف العامة للدولة.

2. أهداف السياسة المالية.

تختلف أهداف السياسة المالية من دولة لأخرى، بل حتى من فترة زمنية لأخرى في نفس البلد، وذلك تبعاً لاختلاف الظروف السائدة، ومن خلال هذه الأهداف يمكن تحديد اتجاهات السياسة المالية الواجب اتباعها وكذلك طبيعة الأدوات الواجب استخدامها من أجل بلوغ هذه الأهداف، ويمكن تلخيص أهم الأهداف فيما يلي:

¹: محمد حلبي الطواي، أثر السياسة المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007، ص 08.

²: كنعان علي، اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، الطبعة الأولى، منشورات دار الحسين، دمشق، 1997، ص 219.

³: محمد حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص 212.

1.2. تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

يشير مفهوم الاستقرار الاقتصادي إلى تحقيق التشغيل الكامل للوارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيق مناسب في الناتج الوطني. ويعتبر الكينزيون أن السياسة المالية من أكثر الأدوات أهمية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومكافحة البطالة والكساد، على عكس الاقتصاديون الكلاسيكيون الذين كانوا ينظرون إلى المالية العامة كأنها محايدة بالنسبة للنشاط الاقتصادي¹.

وتلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وخاصة وقت الكساد أو وقت الراج، نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار إضافة إلى مستوى الدخل الوطني. ففي حالة الكساد، يتم استخدام السياسة المالية بشقيها الضريبي والانفاقي، إما كل على حدى، أو مزج الاثنين معا بنسب مختلفة طبقا لطبيعة وحجم المشكلة موضوع المعالجة، فتستطيع الدولة من خلال السياسة الانفاقية (التوسع في النفقات العامة) أن ترفع من مستوى الطلب من خلال إقامة المشروعات العامة الاستثمارية، وشق الطرقات والمدارس...إلخ، أو من خلال توسع الحكومة في منح مختلف الاعانات الاجتماعية مثل إعانة البطالة والشيخوخة، ونتيجة لذلك تزداد الدخول الشخصية والإنفاق الشخصي، ليس فقط بمقدار الانفاق العام بل بصورة مضاعفة بفعل مضاعف الاستثمار، أي أن هذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق، مما يحفز على الاستثمار ويزيد العمالة.

كما تستخدم الإيرادات العامة (تخفيض الإيرادات الضريبية) في مواجهة الكساد من خلال الأثر التعويضي للضرائب، حيث يمكن أن يسهم تخفيض الضرائب في زيادة الاستهلاك وزيادة الاستثمار، ويمكن زيادة الاستهلاك عن طريق رفع مستوى دخول الفئات المنخفضة الدخل نظرا لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لهذه الفئات، مما يعني أن زيادة دخول هذه الفئات عن طريق تخفيض التصاعد بالنسبة للضريبة المطبقة على الشرائح الأولى من الدخل.

أما في حالة التضخم، فعلى السياسة المالية أن تخفض أو تعيد مستوى الطلب الكلي، وتسحب الطلب النقدي الزائد، أي امتصاص القوة الشرائية الزائدة، عن طريق إحداث فائض في الميزانية برفع معدلات الضرائب القائمة، أو زيادة حصيلة الضرائب باستحداث ضرائب جديدة على أنواع أخرى من السلع، كما أن السياسة الإنفاقية تعمل على ترشيد الطلب الاستهلاكي، من خلال خفض بنود الإنفاق العام، وعلى ذلك

¹: خديجة الأعسر، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 2016، ص 283.

تتكون السياسة المالية المستخدمة للحد من التضخم من جانبين، الجانب الأول هو زيادة الضرائب والجانب الثاني هو تخفيض النفقات العامة¹.

2.2. التخصيص الأمثل للموارد:

يتضمن هذا الهدف توجيه الموارد الاقتصادية نحو أفضل الاستخدامات وبأكفأ صورة ممكنة وبعبارة أخرى تدخل الدولة في توزيع الموارد ما بين الاستخدامات العامة المختلفة طبقاً لأولويات معينة بهدف تحقيق أقصى نفع عام أو أقل ضرر ممكن²، ويعتبر التخصيص المناسب لموارد المجتمع بين إنتاج السلع الخاصة والسلع العامة قضية مهمة في القرار العام، وتتطلب اعتبارات الكفاءة أن يتحقق التوازن عندما يتساوى مجموع المعدلات الحدية للاستبدال بين السلع العامة وبعض السلع الخاصة، مع المعدل الحدي للتحويل، وبمعنى آخر يجب أن ندفع بالإنفاق في القطاع العام في كل اتجاه، حتى تتساوى القيمة الاجتماعية للوحدة التالية من الإنفاق مع التكلفة الاجتماعية الحدية للوحدة ذاتها وهذه الاعتبارات تبدو نظرية جداً، أما في واقع التطبيق فإن القطاع العام يجب أن يوازن بصورة عامة بين مساوئ سحب الموارد من الشعب والتي ينفقها على السلع الخاصة، وبين مزايا إنفاق هذه الموارد لعرض السلع العامة وكل هذا لتحقيق رفاهية المجتمع³.

3.2. تحقيق التنمية الاقتصادية:

تقتضي التنمية الاقتصادية توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية وتلعب السياسة المالية وخاصة في الدول النامية، دوراً هاماً في تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية، وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع، وتستخدم الدولة كل الوسائل والإمكانات لتوفير المال اللازم للوصول إلى هذا الهدف، وترجع أهمية السياسة المالية في توفير هذه الموارد إلى قيام الدولة بدور رئيسي في إحداث التنمية من خلال البرامج والخطط التي تبناها والتي أصبحت تقع على عاتقها بالإضافة إلى ضخامة الاحتياجات الرأسمالية اللازمة لتمويلها كما أن ضعف الادخار الخاص مع سوء استخدامه، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك بسبب ضعف مستوى المعيشة ونقص درجة الإشباع الاستهلاكي ومحاكاة بعض فئات المجتمع نماذج الاستهلاك الترفي السائد في الدول المتقدمة، ما يترتب على أثر التقليد من انتقال أنماط استهلاكية غير مألوفة لدى المجتمع وليست في قدرة القوة الشرائية لغالبية المجتمع مما يلقي عبئاً على الدولة والسياسة المالية على وجه الخصوص⁴، لذلك يتعين على السياسة المالية التي تديرها الدولة أن تقوم بدور مؤثر وفعال في اتجاهين رئيسيين، الأول

¹: درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، دون نشر، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص - ص 78-80.

²: نزار كاظم الخيكانى، حيدر يونس الموسوي، مرجع سابق، ص 46.

³: محمد نجاة الله صديقي، تدريس علم الاقتصاد الاسلامي، (المالية العامة)، الطبعة الأولى، مطابع جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 18.

⁴: درواسي مسعود، مرجع سابق، ص 92.

العمل على رفع معدل رأس المال اللازم لإنجاز البرامج المشتملة عليها التنمية، والثاني تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع بصفة عامة حتى تتهيأ الظروف الملائمة لتحقيق الأهداف المرجوة من التنمية، هذا إلى جانب تمويل ميزانية الدولة العامة¹.

4.2. تحقيق العدالة الاجتماعية:

تستطيع الدولة عن طريق السياسة المالية المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك باستخدام أدواتها مثل الضرائب، الإنفاق العام وغيرها، فثلاً تستطيع الدولة القيام بزيادة الضرائب على الطبقات الغنية وتخفيضها على الطبقات الفقيرة، أو زيادة الإنفاق العام على المشروعات الخدمية والقطاعات غير الإنتاجية في الاقتصاد مثل الصحة، التعليم، الرياضة، الثقافة وغيرها، والمرافق الأخرى التي يستفيد منها الفقراء وأصحاب الدخل المحدود بشكل مباشر، كما يمكن أن تقدم الدولة المساعدات للعائلات كثيرة العدد والعاطلين عن العمل كذلك والمسنين وغيرهم، وبذلك تكون الدولة قد سعت إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة²، والتي تتم عادة على مرحلتين هما³:

المرحلة الأولى: يطلق عليها التوزيع الأولي للدخل القومي، حيث يتم توزيع الإنتاج على عناصر الإنتاج التي ساهمت في تحقيقه، أي دخول عناصر الإنتاج.

المرحلة الثانية: يطلق عليها إعادة توزيع الدخل القومي أو مرحلة التوزيع النهائي، حيث يتم فيها إعادة توزيعه بين المنتجين والمستهلكين عن طريق إدخال تعديلات على التوزيع الأولي، وتستخدم في عملية إعادة التوزيع الأدوات المالية من ضرائب ونفقات أو أدوات غير مالية مثل القرارات الإدارية لتحديد الأسعار مثلاً.

3. أدوات السياسة المالية:

تتمثل أدوات السياسة المالية في تلك الوسائل التي تستخدمها الدولة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية وتحقيق الأهداف المرجوة، وتختلف هذه الأدوات من بلد لآخر، كما تختلف كذلك حسب درجة التطور الاقتصادي والحالة الاقتصادية السائدة، وتنقسم هذه الأدوات إلى ثلاث مجموعات تتمثل في النفقات العامة، الإيرادات العامة، والموازنة العامة.

¹: خديجة الأعسر، مرجع سابق، ص 283.

²: هيفاء غدير، السياسة المالية والتقديية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص 23.

³: خديجة الأعسر، مرجع سابق، ص 297.

1.3. النفقات العامة:

ويمكن تعريفها على أنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد إشباع حاجات عامة¹، أو بمعنى آخر هي مجموع المصروفات التي تنفقها الدولة بغية إشباع حاجات مواطنيها خلال فترة زمنية معينة².

1.1.3. أركان النفقات العامة:

من خلال التعريف السابق يمكن استخراج الأركان الثلاث للنفقات العامة والمتمثلة في:

- النفقة مبلغ نقدي:

يتخذ الانفاق الحكومي في الوقت الحاضر الشكل النقدي، فالدولة تدفع نقودا مقابل حصولها على الخدمات والسلع التي تحتاج إليها، بينما كانت في العصور القديمة تقوم بإجبار المواطنين على القيام ببعض الأعمال بدون أن تدفع لهم مقابل تلك الخدمات وهو ما يسمى بالسخرة³.

- صدور النفقة عن شخص معنوي:

لا يمكننا أن نعتبر المبالغ النقدية التي تنفق لأداء خدمة معينة من باب النفقة العامة إلا إذا صدرت من شخص عام، ويقصد بالأشخاص العامة الدولة وأقسامها السياسية وجماعاتها المحلية بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية، والولايات المتحدة في الدول الاتحادية، أو قد تكون أشخاص عامة محلية كجالس المحافظات والمدن والقرى في الدول الموحدة، وعلى هذا الأساس فإن النفقات التي ينفقها أشخاص خاصة طبيعية أو معنوية لا تعتبر نفقة عامة حتى لو كانت تستهدف تحقيق منفعة عامة⁴، مثل التبرعات التي تقوم بها الجمعيات الخيرية أو بعض المؤسسات الخاصة.

- تحقيق منفعة عامة:

يجب أن يتم إصدار النفقة بغرض تحقيق منفعة عامة، أي إشباع حاجات عامة مثل الأمن، الدفاع، القضاء، التعليم... إلخ ويختلف مفهوم المنفعة العامة كفكرة حديثة من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر، ويرجع هذا الشرط إلى الغرض من وضع الأموال العامة تحت تصرف السلطات العامة هو إشباع الحاجات العامة ومن ثم يجب ألا تستخدم النفقات العامة إلا لتحقيق منفعة عامة مع مراعاة توزيع الأعباء المالية بالتساوي على كل الأفراد⁵.

¹: أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص 36.

²: درواسي مسعود، مرجع سابق، ص- ص 347- 351.

³: محمد شاطر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص 278.

⁴: محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، الديوان الوطني للطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 68.

⁵: خديجة الأعسر، مرجع سابق، ص 72.

2.1.3. تقسيم النفقات العامة:

تقسم النفقات العامة إلى عدة تقسيمات تبعا لطبيعة النفقة وهدفها وأثرها على الحياة الاقتصادية، إلا أن علماء المالية استقروا على ثلاثة تقسيمات وفقا لمعايير معينة وهي:

- حسب معيار التأثير على الدخل: نفقات حقيقية ونفقات تحويلية.
- حسب التكرار والدورية: نفقات عادية ونفقات غير عادية.
- حسب وظيفة الدولة: نفقة اقتصادية، اجتماعية... إلخ.

1.2.1.3. تقسيم النفقات حسب أثرها على الدخل:

تقسم النفقات العامة حسب طبيعتها الاقتصادية أو من حيث تأثيرها على الدخل الوطني إلى نفقات حقيقية وأخرى تحويلية.

- النفقات الحقيقية: هي تلك النفقات التي تصرف مقابل حصول الدولة على خدمات أو سلع أو رؤوس أموال إنتاجية، كنفقات الرواتب وأثمان اللوازم والمواد التي تحتاج إليها الأجهزة الحكومية لأغراض تشغيلها، والنفقات الاستثمارية أو الرأسمالية، حيث تحصل الدولة عند انفاقها على مقابل يتمثل في خدمة أو سلعة، مما يؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني¹.

- النفقات التحويلية: هي تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى أخرى في المجتمع وهذه النفقات ليس لها مقابل مباشر ولا تؤدي إلى زيادة في الإنتاج الوطني بل تؤدي إلى إعادة توزيعه²، وتمثل النفقات التحويلية في الإعانات الاقتصادية التي تقدم لبعض المنتجات أو المؤسسات، نفقات المساعدة والتضامن، المساهمة في تمويل بعض أنظمة الحماية الاجتماعية، وهذا النوع من النفقات يهدف إلى ضمان عدالة نسبية في توزيع المداخل على الفئات الاجتماعية، فالنفقات التحويلية لا يترتب عليها حصول الدولة على مقابل من سلع وخدمات أو رؤوس أموال، بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل الوطني من الطبقات الاجتماعية مرتفعة الدخل إلى الطبقات الاجتماعية الأخرى المحدودة الدخل³.

2.2.1.3. تقسيم النفقات حسب التكرار والدورية:

تقسم النفقات العامة حسب معيار التكرار والدورية إلى نفقات عادية وأخرى استثنائية (غير عادية).

- النفقات العادية: هي تلك النفقات العامة التي تتم بانتظام وبصفة دورية كل سنة أو على فترات منتظمة بصرف النظر عن اختلاف قيمتها أو حجمها من ميزانية لأخرى⁴، على خلاف أجور ومرتبات الموظفين وتكاليف سير المرافق العامة.

¹: محمد شاطر عصفور، مرجع سابق، ص 283.

²: رفعت المحجوب، المالية العامة، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1992 ص 92.

³: محرز محمد عباس، مرجع سابق، ص 84، 85.

⁴: خديجة الأعسر، مرجع سابق، ص 83.

– النفقات غير العادية: هي تلك النفقات التي لا تتكرر بصفة دورية كل سنة، كنفقات الحروب و نفقات مكافحة الأوبئة الطارئة، و نفقات إغاثة منكوبي الكوارث الطبيعية¹.

3.2.1.3. التقسيم العلمي أو الوظيفي للنفقات العامة:

حسب هذا المعيار تصنف النفقات العامة حسب هدفها أو حسب الوظائف التي تؤديها الدولة، ويمكن حسب هذا المعيار تقسيم النفقات العامة إلى ثلاثة أقسام وهي²:

– النفقات الإدارية: ويقصد بها النفقات المرتبطة بسير المصالح العامة والضرورية لأداء الدولة لوظائفها، وتضم هذه النفقات نفقات الدفاع والأمن والعدالة والأقسام السياسية، وهي نفقات الحاجة العامة في الميادين التقليدية واللازمة لحماية الأفراد داخليا وخارجيا وإحلال العدالة وتنظيم الأمور السياسية لهم.

– النفقات الاجتماعية: وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة والمتمثلة في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي للمواطنين، وهذا عن طريق توفير أسباب وإمكانيات التعليم والصحة لهم أو إسناد الفئات التي توجد في ظروف صعبة (إعانات الفئات المحرومة محدودة الدخل، منح البطالين، ... إلخ).

وتشتمل هذه النفقات على مبالغ مالية موجهة نحو قطاعات التعليم، الصحة، النقل والسكن، وتعتبر النفقات على قطاع التعليم أهم بنود النفقات الاجتماعية فهي مرآة عاكسة لتقدم المجتمع، في كل البلدان المتقدمة والنامية على السواء، وتخصص الدول عادة الجزء الأكبر من النفقات العامة في الدول المتقدمة على هذا القطاع من ناحية وعلى التأمينات الاجتماعية من ناحية أخرى.

– النفقات الاقتصادية: هي تلك النفقات التي تقوم بصرفها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية بصورة أساسية، ويسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية، حيث تعمل الدولة على زيادة الإنتاج الوطني وتراكم رؤوس الأموال.

ويكتسي هذا النوع من النفقات أهمية كبيرة في الدول النامية، ويرجع ذلك إلى قيام الدولة بنفسها بعملية إنشاء رؤوس الأموال نظرا لكونها تحتاج نفقات كبيرة من جهة، ولأنها لا تحقق عائدا مباشرا من جهة أخرى، فالقطاع الخاص لا يقوى عليها ولا يرغب في القيام بها، مثل إنشاء الطرقات، الجسور، السدود، ... إلخ، والتي تمثل مرافق البنية التحتية الأساسية للتنمية الاقتصادية.

¹: زغدود علي، المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 22.

²: محرز محمد عباس، مرجع سابق، ص ص 82، 83.

2.3. الإيرادات العامة:

حتى تستطيع الدولة القيام بمهامها الاقتصادية، الاجتماعية والإدارية والقيام بنفقاتها العامة فهي بحاجة إلى مداخيل مالية، هذه الأموال والمداخيل يصطلح عليها بالإيرادات العامة.

1.2.3. مفهوم الإيرادات العامة:

يقصد بالإيرادات العامة، مجموعة الدخل التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي¹.

2.2.3. مصادر الإيرادات العامة:

تحصل الدولة على إيراداتها من مصادر مختلفة، فهناك إيرادات تعود إلى دخل ممتلكاتها، وأخرى تحصل عليها نتيجة سيادتها، كما يمكن لها أيضا اللجوء إلى الاقتراض على غرار باقي المتعاملين الاقتصاديين، ويمكن إجمال هذه الإيرادات في المصادر التالية:

1.2.2.3. أملاك الدولة:

وهي مجموع الأموال المختلفة التي تمتلكها الدولة سواء ملكية عامة (الدومين العام) أو ملكية خاصة (الدومين الخاص).

- الدومين العام: ويقصد به الأموال التي تمتلكها الدولة أو الأشخاص العامة الأخرى، والتي تخضع لأحكام القانون العام وتخصص للنفع العام، مثل الموانئ والمطارات والطرق والشوارع والحدائق العامة، وعادة ينتفع الأفراد بهذه الأموال دون مقابل، إلا أن الدولة أحيانا وبقصد تنظيم استعمال الأفراد لهذه الممتلكات، أو تغطية جزء من نفقات إنشائها قد تفرض بعض الرسوم عند الانتفاع بهذه المرافق، مثل الرسوم المفروضة على زيارة المتاحف والحدائق العامة أو على اجتياز بعض الطرق، ومع ذلك تظل القاعدة العامة هي مجانية الانتفاع بأموال الدومين العام².

- الدومين الخاص: يقصد به الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة ومعدة للاستعمال الخاص وتحقق نفعاً خاصاً للفئة التي تستخدمها، ومن تم تخضع لأحكام القانون الخاص، وتشمل العقارات والمنقولات المختلفة غير العمومية، الحقوق والقيم المنقولة التي اقتنتها أو حققتها الدولة والجماعات المحلية في إطار القانون، الأملاك والحقوق الناجمة عن تجزئة الملكية التي تؤول إلى الدولة والولاية والبلدية وإلى مصالحها ومؤسساتها العمومية ذات الطابع الإداري، الأملاك التي ألغى تخصيصها أو تصنيفها في الأملاك الوطنية العمومية التي تعود إليها³، ويمكن تقسيم الدومين الخاص تبعاً لنوع الأموال التي يتكون منها إلى ثلاثة أنواع وهي⁴:

¹: سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحايي الحقوقية، بيروت، 2009، ص 87.

²: خديجة الأعسر، مرجع سابق، ص 126.

³: محرز محمد عباس، مرجع سابق، ص 82، 83.

⁴: خديجة الأعسر، مرجع سابق، ص- ص 127- 131.

- الدومين الزراعي: ويشمل هذا النوع من الدومين الأراضي الزراعية والغابات والمباني والمناجم والمحاجر، وقد كان الدومين الزراعي أهم أنواع الدومين الخاص، لهذا فإنه يشكل ما يعرف بالدومين التقليدي، لكن بدأ هذا النوع من الدومين يفقد أهميته منذ نهاية القرن الثامن عشر، وفي العصر الحديث أصبح يمثل نسبة ضئيلة من الإيرادات العامة لاتجاه الدولة إلى التخلي عن أراضيها وتمليكها للمواطنين، لأن مصلحة الأفراد تدفعهم للعناية بما يمتلكونه من الأراضي فتزداد خصوبتها مع الوقت ويزداد تبعاً لذلك الدخل القومي.

- الدومين التجاري والصناعي: يتكون هذا الدومين من المشروعات الصناعية والتجارية التي تمتلكها الدولة، وقد ظهر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولكن كان نطاقه محدوداً لسيادة المذهب الحر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في حدود ما يعرف بالدولة الحارسة، إذ اقتصر تملك الدولة على المشروعات التي تحتاج لاستثمارات ضخمة والتي لا يقدر عليها الأفراد، ومع بداية القرن العشرين فقد المبدأ الحر أهميته وازداد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي تحت تأثير الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، حيث لم تعد الدولة حارسة فقط، بل أصبحت منتجة أيضاً، واتسع نطاق تملكها للمشروعات الصناعية والتجارية.

- الدومين المالي: يقصد بالدومين المالي محفظة الدولة من الأوراق المالية، أي ما تملكه من الأسهم والسندات وحصص التأسيس، وتدر هذه الأوراق المالية أرباحاً وفوائد تدخل ضمن أملاك الدولة، ويعتبر هذا النوع أحدث أنواع الدومين الخاص، واتسع نطاق هذا الدومين بهدف سيطرة الدولة على بعض المشروعات ذات النفع العام، حتى تتمكن من توجيهها لتحقيق المصلحة العامة، وقد أدى هذا النوع من الدومين إلى نشأة شركات الاقتصاد المختلط التي تجمع بين الملكية العامة والملكية الخاصة، وازدادت أهميته في العصر الحديث مع انتشار شركات الأموال.

2.2.2.3. الإيرادات السيادية:

تمثل في الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبرياً من الأفراد نتيجة تمتعها بخاصة السيادة على غرار الضرائب والرسوم والاتاوات والغرامات...إلخ.

أولاً: الرسوم:

يعتبر الرسم من بين أقدم مصادر الإيرادات حيث كانت له أهمية كبيرة في العصور الوسطى، ويمكن تعريف الرسم بأنه مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبراً إلى الدولة أو إلى إحدى مؤسساتها العمومية مقابل منفعة خاصة يحصل عليها الفرد إلى جانب منفعة عامة تعود على المجتمع ككل¹.

ومن خلال هذا التعريف يمكن لنا أن نستخلص الخصائص المميزة للرسم والتي تتمثل في:

¹: محرزى محمد عباس، مرجع سابق، ص 161.

– الصفة النقدية للرسم: كانت الرسوم في القديم تدفع عينيا، لكن ومن أجل مساندة التطورات والأوضاع الاقتصادية العامة التي تقوم على استخدام النقود في التعاملات والمبادلات، أصبح من غير المقبول قيام الفرد بدفع الرسوم في صورة عينية، أو الاشتغال فترة معينة لصالح الإدارة¹.

– الصفة الاجبارية للرسم: يفرض الرسم ويجبي جبرا، حيث تستقل السلطة العامة بفرض الرسوم دون اتفاق بينها وبين الأفراد، سواء أكان الفرد مجبرا على تلقي خدمة معينة تؤديها له السلطة العامة، كما هو الحال في رسوم النظافة في بعض الدول، أو كان الفرد غير مجبرا على تلقي خدمة ما، وإذ طلبها يكون مجبرا على دفع الرسم بقيمته التي تحددها السلطة العامة كرسوم الاشهار والتوثيق².

– صفة المقابل للرسم: يدفع الفرد الرسم مقابل الحصول على خدمة من الدولة أو هيئاتها العامة، وقد تكون هذه الخدمة عملا تتولاه أحد المرافق العمومية لصالح الأشخاص، كالفصل في المنازعات (الرسوم القضائية)، أو توثيق العقود وإعلانها (رسوم التوثيق والاعلان)، أو امتيازا خاصا يمنح للشخص كالحصول على رخصة السياقة أو جواز السفر، أو براءة اختراع أو استعمال الفرد لبعض المرافق العامة استعمالا ينتج عنه في الكثير من الأحيان تيسير مباشرة مهنته، أو إشباع حاجاته كاستعمال الموانئ والطائرات (رسوم الموانئ) وبعض الطرق العامة البرية والنهرية (رسوم الطرق)³.

– صفة تحقيق النفع العام: يدفع الرسم مقابل الخدمة الخاصة التي يحصل عليها الفرد من جانب إحدى الهيئات العامة، وتتميز هذه الخدمة بوجه عام بأن النفع الذي يعود من أدائها لا ينحصر على الفرد وإنما يتعدى ذلك لصالح المجتمع بأكمله، ويبدو هذا واضحا إذا لاحظنا أن الرسوم تدفع نظير خدمات تؤديها المرافق العامة وأن هذه الأخيرة إنما يقصد بها تحقيق النفع العام، فالرسوم التي تدفع لتسجيل الملكية العقارية تتيح للفرد الحفاظ على حقوقه، كما أنها تؤدي إلى استقرار الملكية في المجتمع والحد من المنازعات⁴.

ثانيا: الضرائب.

تعتبر الضرائب المصدر الرئيسي للإيرادات العامة، كما أنه أصبحت وسيلة في يد الحكومة للتأثير على النشاط الاقتصادي وتوجيهه من خلال رفع أو خفض المعدلات الضريبية.

¹: خديجة الأعسر، مرجع سابق، ص 131.

²: زغدود علي، مرجع سابق، ص 226.

³: محرز محمد عباس، مرجع سابق، ص ص 163، 164.

⁴: زين العابدين ناصر، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971، ص 135.

أ. تعريف الضريبة:

يمكن تعريف الضريبة بأنها اقتطاع مالي تفرضه الدولة على الأفراد وتجيئه بصورة جبرية ونهائية ومن دون مقابل وذلك من أجل القيام بتغطية النفقات العمومية¹.

ب. أركان الضريبة:

ومن خلال التعريف يمكننا استنتاج أركان الضريبة والمتمثلة في²:

- الضريبة اقتطاع نقدي: كانت الضريبة في البداية تدفع في شكل سلعي أو عيني، ولكن مع تطور النظام الاقتصادي وتحوله من نظام قائم على المبادلة إلى اقتصاد نقدي أصبحت كل المعاملات المالية ومنها نفقات الحكومة وإيراداتها تتم في صورة نقدية وأصبح الأفراد لزاما عليهم دفع الضرائب في شكل نقدي.

- إجبارية الضريبة: يتم فرض الضريبة من جانب واحد (الدولة)، ويلتزم المكلف بدفعها وفقا للشروط والأسس التي يحددها القانون، فالمكلف غير مخير بدفعها من عدمه، كما أنه أيضا غير مكلف بتحديد قيمتها، وفي حالة عدم الدفع يتعرض للعقوبات المنصوص عليها قانونا.

- انعدام المقابل: حيث تدفع الضرائب لتحقيق أهداف ومنافع عامة تعود بالنفع على جميع الأفراد ولا توجد منفعة خاصة تعود على الفرد بشكل مباشر نتيجة التزامه بدفع الضريبة، فالدولة تقوم بخدماتها من أجل تحقيق مصلحة عامة واشباع حاجات عامة غير قابلة للتجزئة كالأمن والدفاع والعدالة.

- تحقيق المنفعة العامة: مع التطور الاقتصادي ودور الدولة في النشاط الاقتصادي، أصبحت الضريبة أحد أدوات الإصلاح الاجتماعي والتوجيه الاقتصادي وتعبئة الموارد من أجل تنمية عامة وشاملة، فلم يعد دورها يقتصر على الوظيفة المالية في تمويل أوجه الانفاق العام وإنما بجانب ذلك أصبحت تقوم بتحقيق العدالة الاجتماعية أو حماية المنتجات المحلية وغيرها من الأهداف المراد تحقيقها.

ج. القواعد العامة للضريبة.

يقصد بقواعد الضريبة تلك الأسس والمبادئ التي يجب أن تلتزم بها الدولة عند إقرارها للضريبة، وذلك من أجل التوفيق بين مصلحة الدولة (الخزينة العمومية) ومصلحة المكلفين، ولقد صاغ آدم سميث في كتابه بحث عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم الصادر سنة 1776 هذه القواعد والتي يمكن تلخيصها فيما يلي³:

¹: Barbé Vanessa, *L'essentiel de l'Introduction au droit fiscal*, 4^{ème} Edition, Gualino, Paris, 2017, p 16.

²: - خديجة الأعسر، مرجع سابق، ص ص 136، 137.

- Christian de Lauzainghein, Marie-Hélène Stauble de Lauzainghein, Xavier Cabannes, *Droit fiscal*, 15^{ème} Edition, Dalloz, Paris, 2016, p 09.

³: - بوزيدة حميد، جباية المؤسسات، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص ص 09، 10.

- محرز محمد عباس، مرجع سابق، ص ص 188، 189.

- قاعدة العدالة: يقصد بالعدالة أن يوزع العبء المالي على أفراد المجتمع كل حسب مقدرته، أي مراعاة تحقيق العدالة في توزيع الأعباء العامة بين الأفراد، ولقد تطور مفهوم العدالة بتطور المجتمع، فلدى التقليديين يقصد بالعدالة أن يساهم كل أفراد المجتمع في تحمل نفقات الدولة حسب مقدرتهم النسبية، أي تكون مساهمتهم متناسبة مع دخولهم، أما حديثاً فقد أخذت فكرة العدالة منحى آخر في سن القوانين الضريبية، ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، وعليه فلتحقيق عدالة أكبر في توزيع العبء الضريبي بين الأفراد أصبح يؤخذ كاستثناء عن عمومية الضريبة عند التنظيم الفني للضريبة لمقابلة اعتبارات يراها المشرع ضرورية فيلجأ لعملية الاختلاف في المعاملة الضريبية.

- قاعدة اليقين: يجب أن تكون الضريبة أو جزء منها الذي يلزم كل فرد بدفعها معلومة وواضحة وليست عشوائية، من حيث الفترة، النمط، الوعاء، السعر، وميعاد الوفاء بها.

- قاعدة الملاءمة في التحصيل: ويقصد بها أن تجي الضريبة في الأوقات والطرق الأكثر ملاءمة للمكلف، وهذا يعني أن يتلاءم ميعاد تحصيل الضريبة مع موعد تحقيق الدخل، لأنه الوقت الذي يكون فيه المكلف أكثر قدراً وأكثر تقبلاً لعبء الضريبة.

- قاعدة الاقتصاد في النفقات: يقصد بهذه القاعدة أن تكون نفقات جباية الضريبة ضئيلة مقارنة بحصيلتها قدر الإمكان، وإلا أصبح فرضها عديم الأهمية إذا كانت التكاليف الجبائية أكثر من حصيلتها، والاقتصاد في النفقات الجبائية يكون في مصلحة الطرفين، فالدولة تحصل على أكبر قدر من الحصيلة فيما تقتطع من أموال المكلف أقل قدر ممكن.

د. تصنيف الضرائب:

لقد حاول الفقه الجبائي تنظيم الضرائب وتصنيفها إلى عدة أقسام، ونظراً لتشعب الضرائب وكثرتها وتداخلها فإنه عادة ما يتم تصنيفها وفقاً لعدة معايير، وفيما يلي أهم المعايير والتصنيفات الأكثر شيوعاً.

د.1. معيار وعاء الضريبة:

حسب هذا المعيار تصنف الضريبة إلى ضريبة وحيدة وضريبة متعددة، ويقصد بالضريبة الوحيدة أنه تفرض ضريبة موحدة على الدخل المتولد على مختلف المصادر، بعد خصم جميع التكاليف اللازمة للحصول على الدخل، حيث يجمع ما يحصل عليه الشخص الواحد من الدخول المختلفة على أنها وعاء واحد، وتمتاز هذه الضريبة بكونها تمتاز بالوضوح وسهولة تحصيلها وقلة نفقات جبايتها، كما أنها تأخذ بعين الاعتبار كل إمكانيات المكلف وكذا مختلف أعبائه، أما الضريبة المتعددة فتعني إخضاع الممولين لأنواع مختلفة من الضرائب، فحسب هذا النظام تعتمد الدولة على أنواع متعددة من الضرائب التي يخضع لها المكلفون ومن تم

تعدد وتختلف الأوعية الضريبية، ويبرر اللجوء إلى هذا النظام اختلاف مصادر الثروة وتكاليف تحقيق الدخل، إضافة إلى أنه يقلل من ظاهرة التهرب الضريبي وكذا العبء الضريبي على المكلفين¹.

د.2. معيار الواقعة المنشئة للضريبة:

يقصد بالواقعة المنشئة للضريبة الظروف الموضوعية والشخصية التي تؤدي إلى ظهور الالتزام بالضريبة، ووفق هذا المعيار تنقسم الضرائب إلى ثلاثة أنواع، ضرائب على رأس المال، ضرائب على الدخل وضرائب على الاستهلاك.

- الضريبة على رأس المال: هي الضرائب التي تنشأ عن واقعة تملك رأس المال، ويقصد بواقعة تملك رأس المال من الناحية الضريبية مجموع الأموال المنقولة (الأسهم، السندات، ...). والعقارية (المبينة وغير المبينة) التي يمتلكها الشخص في لحظة معينة، والقابلة للتقدير بالنقود، سواء كانت تدر دخلاً أم لا، على غرار حقوق التسجيل المدفوعة بمناسبة تملك عقار مبني أو غير مبني.

- الضريبة على الدخل: وهي الضرائب التي تنشأ عن واقعة تحقق دخل أي أن الدخل هو الوعاء الأساسي للضريبة، ويعرف الدخل بأنه إيراد نقدي أو قابل للتقدير بالنقود يحصل عليه بصفة دورية أو قابلة للدورية من مصدر مستمر أو قابل للاستمرار، على غرار المرتبات والأجور والأرباح التجارية والفوائد المالية، وتفرض الضريبة على عموم الدخل دفعة واحدة أو على فروع.

- الضريبة على الاستهلاك: ينشأ هذا النوع من الضرائب نتيجة واقعة إنفاق الدخل لأغراض الاستهلاك أو لأغراض الاستثمار، فالضريبة على الاستهلاك تفرض حين يقوم الفرد بإنفاق دخله في سبيل تلبية حاجاته على غرار الرسم على القيمة المضافة، والرسم الداخلي على الاستهلاك، والرسم الجمركية².

د.3. معيار تحمل العبء الضريبي:

حسب هذا المعيار تصنف الضرائب إلى ضرائب مباشرة وضرائب غيب مباشرة، فالضريبة المباشرة هي كل اقتطاع قائم مباشرة على الأشخاص أو على الممتلكات، والذي يتم تحصيله بواسطة قوائم اسمية، وتنتقل مباشرة من المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية، وتشمل الضرائب على الدخل ورأس المال بأنواعها المختلفة، أما الضريبة غير المباشرة فهي تقع في معظم الأحيان على عناصر الاستهلاك أو الخدمات وبالتالي يتم تسديدها بطريقة غير مباشرة، من طرف الشخص الذي يود استهلاك هذه الأشياء أو استعمال الخدمات الخاضعة للضريبة، وتشمل الضرائب على الاستهلاك، والضرائب على تداول رأس المال، والضرائب الجمركية

¹: بوزيدة حميد، مرجع سابق، ص 18، 19.

²: - زغدود علي، مرجع سابق، ص- ص 200- 203.

- بوزيدة حميد، مرجع سابق، ص ص 20، 21.

والضرائب على جملة الاستهلاك¹، ويعتبر هذا التقسيم عام حيث نتعدد المعايير المستخدمة لهذا التقسيم، وهناك ثلاثة معايير أساسية يتم على أساسها هذا التقسيم وهي²:

- معيار استقرار العبء الضريبي:

ويقصد به مدى إمكانية نقل العبء الضريبي، فالضريبة المباشرة هي الضريبة التي يتحمل فيها الممول الاسمي أو القانوني عبء الضريبة النهائي ولا يستطيع نقل هذا العبء لمومن آخر، عكس الضريبة غير المباشرة والتي يستطيع فيها الممول الاسمي نقل العبء للغير، أي يختلف الممول الاسمي عن الممول الفعلي أو الحقيقي.

- معيار ثبات المادة الخاضعة للضريبة:

طبقا لهذا المعيار تعتبر الضريبة مباشرة إذا فرضت على وعاء يتمتع بالثبات والدوام والاستقرار مثل الدخل والثروات، وتعتبر ضرائب غير مباشرة إذا فرضت على وقائع عارضة وغير مستقرة مثل الضرائب على الاستهلاك والضرائب الجمركية والتصرفات الأخرى غير المباشرة.

- المعيار الإداري:

تعتبر الضريبة مباشرة طبقا لهذا المعيار إذا كان تحصيلها وفقا لجداول أو كشوف إسمية يبين فيها اسم الممول وقيمة وعاء الضريبة والسعر الذي تفرض به الضريبة وكافة العناصر الأخرى المبينة لإلزامه الضريبي، بينما تعتبر الضرائب غير مباشرة إذا لم ترتبط باسم الممول أو بإعداد كشوف مسبقة وإنما يتم دفعها بمناسبة حدوث واقعة معينة موجبة لدفع الضريبة.

3.2.2.3: الإيرادات الأثمانية:

أمام تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية نتيجة تزايد مسؤولياتها الاقتصادية والاجتماعية أصبحت الإيرادات العادية غير كافية لتغطية النفقات العامة، وهو ما يبينه العجز الموازي التي تعرفها العديد من الموازنات العامة للدول، وهذا ما دفع بالحكومات إلى الاتجاه للاقتراض سواء من الداخل عن طريق سندات الخزينة أو غيرها من قنوات الاقتراض، أو الاقتراض الأجنبي.

ويمكن تعريف القروض العامة بأنها المبالغ المالية التي تحصل عليها الدولة من الغير، مع التعهد بردها إليه مرة أخرى عند حلول ميعاد استحقاقها وبدفع الفوائد مدة القرض وفقا لشروطه³.

ومن خلال هذا التعريف يمكن استنتاج الخصائص العامة للقروض والتي تتمثل في⁴:

- يتم إبرام القرض بصورة اختيارية، فالدولة لها كامل الحرية في طلب الحصول على القرض من عدمه، كما أن الجهة المقرضة لها الحرية في منح القرض أو رفضه.

¹: محرز محمد عباس، مرجع سابق، ص ص 205، 206.

²: خديجة الأعسر، مرجع سابق، ص - ص 147 - 149.

³: محرز محمد عباس، مرجع سابق، ص 349.

⁴: درواسي مسعود، مرجع سابق، ص 192.

- يدفع القرض بشكل مبلغ من المال والشائع أن القروض تدفع بشكل نقدي بأي عملية كانت ويصل إلى الخزينة بالشكل النقدي.
- تتعهد الدولة برد القرض إلى الجهة المقرضة مع الفوائد المستحقة تبعا لشرط الاتفاق لهذا يطلق على القرض ضريبة مؤجلة.
- يجب أن توافق السلطة التشريعية على القرض أي أن هذا الأخير يستند إلى تشريع.
- وتوجد عدد تقسيمات للقروض العامة تختلف باختلاف المعيار الذي يستند إليه كل تقسيم كالتالي¹:
- من حيث مصدر القرض المكاني (جنسية المكتتبين) إلى قروض داخلية وخارجية.
- من ناحية حرية الاككتاب فيها إلى قروض اختيارية واجبارية.
- من ناحية الفترة الزمنية للقرض إلى قروض مؤبدة وقروض مؤقتة.

3.3. الموازنة العامة:

تستخدم الموازنة العامة كأداة مالية للتأثير على النشاط الاقتصادي وفق الحالة الاقتصادية السائدة، ففي حالة الانكماش تعمل السياسة المالية على احداث عجز موازني من خلال التوسع في الانفاق العام وخفض الإيرادات العامة كتنفيض الضرائب مثلا، أما في حالة الرواج تستهدف احداث فائض موازني من خلال خفض الانفاق العام والرفع من الإيرادات.

1.3.3. تعريف الموازنة العامة:

تعرف الموازنة العامة بأنها عملية توقع وإجازة لنفقات وإيرادات الدولة العامة عن فترة زمنية مقبلة، غالبا ما تكون سنة، تعبر عن أهدافها الاقتصادية والمالية².

2.3.3. مبادئ الموازنة العامة:

من خلال تعريف الموازنة العامة يمكن استخراج المبادئ العامة التي تحكمها والتي يمكن إبرازها في النقاط التالية:

- مبدأ السنوية: يعني هذا المبدأ أن تكون المدة التي توضع لها الموازنة العامة لسنة من الزمن، وبأن تكون موافقة السلطة التشريعية عليها سنويا، ويعود سبب تحديد هذه المدة لاعتبارات مالية وإدارية وسياسية³.

¹: خديجة الأعسر، مرجع سابق، ص 203.

²: عادل أحمد حشيش، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 269.

³: محمد شاطر عصفور، مرجع سابق، ص 42.

- مبدأ الشمول: يتطلب هذا المبدأ أن تصف الميزانية جميع الإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة مهما قل شأنها في الموازنة ولا يجوز أن تقوم أية جهة حكومية بخضم نفقاتها من إيراداتها، أي أن النفقات والإيرادات تسجل بقيمتها الإجمالية وليست بالقيمة الصافية¹.
 - مبدأ الوحدة: ويقصد به أن تدرج جميع نفقات الدولة وجميع إيراداتها في وثيقة واحدة حتى يسهل معرفة مركزها المالي، وحتى تتمكن أجهزة الرقابة المختلفة من مراقبة تصرفات الدولة المالية ومطابقتها للأهداف المحددة والاعتمادات الواردة في الموازنة كما وافقت عليها السلطة التشريعية².
 - مبدأ توازن الميزانية: يقصد بقاعدة توازن الميزانية توازن النفقات العامة مع الإيرادات العامة ويتطابق هذا مع ما يتبعه الأفراد في الميزانيات الخاصة، بأن ينفق الفرد إلا بقدر دخله لتتوازن إيراداته مع نفقاته³.
- 3.3.3. تحضير الموازنة العامة.

اختلفت وتوعدت تجارب الدول من ناحية السلطة أو الجهة التي يعهد إليها مهمة القيام بتحضير الموازنة العامة، حيث عهدت بعض الدول إلى السلطة التشريعية مهمة تحضير الموازنة العامة، وذلك من خلال تشكيل لجنة من السلطة التشريعية تتولى عملية تحضير الموازنة العامة وعرضها على بقية أعضاء السلطة التشريعية للموافقة عليها، في حين ذهب البعض الآخر إلى تشكيل لجنة مشتركة من ممثلين عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، غير أن هذا الأسلوب لم يحقق نجاحا كبيرا، إذ كانت تحدث أحيانا اختلافات بين أعضاء اللجنة لاختلاف وجهات النظر والمصالح بينهم، غير أن الأسلوب الأكثر انتشارا هو استحواد السلطة التنفيذية بمهمة تحضير الموازنة العامة، ثم عرضها على السلطة التشريعية للموافقة عليها، وتقوم السلطة التنفيذية بعد اعتماد الموازنة بتنفيذ ما جاء فيها، ويرجع تحمل السلطة التنفيذية لهذه المسؤولية لعدد من الأسباب من أهمها أن الحكومة بأجهزتها المختلفة أقدر على تقدير الإيرادات العامة والنفقات العامة من المجالس البرلمانية التي قد تنتزع لإرضاء الناخبين إلى المبالغة في النفقات العامة بما ينطوي على الإسراف الضار⁴.

وفي الكثير من بلدان العالم يتولى وزير المالية الدور الرئيسي في تحضير الميزانية، ويعطي هذا الدور للوزير نفوذا سياسيا لا يتمتع به غيره من الوزراء، ويتم الاتفاق بين وزير المالية وبين كل زملاءه الوزراء على ميزانية كل وزارة أو قطاع، وعند الاختلاف في الرأي يعرض الخلاف عادة على رئيس الجمهورية.

ويبدأ تحضير الميزانية عادة بتوجيه وزير المالية تعليمات لزملائه الوزراء يطلب منهم تقديم مقترحاتهم عن النفقات العامة اللازمة لوزارتهم، وبعد تجميع الأرقام الخاصة بالإيرادات العامة والنفقات العامة المقترحة من كل وزارة يراجع الوزير المسؤول المقترحات المقدمة عن النفقات العامة في ضوء اعتبارات مختلفة أهمها

¹: Francois Chouvel, *Finances publiques*, 22^{ème} Edition, Gualino, Paris, 2019, p 35.

²: محرز محمد عباس، مرجع سابق، ص ص 398، 399.

³: زغدود علي، مرجع سابق، ص 97.

⁴: محمد شاطر عصفور، مرجع سابق، ص - ص 76 - 78.

السياسة المتفق عليها أو المرسومة لنفقات الدولة بوجه عام، ثم تتم مراجعة الإيرادات العامة وفقا للتقديرات المعدة في هذا الشأن، ولعل أهم العناصر التي تساعد على دقة التقدير هي الاستعانة بأرقام الميزانية السابقة والحسابات الختامية السابقة على أساسها يتم تقدير ميزانية الإيرادات العامة ثم النفقات العامة ونفقات الاستثمارات¹.

4.3.3. اعتماد الموازنة العامة.

يقصد باعتماد الموازنة العامة إقرارها أو اجازاتها أو الموافقة عليها من قبل السلطة المختصة، وتعتبر السلطة التشريعية في معظم دول العالم السلطة المختصة باعتماد الموازنة العامة، إلا أنه قد تناط بالسلطة التنفيذية صلاحية إصدار الأنظمة، وبهذا فإن السلطة التنفيذية تقوم بمهام اعتماد الموازنة، ويعتبر اعتماد الموازنة العامة المرحلة الثانية في دورة الموازنة التي تلي مرحلة التحضير، فبعد الانتهاء من التحضير تعرض الموازنة على السلطة المختصة باعتماد الموازنة لاعتمادها، وتولى اللجنة المالية فيها دراسة مشروع نظام الموازنة العامة، ويجري بعد ذلك التصويت على محتوياتها إما إجمالياً أو تفصيلياً وذلك وفقاً للقوانين والأنظمة المتبعة في البلاد، ففي حالة التصويت الإجمالي يوافق على مشروع موازنة وزارة ما أو مصلحة ما ككل إذ تعتبر في هذه الحالة وحدة واحدة، ويمكن إجراء نقل بين بنودها المختلفة حسب نصوص نظام أو قانون الموازنة العامة المتعلقة بالمناقلات، ولا يجوز إجراء النقل من اعتمادات وزارة ما أو فصل ما إلى وزارة أخرى أو فصل آخر إلا بعد موافقة السلطة المختصة على هذا النقل، أما إذا كان التصويت على الموازنة تفصيلياً (بندا بندا) فلا يجوز النقل من بند إلا بند آخر في اعتمادات موازنة الوزارة نفسها إلا بعد موافقة السلطة المختصة على ذلك².

5.3.3. تنفيذ الموازنة العامة.

يتم في هذه المرحلة انتقال الموازنة العامة إلى حيز التطبيق العملي، فتتولى الحكومة تحصيل الإيرادات التي أجزجبايتها في الموازنة، وتولى عمليات دفع المصروفات التي اعتمد صرفها، وبمعنى آخر فإن هذه المرحلة تمثل انتقال الميزانية العامة من التطبيق النظري إلى حيز التطبيق العملي الملموس، وتختص بها السلطة التنفيذية حيث تشرف على هذا التنفيذ الوزارة المكلفة بالمالية.

ويتم تجميع إيرادات الحكومة في خزانتها العامة أو في بعض البنوك على غرار البنك المركزي وفقاً لنظام حسابات الحكومة المعمول به، ويجب مراعاة عدة قواعد عامة في عمليات التحصيل والتي تتمثل أساساً في:

- أن يتم تحصيل الإيرادات في مواعيد معينة وطرق معينة وفقاً للقانون؛
- يجب تحصيل مستحقات الدولة فور نشوء حقوقها لدى الغير؛

¹: زغود علي، مرجع سابق، ص - ص 101 - 103.

²: محمد شاطر عصفور، مرجع سابق، ص ص 102، 103.

- الفصل بين الموظفين المختصين بتحديد مقدار الضريبة والمختصين بجبايتها. بينما يتم الانفاق من جانب المؤسسات والأجهزة المعنية وفقاً لربط الميزانية لكل بند من بنود الانفاق، وفي بعض الحالات يحدث تجاوزات أو اعتمادات إضافية في أحد أبواب الموازنة العامة وقواعد ربط الميزانية، وتعليمات وزارة المالية تتطلب في كلتا الحالتين الالتزام بمجموعة من القواعد عند طلب الاعتمادات الإضافية أو عند التجاوز ولا بد من الرجوع إلى السلطة التشريعية.
- ولضمان عدم إساءة استعمال أموال الدولة والتأكد من إنفاقها على نحو ملائم، فقد نظم القانون عمليات صرف الأموال العامة على أربع خطوات هي:
- الالتزام بالنفقة: ينشأ هذا الالتزام نتيجة قيام السلطة الإدارية باتخاذ قرار لتحقيق عمل معين يستلزم إنفاقاً من جانب الدولة، مثل قرار تعيين موظف أو القيام ببعض أعمال المنفعة العامة كإنشاء طرق أو جسور.
- التصفية: بعد أن يتم الالتزام تأتي الخطوة الثانية المتعلقة بالتصفية ويقصد بها تحديد مبلغ النفقة الواجب على الدولة دفعها فيتم تقدير المبلغ المستحق للدائن وخصمه من الاعتماد المقرر في الميزانية.
- الأمر بالدفع: بعد تحديد مبلغ النفقة، يصدر قرار من الجهة الإدارية المختصة يتضمن أمراً بدفع مبلغ النفقة، ويصدر هذا القرار عادة عن وزير المالية أو من ينوب عنه.
- الصرف: يقصد بالصرف أن يتم دفع المبلغ المحدد في الأمر عن طريق موظف تابع لوزارة المالية، ومن المقرر أن يقوم بعملية الصرف موظف غير الذي يصدر عنه أمر الدفع منعا للتلاعب.
- والجدير بالذكر أن الخطوات الثلاث الأولى تتعلق بالاختصاص الإداري، أما الخطوة الأخيرة فإنها تتعلق بالاختصاص الحسابي المتعلق بوزارة المالية، وهذا الفصل بين الاختصاصين الإداري والحسابي من شأنه أن يحقق الضمانات الكافية ضد ارتكاب أي مخالفة مالية¹.

6.3.3. الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة.

تعتبر مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة من أهم مراحل دورة الموازنة العامة، فهي تبين مدى سلامة ودرجة الدقة في تقدير الإيرادات العامة والنفقات العامة التي تتضمنها موازنة الدولة، وتساعد في التأكد من تحصيل الإيرادات المقررة، والتأكد من إنفاق الاعتمادات المرصودة وفقاً لخطة الدولة المرسومة والمحددة في الموازنة العامة، وبالتالي فالرقابة هي عملية يقصد منها التأكد من أن الموازنة العامة قد تم تنفيذها حسب ما هو مقرر لها، وتتضمن قياس النتائج ومقارنتها بالأهداف، وتحديد الفروقات وتحليل أسبابها ووضع الحلول المناسبة لها².

¹: - خديجة الأعسر، مرجع سابق، ص ص 243، 244.

- محرز محمد عباس، مرجع سابق، ص - ص 445، 449.

²: محمد شاطر عصفور، مرجع سابق، ص ص 146، 147.

وتقسم الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة إلى عدة أنواع، وتختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إليها، وأهم هذه التقسيمات ما يلي¹:

1.6.3.3. من حيث التوقيت الزمني:

تنقسم الرقابة حسب هذا المعيار إلى رقابة سابقة، رقابة آنية ورقابة بعدية، فالرقابة السابقة هي التي تسبق الصرف وتهدف إلى التدقيق في المعاملات المالية قبل تنفيذها للحيلولة دون ارتكاب أية مخالفات، في حين تكون الرقابة الآنية أثناء تنفيذ الموازنة من خلال مراقبة مواءمة عملية التنفيذ مع القوانين والتشريعات، أما الرقابة اللاحقة فهي تأتي بعد إتمام عمليات تنفيذ الموازنة وتهدف إلى اكتشاف المخالفات المالية التي وقعت ومعاينة مرتكبي هذه المخالفات.

2.6.3.3. من حيث الأجهزة التي تمارس الرقابة:

وتنقسم الرقابة حسب هذا المعيار إلى رقابة داخلية (رقابة إدارية)، رقابة سياسية ورقابة خارجية، فالرقابة الإدارية يقوم بها رؤساء المصالح الحكومية على رؤوسهم ووزارة المالية على المصالح الأخرى وهذه الرقابة هي رقابة سابقة على الصرف هدفها ضبط التصرفات المالية والالتزام بالدقة واليقظة في الأعمال المالية، أما الرقابة السياسية فتمارسها الأجهزة المنوط بها إصدار التشريعات والأنظمة كالمجالس التشريعية أو مجلس الوزراء في المملكة المتحدة، وتقوم هذه الأجهزة باعتماد الموازنة العامة، إذ تناقش الموازنة فيها قبل البدء بتنفيذها (رقابة قبلية)، كما تمارس أثناء تنفيذ الموازنة (رقابة آنية)، ورقابة لاحقة بعد التنفيذ، في حين تمثل الرقابة الخارجية عن طريق هيئة مستقلة عادة توكل له مهام الرقابة البعدية على كافة المصالح الحكومية من الناحية المالية على غرار مجلس المحاسبة في الجزائر والجهاز المركزي للمحاسبات في مصر، كما يمكن أيضا للجهات القضائية النظر في المخالفات المالية التي تستهدف المال العام، وبالتالي فهي أيضا تمارس رقابة بعدية على تنفيذ الميزانية.

3.6.3.3. من حيث نوعية الرقابة:

وتنقسم الرقابة حسب هذا المعيار إلى رقابة حسابية ورقابة اقتصادية، ويقصد بالرقابة الحسابية الرقابة التي تهدف إلى التأكد من سلامة عمليات تحصيل الإيرادات وصرف النفقات، فهي تركز على سلامة الإجراءات وصحة مستندات عمليات التحصيل والصرف، في حين تمتد الرقابة الاقتصادية لتشمل متابعة تنفيذ الأعمال والمشاريع والبرامج ومعرفة تكلفتها ومدى مطابقتها لتنفيذ لخطة العمل، وبيان أثر التنفيذ على النشاط الاقتصادي.

¹: - خديجة الأعسر، مرجع سابق، ص - ص 244 - 246.

- محمد شاطر عصفور، مرجع سابق، ص - ص 150 - 161.

4. التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية.

لقد أدى تعاقب الأزمات الاقتصادية إلى بروز خلاف فكري عميق حول فعالية السياستين المالية والنقدية ومدى قدرتهما على الحفاظ على التوازنات الكلية وأيهما أنجح في معالجة الأزمات واسترجاع التوازنات الاقتصادية للبلد، فأنصار السياسة النقدية يرون أن جذور المشكلات الاقتصادية هي مشاكل نقدية بحتة لذلك يعتقدون أن الحلول لا تخرج عن الإطار النقدي، في حين يرى أنصار السياسة المالية أن المشكلة تكمن في قصور السياسات النقدية، لذلك يجب تدخل الدولة عن طريق السياسة المالية لمعالجة النقائص واسترجاع التوازنات الاقتصادية والمحافظة عليها عند المستوى المقبول، لكن مع تعقد وتداخل المشكلات الاقتصادية في العصر الحديث أصبح الاعتماد على سياسة واحدة أمراً غير كافٍ، إذ من الضروري التنسيق بين السياستين من أجل تحقيق الأهداف المرجوة، فالتنسيق أصبح ضرورة كبيرة خصوصاً في ظل تداخل الأهداف لكلتا السياستين.

1.4. مفهوم التنسيق بين السياسة النقدية والمالية.

إن الاختلاف الرئيسي بين السياستين النقدية والمالية هو أن الأولى تؤثر مباشرة على عرض النقود وبشكل غير مباشر في تيار الدخل، في حين تؤثر الثانية بشكل مباشر في تيار الدخل وبشكل غير مباشر على عرض النقود، وبالتالي فإن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب التنسيق والترابط بين السياستين من ناحية الأهداف والوسائل وذلك بغية تجنب الآثار السلبية التي قد تنجم عن عدم هذا التنسيق.

وعندما يتم الحديث عن التنسيق لا نعني بذلك أن تكون كل من السياستين النقدية والمالية إما توسعية أو انكماشية، بل يمكن أن تكون تركيبة السياسة العامة تتضمن سياسة مالية توسعية وسياسة نقدية انكماشية أو العكس، حسب الشكل الذي يؤدي إلى النتائج المرجوة من قبل السلطات النقدية والمالية معاً، بحيث تكمل كل من السياستين السياسة الأخرى وتسهمان بشكل فعال في معالجة الاختلالات الاقتصادية¹.

ويبرز الارتباط بين السياستين أساساً من خلال الدور الذي تقوم به السلطات النقدية في تمويل عجز الموازنة العامة، ولهذا فإن العلاقة بين السياستين تنعكس في النهاية على صافي الاقتراض الحكومي من الجهاز المصرفي، وهو ما يؤثر بالتالي على السيولة المحلية وأسعار الفائدة، فاستمرار توسع السلطات العامة وزيادة تدخلها في مختلف الأنشطة الاقتصادية أدى إلى زيادة أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه أدوات السياسة المالية ضمن السياسة الاقتصادية ككل وازدياد الآثار التي تتركها على الاقتصاد².

¹: هيفاء غدير غدير، مرجع سابق، ص 87، 88.

²: نزار كاظم الخيكان، حيدر يونس الموسوي، مرجع سابق، ص 90.

2.4. دواعي التنسيق بين السياسة النقدية والمالية.

إن التوازن الاقتصادي يمكن أن يتم بسياسة نقدية مضادة أو محايدة للسياسة المالية، فيمكن للحكومة إذا رغبت في التوسع في الائتمان أن يقوم البنك المركزي بتخفيض معدل إعادة الخصم، وبالعكس أيضا إذا أرادت تقييد الائتمان فيمكن أن يرفع معدل إعادة الخصم، إلا أن سياسة الميزانية بطيئة وثقيلة فهي تنتظر التصويت عليها لمدة طويلة، ومن الأفضل أن تكون السياسة النقدية تسير في نفس اتجاه السياسة المالية وتكملها وتدعمها ولا تعوقها، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها¹:

- يوجه الانتقاد إلى البنوك عندما تبلغ في تمويل نفقات القطاع العام عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي، كما يوجه اللوم إلى الحكومة عندما تلجأ إلى تمويل نفقاتها من خلال النظام الضريبي، وهذا يعني أنه تم توجيه اللوم إلى السياسة النقدية في الحالة الأولى وإلى السياسة المالية في الحالة الثانية وهو ما يتطلب عدم التركيز على سياسة دون الأخرى.

- يجب استخدام السياسة النقدية للتحكم في الكلفة النقدية المتداولة، ولكنها غير كافية لتحقيق ذلك إذ لا بد أن يتم استخدام السياسة المالية وسياسة الأجور والأسعار والدخل طالما أنه يشترط لفعالية السياسة النقدية في إيجاد الموارد المالية الضرورية للاستثمارات عن طريق الاقتراض أن يكون الأفراد على استعداد لقبول مستويات أسعار الفائدة المختلفة ودرجة منافسة الاستثمار الخاص، ونفس الملاحظة عندما تستخدم السياسة المالية وحدها لتنشيط الاستثمار الخاص بتخفيض الإنفاق الحكومي أو العام، ويمكن أن يؤدي هذا إلى انخفاض هذا النوع من الاستثمار عوضا من محاولة زيادته خاصة في الدول النامية التي تعاني من تبعية لاقتصاديات الدول الصناعية، وهذا يعني وجوب الاعتماد على السياسة النقدية لتشجيع الاستثمار والتحكم في معدل الصرف وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

- عندما لا يكون العمل للسياستين واحدا وفي نفس الاتجاه فإن النتيجة هي حدوث انقسامات واضطرابات اقتصادية إذا ما قامت السياسة المالية على حدا وسلكت السياسة النقدية طريقا مخالفا ومستقلا، وهذا يحدث عندما تتعاقب حكومات متعددة في دولة واحدة وتتضاد كل حكومة بسياسة مخالفة للحكومة أخرى.

- لا يمكن للسياسة النقدية بمفردها أن تتحمل الأضرار والصدمات في مكافحة التضخم ولا بد من تكامل وتكافل السياسة المالية في هذه الأمور، إذ يتطلب الأمر استخدام أدوات التأثير على جانب الطلب، ويصلح لهذه المهمة السياسة المالية.

- بينت التجارب العملية أنه عندما سادت حالة الكساد في فترة السبعينات في الدول الصناعية الكبرى لجأت السلطات الاقتصادية في هذه الدول إلى استخدام كل من السياستين معا للخروج من هذه

¹: حمدي عبد العظيم، السياسات النقدية والمالية ومقارنة إسلامية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1976، ص ص 225، 226.

الأزمة، كما بينت التجارب أن السياسة النقدية التوسعية وحدها يمكن أن تؤدي إلى تحقيق نوع من الانتعاش في الاقتصاد، غير أنها تصل إلى درجة عدم القدرة في الحالات الأخرى، وبهذا أدركت الحكومات ضرورة اتباع مزيج من السياسات النقدية والمالية.

3.4. أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية.

لتوضيح أهمية التنسيق بين السياستين نفترض أن الاقتصاد الوطني يمر بمرحلة تضخم، ولإيجاد توازن بين العرض الكلي والطلب الكلي يمكن اتباع إجراءات وتدابير بواسطة السياسة النقدية والسياسة المالية كما يلي:

- تقليص حجم المعروض النقدي بالرقابة على الائتمان بواسطة أدوات السياسة النقدية؛
- الحد من حجم الطلب الكلي (الانفاق الاستهلاكي والاستثماري عن طريق تقليص حجم القروض العامة، أو امتصاص فائض المعروض النقدي)؛
- رفع الضرائب بهدف زيادة مستويات إيرادات الميزانية؛
- تقليص حجم الانفاق الحكومي مما يؤدي إلى انخفاض مستويات الدخل، ومنه انخفاض الطلب الكلي.

أما إذا كان الاقتصاد يمر بمرحلة كساد فإنه ينصح باتخاذ إجراءات معاكسة تماما للتدابير السابقة، فتقوم السياستين النقدية والمالية بالسماح بالتوسع في الائتمان أو تخفيض كمية الاقتراض الحكومي من الأفراد، فيزداد حجم الانفاق العام وينخفض حجم الضرائب بما يسمح بزيادة حجم الطلب الكلي أو الانفاق الكلي¹.

4.4. الشروط اللازمة للتنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية.

لتحقيق التنسيق والتلاؤم بين السياسة النقدية والمالية وضمان تحقيق الأهداف المرجوة منهما يشترط توفر شرطين أساسيين يتمثلان في²:

1.4.4. وضوح السياستين النقدية والمالية:

فن الأهمية أن تكون كل من السياسة النقدية والسياسة المالية واضحة وموضوعة بدقة، حتى تستطيع كل من السلطة النقدية والسلطة المالية أن ينسقا بين سياستهما، ويأتي ذلك من منطلق أن ضعف إحدى السياستين يثقل كاهل الأخرى، كما أن التنسيق الكفء بين السياسات النقدية والمالية يشترط فعالية السياستين وهو شرط ضروري ليكونا معا برنامجا قويا يتمتع بالوصول إلى مصداقية لكتلتا السياستين.

¹: بلعوز بن علي، مرجع سابق، 109.

²: مغلوي أمينة، الكفاءة النسبية للسياستين المالية والنقدية على ميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1992-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، دون نشر، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016/2015، ص 77.

2.4.4. المشاركة الكاملة في صياغة وتنفيذ السياسات:

حيث يتطلب التنسيق بين السياستين مشاركة كاملة بين السلطة النقدية والسلطة المالية في صياغة وتنفيذ السياسة والرقابة على تأثيراتها، والاتفاق على رد الفعل المناسب في إطار صياغة موحدة، مما يجعل هذه السياسة تصل للنجاح في اقتصاديات الدول وخاصة النامية منها.

5.4. إجراءات التنسيق بين السياستين المالية والنقدية.

يتطلب التنسيق الكفاء بين السياسة النقدية والمالية ترتيبات مؤسسية وأخرى تنفيذية، يمكن إبرازها في الإجراءات التالية:

1.5.4. استقلالية البنك المركزي:

قد يفهم من الوهلة الأولى من تعبير الاستقلالية أنه يعني الاستقلال التام للبنوك المركزية عن الحكومة من ناحية إدارة السياسة النقدية أو الائتمانية أو الهيكل التنظيمي... إلخ، غير أن هذا التعبير لا يعني الانفصال التام بين الحكومة والبنك المركزي، نظراً لأن هذا الأخير ما هو إلا مؤسسة حكومية تعمل في الإطار المؤسسي للدولة، ولكنه يعني أن تكون قرارات تلك المؤسسة وخصوصاً فيما يتعلق بالسياسة النقدية مستقلة، وأن تكون هذه السياسة متسقة إلى حد كبير مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة¹.

2.5.4. وضع ضوابط على إقراض البنك المركزي للحكومة لأغراض تمويل العجز المالي:

يعتبر وضع ضوابط على إقراض البنك المركزي للحكومة لأغراض تمويل العجز المالي من أهم الترتيبات المؤسسية اللازمة للتنسيق بين السياستين النقدية والمالية، وتعود هذه الأهمية إلى صعوبة تحقيق هذا الهدف وإدارة الدين العام في حالة كبح النظام المالي، خصوصاً عند محدودية خيارات التمويل المتاحة أمام الحكومة، مما يستدعي تقييد استقلالية البنك المركزي سواء من خلال عمليات السحب على المكشوف، أو شراء البنك المركزي للأوراق المالية الحكومية، وهو ما يعمل على خلق النقود وبالتالي ظهور الضغوط التضخمية².

لذلك نجد أن التشريعات المنظمة لعمل الكثير من البنوك المركزية قد تضمنت وضع ضوابط على إقراض البنك المركزي للحكومة لأغراض تمويل العجز المالي، حيث تضع قيوداً مانعة لتقديم أية تسهيلات نقدية مباشرة للحكومة لتمويل عجز الموازنة، بينما هناك دول تسمح بذلك شريطة موافقة البرلمان، وهناك من يحدد سقوفاً لهذه التسهيلات إما في شكل نسبة من مطلوبات البنك المركزي أو نسبة من حجم الانفاق الكلي أو نسبة من إيرادات الدولة، وقد تكون في شكل مبلغ في حدود معينة لا يمكن تجاوزها، كما أن هناك دولاً

¹: نبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1994، ص 87.

²: Stanley Fischer, Central-Bank Independence Revisited, *The American Economic Review*, Vol. 85, No.2, January 1995, p203.

تبيح حيازة البنك المركزي لسندات الدين العام في إطار عمليات السوق المفتوح باعتبارها ليست وسيلة تمويل فقط بل أحد الأدوات النقدية المؤثرة في حجم السيولة¹.

3.5.4. الحد من التعارض بين السياستين المالية والنقدية:

يقصد بالتعارض بين السياستين المالية والنقدية رغبة الحكومة في توفير مصادر منخفضة التكاليف لتمويل العجز المالي، في مقابل رغبة البنك المركزي في رفع معدلات الفائدة لتعويض الأثر التوسعي للعجز المالي، ويمكن الحد من التعارض بين السياستين المالية والنقدية بتبني سياسة اقتصادية تسعى لتحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي، بفضل تمتع البنك المركزي بالاستقلالية الفعلية في سبيل تحقيق استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي، كالإعلان عن وثيقة رسمية بين الحكومة والبنك المركزي يتم من خلالها تحديد مدى مستهدف للتضخم يلتزم البنك بتحقيقه مع تمتعه بالحرية الكاملة في تحديد مقياس التضخم المستخدم وأدوات السياسة النقدية اللازمة لتحقيق ذلك الهدف، كما يتوجب على محافظ البنك في حالة انحراف معدل التضخم الفعلي متجاوزا المعدل المستهدف، شرح أسباب هذا التجاوز في خطاب يرسله إلى وزير المالية، موضحا الإجراءات التي سوف تتخذها لجنة السياسة النقدية لاستعادة الهدف والمدة الزمنية لتحقيق ذلك الهدف².

4.5.4. لجان التنسيق.

يمكن الوصول إلى التنسيق بين السياسة المالية والنقدية عن طريق لجان تنسيق رسمية أو غير رسمية لغرض إدارة الدين، وتتضمن هذه اللجان طبعاً أعضاء من وزارة المالية والبنك المركزي، وبتقابل أعضاء هذه اللجان بطريقة منتظمة لتبادل المعلومات، مع الأخذ في الاعتبار متطلبات التمويل الحكومية، ومناقشة وتحليل الأرصدة النقدية للحكومة والسيولة وتطوير السوق، ومناقشة استراتيجية إنجاز الدين العام، كما تهتم هذه اللجان بتطوير سوق المال، وتقوم بعمليات التنسيق المكثفة التي تجري من خلالها، وتوفر الفرصة ليعلم كل عضو في هذه اللجنة أهداف العضو الأخر، وتساعد على إتباع الترتيبات والإجراءات والمساعدة في إدارة الدين والإدارة النقدية³.

إن أهمية التنسيق والتلازم فيما بين السياستين المالية والنقدية تكمن في معالجة التضخم أو الكساد وتأثيرهما على كل من سعر الفائدة والدخل وإحداث التوازن الاقتصادي الكلي، وعليه تعتبر السياستان بمثابة الآليات التي يتم استخدامها في ضبط وتوازن السياسة الاقتصادية العامة للدولة، لذلك ينبغي التنسيق والملاءمة

¹: Cstello Brainco, M. and M. Swinburne, "Central Bank Independence: Can it contribute to Better Inflation Performance? Issues in Theory and Practice", Finance and Development, March 1992, p. 21.

²: بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر: (1990-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2016/2015، ص 80.

³: مغلاوي أمينة، مرجع سابق، ص 79.

بين وسائل وأدوات وأهداف كل سياسة على حدة، بغية تجنب التعارض والتضارب بين أهداف وأدوات هاتين السياستين أو بين وسائل وأهداف كل سياسة لوحدها¹.

وفي الأخير يمكن القول أن السياسة المالية والنقدية من بين أهم السياسات الاقتصادية التي تستخدم من أجل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي واسترجاع التوازنات الاقتصادية الكلية عن طريق استخدام مجموعة من الآليات والأدوات والتي تختلف حسب الحالة الاقتصادية والأوضاع الاقتصادية من بلد لآخر، لذلك يجب مراعاة التنسيق بينهما عند تخطيط السياسة العامة للدولة، تفاديا للتضارب الذي بل يؤدي إلى تحقيق الأهداف المسطرة.

¹: بلعزوز بن علي، مرجع سابق، 109.

المبحث الثاني: الأدبيات النظرية لدور السياسة المالية والنقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات: يعتبر ميزان المدفوعات من أهم السجلات الاقتصادية للدول، حيث يتم من خلاله تسجيل وتدوين كافة المعاملات الاقتصادية والمالية للدولة مع العالم الخارجي، كما يعد مؤشرا بالغ الأهمية إذ يبرز المكانة الاقتصادية للدولة ومدى اندماجها في الاقتصاد العالمي، لذا تحاول هذه الدول المحافظة على توازن هذا الميزان، وتعمل على استعادة توازنه في حالة اختلاله من أجل الحفاظ على التوازنات الخارجية مستخدمة جملة من الإجراءات والسياسات الاقتصادية.

وتبرز في مقدمة هذه السياسات السياسة النقدية والسياسة المالية، حيث تستخدم هاتين السياستين في التأثير على النشاط الاقتصادي وكذلك استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية على غرار الاختلال الخارجي، وسوف يتم خلال هذا المبحث التطرق إلى مفهوم هذا الميزان، وأهميته الاقتصادية وكذلك طرق تقييد المعاملات الاقتصادية فيه وإشكالية التوازن والاختلال في المطلب الأول، أما المطلب الثاني فنحصر لاستعراض الأدبيات النظرية لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات عن طريق السياسة النقدية والمالية.

المطلب الأول: عموميات حول ميزان المدفوعات.

سوف نحاول خلال هذا المطلب التعرّيج على أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بميزان المدفوعات انطلاقا من مفهومه وأهميته ومكوناته مروراً بكيفية قيد المعاملات التجارية والمالية فيه، وصولاً إلى إشكالية اختلاله والأسباب الرئيسية لهذا الاختلال.

1. مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته الاقتصادية.

أدى التبادل الدولي للسلع والخدمات إلى ضرورة التنظيم المحاسبي لمختلف التدفقات السلعية والخدمية والمالية بين الدولة والعالم الخارجي، هذا التنظيم يتم عبر وثيقة محاسبية يصطلح عليها اسم ميزان المدفوعات، وهذه الوثيقة غاية في الأهمية الاقتصادية، حيث تعتبر مرآة عاكسة لقوة الاقتصاد الوطني.

1.1. تعريف ميزان المدفوعات:

لقد تعددت التعاريف الخاصة بميزان المدفوعات سواء الصادرة عن الهيئات الدولية أو تلك الصادرة عن المفكرين الاقتصاديين، فصندوق النقد الدولي مثلاً يعرف ميزان المدفوعات على أنه بيان إحصائي يلخص المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة معينة¹، ويعرف أيضاً بأنه سجل مالي لجميع المعاملات السلعية، الخدمية والمالية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال مدة زمنية عادة

¹: صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، النسخة العربية، الطبعة السادسة، واشنطن، 2009، ص 9.

ما تكون سنة¹، ويمكن تعريفه كذلك بأنه وثيقة إحصائية تبرز كافة التدفقات التجارية والمالية بين اقتصاد ما وبقية العالم خلال فترة زمنية محددة².

فن خلال هذه التعاريف يستخلص أن ميزان المدفوعات هو ذلك السجل المحاسبي الذي يحصي جميع المعاملات الاقتصادية بين الأعوان الاقتصاديين المقيمين في الدولة مع نظرائهم المقيمين في الدول الأخرى، خلال مدة زمنية محددة، عادة ما تكون سنة.

من خلال هذه التعاريف يتضح ما يلي³:

- ينصب اهتمام ميزان المدفوعات فقط على المعاملات الاقتصادية الخارجية سواء تولد عنها حقوقا للمقيمين لدى غير المقيمين، أو نتج عنها حقوقا لغير المقيمين يتعين على المقيمين أدائها، أما المعاملات الاقتصادية الداخلية بين المقيمين على إقليم نفس الدولة فلا شأن لميزان المدفوعات بها.

- يعتبر "الوطنيون" هم "المقيمون" عادة على إقليم الدولة، وذلك يعني أن الأشخاص الذين يقيمون بصفة عرضية على أرض الدولة لا يعتبرون من الوطنيين، كالأجانب الوافدين بغرض السياحة.

- يشمل مفهوم المقيمين كل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين (بنوك، شركات، مؤسسات... الخ) الذين يزاولون نشاطهم داخل إقليم الدولة بما في ذلك مياها الإقليمية ومجالها الجوي، يضاف إلى ذلك السفن والطائرات التي تحمل علم الدولة وأساطيل الصيد في المياه الدولية التي تدار عن طريق رعاياها.

- لا توجد قاعدة محددة في تحديد بداية الفترة الزمنية التي يغطيها الميزان، فعلى حين تبدأ بعض الدول فترة السنة في أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر، فإن دولة مثل اليابان تبدأ هذه الفترة مع بداية شهر أبريل من كل سنة لتنتهي في آخر شهر مارس من العام التالي. بالإضافة إلى ذلك فإن بعض الدول تعد تقديرات لموازن مدفوعاتها لفترة تقل عن السنة (كل ثلاثة شهور مثلا)، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ومعظم الدول المتقدمة اقتصاديا، وذلك لمساعدة السلطات المختصة على معرفة حقيقة الوضع الاقتصادي الخارجي ومن ثم العمل على اتخاذ الإجراءات المناسبة لتدارك الوضع بدلا من الانتظار حتى نهاية العام.

¹: A.P. Thirlwall, *Balance-of-Payments Theory and the United Kingdom Experience*, Second Edition, The Macmillan press LTD, London, 1982, p 01.

²: Marc Raffinot, Baptiste Venet, *la balances des paiements*, Edition la Découverte, Paris, 2003, p 03.

³: السيد محمد أحمد السريتي، أحمد فتحي خليل الخضراوي، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار فاروس العلمية للنشر، الإسكندرية، 2017، ص 249، 250.

2.1. أهمية ميزان المدفوعات:

تعكس بيانات ميزان المدفوعات القوة الاقتصادية للبلد ومدى اندماجه في الاقتصاد العالمي، فهو يعتبر أداة هامة لتحليل الاقتصادي ومؤشراً قويا لوضعية الاقتصاد الوطني وتأثيره على الاقتصاد الدولي خلال المدة موضوع الدراسة، وعموماً يمكن حصر أهمية الميزان في النقاط التالية¹:

- إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي، وبذلك فهي تقيس الموقف الدولي للبلد؛

- إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني، وقابليته ودرجة تكييفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي؛ لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والمنتجات، بما فيها العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف، ومستوى الأسعار والتكاليف...إلخ؛

- يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلبي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية؛

- إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب وعرض العملات الأجنبية، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية؛

- يتيح متابعة التغيرات في موقع البلد المعني بالنسبة للتجارة العالمية من خلال مقارنة سلسلة موازين مدفوعاته عبر سنوات متتالية، وتساعد في قراءة المعطيات من طرف السلطات المعنية في تحديد السياسات الاقتصادية الخارجية خصوصا التجارية منها في ضوء النتائج الفعلية السلبية أم الإيجابية في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني؛

- تؤثر التغيرات في المدفوعات والمتحصلات من العملات الأجنبية على العرض المحلي لعملة البلد ومن ثم على السياسة المالية والنقدية الواجب اتباعها.

¹: جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص ص 160، 161.

2. مكونات ميزان المدفوعات وطرق تسجيل المعاملات.

لقد أدى تعدد العمليات الاقتصادية وتنوعها إلى ضرورة تنظيمها وتبويبها وفق الطبيعة المتشابهة، لذلك تم تقسيم ميزان المدفوعات وفق هذا المعيار إلى عدة أقسام من أجل تيسير وتسهيل عملية القيد، وكذلك سهولة قراءته واستخراج دلائله الاقتصادية، ونتيجة الحجم الكبير للعمليات الاقتصادية واختلاف الأنظمة الاقتصادية فقد ظهرت هناك اختلافات شكلية في تقسيم العمليات من دولة لأخرى، ومن أجل زيادة الترابط والتداخل بين الاقتصاديات الوطنية واندماجها تحت غطاء العولمة الاقتصادية والمالية لجأ صندوق النقد الدولي إلى وضع تقسيم توافقي وحث الدول الأعضاء على اتباعه، وسوف نتطرق فيما يلي إلى مختلف التقسيمات والبند التي يضمها هذا الميزان.

1.2. التقسيم الشائع لميزان المدفوعات:

هناك عدة تقسيمات أفقية لميزان المدفوعات، حيث كان يقسم غالباً إلى ثلاثة أقسام وهي:

1.1.2. الحساب الجاري:

وهو ذلك الحساب التي تسجل به كافة العمليات الخاصة بانتقال السلع والخدمات المنظورة وغير المنظورة بين المقيمين وغير المقيمين سواء كان ذلك بمقابل أو بغير مقابل، ويضم الحساب الجاري ثلاثة بنود رئيسية هي السلع والخدمات، الدخل، التحويلات الخارجية بدون مقابل، وتسجل بالقيم الإجمالية¹.

2.1.2. حساب رأس المال:

تدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيراً في مراكز الدائنية والمديونية للدولة، لأن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع والخدمات فقط، بل هناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر، وهي تنقسم إلى نوعين، رؤوس أموال طويلة الأجل وهي التي تتجاوز السنة كالقروض طويلة الأجل والاستثمارات المباشرة والأوراق المالية، ورؤوس الأموال قصيرة الأجل والتي لا تتجاوز السنة مثل الودائع المصرفية والعملات الأجنبية والأوراق المالية قصيرة الأجل والقروض القصيرة الأجل².

3.1.2. حساب التسويات الرسمية:

ويختص هذا الحساب بصافي الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة³. ويتحدد رصيد ميزان المدفوعات الدولية بالرصيد النهائي للحساب الجاري وحساب رأس المال، فإذا كان هذا الرصيد موجبا فهذا يعني أن ميزان المدفوعات في حالة فائض، أما إذا كان هذا الرصيد سالباً فيميزان

¹: سمير نفري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوردي، عمان، 2011، ص 72.

²: جميل محمد خالد، مرجع سابق، ص ص 162، 163.

³: السيد محمد أحمد السريتي، أحمد فتحي خليل الخضراوي، مرجع سابق، ص 256.

المدفوعات في حالة عجز، ويتم تسوية الفائض أو العجز حسابيا بواسطة التحركات في عناصر الاحتياطات الدولية المذكورة سابقا.

2.2. تقسيم صندوق النقد الدولي:

قسم دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الأجنبي في طبعته السادسة الصادر عن صندوق النقد الدولي سنة 2009 ميزان المدفوعات إلى أربع أقسام رئيسية، تتمثل في¹:

1.2.2. حساب العمليات الجارية:

يعرض الحساب الجاري تدفقات السلع والخدمات والدخل الأولي والدخل الثانوي بين المقيمين وغير المقيمين. ويتكون الحساب الجاري من مجموعة مهمة من الحسابات ضمن ميزان المدفوعات.

- حساب السلع والخدمات:

ويطلق عليه كذلك اسم الميزان التجاري، ويقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات، وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المؤلف استخدامه حاليا، فالميزان التجاري هو الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات السلعية والخدماتية خلال مدة زمنية محددة.

- حساب الدخل الأولي:

يبين حساب الدخل الأولي تدفقات الدخل الأولي فيما بين الوحدات المؤسسية المقيمة وغير المقيمة، ويمثل الدخل الأولي في العائد الذي يستحق للوحدات المؤسسية نظير مساهماتها في عملية الإنتاج أو مقابل توفير الأصول المالية وتأجير الموارد الطبيعية لوحدات مؤسسية أخرى، ويشمل الدخل الأولي المداخل التالية:

- تعويضات العاملين: تمثل تعويضات العاملين تعويضا عن مدخل العمل في عملية الإنتاج الذي يسهم به فرد ما يرتبط بعلاقة عمل مع المؤسسة، ولا تسجل تعويضات العاملين في الحسابات الدولية إلا إذا كان رب العمل (الوحدة المنتجة) والعامل مقيمين في اقتصادين مختلفين.

- توزيعات الأرباح: إن توزيعات الأرباح هي العائدات التي يتم توزيعها على أصحاب حصص الملكية نظير وضع أموالهم تحت تصرف الشركات.

- الأرباح المعاد استثمارها: ترتبط الأرباح المعاد استثمارها بمفهوم عزو الأرباح المحتجزة إلى مالكيها. وتوضح الأرباح المحتجزة لمؤسسة ما صافي الأرباح من الإنتاج ومعاملات الدخل الأولي والثانوي قبل عزو الأرباح المعاد استثمارها.

¹: صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص- ص 09-207.

- حساب الدخل الثانوي:

يبين حساب الدخل الثانوي التحويلات الجارية بين المقيمين وغير المقيمين، حيث يقيد فيه مختلف أنواع التحويلات الجارية لبيان دورها في عملية توزيع الدخل فيما بين الاقتصادات، وقد تتخذ التحويلات شكلا نقديا أو عينيا، أما التحويلات الرأسمالية، فتقيد في الحساب الرأسمالي. ويجب التمييز بين الدخل الأولي والدخل الثانوي، حيث يمثل الدخل الأولي في العائد من توفير الأيدي العاملة والأصول المالية وتأجير الموارد الطبيعية، بينما يمثل الدخل الثانوي في إعادة توزيع الدخل من خلال تحويلات جارية، كملك المقدمة من طرف الحكومات أو المنظمات الخيرية.

2.2.2. حساب العمليات الرأسمالية:

يعرض الحساب الرأسمالي القيود الدائنة والقيود المدينة للأصول غير المنتجة غير المالية والتحويلات الرأسمالية بين المقيمين وغير المقيمين، ويعني ذلك أنه يسجل عمليات اقتناء الأصول غير المالية غير المنتجة والتصرف فيها، مثل بيع الأراضي إلى السفارات وبيع عقود الإيجار والتراخيص، وكذلك التحويلات الرأسمالية، أي قيام أحد الأطراف بتوفير موارد للأغراض الرأسمالية دون حصوله في المقابل على أي قيمة اقتصادية كعائد مباشر.

3.2.2. الحساب المالي:

يسجل الحساب المالي المعاملات التي تنطوي على أصول وخصوم مالية تتم بين المقيمين وغير المقيمين، ويشير الحساب المالي إلى الفئات الوظيفية، والقطاعات، والأدوات، وآجال الاستحقاق المستخدمة في صافي معاملات التمويل الدولية.

ويسمى الرصيد الكلي للحساب المالي صافي الإقراض أو صافي الاقتراض، فصافي الإقراض يعني بالقيمة الصافية، أن الاقتصاد يقدم أموالا إلى العالم الخارجي، أخذا في الحسبان اقتناء الأصول المالية والتصرف فيها وتحمل الخصوم وسدادها، أما صافي الاقتراض يعني العكس، ويحتوي الحساب المالي على البنود التالية:

- الاستثمار المباشر: هو فئة من فئات الاستثمار عبر الحدود الذي يرتبط بمقيم في اقتصاد ما يتمتع بالسيطرة أو درجة عالية من النفوذ في إدارة مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر.

- استثمارات الحافظة: يعرف استثمار الحافظة بأنه المعاملات والمراكز عبر الحدود التي تنطوي على سندات دين أو حقوق ملكية، عدا تلك المتضمنة في الاستثمار المباشر أو الأصول الاحتياطية.

- المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين: هي أصول وخصوم مالية لها نفس السمات، مثل سعر التنفيذ ونفس عناصر المخاطر، لكن رغم أن كليهما يحول المخاطر، فإن الغرض من خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين أن تكون أيضا شكلا من أشكال التعويض.

- الأصول الاحتياطية: لا تقيد المعاملات المتعلقة بالذهب النقدي في الحساب المالي إلا إذا حدثت بين سلطتين نقديتين لأغراض الاحتياطي أو بين سلطة نقدية ومنظمة مالية دولية.
 - استثمارات أخرى: وتشمل باقي الاستثمارات غير المذكورة آنفاً على غرار تخصيص حقوق السحب الخاصة، والمعاملات في النقود الورقية والمعدنية المصدرة، وغيرها من الاستثمارات الأخرى.
- 4.2.2. حساب السهو والخطأ:

يعتبر أحد بنود ميزان المدفوعات، حيث يتم تقييد عمليات تم إغفالها في الحسابات السابقة، كما يمكن من خلاله تصحيح خطأ ورد في تلك الحسابات، وقد يكون الغرض من التسجيل في حساب السهو والخطأ هو إحداث عملية توازن ظاهري أو حسابي للميزان الكلي.

3. تقييد المعاملات الاقتصادية في ميزان المدفوعات:

أسوة بباقي المستندات المحاسبية فإن هيكلية ميزان المدفوعات تجيب على العديد من الأعراف والاتفاقات التي قد تختلف تبعاً لعاملي الزمان والمكان، ففي حين يلاحظ أن العديد من البلدان تعتمد إلى قيد وموازنة عملياتها في ميزان المدفوعات ضمن ما يعرف محاسبياً بعمودي الدائن والمدين، دون اعتبار هذا الميزان كميزانية سنوية تشتمل على موجودات ومطلوبات، يلاحظ أن بعض البلدان الأخرى نتيجة لاعتبارها ميزان مدفوعاتها كميزانية درجت على قيد عملياتها وأرصدها على أنها أصول أو خصوم تبعاً لطبيعة العملية¹.

ويجري القيد في ميزان المدفوعات وفقاً لقاعدة القيد المزدوج المعروفة في المحاسبة، ومضمون هذه القاعدة هو أن تقييد كل معاملة من المعاملات الاقتصادية التي تظهر في الميزان مرتين، مرة في جانب الأصول (أي الجانب الدائن) باعتبارها خروج لقيمة تؤدي إلى زيادة متحصلات الدولة من الخارج، ومرة في جانب الخصوم (أي الجانب المدين) باعتبارها دخولا لقيمة تؤدي إلى زيادة مدفوعات الدولة إلى الخارج، ووفقاً لهذه القاعدة فكل معاملة اقتصادية يترتب عليها زيادة دائنية الدولة للخارج (أو نقص مديونياتها للخارج) تدرج في جانب الأصول من ميزان المدفوعات، وعلى العكس، كل معاملة يترتب عليها زيادة مديونية الدولة للخارج (أو نقص دائنياتها اتجاه الخارج) تدرج في جانب الخصوم من الميزان، ويصدق هذا على جميع المعاملات سواء كانت تتضمن انتقال رؤوس الأموال وبصرف النظر عن نوع العملة التي يتم بها سداد الحقوق والالتزامات²، والجدول التالي يوضح كيفية تسيب العمليات الاقتصادية تحت بابي الأصول والخصوم.

¹: محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، 2010، ص 167.

²: محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص ص 165، 166.

الجدول رقم (1): تقييد الأصول والخصوم في ميزان المدفوعات.

الأصول	الخصوم
<ul style="list-style-type: none"> - صادرات - خدمات مقبوضة (نقل، سياحة، مداخليل رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج، أتوات مقبوضة على البراءات والشهادات). - تحويل مدخرات العمال المهاجرين وهبات مقبوضة من الخارج (خاصة وحكومية). - استثمارات وقروض حكومية متأتية من الخارج. 	<ul style="list-style-type: none"> - واردات - خدمات مدفوعة (نقل، سياحة، مداخليل رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الداخل، أتوات مدفوعة على البراءات والشهادات). - خروج مدخرات العمال الأجانب وهبات مقدمة إلى الخارج (خاصة وحكومية). - استثمارات مقامة في الخارج وقروض حكومية ممنوحة.
<ul style="list-style-type: none"> - رؤوس أموال قصيرة الأجل غير مصرفية مقرضة بواسطة القطاع الخاص غير المصرفي. 	<ul style="list-style-type: none"> - رؤوس أموال قصيرة الأجل غير مصرفية متلقاة من قبل القطاع الخاص غير المصرفي.
<ul style="list-style-type: none"> - زيادة الالتزامات القصيرة الأجل للقطاع الخاص المصرفي أو تدني التزاماته - زيادة مديونية القطاع الرسمي (مصرف مركزي + خزينة) اتجاه باقي البنوك المركزية، أو خفض احتياطياته من الذهب والعملات الصعبة وحقوق السحب الخاصة. 	<ul style="list-style-type: none"> - زيادة احتياطيات القطاع الرسمي (مصرف مركزي + خزينة) من الذهب والعملات الخاصة وحقوق السحب الخاصة.. أو تدني التزاماته.

المصدر: محمد دياب، مرجع سابق، ص 170.

4. التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات:

كونه أحد الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية، يعتبر توازن ميزان المدفوعات أمراً بالغ الأهمية، لما له من تأثير على باقي المتغيرات الكلية، ونظراً لاستخدام طريقة القيد المزدوج في تسجيل المعاملات الاقتصادية في ميزان المدفوعات، فإنه من البديهي أن يكون الميزان متعادلاً من الناحية المحاسبية، لكن التعادل المحاسبي لا يعكس الوضع الحقيقي أو الاقتصادي للميزان، فمن الناحية الاقتصادية غالباً ما يكون الميزان في حالة اختلال، وسوف نحاول فيما يلي التعرّيج على مفهوم كل من التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات وآثار الاختلال على الاقتصاد الوطني وأنواع هذا الاختلال وأسبابه.

1.4. مفهوم التوازن والاختلال لميزان المدفوعات.

كما سبق وذكرنا فإن طريقة القيد المزدوج تضمن التوازن المحاسبي بين رصيدي ميزان المدفوعات، حيث يتساوى الرصيد الدائن مع الرصيد المدين، لكن هذا التعادل لا يبرز حقيقة الواقع الاقتصادي، والتي يتسم عموماً بالاختلال نتيجة وجود فرق بين رصيد العمليات الدائنة والمدينة.

ولالإلمام بمفهوم التوازن الاقتصادي يجب التمييز بين نوعين من العمليات التي تدخل في ميزان المدفوعات بحسب الهدف من إجرائها، أما النوع الأول فيعرف بالعمليات المستقلة، وهي تلك التي تتم لذاتها وبغض النظر عن الوضع الإجمالي لميزان المدفوعات وتمثل في عمليات الحساب الجاري، وحساب رأس المال طويل الأجل، وحركة رأس المال قصير الأجل بغرض المضاربة فقط، وحساب التحويلات من جانب واحد، وحساب الذهب للأغراض التجارية فقط، ويعرف النوع الثاني بعمليات الموازنة أو العمليات التعويضية وتترتب على العمليات الأولى، فهي لا تجري لذاتها وإنما تتم بالنظر إلى حالة أو وضع ميزان المدفوعات، وتمثل في حركة رأس المال قصير الأجل، في شكل قروض، أو تغيير في طبيعة الأرصدة الأجنبية، وفي حركة الذهب للأغراض النقدية.

وعلى ذلك فإن التوازن أو الاختلال يقصد به التوازن أو الاختلال الاقتصادي، والذي يركز على العمليات التلقائية أو المستقلة وحدها دون غيرها، فيعرف توازن ميزان المدفوعات بأنه الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في المدفوعات المستقلة، أما الاختلال فهو الحالة التي تزيد فيها أو تنقص المديونية عن الدائنية في المدفوعات المستقلة¹.

ولاختلال الميزان صورتان الأولى هي الفائض وذلك عندما تزيد قيمة جانب الدائن في العمليات التلقائية أو المستقلة عن قيمة جانب المدين، والثانية هي العجز وذلك عندما تزيد قيمة جانب المدين في هذه العمليات عن قيمة الجانب الدائن.

2.4. نتائج اختلال ميزان المدفوعات:

تختلف هذه النتائج في حالة العجز عنها في حالة الفائض وفي الأجل القصير عنها الأجل الطويل².

1.2.4. نتائج العجز في ميزان المدفوعات:

يتم تسوية عجز ميزان المدفوعات عن طريق خروج الذهب النقدي للخارج أو نقص الأصول الأجنبية التي يمتلكها المواطنون أو زيادة الالتزامات تجاه البلاد الأجنبية، وهذا يعني أن العجز يؤدي إلى تدهور

¹: زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003، ص 105.

²: محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص-ص 240-

مركز الاحتياطات الدولية للبلد، ومن هنا نتضح خطورة العجز المستمر إذ أنه يعني تدهور مستمر في احتياطات البلد الدولية، ومن المنتظر أن يصل البلد صاحب العجز المستمر إلى وضع لا يستطيع بعده أن يقلل من احتياطاته الدولية وتكون التزاماته اتجاه الأجانب قد بلغت حد أقصى لا يمكن زيادته، وفي هذه الظروف يضطر البلد إلى اتخاذ اجراءات استثنائية لتقييد وارداته من الخارج أو تنفيذ بعض الاجراءات التي تمل عليه من قبل الدول الدائنة.

2.2.4. نتائج الفائض في ميزان المدفوعات:

يؤدي الفائض إلى تحسن مركز الاحتياطات الدولية لدى البلد ولكن استمرار الفائض في ميزان المدفوعات لفترة طويلة من الزمن ليس بالظاهرة الصحية، وذلك لأن استمرار الفائض يعني استمرار دخول الذهب النقدي واستمرار زيادة الأصول الأجنبية المملوكة للمواطنين واستمرار زيادة التزامات البلاد الأجنبية، وبعد الوصول إلى المستوى المرغوب فيه للاحتياطات الدولية فإن استمرار تراكم الاحتياطات الدولية فوق المستوى المرغوب فيه يثير العديد من المشاكل منها:

- أن هذا يعني تجميد جزء من الدخل القومي في أصول عاطلة، فالذهب النقدي لا يدر دخلاً.
- أنه مع استمرار البلد في تركيبه للاحتياطات الدولية تقل قدرة البلاد الأجنبية على التعامل معه وتلجأ إلى تقييد علاقتها التجارية معه، وهنا يضطر البلد صاحب الفائض إلى منح المساعدات والقروض للبلاد الأجنبية حتى تستمر في تعاملها معه، وقد يضطر البلد لرفع قيمة عملته الوطنية قترتفع أسعار الصادرات وتخفض أسعار الواردات ومن تم تقل صادراته وتزيد وارداته.

3.4. أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات:

يأخذ الاختلال في ميزان المدفوعات عدة أشكال يمكن إيجازها في الأنواع التالية:

1.3.4 الاختلال العارض أو العشوائي:

هو ذلك الاختلال الذي يحدث نتيجة لبعض الظروف الطارئة التي قد تصيب الاقتصاد، مثل حدوث عجز في ميزان مدفوعات دولة ما نتيجة انخفاض صادراتها من محصول معين نتيجة تعرضه لآفة معينة، أو بسبب حدوث بعض الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين أو الفيضانات أو الحروب أو الأوبئة، أو قد يرجع هذا الخلل إلى تغير مفاجئ في أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى، فالاختلالات العرضية تعود إلى أسباب طارئة لا يمكن التنبؤ بها، وهذا الخلل له طبيعة ظرفية يزول بزوال السبب بشكل تلقائي¹.

¹: السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي- النظرية والسياسات، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2011، ص 138.

2.3.4. الاختلال الموسمي:

تتغير المتحصلات والمدفوعات في ميزان المدفوعات من موسم إلى آخر، مما يؤدي إلى وجود فائض في أحد المواسم نتيجة لزيادة الصادرات عن الواردات في هذا الموسم، وعجز في موسم آخر نتيجة لانخفاض الصادرات عن الواردات فيه، فالتقلبات الموسمية للصادرات والواردات تسبب في هذا الاختلال الموسمي، ولكن ميزان المدفوعات يتم فيه تسجيل المعاملات الاقتصادية خلال فترة زمنية يكون طولها عادة سنة لذلك لا يظهر عليه أثر هذه التغيرات، في حين أن الموازين الفرعية التي تحسب عن فترات تقل عن سنة تظهر فيها مثل هذه التقلبات بصورة واضحة، ولما كان هذا النوع من الاختلالات يتوازن بصورة تلقائية على مدار السنة، فهو لا يثير أي مشاكل ذات أهمية¹.

3.3.4. الاختلال الدوري:

تحتاج النظام الرأسمالي عادة نوبات من الرواج والكساد ينعكس أثرها على ميزان المدفوعات، فهو تارة يحقق فائضا وتارة أخرى يحقق عجزا، وهذا الفائض أو العجز يطلق عليه تعبير الاختلال الدوري نسبة إلى الدورة الاقتصادية، ومثل هذه التقلبات الدورية تنتقل من دولة لأخرى من خلال التجارة الخارجية، فالرواج الذي يحدث في إحدى الدول من شأنه زيادة وارداتها من الدول الأخرى، ومن شأن هذه الزيادة في الواردات زيادة الإنتاج والتوظيف في الدول المنتجة لهذه السلع، مما ينعكس أثره على موازين مدفوعاتها، وبالطبع فإن العكس يحدث في حالة الكساد.

ومما تجدر الإشارة إليه أن فترات الرواج والكساد لا تحدث في آن واحد في مختلف الدول، كما أنها لا تكون بنفس الدرجة، كذلك فبسبب اختلاف طبيعة الهياكل الاقتصادية فإن لكل نوع من الصادرات والواردات درجة مرونة خاصة به عند حدوث تغيرات الدخل والأثمان، ومثل هذا النوع من الاختلال يمكن علاجه عن طريق إتباع السياسات النقدية والمالية المناسبة².

4.3.4. الاختلال الاتجاهي:

هو ذلك الاختلال الذي يظهر في الميزان التجاري على وجه الخصوص، يصيب عادة ميزان مدفوعات الدولة النامية، التي هي بصدد الانتقال من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، باعتبار أنه خلال الفترات الأولى من التنمية يزداد الطلب على الواردات من المواد الأولية والتجهيزات الانتاجية والسلع الوسيطة، دون أن يقابل ذلك نفس الوتيرة من الصادرات³.

¹: سامي السيد، مرجع سابق، ص ص 283، 284.

²: محمود يونس، مرجع سابق، ص 261.

³: نعمان سعدي، نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس، الطبعة الأولى، الجزائر، 2011، ص 222.

5.3.4. الاختلال النقدي (المنبثق عن الأسعار):

من المعروف أن مستوى أسعار مختلف السلع والخدمات متفاوت بين دول العالم المختلفة، وهذا التفاوت في المستوى العام للأسعار ينعكس مباشرة على القوة الشرائية لوحدة النقد الخاصة بالبلد المعني، وبكلام آخر ثمة علاقة معينة بين تغير القوة الشرائية للوحدة النقدية في الأسواق الداخلية وتغير سعرها في الأسواق العالمية، وقد يحدث في كثير من الحالات أن تنخفض القيمة الداخلية لعملة دولة ما، بسبب ارتفاع الأسعار فيها مقارنة بالأسعار في الدول الأخرى، ومع ذلك تصر هذه الدولة على الإبقاء على سعر صرف عملتها على ما هو عليه، وهذا ما يترتب عنه عاجلاً أم آجلاً ظهور اختلال في ميزان المدفوعات يطلق عليه مصطلح "الاختلال النقدي"، وذلك لارتباطه بقيمة النقد الوطني والأسعار السائدة¹.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأنواع من الاختلالات هي اختلالات مؤقتة أو ظرفية، تزول بزوال مسبباتها، وبالتالي فهذه الأنواع من الاختلالات لا تشكل إشكالية كبيرة على الاقتصاديات الوطنية.

2.3.4. الاختلال الدائم (الهيكلية):

يحدث الاختلال الهيكلية نتيجة عوامل ترتبط بهيكل الإنتاج والدخل والتشغيل بالدولة محل الدراسة، فقد ترتفع مستويات الدخل في بعض الدول (مثل دول أوبك) إلى الدرجة التي تؤدي إلى زيادة دائمة في واردات هذه الدول، وقد يؤدي التقدم التكنولوجي إلى اكتشاف مواد خام بديلة كالألياف الصناعية بدلاً من القطن والبتروكيمياويات، مما يؤدي إلى تخفيض الطلب على الخامات الأصلية وانخفاض واردات الدول الأخرى من هذه الخامات، والاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات لا تزول إلا بإصلاح الهيكل المحدد وإلا فإن هذه الاختلالات تغدي بعضها البعض وتؤدي إلى مزيد من الاختلالات².

4.4. أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات:

يرجع العديد من الاقتصاديين الاختلال في ميزان المدفوعات لعدة أسباب منها داخلية ومنها خارجية يمكن حصرها فيما يلي:

1.4.4. السياسات الاقتصادية للدولة:

فالسياسات الحرة المنفتحة التي مارستها غالبية الدول الصناعية معتمدة على أجهزة إنتاجية مرنة وحرية التجارة الخارجية كان لها انعكاسات وخيمة على موازين المدفوعات لهذه الدول، وامتدت تأثيراتها إلى مختلف البلدان المشاركة الرئيسية والتابعة، كما أن تقلب أي بند في ميزان المدفوعات في ظل السياسات الاقتصادية المعنية وعند معدلات معينة قد ينعكس بمعدلات تراكمية أكبر في كافة البنود الأخرى لهذا الميزان، أما السياسات المخططة مركزياً فقد أخضعت كافة التعاملات التي تجري بالنقد الأجنبي أو تنعكس على أرصده

¹: محمد دياب، مرجع سابق، ص 179.

²: السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 139.

لنحط مركزية إلزامية، وهذا ما اتبعته دول أوروبا الشرقية والصين وفيتنام في ظل أنظمة شمولية للتخطيط المركزي، وقد حملت هذه التجربة قيودا كبيرة لمنع امتداد الأزمات أو التقلبات الرأسمالية إليها، غير أن هذه الدول عانت من نقص شديد في الصرف الأجنبي مما أدى إلى شيوع الأسواق السوداء غير القانونية، فضلا عن التضخم المكبوت الذي ساد الاقتصادات المعنية ولعدة عقود مما أدى إلى تبذير جانب هام من الأرصدة المتاحة للتنمية الاقتصادية والتحول التكنولوجي، كما أن قيود الاستيرادات كان لها انعكاسات وخيمة على العرض الاستهلاكي، والذي نتج عنه كره كل ما هو محلي.

2.4.4. ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته لتغيرات الأسواق المحلية والدولية:

وهذا يرتبط أصلا بالعلاقات الهيكلية للاقتصاد المعني، حيث يمكن التمييز بين علاقات متوازنة ومنتجة على محاور داخلية مستقلة بشكل رئيسي وعلاقات مشوهة ومشتتة فيما بين مواقع قطاعية ومكانية غير منظمة، ففي الحالة الأولى تكون كافة التدفقات لعناصر الإنتاج والسلع والخدمات والدخول والمعلومات الانسيابية تخدم هدف تعظيم كفاءة أداء العناصر المعنية والوحدات الإنتاجية والأسواق المختلفة، بينما في الحالة الثانية تختل العلاقة بين الطاقة الإنتاجية والطاقة الاستيعابية وتنعثر تنمية أحد القطاعات أو الأقاليم بسبب تخلف وعدم استجابة قطاعات أو أقاليم أخرى.

ففي حالة الاقتصادات المتقدمة وضمن الظروف الاعتيادية تتوافق حركات الموارد الاقتصادية والمنتجات المختلفة مع حركات الدخول والأسواق المحلية والخارجية وبالتالي تتعادل حسابات السلع والخدمات ورؤوس الأموال الاستثمارية مع حسابات التحويلات الخارجية عند أقصى عائد اجتماعي طويل الأجل وأكثره استقرارا وذلك لأن أي عجز في فترة ما يقابله طلب أكبر في أسواق المنتجات واستجابة أكثر للجهاز الإنتاجي في فترة أخرى.

غير أن في حالة الاقتصادات النامية يتراكم العجز بسبب عدم قدرة الجهاز الإنتاجي المحلي على توفير الفوائض الإنتاجية التنافسية إلى الأسواق الخارجية للإيفاء بخدمات الديون المستحقة، هذا بالإضافة إلى ارتفاع مستلزمات الإنتاج من السلع الوسيطة المستوردة غالبا يعمل على تقليل القيمة المضافة فتستمر هذه القيمة منخفضة وغير قادرة على تحقيق التراكم الرأسمالي لمواجهة متطلبات التنمية من جانب ولتسديد الالتزامات المالية الخارجية حسب شروطها.

3.4.4. الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية:

تنعكس الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إيجابا أو سلبا على التعاملات الاقتصادية الواردة في ميزان المدفوعات الدولية، فمثلا في فترات الحروب والصراعات العسكرية والسياسية في البلدان النامية يوجه جزء كبير من موارد البلد الاقتصادية الطبيعية والبشرية والمالية والإنتاجية لصالح النشاطات غير المدنية، مما ينعكس بهبوط الإنتاج والتصدير وتزايد الاستيرادات والديون الخارجية وتقلص الاستثمارات

المحلية وهروب القوى العاملة الماهرة ورؤوس الأموال الاستثمارية، وكل ذلك ينعكس عادة بعجز ميزان المدفوعات الدولية، غير أن الأمر يختلف في البلدان الصناعية المتقدمة والتي تعتمد على احتياطياتها الموردية ومخزونات السلع وعملاتها القوية فتكون فترات الحروب فترات رخاء وموازين ملائمة للمدفوعات الدولية¹.

4.4.4. التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:

توجد علاقة وثيقة بين موقف ميزان المدفوعات وسعر الصرف، ففي حالة تقييم سعر صرف العملة بأكبر من قيمتها الحقيقية يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات من وجهة نظر الدول الأخرى، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على تلك السلع والخدمات وحدوث خلل في ميزان المدفوعات نتيجة لانخفاض الصادرات وارتفاع الواردات، ويؤدي التضخم في الكثير من الأحيان إلى اختلال ميزان المدفوعات وهو المسؤول الأول عن اختلال نظام المدفوعات، ولذلك فإن تخفيض الواردات نتيجة انخفاض الدخل وانخفاض الطلب وتحسين نظام المدفوعات عن طريق تخفيض الواردات نتيجة لانخفاض الدخل².

5.4.4. تغير مستويات الأسعار المحلية والعالمية:

جرت العادة على التفرقة بين تغيرات الأسعار المحلية، وتغيرات الأسعار العالمية عند الحديث عن تغيرات الأسعار كأحد العوامل المسببة للاختلال في ميزان المدفوعات، فبينما يتعلق بأثر الأسعار المحلية على ميزان المدفوعات فإنه يمكن القول أن حالات التضخم والانكماش التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني، من شأنها أن تحدث آثاراً مناظرة على كل من الطلب العالمي على الصادرات الوطنية والطلب الوطني على الواردات الأجنبية، ومضمون ذلك هو أنه في حالة ارتفاع الأسعار داخلياً فإن المنتجات الوطنية تصبح أسعارها مرتفعة نسبياً من وجهة نظر المستهلك الأجنبي، الأمر الذي ينعكس في انخفاض الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية، وفي الوقت نفسه تصبح المنتجات الأجنبية رخيصة الثمن من وجهة نظر المستهلك الوطني، الأمر الذي ينعكس في زيادة الطلب الوطني على المنتجات الأجنبية وبالتالي زيادة الواردات، وعلى العكس بالنسبة للموجات الانكماشية التي تؤدي إلى انخفاض مستويات الأسعار المحلية³.

6.4.4. تدهور معدلات التبادل التجاري الدولي للبلدان النامية:

يلاحظ أن معدلات التبادل التجاري الدولي لم تكن في صالح البلدان النامية، خاصة غير المصدرة للنفط منذ السبعينات وحتى الآن، وأن معدلات التبادل التجاري الدولي كانت أفضل في البلدان المتقدمة مقارنة بالبلدان النامية وفي البلدان النامية النفطية أفضل من المصدرة لغير الوقود، وكان متوسط خسارة البلدان النامية من معدلات التبادل التجاري لفترة الثمانينات والتسعينات حوالي (-0.4)، وكان متوسط

¹: هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار جرير، عمان 2006، ص - ص 257-259.

²: دريد كامل آل شيب، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار اليازوردي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 84.

³: سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الثاني، الطبعة الثانية، دار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص ص 91،

مكاسب البلدان المتقدمة في نفس الفترة حوالي (0.8) سنويا هذا فضلا عن التقلبات في الأسعار العالمية للنفط حيث الارتفاع في هذه الأسعار يزيد من تكلفة استيراد النفط بالنسبة للبلدان النامية غير النفطية، وانخفاض أسعار النفط يزيد من عجز ميزان مدفوعات البلدان النامية للبلدان النفطية التي تعتمد بصفة أساسية على الصادرات النفطية والتي تشكل أكثر من 90% من دخلها القومي.

7.4.4. اتساع فجوة الموارد المحلية:

يلاحظ أن البلدان النامية تعاني من فجوة كبيرة بين معدل الاستثمار القومي ومعدل الادخار، وهذه الفجوة تتزايد لأسباب متعددة منها تزايد السكان بنسبة أكبر من تزايد الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد الاستهلاك في الميل الحدي والمتوسط، والذي ينعكس على الادخار المحلي من حيث الانخفاض، مما يؤثر على نسبة المكون المحلي للاستثمار، ويزيد من الاعتماد على المكون الأجنبي الذي ينعكس على الاقتراض بالزيادة، مما يؤدي إلى زيادة الاستيرادات من العدد والآلات والسلع الوسيطة، وهذا من شأنه أن يزيد من العجز في ميزان المدفوعات، وقد يتزايد الاعتماد على الاستثمار الأجنبي، وهذا قد يؤدي أيضا إلى تزايد العجز في ميزان المدفوعات بسبب التحويلات والأرباح والفوائد والعوائد.

8.4.4. هروب الأموال إلى الخارج:

مما لا شك فيه أن ظاهرة هروب الأموال في البلدان النامية إلى الخارج تؤثر بصورة مباشرة على ميزان المدفوعات، لأنها تجعل البلد الذي يهرب منه رأس المال في عوز دائم لرؤوس الأموال اللازمة للقيام بالاستثمارات، ولاستيراد السلع الضرورية، والوفاء بأعباء خدمة الدين، وقد تؤدي هذه الظاهرة إلى انخفاض معدلات الإنتاج والدخل والاستهلاك، مما يؤثر بدوره على الوضع في ميزان المدفوعات الأمر الذي يؤدي إلى زيادة العجز فيه¹.

المطلب الثاني: دور السياسة النقدية والمالية في إعادة التوازن لميزان المدفوعات:

يعتبر استقرار ميزان المدفوعات أحد الأهداف النهائية للسياسة النقدية والمالية، حيث تستخدم السلطات النقدية والمالية المتغيرات النقدية والمالية للتأثير على النشاط الاقتصادي بغية ضمان التوازن الخارجي وباقي التوازنات النقدية، وقد تتم عملية التوازن بطريقة تلقائية عن طريق آليات السوق دونما تدخل للسلطات أو ما يعرف بالتسوية الآلية، أو عن طريق تدخل الدولة من أجل التأثير مباشرة على ميزان المدفوعات من خلال بعض المقاربات النقدية والمالية، وسوف نحاول خلال هذا المطلب استعراض أهم الآليات والإجراءات الكفيلة باستعادة توازن الميزان.

¹: سمير فخري نعمة، مرجع سابق، ص- ص 79- 82.

1. آليات معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات:

يقصد بآليات إعادة التوازن لميزان المدفوعات تلك القوى التي تعيد ميزان المدفوعات إلى حالة التوازن تلقائياً دون اتخاذ أي إجراءات أو تدخل من طرف السلطات العامة، أي بالاعتماد على آليات وميكانيزمات السوق، ويمكن الفصل بين آليتين وهما الآلية الكلاسيكية والتي تعتمد على السياسة النقدية (كمية النقود، الأسعار، معدلات الفائدة)، والنظرية الكينزية التي تعتمد على السياسة المالية بدرجة كبيرة (الدخل الوطني).

1.1. آلية التسوية في ظل النظرية الكلاسيكية:

تلخص النظرية الكلاسيكية في أن توازن ميزان المدفوعات لدولة ما يتم نتيجة لتغيرات الأسعار في الداخل والخارج، الأمر الذي يؤثر على حجم التصدير والاستيراد، فكل اختلال يخلق الظروف الكفيلة بعلاجه والقضاء عليه عن طريق تفاعل قوى السوق، دون الحاجة إلى تدخل مباشر من السلطات العامة، وتهم هذه النظرية بصيغة أساسية بتحليل توازن الميزان التجاري بالاعتماد على نظرية النفقات النسبية في التجارة الخارجية ونظرية كمية النقود، حيث تفسر هذه النظرية من ناحية حركات السلع بين البلدان المختلفة على أساس الفروقات النسبية في أسعارها وترتبط من ناحية أخرى قيمة العملة الوطنية بكمية عرضها¹، وتفترض النظرية الكلاسيكية حرية دخول وخروج الذهب وتحويله إلى عملات والعكس، وكذلك حيادية النقود، ومرونة أسعار الصادرات والواردات، بالإضافة إلى مستوى التشغيل الكامل مما يجعل الدخل في أعلى مستوياته²، ويميز الاقتصاديون التقليديون والتقليديون الجدد بين التوازن المحقق في ظل ثبات أسعار الصرف، حيث تقوم أسعار السلع والخدمات وكذلك حركات أسعار الفائدة بإعادة التوازن، بينما تقوم أسعار الصرف بهذا الدور في ظل نظام حرية الصرف³، وفيما يلي عرض مبسط لآلية التوازن وفق النظرية الكلاسيكية.

1.1.1. آلية التوازن في ظل أسعار الصرف الثابتة:

في ظل نظام الصرف الثابت والذي كان معمولاً به خلال سريان قاعدة الذهب، كانت آلية استعادة توازن ميزان المدفوعات قائمة على تباين كل من الأسعار الداخلية والخارجية، وكذلك معدلات الفائدة بين الدولة والعالم الخارجي، وسوف نعرض فيما يلي آلية استعادة التوازن بواسطة هاتين الوسيلتين.

¹: زنب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 112.

²: أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2013، ص 123.

³: هوشيار معروف، مرجع سابق، ص 261.

1.1.1.1. آلية الأسعار:

إذا كانت دولة ما تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها سيؤدي ذلك إلى خروج الذهب من الدولة لمقابلة التزاماتها، مما يعني أن رصيدها من الذهب سوف يتناقص تدريجياً، وبما أن الذهب هو القاعدة التي تصدر على أساسها بقية أنواع النقود فإن عرض النقود في المجتمع سوف يقل، مما يؤدي إلى انكماش في النشاط الاقتصادي وانخفاض في مستوى الدخل القومي، وانخفاض الأسعار في الدولة مقارنة مع أسعار الدول الأخرى، حيث أن هناك علاقة طردية بين المستوى العام للأسعار وعرض النقود، وفي نفس الوقت علاقة عكسية بين المستوى العام للأسعار والقوة الشرائية للنقود، ومن شأن انخفاض الدخل القومي أن يحد من استيراد السلع الأجنبية من الخارج وبالتالي عدم خروج النقود أو انخفاض الالتزامات تجاه الغير، بالإضافة إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات الوطنية مقارنة مع مثيلاتها في الدول الأخرى يؤدي إلى زيادة طلب الأجانب على المنتجات الوطنية فتزداد الصادرات، وبالتالي يتحسن الميزان التجاري ويستعيد ميزان المدفوعات توازنه¹.

أما في حالة حدوث فائض في الميزان فإنه يعني دخول كميات كبيرة من الذهب إلى الدولة يرافقتها زيادة في عرض النقود في التداول الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع في الأسعار المحلية لهذا الاقتصاد المذكور مقارنة مع الدول الأخرى، مما يترتب على ذلك انخفاض صادرات الدولة إلى الخارج نظراً لارتفاع أسعارها من وجهة نظر الأجانب، مقابل ارتفاع في واردات الدولة من الخارج نظراً لملاءمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني الدولة، وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات².

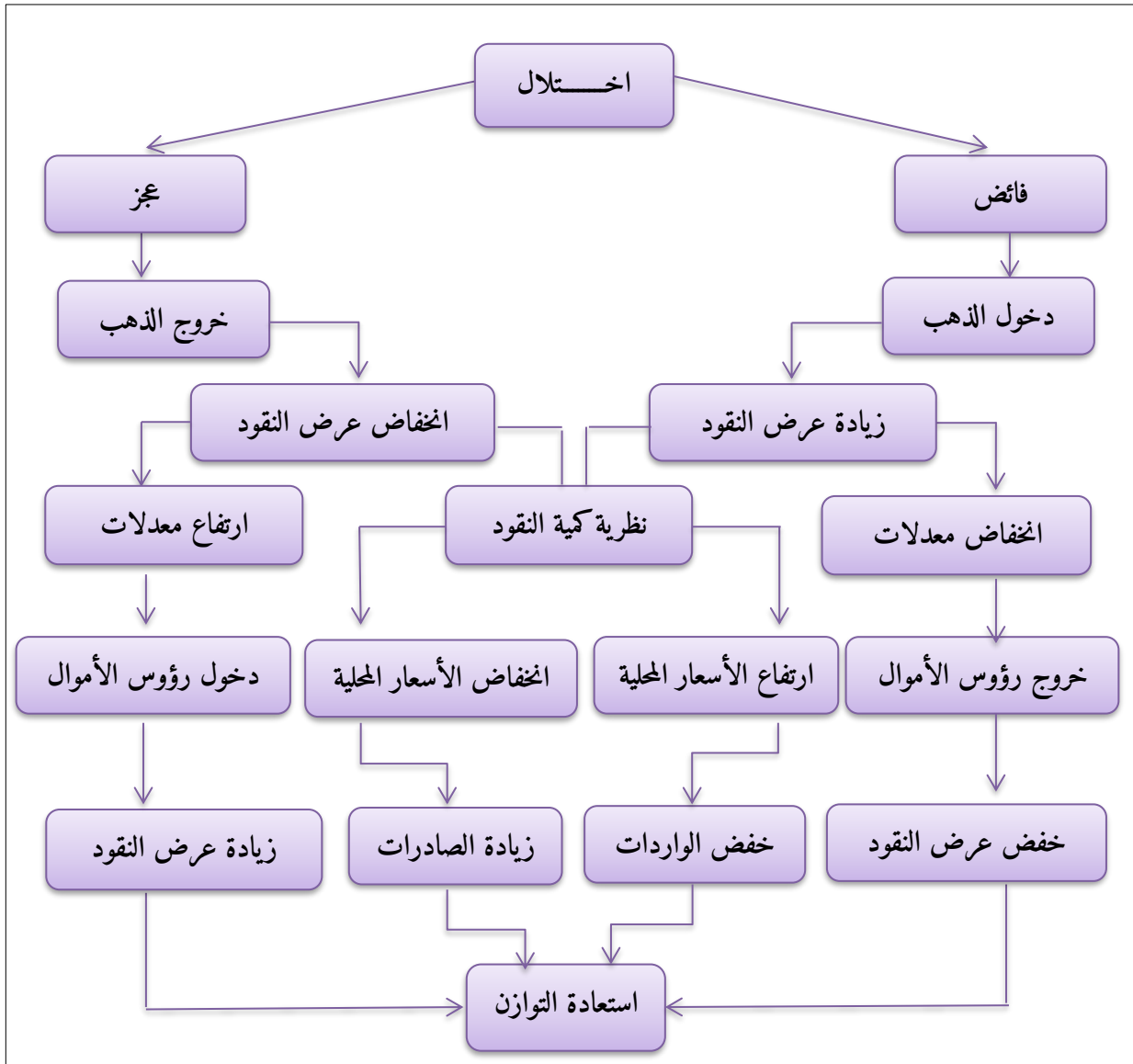
2.1.1.1. آلية سعر الفائدة:

ترتبط أسعار الفائدة بحجم الكلفة النقدية، إذ أن انخفاض حجم الكلفة النقدية ينجر عنه نقص في الرساميل وبالتالي ترتفع أسعار الفائدة، بينما ارتفاع حجم الكلفة النقدية ينجر عنه وجود فائض في الرساميل، وبالتالي تنخفض أسعار الفائدة، وعليه فإن حدوث عجز في ميزان المدفوعات في بلد ما يؤدي إلى تدفق وسائل الدفع الخارجي من ذهب و عملات صعبة إلى الخارج، وبالتالي نقصان كمية النقود المتداولة في الاقتصاد، ونظراً للعلاقة العكسية بين كمية النقود ومعدل الفائدة فإن هذا الأخير يرتفع وهو ما يترتب عليه قيام مالكي الأصول النقدية في الخارج بتحويل جانب منها والاتجاه إلى استثمارها داخل بلد العجز، وهذا ما يؤدي في النهاية إلى اتجاه الميزان إلى التسوية، ويحدث العكس في حالة الفائض في الميزان، إذ أن الفائض يعني وجود كميات كبيرة من الذهب والعملات الأجنبية في الداخل وهو ما يعني وجود فائض في الكلفة النقدية المتداولة داخل

¹: أمين صيد، مرجع سابق، ص ص 123، 124.

²: السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 141.

البلد، وهذا ما يسمح بانخفاض معدل الفائدة على الرساميل، الشيء الذي يسمح بخروجها إلى بقية الدول لكون معدل الفائدة أصبح في الخارج أعلى، وهذا ما يدفع بالميزان إلى الاتجاه نحو التسوية¹.
والشكل التالي يبين كيفية استعادة التوازن لميزان المدفوعات في ظل ثبات سعر الصرف:
الشكل رقم (2): مخطط توضيحي لآلية التوازن في ظل سعر الصرف الثابت.



المصدر: من إعداد الطالب.

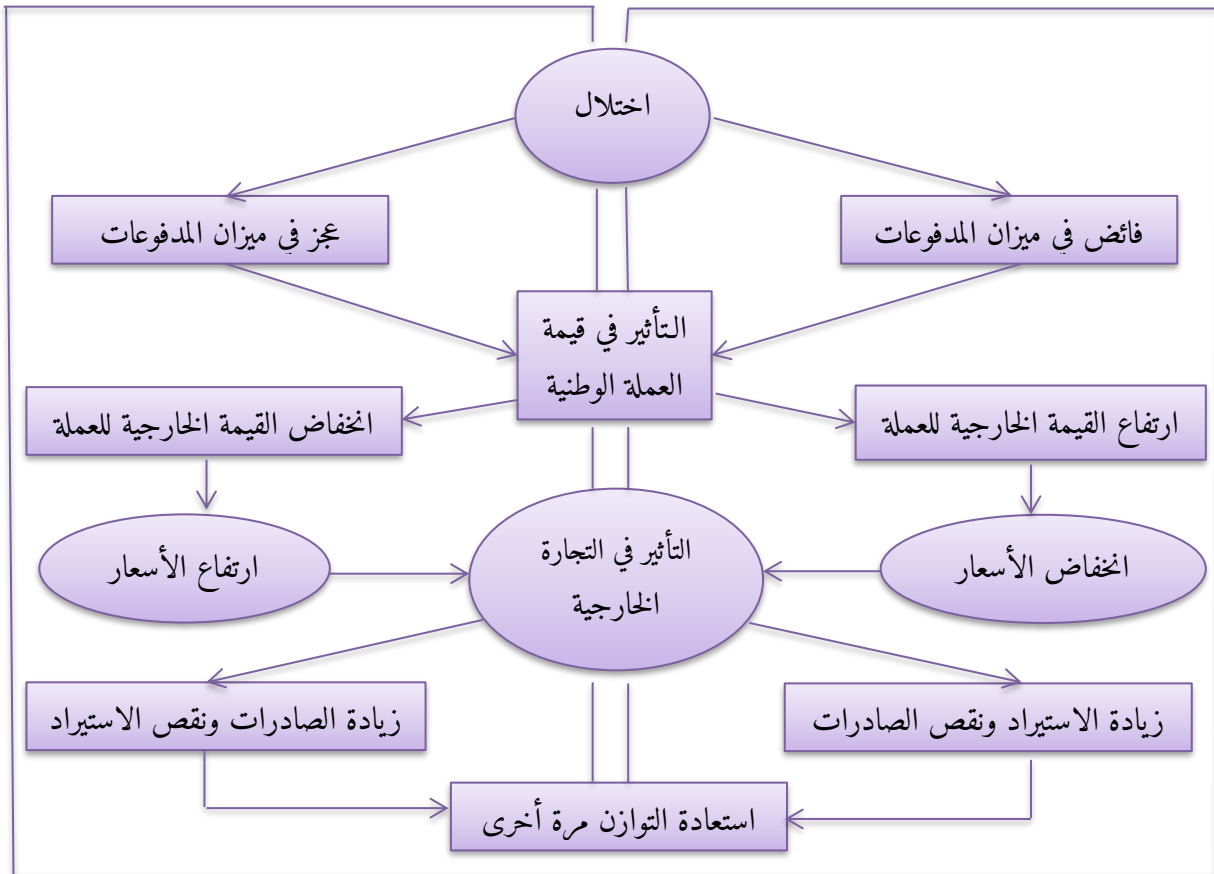
2.1.1. آلية التوازن في ظل حرية الصرف:

وهي الآلية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب الدولية (سيادة نظام العملات الورقية خلال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين) واتخاذ نظام سعر صرف حر وعدم تقييده من قبل السلطات النقدية،

¹: محمد راتول، الاقتصاد الدولي - مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص 87.

حيث يكون لرصيد ميزان المدفوعات أثر مباشر على تقلبات سعر صرف العملة الوطنية، وهذه الأخيرة كذلك تترك آثارا مباشرة على الأسعار، من شأنها إعادة التوازن للميزان من جديد. فالبلد الذي يعاني عجز في ميزان المدفوعات عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية، وبالتالي سيضطر إلى عرض عملته المحلية في أسواق الصرف الأجنبية، بيد أن زيادة عرض العملة المحلية سيؤدي إلى انخفاض سعرها، وعندها تصبح أسعار السلع والخدمات التابعة لذلك البلد منخفضة مقارنة بالسلع والخدمات الأجنبية، فيزداد الطلب عليها، وهكذا تزداد صادراته مقابل انخفاض وارداته نظرا لارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية في هذه الحالة، وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى الميزان، أما في حالة وجود فائض في الميزان فإنه يحدث العكس تماما¹.

ويمكن توضيح آلية عمل سعر الصرف في معالجة الاختلال في ميزان العمليات بالمخطط التالي:
الشكل رقم (3): مخطط توضيحي يوضح آلية التوازن في ظل سعر الصرف المرن.



المصدر: نواز عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص 55.

¹: جميل محمد خالد، مرجع سابق، ص ص 172، 173.

3.1.1. تقييم النظرية الكلاسيكية:

تعرضت النظرية الكلاسيكية إلى جملة من الانتقادات أهمها¹:

- استنادها إلى نظرية كمية النقود، وهذه النظرية لا تفسر الحركات الداخلية للأسعار بطريقة مقبولة، فالنظرية تقوم على أساس أن النقود تطلب فقط للتبادل ولا تطلب لذاتها؛
- إهمالها لحركات الذهب والعملات الأجنبية ورؤوس الأموال التي ترجع لأسباب أخرى بخلاف تغيرات ميزان المدفوعات الجارية وبصفة خاصة تلك التي ترجع لعوامل نفسية مثل استقرار رأس المال في بلد أكثر أمناً؛
- لا توضح إمكانية تغير الدخل. فالتغيرات في الأسعار لا تستطيع أن تؤدي دورها منفردة إلا في ظل التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية داخل الاقتصاد؛
- تفترض إيجابية البنك المركزي اتجاه الحركات التعويضية للذهب أو العملات الأجنبية والواقع أن دور البنك المركزي أقل إيجابية مما هو مأمول، أو معتقد فيه حيث اتبعت البنوك المركزية عقب الحرب العالمية الأولى سياسة تحييد "تعقيم" الذهب أي منعه من إحداث أثره؛
- إن الميكانيكية التي تعرضها النظرية الكلاسيكية في ظل نظام الذهب تفرض شرطاً ضرورياً لصلاحيتها هو مرونة الأسعار الداخلية أي أن أثمان خدمات عناصر الإنتاج تتغير مع التغير في كمية النقود، فالتوازن لن يعود إلى ميزان المدفوعات، واستقرار سعر الصرف لا يمكن المحافظة عليه إلا بتحقيق توازن الأسعار الداخلية، فمرونة الأسعار ليست فقط هامة في حد ذاتها، ولكنها أيضاً تعد وسيلة تسمح بتوزيع الموارد الإنتاجية بين استخداماتها البديلة، ومعنى ذلك أن مرونة الأسعار يجب أن تكون مصحوبة بتحريك العناصر الإنتاجية.

2.1. آلية التسوية في ظل النظرية الكينزية:

لقد أدرك الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد تأثير حركة الدخل على توازن ميزان المدفوعات، ولكن كان ينبغي انتظار الكينزيين للتوسع والتعمق بهذا التحليل، والجدير بالذكر أن كينز في مؤلفه "النظرية العامة" لم يتطرق إطلاقاً لهذا الموضوع².

وقد قام هذا التحليل على افتراض ثبات الأسعار (بما في ذلك سعر الفائدة وسعر الصرف)، ويتضمن هذا الافتراض أن الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، وأن العرض من الموارد الإنتاجية مرن بالنسبة للأسعار الجارية، ونتيجة لهذا الافتراض فإن تغيرات الدخل التي تؤخذ في الحسبان تكون هي التغيرات في الدخل الحقيقي.

¹: محمود يونس، مرجع سابق، ص 271.

²: محمد دياب، مرجع سابق، ص 179.

وينطلق الفكر الكينزي في تحليله لتوازن ميزان المدفوعات من فكرة أساسية وهي أن الاختلال يؤدي إلى تغير حجم الدخل الوطني ومستوى التشغيل، معتمداً في ذلك على الميل الحدي للاستيراد* ومضاعف التجارة الخارجية**، فمن خلال المضاعف تؤثر الصادرات على مستوى الدخل، وهذا الأخير يؤثر على مستوى الواردات عن طريق الميل الحدي للاستيراد¹.

فحينما يسجل ميزان المدفوعات لبلد ما فائضا نتيجة التزايد في صادراته، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية، فتواكبا زيادة في معدلات الأجور، ومن ثم الدخل الموزعة، وسيترتب عن زيادة الدخل تنامي في الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف، فيتقلص حجم الصادرات وتزيد الواردات، مما يؤدي إلى عودة التوازن إلى الميزان².

أما في حالة العجز حيث تكون الواردات أكبر من الصادرات، يكون هناك انخفاض في الإنفاق على السلع والخدمات المحلية، ويعني ذلك أيضا انخفاض مداخيل القطاعات المنتجة لهذه السلع والخدمات، وبما أن مداخيل هذه القطاعات هي جزء من الدخل الوطني سينخفض الدخل الوطني تبعا لذلك، وطبقا للميل الحدي للاستيراد وبنفس الآلية المشار إليها سابقا، حيث أن الواردات هي دالة في الدخل الوطني، لذلك فانخفاض الدخل يؤدي إلى انخفاض الواردات وبالتالي يؤدي ذلك إلى تقليص العجز تدريجيا لحد الوصول إلى التعادل في الميزان وتحقيق التسوية³.

ويمكن تبيان آلية إعادة التوازن لميزان المدفوعات حسب النظرية الكينزية من خلال المخطط المبين في الشكل رقم (4):

* الميل الحدي للاستيراد يعبر عن العلاقة بين مقدار التغير في الواردات، زيادة أو نقصانا، ومقدار التغير في الدخل، بالزيادة أو بالنقصان، فهو النسبة بين التغير في الواردات والتغير في الدخل القومي.

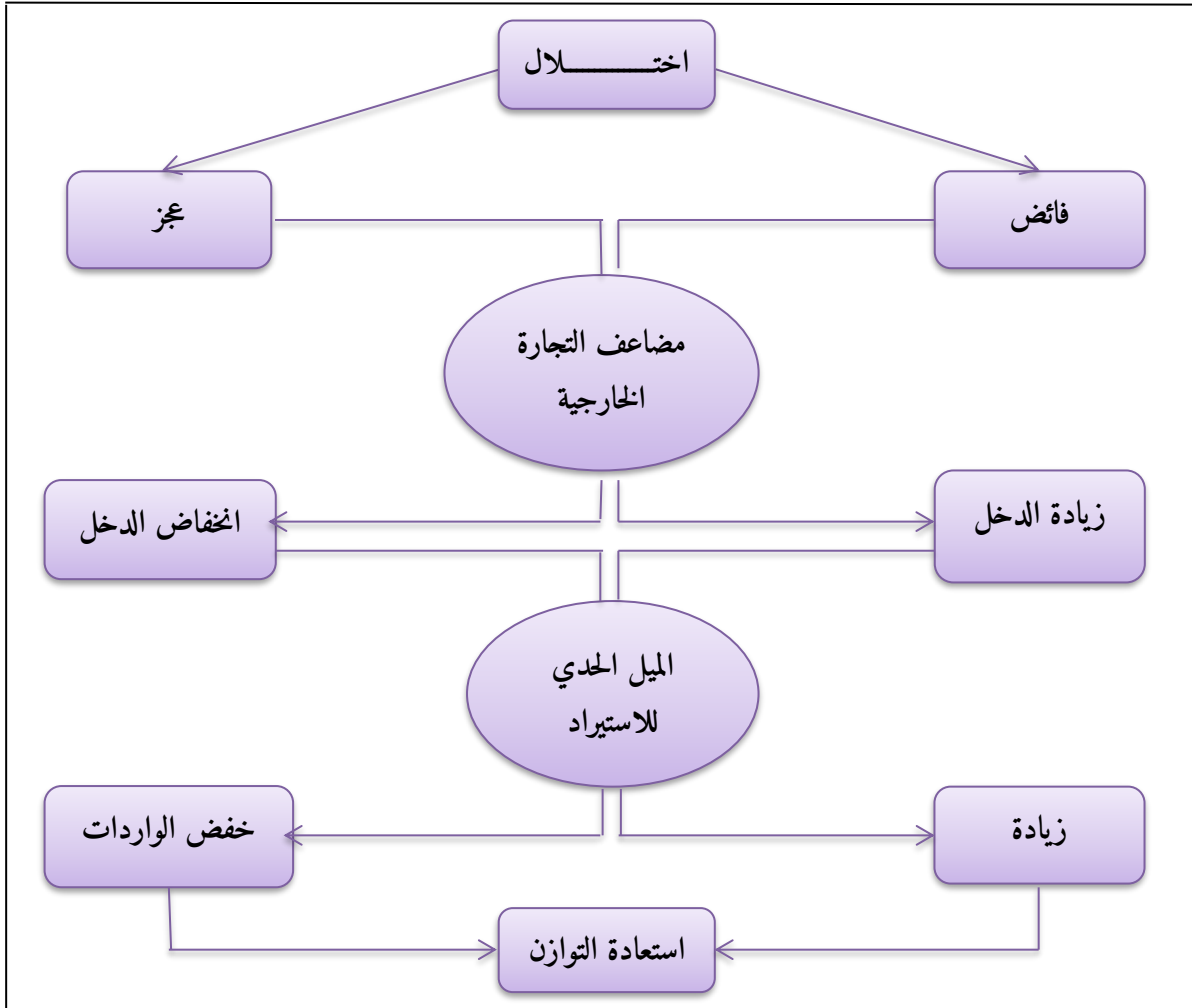
** مضاعف التجارة الخارجية هو نسبة التغير في الدخل القومي إلى ذلك التغير الذاتي، أو الأصلي، في الإنفاق الذي تولد عن تحقيق فائض، أو تسبب في حدوث عجز، في ميزان مدفوعات الدولة مع الدول الأخرى.

¹: أمين صيد، مرجع سابق، ص 125.

²: السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 143.

³: محمد راتول، الاقتصاد الدولي- مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية-، مرجع سابق، ص 85.

الشكل رقم (4): مخطط لآلية إعادة التوازن في ظل النظرية الكينزية.



المصدر: من إعداد الطالب بناء على ما سبق.

ويمتاز التحليل الكينزي لتوازن ميزان المدفوعات على التحليل التقليدي باستقلاله النسبي عن السياسة المصرفية، ومع ذلك فإن قصور الثمن عن تفسير التغيرات في موازين المدفوعات ونجاح نظرية الدخل في إعطاء هذا التفسير في فترة ما بين الحربين لا يحو أوجه النقص في نظرية الدخل ذاتها والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- لم تقدم النظرية تفسيراً كاملاً لعملية التوازن، ذلك أنه لا يوجد ضمان لتحقيق عودة التوازن بصفة تلقائية وكاملة إلى ميزان المدفوعات المختل بسبب تغيرات الدخل القومي، إذ يمكن أن يمتص الادخار جزء من الزيادة التي حدثت في الدخل؛

- إمكانية وجود تناقض بين هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند مستوى العمالة الكاملة وهدف تحقيق توازن ميزان المدفوعات، وهو التناقض نفسه التي تعاني منه الدولة في ظل التوازن عن طريق الأثمان

التقليدية، وعليه فالدول التي تصاب باختلال في ميزان مدفوعاتها تجد نفسها مضطرة لاختيار أحد الأمرين، إما استقرار التشغيل والدخل القومي وإما التوازن الدولي؛

- لا يمكن التقليل من أهمية دور الأثمان في عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات، فنظرية الدخل وإن كانت تعطي تفسير معقولا للاقتصاديات في ظل الانكماش فإنها لا تفسر الوضع الاقتصادي في ظروف الانتعاش حيث يقترب الواقع من العمالة الكاملة¹؛

- لا تترك هذه الآلية إلا دورا محدودا لعمل البنك المركزي، فإذا استطاع البنك عن طريق سياسة سعر الخصم أو الاحتياطات أن يؤثر على حركات رؤوس الأموال، فإن ذلك سيؤثر تأثيرا كبيرا على العمالة والدخل القومي، وبالتالي تعطيل آلية عملية استعادة التوازن؛

- اقتصر المنهج، في التطبيق العملي، على الدول المتقدمة والصناعية ومعنى ذلك أنه لا ينطبق على الدول المتخلفة والدول قليلة التصنيع²؛

إن تحليل آلية توازن ميزان المدفوعات عن طريق تغيرات الدخل يؤدي إلى نتائج مماثلة لتلك التي توصلنا إليها عند دراسة مدخل الأسعار، فليس هناك طريقة أوتوماتيكية تؤدي إلى التوازن الكامل لميزان المدفوعات، كما أن أثر تغيرات الدخل مختلفة الفعالية على حسب اختلاف الهياكل الاقتصادية³؛

ومما سبق نستنتج أن كلا من تغيرات الدخل الأثمان إنما تعمل جنبا إلى جنب من أجل تحقيق التوازن في العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول، وهذا ما يتجه الفكر الاقتصادي الحديث إلى الأخذ به، كما أن دور التجارة الخارجية في زيادة الدخل القومي عن طريق المضاعف كما رأينا، إنما ينصرف إلى التحليل الساكن، ولا يأخذ بعين الاعتبار عنصر الزمن، وبالتالي لا يهتم بالآثار المترتبة في الفترات اللاحقة ولا بالأثر على زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة⁴.

رغم أن آليات التسوية تبدو منطقية إلا أن الفرضيات التي تركز عليها أضحت غير محققة حاليا على الصعيد العملي، كما أن آليات التعديل قد تأخذ مدة زمنية طويلة، مما يؤثر على التوازنات الاقتصادية للبلد، لذلك يستوجب على الدول التدخل واتخاذ إجراءات كفيلة باستعادة التوازن للميزان، وذلك من خلال ما يصطلح عليها بسياسات التكيف أو سياسات التسوية.

¹: زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 113.

²: محمود يونس، مرجع سابق، ص 303، 306.

³: أحمد مندور، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص 222.

⁴: زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 114.

2. سياسات التكيف لإعادة التوازن لميزان المدفوعات.

يقصد بسياسة التسوية مجموعة الميكانيزمات التي تحدثها السلطات الاقتصادية لإعادة التوازن لميزان المدفوعات، وجاءت أفكار سياسات التسوية بعد استبيان عدم ملاءمة آليات التسوية التلقائية التي تركز على عدم تدخل الدولة، والتي يمكن أن تؤدي إلى فوضى اقتصادية وتقلبات عنيفة في الاقتصاد الوطني والعالمي¹، وسوف نتطرق فيما يلي إلى سياسات التسوية المستخدمة في إعادة التوازن لميزان المدفوعات والمتمثلة في مدخل المرونات، مدخل الاستيعاب والمدخل النقدي.

1.2. منهج المرونات:

لقد أظهرت النظريتان الكلاسيكية والكينزية بعض العيوب في تفسير التصحيحات الممكنة للاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، حيث اعتمدت كليهما على ثبات أسعار الصرف التي قلما توجد في الوقت الحاضر بعد انهيار نظام القيمة المعادلة في عام 1971 وانتشار نظم الصرف القائمة على التعويم، فقد استندت النظرية الكلاسيكية على مجموعة الفروض غير الواقعية، في حين أكدت النظرية الكينزية على أهمية السياسة المالية في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات والتي أدت إلى نتائج اقتصادية واجتماعية غير مرغوب فيها².

ومن ثم ظهر منهج المرونات ليعتمد على التغيرات المترتبة على تغيير سعر صرف العملة والتي ستؤثر على الموقف التجاري للبلد المعني حيث ستزداد الصادرات وبالتالي ستؤثر على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه ومن ثم سيتأثر وضع ميزان المدفوعات³، وظهر هذا الأسلوب خلال فترة الثلاثينات وينسب إلى روبنسون *Robinson*، وقد تدعم بما يسمى بشرط مارشال - ليرنر *Marshall-Lerner*، ويتميز هذا الأسلوب بمجموعة من الخصائص منها ما يلي⁴:

- أنه يعتمد على طريقة تحويل الإنفاق عن طريق تغيرات سعر الصرف، وجوهر هذه الفكرة هو تحويل الإنفاق إما من السلع المحلية إلى الإنفاق على السلع الأجنبية من طرف المقيمين وبالتالي زيادة الواردات، أو من الإنفاق على السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية من طرف غير المقيمين وبالتالي زيادة الصادرات؛

- لا يهتم هذا الأسلوب بجميع عناصر ميزان المدفوعات، إذ أنه يركز فقط على صادرات وواردات السلع والخدمات؛

¹: محمد راتول، الاقتصاد الدولي- مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية-، مرجع سابق، ص 98.

²: جميل محمد خالد، مرجع سابق، ص 175.

³: السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 151، 152.

⁴: محمد راتول، الاقتصاد الدولي- مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية-، مرجع سابق، ص 99.

- يعتمد هذا الأسلوب على صياغة مارشال- ليرنز وإظهار مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف في توجيه الميزان.

1.1.2. البناء النظري لمنهج المرونات:

من أجل نجاح سعر الصرف في إعادة التوازن للميزان التجاري، اشترط كل من مارشال وليرنز توفر شرط ضروري وهو أن يكون مجموع مرونتي الطلب على الصادرات والواردات أكبر تماما من الواحد، ويمكن تبين ذلك رياضيا كما يلي¹:

لدينا مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف تعطى العلاقة التالية:

$$e_X = \frac{\frac{\Delta X}{X}}{\frac{\Delta P}{P}} \dots\dots\dots (1)$$

حيث: e_X : مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف.

X: قيمة الصادرات بالعملة الوطنية.

M: قيمة الواردات بالعملة الأجنبية.

P: سعر الصرف.

وتعني e_X قيمة التغير الذي يحصل في الصادرات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما ذل ذلك على أن الصادرات ذات درجة عالية من المرونة بالنسبة لسعر الصرف. وإذا ما اعتبرنا الصادرات في شكل دالة، فإن مرونتها بالنسبة لسعر الصرف تكتب كما يلي:

$$\frac{P}{X} = \frac{dX}{dP} e_X \dots\dots\dots (2)$$

e_M : مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف، وتعطى كما يلي:

$$e_M = \frac{\frac{\Delta M}{M}}{\frac{\Delta P}{P}} \dots\dots\dots (3)$$

وتعني e_M قيمة التغير الذي يحصل في الواردات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما ذل ذلك على أن الواردات ذات درجة عالية من المرونة.

¹: أمين صيد، مرجع سابق، ص- ص 166- 169.

وإذا اعتبرنا الواردات في شكل دالة لسعر الصرف تكتب كما يلي:

$$\frac{P}{M} = \frac{dM}{dP} e_M \dots\dots\dots (4)$$

وبما أننا فرضنا أن M مقيمة بالعملة الأجنبية، فإنه لتحويلها إلى العملة الوطنية يجب ضربها في سعر الصرف P لتصبح قيمة الواردات بالعملة الوطنية هي: MP وبالتالي فإن الميزان بالعملة الوطنية يكتب كالتالي:

$$B = X - MP \dots\dots\dots (5)$$

ولمعرفة أثر التغير في سعر الصرف P على الميزان التجاري B ، نجري التغير الرياضي (اشتقاق B بالنسبة لسعر الصرف) على النحو التالي:

$$\frac{dB}{dP} = M \left(\frac{dX}{dP} \frac{1}{M} \frac{P}{P} - \left(1 + \frac{dM}{dP} \frac{P}{M} \right) \right) \dots\dots\dots (6)$$

وحيث أنه تم الانطلاق من ميزان متوازي أي أن: $B = X - MP = 0$ ، أو $X = MP$ ، لذلك يمكن كتابة المعادلة (6) كما يلي:

$$\frac{dB}{dP} = M \left(\frac{dX}{dP} \frac{P}{X} - \left(1 + \frac{dM}{dP} \frac{P}{M} \right) \right) \dots\dots\dots (7)$$

بتعويض (2) و (4) في المعادلة (7) مع المراعاة أن مرونة الواردات سالبة نجد:

$$\frac{dB}{dP} = M (e_X - (1 + e_M)) = M(e_X + e_M - 1) \dots\dots (8)$$

تعني المعادلة (8) أنه عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، فإن الميزان التجاري يتغير بالمقدار:

$$M (e_X + e_M - 1) \dots\dots\dots (9)$$

ويعني أنه لكي تحصل زيادة في الميزان التجاري ينبغي أن يكون:

$$(e_X + e_M) > 1$$

وتبين هذه العلاقة الرياضية الأخيرة شرط مارشال ليرنز الذي يعكس التوازن في سوق الصرف الأجنبي، فإذا كانت $(e_x + e_M) > 1$ فإن التوازن يكون مستقر، ويتوقع لاستخدام سياسة معدل الصرف أن تحقق أهدافها في تحسين حالة ميزان التجارة.

أما إذا كان $(e_x + e_M) < 1$ ، سوق الصرف يشهد توازن غير مستقر، ويتوقع لاستخدام سياسة معدل الصرف أن تسهم في زيادة تدهور حالة ميزان التجارة.

وأخيرا إذا كانت $(e_x + e_M) = 1$ ، فإن إحداث تغيرات في معدل الصرف لن تؤثر على حالة ميزان التجارة سلبا أو إيجابا ويظل على حالته (عجز أو فائض) قبل استخدام سياسة الصرف.

2.1.2. آلية التسوية في ظل منهج المرونات:

إن الصيغة الوحيدة التي تؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات هي الصيغة الأولى، أي أن يكون مجموع المرونتين أكبر من الواحد الصحيح وهو الشرط الأساسي لمارشال- ليرنز، وهو الشرط الذي يحدد الكيفية التي يتحسن بها الميزان التجاري على إثر انتهاج سياسة معينة لسعر الصرف حسب حالات العجز أو الفائض. فعند حدوث عجز على الدولة أن تتبع سياسة تخفيض قيمة عملتها وعند حدوث فائض فلا بد عليها أن تتبع سياسة رفع العملة، والأثر الصافي لتخفيض قيمة العملة على الميزان يعتمد على مرونة الطلب العالمي وصادرات الدولة ومرونة الطلب الوطني على الواردات، فإذا كان مجموع المرونتين أكبر من الواحد فإن تخفيض العملة يؤدي إلى تلاشي العجز في الميزان، كما أن رفع قيمة العملة يؤدي إلى تلاشي الفائض¹، ويتم ذلك في الحالتين وفق الميكانيزمات التالية:

في حالة العجز: بإحداث تخفيض في قيمة العملة الوطنية، فإن ذلك يؤدي إلى إحداث تغيرات على مستوى أسعار كل من الصادرات والواردات، بحيث أن أسعار الصادرات تبدو منخفضة من وجهة نظر غير المقيمين، فيزداد الطلب عليها وتزداد الصادرات نتيجة لذلك، في حين أن أسعار الواردات مرتفعة من وجهة نظر المقيمين فينخفض طلبهم عليها، وبالتالي فإن تخفيض سعر العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات، وهو ما ينتج عنه تلاشي العجز في الميزان التجاري؛

في حالة الفائض: بإحداث رفع في قيمة العملة الوطنية، فإن ذلك يؤدي إلى تغيرات مناظرة أيضا على أسعار كل من الصادرات والواردات، بحيث أن أسعار الصادرات تبدو غالية بالنسبة لغير المقيمين، فينخفض طلبهم عليها بينما أسعار الواردات تبدو رخيصة بالنسبة للمقيمين، فيزداد طلبهم عليها، أي أن الرفع في قيمة العملة يؤدي في النهاية إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات، الشيء الذي يؤدي تدريجيا إلى تلاشي الفائض؛

¹: محمد راتول، الاقتصاد الدولي- مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية-، مرجع سابق، ص 101.

وغالبا فإن استجابة التدفقات التجارية للتغيرات في سعر الصرف لا تحدث مباشرة، بل لابد من فترة زمنية لحدوث ذلك، فبعد الشهور القلائل الأولى من تخفيض قيمة العملة، فإن حجم كل من الصادرات والواردات يعكس قرارات تعتمد على سعر الصرف القديم، حيث يتم تقديم طلبات الصادرات والواردات قبل شهور؛

وفضلا على ذلك لا يمكن توسيع الإنتاج القابل للتصدير بتحويل سلع غير تجارية (*Non trade goods*) إلى سلع تجارية (*Trade goods*) كما أن قيمة الاستيراد ذات التكاليف العالية نسبيا يصعب تخفيضها بسبب ضرورتها لقطاعات إنتاجية معينة¹؛

كل هذه العوامل من شأنها إعاقة عملية الاستجابة الفورية للميزان التجاري للتغيرات الحاصلة في سعر الصرف، وبالتالي يأخذ منحني هذه الاستجابة شكل حرف " z " .

3.1.2. آثار تخفيض العملة الوطنية على الاقتصاد الوطني:

إن تخفيض قيمة العملة الوطنية من أجل تسوية العجز الخارجي ضمن مدخل المرونات قد تترك آثار سلبية على الاقتصاد الوطني يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- ارتفاع أسعار السلع المستوردة وتأثيراتها على مستوى المعيشة وانخفاض القدرة الشرائية من خلال تدهور الأجور، مما يجعل الدولة تلجأ لدعمها من جديد أو تدعم الأسعار بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مما تجعل هذه السلع المدعمة لا تخضع لمرونة الصادرات والواردات الدولية؛

- يؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى ارتفاع أسعار الواردات ومنها الانعكاسات على تكاليف الإنتاج وغلاته في السوق المحلي وعدم قدرته على التصدير من جديد؛

- هناك عنصر إيجابي يتمثل في أنه إذا وجه التخفيض في تحويل الطلب نحو السلع المحلية، فهذا يعتبر مكسبا، لكن يتوقف ذلك على درجة التحكم في الطاقات الإنتاجية والتكنولوجيا، مما يؤدي إلى ارتفاع السعر المحلي؛

- يؤدي التخفيض إلى ارتفاع أسعار التجهيزات والمعدات بنفس درجة التخفيض أو أكثر، من حيث تقويم العملة المحلية؛

- يؤدي التخفيض إلى تهريب الادخار المحلي على شكل سلع عينية، كما هي الحالة الجزائرية في بداية التسعينيات من القرن الماضي²؛

¹: أمين صيد، مرجع سابق، ص ص 171، 172.

²: الأخضر عزي، إشكالية وأبعاد ميزان المدفوعات الجزائري (مقاربة وصفية)، الطبعة الأولى، دار الولاية للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص ص

- يؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى إفادة بعض الطبقات والإضرار بالبعض الآخر، فارتفاع الأسعار الداخلية الناجم عن التخفيض يفيد ذوي الدخل المتغيرة، مثل المنتجين وحملة الأسهم ورجال الأعمال... إلخ، ولكنه يضر ذوي الدخل الثابتة، مثل أصحاب العقارات وأرباب المعاشات... إلخ، كما يضر أيضا بأولئك التي تتعدل دخولهم ببطء، وفي وقت لاحق، مع ارتفاع الأسعار مثل أصحاب الأجور والمرتبات؛

- لا يؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات إذا ما ترتب عليه تدهور معدلات التبادل الدولي، فارتفاع أسعار الواردات وانخفاض أسعار الصادرات قد يؤدي بالدولة المنخفضة لقيمة عملتها إلى أن تقوم بتصدير كمية أكبر من منتجاتها مقابل حصولها على ذات الكمية التي كانت تحصل عليها من الإنتاج الأجنبي قبل التخفيض، وفي ذلك خسارة شديدة للاقتصاد الوطني؛

- يؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى زيادة عبء الديون الخارجية للدولة التي قامت بالتخفيض متى كانت هذه الديون مقومة بعملة الدولة المقرضة أو بعملة أجنبية أخرى، وهذا هو الوضع المألوف في سوق الائتمان الدولية، أما إذا كان الدين مقوما بالعملة الوطنية، فإن التخفيض لا يؤثر في حجمه لأنه سيسدد بذات العملة؛

- يؤثر التخفيض على حركات رؤوس الأموال، فإذا ما توقع الجمهور تخفيض قيمة العملة الوطنية فقد يندفع إلى إخراج بعض ما في حوزته من رأس المال إلى الخارج تفاديا لنقص قيمته أو بحثا عن الأرباح. وقد يجرم الأجانب أيضا عن تحويل بعض رؤوس أموالهم إلى الدولة المنخفضة انتظارا للتخفيض، وكل ذلك يؤدي إلى نقص العملات الأجنبية لدى الدولة مما قد ينعكس أثره على النتائج المرتقبة من التخفيض، ناهيك بطبيعة الحال عن أنه عندما يفقد الجمهور الثقة في عملته الوطنية فقد يعمل على التخلص منها بشراء السلع المادية مما يؤدي إلى نقص الميل للسيولة وبالتالي زيادة سرعة تداول النقود مما يدفع بالأسعار إلى الارتفاع¹؛

4.1.2. تقييم منهج المرونات:

لقد تعرض منهج المرونات إلى جملة من الانتقادات نوجزها فيما يلي:

- إن شرط مارشال ليرنر يكون صحيحا فقط إذا ما كان عجز الميزان طفيفا، وهي الحالة التي تكون فيها قيمة الصادرات مساوية تقريبا لقيمة الواردات، وعندما تكون مرونة العرض المحلي من سلع الواردات والصادرات كبيرة جدا، وهي شروط يصعب توفرها خاصة إذا ما تعلق الأمر بالدول النامية حيث يكون العرض المحلي لهذه الدول غير مرن نتيجة لضعف بنيتها الاقتصادية وهو ما يعني عدم قدرة جهازها الإنتاجي للتكيف مع التغيرات في الأسعار لزيادة إنتاج سلع التصدير أو زيادة إنتاج السلع التي تحل محل الواردات،

¹: محمود يونس، مرجع سابق، ص ص 276، 277.

إضافة إلى هذا فإن فرضية العجز الطفيف في موازين الدول النامية لا ينطبق عليها بسبب التنمية الاقتصادية التي تحتم على هذه الدول زيادة الواردات بمعدل أكبر من معدلات زيادة الإنتاج، وهذا ما يجعلنا نصل إلى أن تخفيض قيمة العملة المحلية لا ينجر عنه بالضرورة تحسن في ميزان مدفوعات الدول النامية؛

- هذا الأسلوب لا يهتم بكل عناصر ميزان المدفوعات، كما أنه ينطلق من فرضيات يصعب تحقيقها عمليا، نخضوع الإنتاج للنفقات الثابتة، وشرط التوازن المستقر في سوق الصرف الأجنبي، إضافة إلى افتراض سيادة التوظف الكامل لعناصر الإنتاج، وعدم قيام أطراف التعامل الخارجي الأخرى بإجراءات مضادة تؤدي إلى إبطال سياسة تغير سعر الصرف، وهي شروط لا يمكن تحققها في الاقتصاديات المعاصرة¹؛

- يهمل منهج المرونات الآثار التضخمية الناتجة عن سياسة رفع معدل الصرف، وما تمارسه من تأثير على طلب الأفراد للنقود ومن ثم التأثير على ميزان التجارة²؛

- تخفيض قيمة العملة بغية تحسين الميزان التجاري هو إجراء مؤقت يصلح في الأجل القصير لتصحيح عجز طارئ في الميزان التجاري لغرض تنشيط الصادرات وهذا قد يصلح في البلدان الصناعية المتقدمة ذات القدرات الإنتاجية العالية والتي تستخدم سياسة التخفيض أحيانا كأسلوب في الحروب التجارية، وهذا لا ينسجم في أغلب الأحيان مع ظروف البلدان النامية التي تقيم أسعار صادراتها التي هي في معظمها من المواد الأولية دوليا؛

- يعطي تخفيض قيمة العملة وفق منهج المرونات ميزة تنافسية للصادرات من ناحية واحدة فقط وهي الميزة السعرية، ولكن عامل السعر هذا لا يكون بالضرورة هو العامل المرجح الذي يحفز المستهلك الأجنبي على اختيار السلعة المحلية، فهناك أيضا عامل جودة السلعة ومدى ملاءمتها لأذواق المستهلكين؛

- إن تحليل تخفيض سعر الصرف وفق منهج المرونات لا يستطيع أن يفسر بشكل دقيق الاختلافات في الموازين التجارية لأنه يهمل التغيرات في الادخار والاستثمار والسياسة المالية التي تعد الجزء المكمل للتغيرات في الميزان التجاري، أي أن منهج المرونات لم يستوعب في تحليله ما يعرف بنظرية الفجوتين المعروفة في النظرية الاقتصادية والتي تقول باختصار شديد أن الفرق بين الواردات (من السلع والخدمات) والصادرات (من سلع وخدمات) أي ما يسمى بالفجوة التجارية يساوي الفرق بين الاستثمار والادخار أو ما يسمى بفجوة الادخار³؛

- إن انخفاض قيمة الصرف (أو تخفيضه) يؤثر على الطلب العالمي، فيتم التوجه نحو المنتجات المصدرة من طرف ذلك البلد، والتي تؤدي بدورها إلى زيادة أسعار المنتجات المستوردة، وهذا يجر وراء حركات

¹: محمد راتول، الاقتصاد الدولي- مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية-، مرجع سابق، ص 104.

²: نشأت نبيل محمد الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، الطبعة الأولى، شركة ناس للطباعة القاهرة، 2006، ص ص 14، 15.

³: نواز عبد الرحمان الهبتي، مرجع سابق، ص- ص 83- 86.

صعودية لمستويات الأسعار العامة، وهو ما يؤدي بدوره إلى رفع الأجور من طرف النقابات، الأمر الذي يسبب انخفاضات أخرى لسعر الصرف، ومن هنا ندخل في حلقة مفرغة بين التخفيض وارتفاع في الأسعار¹؛ - يقوم منهج المرونات على افتراض توافر حالة المنافسة الكاملة في الأسواق، هذا الافتراض لا يمكن التسليم به في الوقت الحاضر الذي ازدادت فيه حركات التجارة وصور الرقابة على الصرف بشكل هائل، وبالتالي فإن صوراً أخرى من المنافسة الاحتكارية واحتكار القلة أصبحت سائدة في هذا الوقت، وهكذا فالصادرات والواردات أصبح يتم تحديدها بواسطة الحكومات بناء على اعتبارات تتعلق باحتياجات برامج التنمية الاقتصادية للدولة وإشباع الاحتياجات الأساسية من السلع الغذائية والاستهلاكية الرئيسية والمستلزمات التكنولوجية أكثر من الأسعار النسبية²؛

2.2. منهج الاستيعاب:

تناولنا بالتفصيل فيما سبق آلية كل من مدخل الأسعار (النظرية الكلاسيكية) ومدخل الدخل (النظرية الكينزية) في إعادة التوازن لميزان المدفوعات وتبين أن آلية كل منهما قد تمت في ظل شروط محددة، فآلية مدخل الأسعار تفترض ثبات الدخل القومي بسبب افتراض حالة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج (أي أنها أهملت أثر الدخل)، في حين أن آلية مدخل الدخل تفترض أن الاقتصاد ليس في حالة تشغيل كامل ولكن الأسعار ثابتة، وهذا المدخل وإن لم يهمل آثار الأسعار إلا أنه استبعدها بافتراضه أن عرض الصادرات لا نهائي المرونة، ولذا فقد بدأ المدخلين وكأنهما متعارضان، في حين أن توازن المدفوعات في الواقع العملي مرتبط بالتغيرات الآنية والمشاركة للأسعار والدخل معاً³.

وعقب الحرب العالمية الثانية ظهر تحليل يأخذ في الحسبان آثار كل من الأسعار والدخل عند دراسة مشكلات المدفوعات الخارجية، فقد بدأ منذ عام 1945 أن معظم اقتصادات الدول المتقدمة في حالة تشغيل كامل، أو في وضع قريب جداً من هذه الحالة، ولذلك فقد اتسم العرض الكلي بالجمود، ولم يعد في الإمكان معالجة مستويات الأسعار والأجور في استقلال عن حالة ميزان المدفوعات، ومن هنا ظهرت ضرورة تحليل مشكلات ميزان المدفوعات في ظروف التشغيل الكامل والتضخم، وقد أطلق على التحليل مصطلح مدخل الاستيعاب⁴.

ويعتمد منهج الاستيعاب على النظرية الكينزية التي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخول وأثارها على الصرف الأجنبي، وبالتالي على ميزان المدفوعات، ويطلق عليه أيضاً تحويل الانفاق، ويتلخص هذا المنهج

¹: أمين صيد، مرجع سابق، ص 173.

²: صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 61.

³: محمود يونس، مرجع سابق، ص 307.

⁴: محمد دياب، مرجع سابق، ص 198.

في أن التغيرات في الدخل الحقيقي تمثل المحدد لميزان المدفوعات وسعر الصرف، وحيث أن المنهج يفترض أن الأسعار ثابتة فإن كل المتغيرات تكون بدلالة حقيقية¹، ويقوم هذا المنهج على عدة مبادئ أهمها²:

- ينطلق هذا الأسلوب من مبدأ سياسات تغيير الإنفاق ومفادها تغيير المستوى العام للإنفاق الوطني عن طريق السياسة المالية؛

- يهتم هذا الأسلوب فقط بسوق السلع وهو يتجاهل بذلك السوق النقدي وسوق رأس المال وبالتالي فهو يركز فقط على الميزان التجاري ويعتبره أساس التصدي لاختلال ميزان المدفوعات؛

- أنه يركز على المتغيرات الاقتصادية الكلية المعروفة في معادلة الدخل الوطني في النظرية الكينزية.

1.2.2. البناء النظري لمنهج الاستيعاب:

ينطلق هذا المنهج من قواعد كينزية تتمثل في معادلة الدخل الوطني التالية³:

$$PNB = C + IP + G + X - M \dots\dots\dots (1)$$

بحيث:

PNB : الناتج الوطني الخام.

C : الاستهلاك.

IP : الاستثمار الخاص.

G : الإنفاق الحكومي.

X : الصادرات من السلع والخدمات.

M : الواردات من السلع والخدمات.

ويمكن تعريف الناتج الوطني الخام (PNB) على أنه مجموع النفقات الداخلية أو الاستيعاب الداخلي

$(C + IP + G)$ ، والفائض أو العجز الصافي للميزان التجاري $(X - M)$.

من العلاقة (1) لدينا:

$$Y = A + B \dots\dots\dots (2)$$

حيث:

Y : الدخل الوطني PNB .

A : الاستيعاب المحلي $(C + IP + G)$.

B : رصيد الميزان التجاري $(X - M)$.

¹: السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 149.

²: محمد راتول، الاقتصاد الدولي- مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية-، مرجع سابق، ص 105.

³: أمين صيد، مرجع سابق، ص ص 178 - 180.

ومن العلاقة (2) يستلزم أن: $B = Y - A$

وبالتالي:

$$\Delta B = \Delta Y - \Delta A \dots\dots\dots (3)$$

وعليه فإن العلاقة (3) تفسر الاختلال في ميزان المعاملات الجارية كاختلال بين الاستيعاب المحلي والدخل الوطني، أو أنه اختلال في القطاع الخارجي، أو على أنه فائض في الاستيعاب المحلي مقارنة بالدخل الوطني.

إذا ولتحقيق فائض في ميزان المعاملات الجارية، لا بد أن يكون الناتج الوطني مرتفعا نسبيا مقارنة بالاستيعاب المحلي $(\Delta Y - \Delta A)$.

كما يمكن اعتبار الناتج الوطني الخام عبر المداخيل وفق العلاقة التالية:

$$PNB = C + SP + T + Tr \dots\dots\dots (4)$$

حيث:

SP : الادخار الخاص.

T : الضرائب.

Tr : التحويلات الجارية من الخارج.

من العلاقة (1) و(4) نحصل على:

$$C + SP + T + Tr = C + IP + G + X - M$$

ومنه:

$$(SP - IP) + (T - G) = Tr + (X - M) \dots\dots\dots (5)$$

ويظهر جليا من هذه العلاقة أن الاختلال في حساب المعاملات الجارية، يرجع إما لاختلال في القطاع العمومي أو في القطاع الخاص، فيمكن اعتبار الفائض (العجز) في حساب المعاملات الجارية ناتج عن عجز (فائض) في الاستثمار العام بالنسبة للادخار الخاص أو هو ناتج عن عجز (فائض) في النفقات العمومية بالنسبة للإيرادات الجبائية، إذا فآثر السعر وآثر الدخل يتناسقان لتحسين وضعية الميزان التجاري أو لإحداث الاختلال فيه.

2.2.2. آية التأثير في ظل منهج الاستيعاب:

لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات يكون أمام الدولة متغيرين هما الدخل والاستيعاب الكلي، فإما أن تعمل على زيادة الدخل الوطني بحيث يتجاوز الاستيعاب الكلي، وفي هذه الحالة يجب إتباع نمط توسعي للسياسة المالية يمكن من خلاله زيادة الطلب الكلي الفعال وبالتالي زيادة الدخل وزيادة الصادرات، أو أن تعمل على تخفيض مكونات الاستيعاب الكلي أي إتباع نمط السياسة المالية الانكماشية بتقليص الاستهلاك والاستثمار، أما في حالة الفائض أيضا يمكن التصرف من خلال المتغيرتين الأساسيتين، الدخل والاستيعاب الكلي، فإما أن تضغط الدولة على الدخل الوطني بإتباع نمط انكاشي للسياسة المالية يؤدي في النهاية إلى تخفيض الإنتاج وبالتالي تخفيض الصادرات أو إلى زيادة الاستيعاب الكلي بإنتهاج سياسة مالية توسعية وذلك برفع الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار¹.

3.2.2. تقييم منهج الاستيعاب:

رغم أن منهج الاستيعاب كان أكثر تقدما من أسلوب المرونات من حيث القدرة على تسليط الأضواء على جوانب التحليل الكلي لتسوية وتوازن ميزان المدفوعات، غير أنه لم يخلو من بعض النقائص، والتي يمكن إبرازها في النقاط التالية:

- لا يهتم هذا المنهج بمعالجة العجز الإجمالي في ميزان المدفوعات بل يركز على عجز الحساب الجاري فقط مهنلا حساب رأس المال ويفترض بالضرورة بأن التحسن في الحساب الجاري ينجم عنه تحسن في ميزان المدفوعات وإذا سحبتنا تحليلنا هذا على البلدان النامية نجد من الصعوبة بمكان إهمال حركة رأس المال ومشاكل العجز في هذا البند المهم من بنود ميزان المدفوعات مما يجعل منهج الاستيعاب غير مناسب في أحيان كثيرة ليصور واقع مشاكل ميزان المدفوعات في هذه البلدان؛

- يركز المنهج على العوامل المؤثرة في الحساب الجاري نتيجة التغيرات المباشرة والمؤثرة في الدخل والإنفاق الكلي وهذا يعني أن المنهج غير قادر على تحديد وتقدير التغيرات النقدية ذات التأثير المباشر في معدلات الأسعار والصراف، فمنهج الاستيعاب يهمل دور النقود في التحليل وهذا ما يجعله غير مناسب تمام ليس في البلدان النامية فحسب بل حتى في البلدان المتقدمة؛

- يفترض المنهج أن التحسن الحاصل في الحساب الجاري سيستمر عبر فترات زمنية متلاحقة إلا أن ما يحصل فعلا هو أن عملية تصحيح مؤقتة في الحساب الجاري سرعان ما تزول بزوال الأسباب المحققة للتوازن²؛

¹: محمد راتول، الاقتصاد الدولي- مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية-، مرجع سابق، ص 106.

²: نواز عبد الرحمان الهبتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص 99، 100.

- يتجاهل تأثيرات ظاهرة الاختلال الاقتصادي الخارجي على كمية النقود المتداولة وما تمارسه التغيرات فيها من تغيرات مناظرة على مستويات الدخل مثل تغيرات مستوى الأسعار المحلية مقارنة مع الأسعار الخارجية وتغيرات مستوى الأسعار للفائدة المحلية مقارنة بالمستويات العالمية لها، وكذلك مقدار الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الافراد؛

- يعطي هذا المنهج العلاقة بين تغير الانفاق وتغير الدخل دورا أساسيا في احداث التوازن مع أنه لا يوجد ضمان لتحقيق التوازن تلقائيا بسبب تغيرات الدخل المحلي إذ يمكن أن يمتص الادخار جزءا من الزيادة التي حدثت في الدخل، إضافة إلى إمكانية وجود تناقض بين تحقيق مستوى تشغيل كامل وتحقيق توازن ميزان المدفوعات؛

- يعتمد على التحليل الساكن إذ تغض النظر عن زيادة الطاقة الانتاجية واكتفى بالطاقة العاطلة التي اقترض كينز وجودها¹.

3.2. المنهج النقدي:

جاء هذا الأسلوب نتيجة لنقائص أسلوب المرونة والاستيعاب اللذين اهتمتا فقط برصيد الميزان التجاري وأهملا حركات رؤوس الأموال، ويعتبر هذا الأسلوب بأن اختلال ميزان المدفوعات هو نوع من الاضطراب المرتبط بالاختلال في العرض والطلب المرتبط بالكتلة النقدية، وعليه فإن معالجة الاختلال في الميزان تتم من خلال العمل على زيادة أو إنقاص حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق، وقد ظهر هذا الأسلوب في منتصف السبعينات، وكان الرائد في ذلك (H. Johnson) من خلال دراسته التي نشرها سنة 1973، حيث مهد فيها لمعالم وخصائص هذا الأسلوب².

ويعبر هذا المنهج عن نظرة المدرسة النقدية للاختلال الخارجي، والتي لا تستخدم مفهوم ميزان المدفوعات في صورته المعروفة، وهي قائمة للمعاملات الدولية، ولكن ينظر اليه كأحد التوازنات أو الاختلالات، وتعتبر البنود المتراكمة التي توضح أثر عجز أو فائض ميزان المدفوعات على القاعدة النقدية، والتي تحدد بدورها عرض النقود في ظل سعر الصرف الثابت من أكثر المفاهيم إفادة، ويكون أقرب التقديرات لهذا التوازن هو ميزان معاملات الاحتياطات الرسمية، ولا يحاول هذا المدخل شرح سلوك عناصر ميزان المدفوعات كل على حدى مثل تدفقات التجارة والخدمات وتدفقات رؤوس الأموال طويلة وقصيرة الأجل، وكذلك لا يهتم هذا المدخل بأي من التوازنات الجزئية مما يجعله مختلفا عن المداخل الأخرى التي تهتم بمكونات عدم التوازن³.

¹: السيد عبد القادر متولي، مرجع سابق، ص 151.

²: محمد راتول، الاقتصاد الدولي- مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية-، مرجع سابق، ص 107.

³: موردخاي كريانين، الاقتصاد الدولي - مدخل السياسات-، تعريب محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية، دار المريح للنشر، الرياض، 2007، ص ص 363، 364.

- ويرتكز هذا الأسلوب على مجموعة من المبادئ والخصائص يمكن تلخيصها فيما يلي¹:
- أن ميزان المدفوعات يعكس رصيد التيارات النقدية المتبادلة، أي التيارات النقدية الداخلة والخارجة، فهو بذلك ظاهرة نقدية وأن النقود في النهاية هي رصيد وليس تيار، وعليه فالتسويات النقدية للميزان هي تسويات بين الأرصدة النقدية الفعلية والأرصدة النقدية المطلوبة؛
 - يهمل هذا الأسلوب كل عناصر الميزان كالحساب التجاري وحساب رأس المال طويل الأجل وهو لا يركز سوى على تغيرات الاحتياطيات النقدية الأجنبية (وسائل الدفع)، ولا يأخذ إلا بالتغيرات النهائية في رصيد الميزان، ولا شك أن ذلك يساعد على إبراز العلاقة بين ميزان المدفوعات والكتلة النقدية؛
 - أن مشكلة الاختلال في الميزان ناتجة عن عدم التوازن بين كميات النقود المعروضة وحجم الطلب عليها داخل الاقتصاد الوطني،
 - أن عملية التسوية وفق هذا الأسلوب طويلة الأجل لكون عملية تكييف الأرصدة النقدية طبقاً للمستوى المرغوب فيه تتطلب فترة زمنية تتراوح بين سنة وعشر سنوات.
 - ويقوم هذا النموذج على مجموعة من الافتراضات المسبقة التالية²:
 - أن الاقتصاد يتبع نظام أسعار الصرف الثابتة.
 - دالة الطلب على النقود مستقرة ومعرفة في عدد قليل من المتغيرات.
 - الناتج والتوظيف والمتغيرات الحقيقية الأخرى في الاقتصاد عند مستواها التوازني في الأجل الطويل.
 - الآثار النقدية لاختلال ميزان المدفوعات (التغيرات في عرض النقود نتيجة للتغيرات في مستوى الاحتياطي النقدي الأجنبي) لا يتم تعقيمتها خلال الفترة نفسها لعدم استعمال عمليات السوق المفتوح وبيع السندات الحكومية.
 - التغير في عرض النقود لا يؤثر على المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد، أي أن النقود محايدة.
 - إن قابلية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود تساوي الصفر، وأن الأصول المالية تتمثل في النقود فقط.

1.3.2. الصياغة الرياضية للمنهج النقدي:

يقدم المنهج النقدي تعريفاً جديداً لميزان المدفوعات، حيث يعتبره ظاهرة نقدية ناتجة أساساً عن التغير في صافي الأرصدة النقدية الدولية، وهذه الأخيرة تعادل رصيد ميزان المعاملات الجارية مضافاً إليها رصيد ميزان العمليات الرأسمالية، وبالتالي تنطلق المقاربة النقدية من العلاقة التالية³:

¹: محمد راتول، الاقتصاد الدولي - مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية -، مرجع سابق، ص 107.

²: السيد عبد القادر متولي، مرجع سابق، ص 144.

³: أمين صيد، مرجع سابق، ص ص 183، 184.

$$SB = RMIN + BC$$

حيث:

SB : رصيد ميزان المدفوعات

$RMIN$: صافي الاحتياطات النقدية الدولية.

BC : ميزان رأس المال طويل الأجل.

يرتبط صافي الاحتياطات النقدية الدولية بشكل دالي بسوق النقد الوطني عن طريق الفرق بين العرض والطلب على النقود أي:

$$RMIN = F (D_M - O_M)$$

حيث:

D_M : حجم الطلب على النقود.

O_M : حجم عرض النقد.

ويعني ذلك أن صافي الاحتياطات النقدية الدولية يتوقف على مقدار الكميات المعروضة والكميات المطلوبة من النقود.

ومن جهة أخرى فإن حجم الطلب على النقود يتوقف على مجموعة من العوامل هي: الدخل، المستوى العام للأسعار، وسعر الفائدة.

$$D_M = F (Y, P, I)$$

حيث:

Y : الدخل.

P : المستوى العام للأسعار.

I : سعر الفائدة.

بينما عرض النقود يتوقف على مضاعف خلق الودائع والائتمان المحلي وصافي الاحتياطات النقدية الدولية، أي أن:

$$O_M = m_p (CL + RMIN)$$

حيث:

m_p : مضاعف خلق الودائع.

CL : الائتمان المحلي.

ويشكل الائتمان المحلي، وصافي الاحتياطيات النقدية الدولية القاعدة النقدية للبلد أي:

$$B_M = CL + RMIN$$

ومن ذلك فإن المعادلة: $O_M = m_p (CL + RMIN)$ تدل على أن الكلفة النقدية المعروضة تساوي إلى مضاعف خلق الودائع مضروبا في القاعدة النقدية المشكلة أساسا من الائتمان المحلي، وهو تحت تسيير السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي، الذي يمكنه تقليصه أو الزيادة فيه من خلال أدوات السياسة النقدية، وصافي الاحتياطيات النقدية الدولية.

إذا ومن خلال المعادلات السابقة يظهر لنا ما يلي:

- أن رصيد ميزان المدفوعات يرتبط وبشكل كبير بصافي الاحتياطيات النقدية الدولية، وبما أن الاحتياطيات النقدية الدولية هي دالة في الطلب على النقود وعرضها، فإنه يمكن القول أن رصيد ميزان المدفوعات يتوقف أيضا على عرض وطلب النقود؛
- إذا كان عرض النقود أكبر من الطلب عليها أي وجود فائض في عرض النقود، يعني ذلك أن يكون التغير في صافي الاحتياطيات النقدية الدولية سالبا وبالتالي يصبح رصيد ميزان المدفوعات سالبا.
- إذا كان عرض النقود أقل من الطلب عليها يعني ذلك أن التغير في صافي الاحتياطيات النقدية الدولية يكون موجبا، وبالتالي يصبح كذلك ميزان المدفوعات موجب؛
- وفي حالة ما إذا كان عرض النقود مساويا للطلب عليها، فتكون النتيجة أن رصيد ميزان المدفوعات يكون معدوما، وعليه فصافي الاحتياطيات النقدية في ظل الطرح النقدي، تلعب دور صمام أمان في تركيبة ميزان المدفوعات توازناته.

2.3.2. آلية تسوية الاختلال الخارجي عبر المقاربة النقدية:

تم العودة إلى توازن ميزان المدفوعات عبر المقاربة النقدية وفق الخطوات التالية:

في حالة العجز يكون لزاما على البنك المركزي التقليل من حجم النقود المعروضة (سياسة انكماشية) إلى الدرجة التي ينمو فيها عرض النقود بمعدل أقل من معدل نمو الطلب عليها، ونتيجة لذلك تصبح الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأشخاص المقيمين أقل من المستويات المرغوب الاحتفاظ بها، ويؤدي هذا إلى اختلال السوق النقدية بسبب وجود فائض في الطلب على النقود من طرف الأشخاص المقيمين، وهذا ما يجعل هؤلاء الأشخاص يلجئون إلى سحب ما يمكن أن يكون لديهم من أرصدة نقدية بالخارج، إضافة إلى قيامهم ببيع السلع والخدمات المحلية والأصول المالية لغير المقيمين مع تخفيض إنفاقهم على شراء السلع والخدمات والأصول المالية من الخارج، والنتيجة النهائية هي زيادة الصادرات من السلع والخدمات

وواردات رؤوس الأموال مقابل انخفاض واردات السلع والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى تلاشي عجز الميزان أو تكوين فائض خاصة إذا كان العجز طفيفاً¹.

أما في حالة الفائض، فعلى البنك المركزي أن يعمل على زيادة عرض النقود عن طريق أدوات السياسة النقدية (المباشرة أو غير المباشرة)، بحيث يصبح العرض النقدي أكبر من الطلب النقدي وتزداد بذلك الأرصدة النقدية لدى الأفراد إلى مستوى أعلى مما كان يجب أن يكون، وأمام هذا الوضع فإن المقيمين يرغبون في إنفاق الزيادة في أرصدهم النقدية على شراء السلع والخدمات الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى نقصان الكلفة النقدية المعروضة في السوق، ومنه زيادة الواردات والاتجاه نحو التوازن².

3.3.2. تقييم المنهج النقدي:

لقد حقق هذا المنهج انتشاراً سريعاً وذلك لقدرته على تقديم تحليل لتصحيح إجمالي الاختلال في موازين المدفوعات، وكذلك ملاءمته لطبيعة وخصوصية البلدان النامية لما يتمتع به من سمات أبرزها³:

- إن معظم فرضيات المنهج النقدي كانت قد استنبطت من خلال دراسات تطبيقية في ظروف بلدان صغيرة الحجم ومنطقة إلى حد كبير على ظروف البلدان النامية؛

- إن معظم البلدان النامية الأعضاء في صندوق النقد الدولي لا تتوفر لديها البيانات الكافية والتفصيلية حول حسابات الدخل القومي والنتائج إذا ما ارتأت تطبيق المناهج التقليدية في تصحيح العجز في ميزان المدفوعات، إلا أنه يمكن أن تتوفر لدى البنوك المركزية البيانات المالية والنقدية إضافة إلى البيانات الإجمالية لميزان المدفوعات بشكل أكثر دقة من البيانات الأخرى مما يجعل عملية تطبيق المنهج النقدي أسهل من المناهج التصحيحية الأخرى؛

- عدم توفر هياكل مالية متطورة في البلدان النامية مما يزيد صعوبة تبني سياسة تصحيحية وفق منهج الاستيعاب في حين أن فرضيات المنهج النقدي ومتغيراته أكثر واقعية في التطبيق؛

- تعتمد الكثير من البلدان النامية (خصوصاً دول أمريكا اللاتينية) على السياسة النقدية كأداة للرقابة على ميزان المدفوعات مما يسهل إمكانية تبني المنهج النقدي.

ورغم هذه المزايا فإن هذا المنهج كان عرضة لعدة انتقادات أهمها:

- الاختلال في ميزان المدفوعات لا يمكن تفسيره، كظاهرة نقدية وسببية تتعلق بشكالية الموازنة بين الفائض في العرض والطلب على النقود في السوق. فقد يكون هناك احتمال للتوازن بين الانفاق والدخل المتوقع وفي الوقت نفسه يمكن أن يكون هناك عجز في ميزان المدفوعات لسبب واحد أو أكثر؛

¹: محمد راتول، الاقتصاد الدولي- مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية-، مرجع سابق، ص 109.

²: أمين صيد، مرجع سابق، ص 185.

³: نواز عبد الرحمان الهبتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص 110، 111.

- في الجانب العملي- في المدى البعيد- والمرتبط بالسياسات والتحليل نجد أن مستوى الدخل وأسعار الفائدة تتغير بصورة واضحة مع كمية النقود وبالتالي نجد أنه من الصعب أيضا التنبؤ بالتحركات في ميزان المدفوعات من ناحية تأثير التغيرات في عرض النقود¹؛
- قدم هذا المنهج تحليلا لتصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات في ظل سعر صرف ثابت، حيث كان أنصار هذا المنهج يستندون افتراضهم هذا على أساس أن غالبية البلدان الصغيرة كانت قد ثبتت عملاتها في ظل سعر صرف ثابت مع أحد العملات القيادية؛
- غالبية البلدان النامية تعاني من أزمة مديونية حيث أن الكثير من هذه الدول تلجأ لصندوق النقد الدولي للحصول على تسهيلات أثمانية²؛
- غالبية الدول التي تتميز بالعجز المزمّن تكاد تكون معظمها من الدول النامية، والتي كان الكثير منها يتبع النهج الاشتراكي، وبالتالي فاقتصادياتها ليست متفتحة على العالم وتفتحها يتطلب وقتا طويلا بسبب طول الإجراءات القانونية وتغيير السلوك النفسي للأفراد والمؤسسات؛
- يركز الأسلوب على الآثار الطويلة الأجل لتغيرات السياسة النقدية، لذا يقال أن هذا المنهج يتعلق بصفة جوهرية بالآجال الطويلة³؛
- يعتبر هذا التحليل ساكن ويتسم بالسهولة إذ أنه يتجاهل أثر أدوات السياسة النقدية على عرض النقود والطلب عليها ويعتبر التغيير في عرض النقود مصدره فقط التغيير في الاحتياطيّات الدولية⁴،
- أهملت النظرة النقدية لميزان المدفوعات دور الموازنة الحكومية ومدى تأثيرها على ميزان المدفوعات على الرغم من الارتباط القوي والمباشر بين ميزان المدفوعات والموازنة الحكومية وضرورة الحاجة لتحليلهما معا لأن الاختلال المحلي المتمثل بالموازنة الحكومية يعكس اختلالا خارجيا يظهر في ميزان المدفوعات⁵؛
- يعتبر توازن ميزان المدفوعات أمر بالغ الأهمية كونه يعكس الوضعية النقدية للدولة وقوة جهازها الإنتاجي، لذلك تعمل مختلف الدول على الحفاظ على هذا التوازن، وتبرز السياسة النقدية والمالية كأحد أنجح السياسات الاقتصادية التي تعمل على تحقيق هذا الهدف موازنة مع باقي الأهداف التنموية، حيث تعمل هاتين السياستين على ضمان توازن الميزان واسترجاع توازنه سواء بطريقة آلية عن طريق قوى السوق، أو عن طريق تدخل الدولة مباشرة عبر مناهج التعديل.

¹: السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 148.

²: الأخضر عززي، مرجع سابق، ص 77.

³: محمد راتول، الاقتصاد الدولي- مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 109.

⁴: حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات - حالة الجزائر (1990-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015، ص 180.

⁵: نواز عبد الرحمان الهبتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، ص 109، 110.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

تعتبر الدراسات التطبيقية السابقة أحد الركائز الأساسية لأي بحث جديد، وذلك من خلال ما تقدمه للباحث من نتائج واقتراحات وأفاق مستقبلية للدراسة، فأبي بحث في طريق الإنجاز لا بد أن يبني على نتائج دراسات سابقة، كما يعتبر أيضا أحد الأفاق المستقبلية لدراسات تناولت نفس الموضوع.

لذلك سوف نحاول في هذا المبحث التطرق لبعض الدراسات السابقة في الموضوع من رسائل جامعية وبحوث علمية أكاديمية، والتي تناولت الموضوع من عدة نواحي سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الإقليمي والدولي، باعتبار الأهمية الكبيرة للسياسة النقدية والمالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، وكذلك الأهمية الكبيرة لميزان المدفوعات باعتباره يمثل الوضع المالي الخارجي للدولة.

المطلب الأول: مرجعية الدراسة باللغة العربية.

سنحاول خلال هذا المطلب تحليل مجموعة من الدراسات التي تناولت العلاقة بين السياسة المالية والنقدية والتوازن الخارجي باللغة العربية مبرين أهم النتائج التي توصلت إليها، والتوصيات التي عرضتها، وأهم الانتقادات التي يمكن توجيهها لها.

1- دراسة محمد عبد الله محمد صادق.

تحت عنوان "السياسات النقدية والمالية وأثرها على ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة من (2000-2010)" بحث تكميلي لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد تطبيقي، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، 2014.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز وتحليل أثر السياسة المالية والنقدية المتبعة في السودان خلال الفترة 2000-2010 على ميزان المدفوعات، وكذلك التعرف على أداء ميزان المدفوعات والعوامل المؤثرة عليه، والسياسات التي يمكن من خلالها معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات، وانطلقت الدراسة من الأسئلة التالية:

- ما هو أثر السياسات النقدية والمالية على ميزان المدفوعات؟
 - هل الزيادة في معدلات التضخم تؤدي إلى الزيادة في عجز ميزان المدفوعات؟
 - هل توجد علاقة بين سعر الصرف والاختلال في ميزان المدفوعات؟
 - هل الزيادة في عرض النقود تؤثر على ميزان المدفوعات؟
 - هل توجد علاقة بين الدخل القومي وميزان المدفوعات؟
- واقترحت الدراسة أن السياسات المالية والنقدية تؤثر على ميزان المدفوعات، واقترحت كذلك وجود علاقة بين سعر الصرف والانفاق الحكومي وأن عرض النقود له تأثير على ميزان المدفوعات.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي في الجانب النظري لتحليل العلاقة النظرية بين السياسة المالية والنقدية وميزان المدفوعات، وكذلك المنهج التحليلي لتحليل بعض مؤشرات الاقتصاد السوداني لاسيما السياسة المالية والنقدية وكذلك ميزان المدفوعات، إضافة إلى المنهج القياسي لتقدير أثر السياسات النقدية والمالية المتبعة على ميزان المدفوعات بطريقة المربعات الصغرى باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS.

وللاجابة على التساؤلات المطروحة قسم الباحث الدراسة إلى خمسة فصول جاءت على النحو التالي:
الفصل الأول والذي كان تحت عنوان "الإطار المنهجي والدراسات السابقة" حيث استعرض فيه الباحث مشكلة البحث وأهدافه وخطته، إضافة إلى مجموعة من الدراسات السابقة لموضوع البحث.
الفصل الثاني تحت عنوان "الإطار النظري" تناول الأدبيات النظرية لكل من السياسة النقدية، السياسة المالية وأدواتهما وأهدافهما.

الفصل الثالث تعرض لميزان المدفوعات من خلال تعريفه واستعراض مكوناته واشكالية توازنه واختلاله وآليات تكييفه واسترجاع توازنه.

الفصل الرابع ويستعرض تطورات كل من السياسات النقدية والمالية المتبعة في السودان خلال فترة الدراسة.

الفصل الخامس ويتناول أثر السياسات النقدية والمالية على ميزان المدفوعات احصائياً باستخدام نماذج الحدارية والاستعانة بالبرنامج الاحصائي SPSS.
وجاء النموذج الاقتصادي على الشكل التالي:

$$F = (Bp, Gr, Inf, Ms, Ex, Dr)$$

حيث أن:

Bp : تمثل ميزان المدفوعات.	Inf : معدل التضخم.
Gr : معدل النمو الاقتصادي.	Ms : عرض النقود.
Ex : سعر الصرف.	Dr : السحوبات من الاحتياطيات الأجنبية.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج نتلخص في:

- وجود أثر إيجابي للسياسة المالية والنقدية على ميزان المدفوعات.
- قيام الحكومة السودانية بالاستدانة من الجهاز المصرفي وتسييل الأرصدة الأجنبية بهدف معالجة عجز الموازنة العامة يعتبر سببا رئيسيا في انخفاض سعر الصرف وزيادة معدلات التضخم وهذا ما كان له تأثير سلبي على ميزان المدفوعات.
- إصدار شهادات شهامة وشمم أدى إلى تخفيف العجز على الميزانية لمساهمتها الكبيرة في استخدام البنك المركزي لسياسات السوق المفتوحة وكذلك تعتبر هذه الشهادات مصدر تمويل للحكومة.

- السياسات المالية المتبعة في فترة الدراسة تفسر التغير الحاصل في ميزان المدفوعات بنسبة 97%، بينما لم يتجاوز أثر باقي العوامل 3%.

- السياسة النقدية المتبعة من قبل بنك السودان المركزي في فترة الدراسة تفسر التغير الحاصل في ميزان المدفوعات بنسبة 87%، في حين نسبة 13% كانت لتأثير العوامل الأخرى.

- السياسة المالية المتبعة في فترة الدراسة تفسر التغير في سعر الصرف بنسبة 95%، بينما 5% يمكن إرجاعها إلى المتغيرات التي لم تدخل في النموذج.

- وجود علاقة عكسية بين الانفاق الحكومي وسعر الصرف.

- يؤثر عرض النقود تأثيرا سلبيا على ميزان المدفوعات.

- هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف والاختلال في ميزان المدفوعات.

- الزيادة في معدلات التضخم تؤدي إلى الزيادة في عجز ميزان المدفوعات.

وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور الجهاز المصرفي وزيادة كفاءته في تحفيز الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي، والتقليل من لجوء الحكومة للتمويل بالعجز والاصدار النقدي والتركيز على استخدام سياسة السوق المفتوحة تفاديا لارتفاع معدلات التضخم، إضافة إلى الاستمرار في السياسات المالية والنقدية المستخدمة خلال هذه الفترة من أجل المحافظة على الفائض في ميزان المدفوعات أو تقليل العجز فيه.

ركزت الدراسة على عرض النقود وأثره على ميزان المدفوعات حيث أن لجوء الحكومة للاستدانة من الجهاز المصرفي وتسييل الاحتياطات الأجنبية لتغطية العجز الموازي أدى إلى انخفاض أسعار الصرف وارتفاع معدلات التضخم وهذا ما كان له أثر سلبي على ميزان المدفوعات، إضافة إلى الإيرادات الضريبية ودورها في تسيير العجز الموازي واسترجاع التوازنات النقدية لاسيما التوازن الخارجي، حيث أنها لم تؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات وسعر الصرف بالصورة المطلوبة، لكن الباحث أغفل بعض السياسات المالية والنقدية التي بإمكانها استرجاع توازن ميزان المدفوعات، على غرار أسعار الفائدة ودورها في التأثير على الاستثمار والادخار وبالتالي زيادة الانتاج والتأثير على ميزان المدفوعات، وكذلك سياسة الانفاق العام ودورها في التوازن الخارجي عن طريق التأثير على الطلب الكلي، حيث تم اهمالهما من طرف الباحث في بناء النموذج القياسي.

2- دراسة حاجي سمية

تحت عنوان دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر (1990-2014)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016.

سعت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير أدوات السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2014، وذلك باستخدام الأدوات النقدية والمتمثلة في معدلات الفائدة، معدل إعادة الخصم، معدل الاحتياطي الاجباري، ومعدل استرجاع السيولة البنكية وكانت إشكالية الدراسة كالتالي: ما دور السياسة النقدية في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات بصورة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة؟

واقترضت الدراسة أن للسياسة النقدية المتبعة في الجزائر دورا فعالا في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، وأن هناك تفاوت في تأثير كل أداة، حيث أن سعر الفائدة ومعدل الخصم هما الأكثر تأثيرا من باقي الأدوات.

ومن أجل الامام بجوانب الموضوع استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي من أجل استعراض والإحاطة بالأدبيات النظرية لكل من ميزان المدفوعات والسياسة النقدية، وشرح مختلف المفاهيم الخاصة بهما، وكذلك إبراز آليات عمل وتأثير أدوات السياسة النقدية في استعادة التوازن لميزان المدفوعات، إضافة إلى الاستعانة بأحد النماذج القياسية والمتمثل في الانحدار المتعدد باستخدام البرنامج الاحصائي *Eviews*. وقسمت الباحثة الدراسة إلى ستة فصول جاءت كالتالي:

الفصل الأول بعنوان: "السياسة النقدية والنظريات الاقتصادية"، تم التطرق من خلاله إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية، من خلال تعريفها، وتوضيح أهدافها وإبراز أهم أدواتها وقنوات انتقالها وشروط نجاحها.

الفصل الثاني والذي كان عنوانه "ميزان المدفوعات واختلالات توازنه" حيث تم من خلاله التعرض إلى مفهوم وأهمية ميزان المدفوعات وإبراز هيكله ومكوناته وطريقة القيد فيه، وكذلك توضيح مختلف العوامل المؤثرة على توازنه، والمؤشرات الاقتصادية التي يمكن استخراجها منه، إضافة إلى ظاهرة الاختلال الاقتصادي وأنواعه وأسبابه.

الفصل الثالث والمعنون بـ "آليات إعادة توازن ميزان المدفوعات" والذي استعرض آليات إعادة التوازن لميزان المدفوعات والمتمثلة في حركة الأسعار، حركة المداخيل، مراقبة الصرف، وكذلك سياسات التكيف والمتمثلة في أسلوب المرونات، منهج الاستيعاب، والمقاربة النقدية.

الفصل الرابع تحت عنوان "علاقة السياسة النقدية بمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات" تناول مختلف التأثيرات التي تتركها السياسة النقدية على ميزان المدفوعات، حيث بين كيفية تحقيق المدخل النقدي للتوازن الخارجي، وأثر سعر الصرف ومعدل الفائدة وبعض المتغيرات النقدية على ميزان المدفوعات.

الفصل الخامس بعنوان "تطور السياسة النقدية وميزان المدفوعات في الجزائر بين 1990-2014" والذي تناول تطورات الأوضاع النقدية والمنظومة المصرفية بعد الاستقلال، وأهم الإصلاحات النقدية والمصرفية التي شهدتها الجزائر، بالإضافة إلى عرض وتحليل تطورات ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة. الفصل السادس: "نمذجة قياسية لدور السياسة النقدية في ميزان المدفوعات الجزائري (1990-2014)"، تم من خلاله قياس أثر أدوات السياسة النقدية على ميزان المدفوعات إحصائيا من خلال بناء نموذج الحداري ذات الصيغة الخطية، وتقييم النموذج وتشخيصه اقتصاديا وإحصائيا. وقد جاء النموذج على الشكل التالي:

$$Y=B_0+B_1X_1+B_2X_2+.....+B_iX_i+U_i$$

حيث i تمثل الزمن، أي قيمة المتغير عبر الزمن.

هي معاملات النموذج وتمثل مرونة تغير رصيد ميزان المدفوعات بالنسبة إلى المتغيرات المستقلة حيث تعرف المرونة ni بأنها النسبة المئوية للتغير في المتغير التابع نتيجة لتغير المتغيرات الخارجية بنسبة 1%، ونظرا لكون النموذج ذو طابع احتمالي، فإنه تم ادراج حد الخطأ U_i الذي ينوب عن بعض المتغيرات العشوائية التي يمكن أن تؤثر في رصيد ميزان المدفوعات، لكن يصعب قياسها. أما المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج فهي:

Bp : الرصيد الكلي لميزان المدفوعات.	Dr : معدل إعادة الخصم.
Pib : الناتج الداخلي الخام.	I : أسعار الفائدة.
M : الواردات.	X : قيمة الصادرات.
Tc : سعر الصرف.	Ro : الاحتياطي الاجباري.
Mm : الكتلة النقدية.	Inf : معدلات التضخم.
Rel : معدل استرجاع السيولة.	

وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها:

- محدودية فعالية السياسة النقدية في الدول النامية نظرا للتخلف التي تعيشه هذه الدول، وكذلك ضعف أداء جهازها المصرفي بسبب نقص الوعي المصرفي وضيق الأسواق النقدية والمالية.
- يتوقف رصيد ميزان المدفوعات الجزائري بدرجة كبيرة على وضعية الحساب الجاري الذي يعتبر أساس العجز والفائض، في حين يشكل حساب رؤوس الأموال دورا ثانويا.
- تذبذب رصيد ميزان المدفوعات في بداية التسعينات دليل على عدم وجود تأثير إيجابي للإصلاحات الاقتصادية (برنامج التصحيح الهيكلي الموسع) على وضعية الاقتصاد الوطني.

- استرجاع السياسة النقدية دورها تدريجيا بعد قانون النقد والقرض، خاصة فيما يتعلق بالتحكم في التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي، حيث تم تحرير معدلات الفائدة وضبط الإصدار النقدي، والتدخل بطريقة غير مباشرة وفقا لقوى العرض والطلب.
- ارتفاع أسعار النفط نجم عنه ارتفاع إيرادات الصادرات وتشكل فوائض نقدية معتبرة على مستوى المنظومة المصرفية والسوق النقدية الجزائرية، الأمر الذي أدى بينك الجزائر إلى اتخاذ عدة تدابير للمحافظة على استقرار الأسعار وتخفيض معدلات التضخم وامتصاص فائض السيولة باعتماد الأدوات النقدية ممثلة أساسا في معدل الاحتياطي الاجباري، معدل استرجاع السيولة وتسهيله الوديعة المغلة للفائدة.
- وجود تأثير كبير وفعال لكل من سعر الفائدة ومعدل استرجاع السيولة على ميزان المدفوعات، فمن خلال النموذج اتضح أن تغير سعر الفائدة ومعدل استرجاع السيولة بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير رصيد ميزان المدفوعات بـ 0,576 وحدة و1,086 وحدة على التوالي، وبالتالي فمعدل استرجاع السيولة له تأثير أكبر من تأثير سعر الفائدة.
- عدم وجود أي تأثير لكل من معدل إعادة الخصم والاحتياطي الالزامي، مما يدل على عدم الاعتماد على هاتين الأدوات في إصلاح اختلال ميزان المدفوعات الجزائري.
- ضآلة وسلبية دور كل من الناتج الداخلي الخام والتضخم في اصلاح الخلل في ميزان المدفوعات.
- المساهمة الفعالة لسعر الصرف في اصلاح خلل ميزان المدفوعات، حيث توجد علاقة طردية بين التغيرات الحاصلة في سعر الصرف ورصيد ميزان المدفوعات، فالتغير بوحدة واحدة في سعر الصرف يؤدي إلى تغير بمقدار 0,124 وحدة في رصيد الميزان.
- وأوصت الدراسة بنك الجزائر بأهمية تطبيق وتفعيل بعض أدوات السياسة النقدية المباشرة كالإقناع الأدبي بغرض تخصيص جزء من الموارد المالية لمشاريع إنتاجية وتشجيع الاستثمار الداخلي خاصة في القطاعات المنتجة، وكذلك استمرار الحكومة في تشجيع الاستثمارات والشراكة الأجنبية وإعادة توجيهها في مجال التجارة والتوزيع إلى أنشطة إنتاجية، وضرورة المراجعة الشاملة للتشريعات التي تحكم الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي بغرض الرفع من الصادرات الجزائرية.
- ركزت الدراسة على دور أدوات السياسة النقدية وبعض المتغيرات الاقتصادية على معالجة اختلال ميزان المدفوعات باستخدام نماذج انحدارية خطية، والتي تتميز بأنها تعطي علاقات خطية مباشرة بين متغيرات الدراسة وتهمل دور قيم المتغيرات في الفترات السابقة في التأثير على القيم الحالية، وكذلك لا تستوجب إجراء اختبارات السببية والتي من شأنها إثبات أو نفي علاقات السببية بين المتغيرات، كما أهمل النموذج سعر النفط الذي يعتبر المحدد الأساسي لميزان المدفوعات في الجزائر.

3- دراسة حسين كشيبي

تحت عنوان إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية- حالة الجزائر (2000- 2009)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، غير منشورة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011/2012.

حاولت هذه الدراسة إلقاء الضوء على بعض جوانب السياسة المالية والنقدية باعتبارهما أهم أدوات السياسة الاقتصادية تأثيرا على النشاط الاقتصادي، وإبراز أثر هاتين السياستين على التوازن الاقتصادي وتأثيرهما على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية لاسيما التضخم، البطالة، النمو الاقتصادي والتوازن الخارجي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وتمثلت الاشكالية الرئيسية في:

كيف تساهم السياسات النقدية والمالية في تصحيح الاختلالات الاقتصادية، وإعادة التوازن الكلي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000- 2009)؟

واقترضت الدراسة أن السياسات النقدية والمالية المتبعة في الجزائر تعاني من نقاط ضعف كثيرة، مما أثر على توازن الاقتصاد الوطني، وجعله يعاني من اختلالات عديدة، رغم لجوء الجزائر إلى البرامج التصحيحية المسطرة من طرف الهيئات المالية الدولية، والتي تركز أساسا على دعم السياسة النقدية والمالية لاسترجاع التوازنات الاقتصادية الكلية للبلد.

وقد اعتمدت الدراسة على مزيج من مناهج البحث العلمي على غرار المنهج الوصفي والذي يناسب الإحاطة بالأدبيات النظرية والفكرية لمتغيرات الدراسة (السياسة المالية، السياسة النقدية، التوازن الاقتصادي)، وكذلك المنهج التحليلي قصد تحليل السياسة المالية والنقدية المتبعة في الجزائر والعلاقة بينهما، ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، بالإضافة إلى المنهج التاريخي من أجل استعراض التطورات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري.

ولمعالجة الاشكالية الرئيسية تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول جاءت كالتالي:

الفصل الأول تحت عنوان "الإطار النظري للسياسات النقدية والمالية" والذي تم من خلاله استعراض المفاهيم النظرية لكلا السياستين، أدواتهما، أهدافهما، العلاقة بينهما وواقعهما في البلدان النامية والمتقدمة. الفصل الثاني بعنوان " أثر السياسات النقدية والمالية على التوازن الاقتصادي" والذي تم من خلاله إبراز أثر أدوات كل من السياسة المالية والنقدية على التوازن الاقتصادي العام، وعلى بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة في معدل النمو، الاستهلاك، الادخار والاستثمار.

الفصل الثالث والذي كان عنوانه "السياسات النقدية والمالية وآليات تصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية" حيث استعرض دور وتأثير السياسات المالية والنقدية في معالجة الاختلالات الاقتصادية لاسيما تلك

المتعلقة باستهداف التضخم، تمويل العجز الموازي، تصحيح اختلالات ميزان المدفوعات، والتخفيف من الأزمات المالية والمصرفية.

الفصل الرابع وعنوانه " مساعي السياسات النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات وإعادة التوازن للاقتصاد الجزائري (2000-2009). حيث تم من خلاله استعراض الخصائص الأساسية للاقتصاد الجزائري ومراحل تطوره من الاستقلال إلى غاية سنة 2009، وكذلك واقع كل من السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى تقييم أداء هاتين السياستين وفعاليتهما في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية المتمثلة أساسا في التضخم، البطالة، تمويل العجز الموازي، تصحيح اختلال ميزان المدفوعات، وتحقيق الاستقرار المصرفي والمالي. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- مرور الاقتصاد الوطني عبر مراحل تطوره بالعديد من الانتكاسات والأزمات والتي تركت آثار سلبية بالغة، وتعد الأزمة النفطية سنة 1986 من أهم هذه النكسات حيث نتج عنها انخفاض معدل النمو وتسجيله قيم سالبة، وارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات قياسية وكذلك تفاقم العجز الموازي والمديونية الخارجية وتراجع احتياط الصرف الأجنبي.

- لجوء الجزائر إلى برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية خلال الفترة (1989-1998) بغرض استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث انخفض معدل التضخم بشكل كبير، كما سجل معدل النمو معدلات مقبولة، لكن ذلك كان على حساب الاستقرار الاجتماعي، حيث نتج عن هذه الإصلاحات ارتفاع معدلات البطالة وتدهور المستوى المعيشي للسكان.

- يعتبر قانون النقد والقرض 90-10 بداية تأسيس لسياسة نقدية واضحة المعالم في الجزائر، فبصدور هذا القانون تم استخدام خليط متجانس من الأدوات المباشرة وغير المباشرة للتحكم في السيولة النقدية ومراقبة نمو الاقتصاد، وذلك بعد تخلص بنك الجزائر من سيطرة الخزانة العمومية والفصل بينهما.

- كانت السياسات النقدية والمالية المتبعة طيلة فترات الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية ذو اتجاه انكماش، وهو ما أدى إلى استقرار بعض التوازنات على حساب أخرى، حيث انخفضت معدلات التضخم بينما استمرت معدلات البطالة في الارتفاع.

- اتجاه السياسة المالية نحو التوسع مع بداية الألفية الثالثة بغية دفع عجلة التنمية الاقتصادية، من خلال إطلاق برنامج الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، في حين كانت السياسة النقدية حذرة قصد امتصاص فائض السيولة للتحكم في معدلات التضخم، وهذا ما تعزز أكثر من خلال ادخال بنك الجزائر سنة 2002 أداة نقدية جديدة، تمثلت في أداة استرجاع السيولة عن طريق المناقصات.

- إن الاستقرار المالي الذي عرفته الجزائر خصوصا مع بداية الألفية الثالثة لم يكن وليد الاصلاحات الاقتصادية المتبعة، بل يعود أساسا إلى ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية، حيث ارتفعت من 25,89 دولار للبرميل سنة 2000 إلى أزيد من 100 دولار سنة 2008 للبرميل الواحد.

- تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر بالزيادة المعتبرة في حجم الانفاق، وذلك راجع للبرامج التنموية التي سطرتها الحكومة في ظل ارتفاع حصيلة الإيرادات العامة الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات، لكن هذه الزيادة المفرطة في الانفاق لم تكن بالتوازي مع الإيرادات، مما أدى إلى تسجيل عجز مستمر في الموازنة العامة، الأمر الذي أدى إلى استحداث آلية جديدة لتمويل العجز الموازي ابتداء من سنة 2000 والمتمثلة في صندوق ضبط الإيرادات.

- المساهمة الفعالة للسياستين النقدية والمالية في استرجاع بعض التوازنات الاقتصادية، خاصة على المستوى الخارجي، غير أنها كانت غير فعالة نسبيا على المستوى الداخلي وهو ما يتبين من خلال ارتفاع معدلات البطالة بأكثر من 15% في المتوسط خلال الفترة (2000-2009)، وبأقل من 5% ك معدل نمو في نفس الفترة، إضافة إلى تعريض الاقتصاد الوطني لفجوات تضخمية كنتيجة عكسية لارتفاع الكلفة النقدية.

- الطابع الريعي للاقتصاد الوطني جعل التوازن والاستقرار الاقتصاديين رهينة تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، مما يجعله دائما عرضة للصدمات الخارجية، ومحل انتقاد دائم من قبل المؤسسات المالية الدولية.

وعلى ضوء هذه النتائج قدمت الدراسة مجموعة من الاقتراحات تحورت أساسا حول تفعيل الدور الحقيقي للسياسة النقدية بمنحها المزيد من الاستقلالية وتفعيل السوق المالي، وكذلك تشجيع السياسة الائتمانية عن طريق تشجيع الاقتراض من مؤسسات القطاع المصرفي ومنح كل التسهيلات والتمويل اللازم لمشاريع التنمية الاقتصادية، وإعادة توجيه الانفاق العام نحو المجالات المنتجة للثروة، مع تنوع مصادر الإيرادات الضريبية ورد الاعتبار للجباية العادية، وخلق الشروط الجبائية الملائمة لتحقيق التوازن الخارجي عن طريق تنوع الصادرات، إضافة إلى تدعيم التنسيق والتكامل بين السياستين النقدية والمالية.

حاولت الدراسة إبراز دور السياسة النقدية والمالية في تصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية، لكنها اقتصرت على الوصف السطحي فقط، حيث أنها لم تلم بجميع متغيرات السياسة المالية ولم تعالج العلاقة بين السياسة المالية والنقدية والتوازن الخارجي بالتحليل الوافي وهذا جلي من خلال عدم استعانة الدراسة لنماذج قياسية.

4- دراسة الشيخ أحمد ولد الشيباني:

بعنوان " فعالية السياسات النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي، دراسة حالة موريتانيا، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013/2012.

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مدى فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في موريتانيا، كونها تمثل الجانب النقدي والمالي للسياسة الاقتصادية العامة، وكذلك تحليل واستعراض تطورات الجهاز المصرفي وأهم الاصلاحات المالية التي عرفها الاقتصاد الموريتاني، وانطلقت الدراسة من الاشكالية الرئيسية التالية:

" ماهي انعكاسات السياسة النقدية والمالية التي تم اتباعها والاجراءات التي تم تنفيذها في ظل برامج الاصلاحات الاقتصادية على التوازنات الاقتصادية الكلية في موريتانيا؟"

واقترضت الدراسة وجود مساهمة للسياسة المالية والنقدية المتبعة في موريتانيا في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي، كما اقترضت كذلك وجود أثر سلبي لهاتين السياستين على الجانب الاجتماعي.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في تحديد مفهوم السياسات النقدية والمالية وعناصرها، وكذلك المنهج التاريخي والتحليلي في استعراض وتحليل تطورات السياسة المالية والنقدية والجهاز المصرفي، إضافة إلى المنهج الإحصائي لقياس أثر السياستين على التوازنات الاقتصادية الكلية.

ومن أجل الإلمام بالإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول:

الفصل الأول والذي كان تحت عنوان "الإطار النظري للسياسات النقدية والمالية" تم من خلاله التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بالسياسات النقدية والمالية من تعاريف وأهداف وأدوات وكذلك العلاقة بين السياستين والسياسة الاقتصادية وعلاقة السياستين ببعضهما البعض.

الفصل الثاني بعنوان " تحليل السياسة النقدية والمالية من خلال التطورات الفكرية للمدارس الاقتصادية" والذي استعرض بالتحليل تطورات السياستين المالية والنقدية عبر مختلف مراحل تطور الفكر الاقتصادي، وكذلك تطور العلاقة بينهما، والجدال الحاصل بين مؤيديهما.

الفصل الثالث وعنوانه " تطور النظام المصرفي الموريتاني" والذي خص باستعراض تطورات المنظومة المصرفية الموريتانية ابتداء من سنة 1960 إلى غاية الاصلاحات الاقتصادية في تسعينيات القرن الماضي.

الفصل الرابع والذي كان تحت عنوان " مسار السياسات النقدية والمالية في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي" وتناول لمحة عن الاقتصاد الموريتاني وكذا مسار السياسة النقدية والمالية في هذا البلد ودورها في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية.

وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي سواء على المدى القصير أو المتوسط عن طريق مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة، غير أن هذه الأخيرة أصبحت الأكثر استخداماً، حيث أنها تعتبر صلب الإصلاحات التي تشهدها الدول خصوصاً النامية على وجه الخصوص.

- انخفاض ملموس في معدل التضخم خلال فترة الإصلاح الاقتصادي مقارنة مع الفترة السابقة، نتيجة اتباع سياسة مالية صارمة قائمة على ضغط المصاريف وزيادة الإيرادات، مما ساهمت مع السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

- التعاون بين وزارة المالية والبنك المركزي في موريتانيا من أجل تنسيق السياسة النقدية والمالية، يعتبر بمثابة صمام الأمان للاقتصاد الموريتاني في مواجهة الاختلالات التي ما فتئ يتعرض لها منذ الاستقلال.

- التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية يتطلب وضع حد للتمويل عن طريق العجز الموازي والاعتماد على السوق النقدي، والعمل على تقليص النفقات العامة والحد من الاختلالات القصيرة الأجل في السوق النقدية والمالية الناجمة أساساً على تراكم الديون العمومية.

- ارتكاز برامج صندوق النقد الدولي على السياسة النقدية المتشددة نابع من نظرة النقديين التي تعتبر النقود مصدر للاختلالات والأزمات، لذلك فأغلب هذه البرامج تنصح بضبط الإصدار النقدي والتحكم فيه.

- تعتبر السياسة النقدية في الدول النامية أقل فعالية منها في الدول المتقدمة بسبب الاختلالات الهيكلية والمالية والنقدية، ولإنجاحها لا بد من مواصلة تطبيق الإصلاحات اللازمة.

- لا يمكن الكلام عن وجود سياسة نقدية حقيقية إلا مع تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، حيث اتخذت السياسة النقدية مكانة هامة وذلك بالتوافق مع السياسة المالية.

وأوصت الدراسة بضرورة تعديل هيكل سعر الفائدة بوضع حد أدنى فقط دون تحديد الحد الأقصى لخلق التنافس بين البنوك لجذب المدخرات، وكذلك تقنين نظام الصيرافة الذي بدأ العمل به منذ 1995، ومواصلة استكمال تحرير أسعار الصرف لتوحيدها، واستكمال إصلاح المنظومة المصرفية باعتبارها أحد الركائز الأساسية للسياسة النقدية، وزيادة التنسيق بين البنك المركزي ووزارة المالية لإيجاد قنوات جديدة تسمح بتنشيط وإنعاش القطاع المصرفي، كما أوصت الحكومة اتخاذ كل الاجراءات اللازمة لضمان استقلالية البنك المركزي وعدم خضوعه لأيّة ضغوطات.

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مدى فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في موريتانيا، لكنها اقتصرت على الوصف فقط دون التحليل، ودون إبراز مساهمة هاتين

السياسيين في تحقيق التوازنات الاقتصادية، حيث استعرضت تطورات النظام المصرفي ومسار السياسة النقدية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، كما لم تبرز الحدود الزمنية للدراسة.

5 - دراسة مغلاوي أمينة.

بعنوان " الكفاءة النسبية للسياسيين المالية والنقدية على ميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1992-2014)", أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015/2016.

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء الكفاءة النسبية لكل من السياسة المالية والنقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1992 إلى سنة 2014، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي المتجه (SVAR)، بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات متمثلة في: إجمالي النفقات العامة، عرض النقود بمفهومه الواسع، حركة رؤوس الأموال ورصيد الميزان التجاري، وانطلقت الدراسة من الإشكالية الرئيسية التالية:

" من بين السياسيين المالية والنقدية ما هي السياسة المناسبة والفعالة في تصحيح الاختلالات على مستوى ميزان المدفوعات؟"

واقترحت الدراسة أن السياسة المالية أكثر كفاءة وفعالية من السياسة النقدية في التأثير على ميزان المدفوعات، وأن تأثير السياسة المالية يدوم لفترة أطول نسبيا مقارنة مع السياسة النقدية على رصيد الميزان التجاري.

واعتمدت الدراسة على كل من الأسلوب الوصفي والأسلوب التحليلي الكمي، فالمنهج الأول من أجل عرض الجانب النظري لأثر كل من السياسة المالية والنقدية على ميزان المدفوعات، وكذلك عرض متغيرات الدراسة، أما المنهج الثاني فاستخدم لدراسة العلاقات السببية بين متغيرات الدراسة، وكذلك تقدير النموذج. وقد كان نموذج الدراسة على الشكل التالي:

$$AN_N = N_N^* N_{NN} + \dots + N_N^* N_{NN} + \beta N_N$$

حيث:

$N_N = [NN_N, N_N, N_N]$ هو متجه المتغيرات الداخلية والمتمثلة في:

N_N : معدل نمو الإنفاق العمومي

N : نمو عرض النقد،

NN_N : رصيد الميزان التجاري (النموذج الأول) أو رصيد حركة رؤوس الأموال (النموذج الثاني).

N_N : الأخطاء الهيكلية

N_N^* : مصفوفة المعاملات الهيكلية $i=1, \dots, p$

β : مصفوفة معاملات الأخطاء الهيكلية.

وللإجابة على الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، جاءت تفاصيلها كالتالي:

الفصل الأول عنوانه " مفاهيم عن السياسة المالية والسياسة النقدية" والذي استعرض الأدبيات النظرية لكلا السياستين، من خلال التعرّيج على مفهومهما، أهدافهما وأدواتهما، وكذلك الجدل الفكري بين دعاهما، إضافة إلى النموذج الكينزي وشروط توازنه.

الفصل الثاني بعنوان "ميزان المدفوعات" وتم من خلاله التطرق للمفاهيم النظرية لميزان المدفوعات تعريفه، مكوناته، توازنه واختلاله وكذلك العوامل الاقتصادية المؤثرة فيه وطرق تصحيح اختلالاته، إضافة إلى عرض سياسات تعديل ميزان المدفوعات.

الفصل الثالث "تطور بيانات الدراسة" والذي استعرض الملامح العامة للاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى واقع كل من السياسة المالية والنقدية في الجزائر، وتطور الإنفاق العام، عرض النقود وكذا ميزان المدفوعات الجزائري وإبراز أهم خصائصه.

الفصل الرابع والذي كان عنوانه "عرض النتائج ومناقشتها" حيث تطرق إلى النموذج المستخدم في الدراسة، وكذا مختلف الاختبارات التي يقوم عليها، بالإضافة إلى معرفة مدى قدرة المتغيرات المالية والنقدية على التأثير على ميزان المدفوعات.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تملك السياسة المالية مكانة هامة في السياسة الاقتصادية المعاصرة، حيث باتت وسيلة في يد الدولة للتوجيه والاشراف على النشاط الاقتصادي.

- تشكل الإيرادات العامة والموازنة العامة بالإضافة إلى الإنفاق العام دورا فعالا في تعديل الهيكل الاقتصادي والاجتماعي، وترشيد الإنفاق العام والتأثير على ميزان المدفوعات.

- وجود جدل بين المدارس الاقتصادية حول قدرة وفعالية السياستين، لاسيما بين المدرسة الكنزوية والمدرسة النقدية، فالكينزيون يعظمون دور السياسة المالية على حساب السياسة النقدية، بينما يعظم النقيديون السياسة النقدية ويرونها الأداة الوحيدة الفعالة للتأثير على النشاط الاقتصادي.

- وجود تكامل هاما وقويا بين السياسة المالية والنقدية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية بشكل عام والاستقرار الاقتصادي على وجه الخصوص.

- يعتبر ميزان المدفوعات من بين أهم المؤشرات الاقتصادية وأداة من أدوات التحليل الاقتصادي للحكم على المكانة الاقتصادية للدول، كونه سجل حسابي يسجل فيه جميع المعاملات التجارية للدولة مع العالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة.

- مرت السياسة المالية في الجزائر بعدة مراحل نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر، خصوصا في الفترة الممتدة من 1992 إلى 1998، فقد عرفت النفقات العامة خلال هذه الفترة تزايدا بمعدلات مرتفعة، أما في الفترة 1999 إلى غاية 2011، فقد اتخذت منحى توسعي نتيجة الوفرة المالية الناجمة

عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما مكن الجزائر من وضع برامج تنموية كبيرة كبرنامج الانعاش الاقتصادي 2001 إلى 2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 إلى 2009، وبرنامج توطيد النمو من 2010 إلى 2014.

- عرفت السياسة النقدية في الجزائر عدة محطات وإصلاحات هامة، فالفترة الممتدة من 1990 إلى 1993 شهدت عدة إصلاحات أهمها إصدار قانون النقد والقرض، وكذلك اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، وتميزت هذه الفترة كذلك باتباع سياسة نقدية توسعية، لكن منذ سنة 1995 اتخذت منحى آخر، حيث قامت السلطات النقدية باتباع سياسة نقدية انكماشية جراء مشروطة صندوق النقد الدولي بهدف تحفيز الادخار المحلي، أما الفترة من 2000 إلى 2011 فقد عرفت عودة الجزائر لاتباع سياسة نقدية توسعية نتيجة السيولة المالية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط، رغم وجود التنبؤات بحدوث ضغوطات تضخمية تهدد الاستقرار الاقتصادي.

- يرتبط ميزان المدفوعات الجزائري ارتباطا وثيقا بأسعار النفط في الأسواق الدولية، فتحسن الميزان لا يدل على نجاعة الاقتصاد الوطني بما أن قطاع المحروقات يعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري، فأى انخفاض في أسعار النفط سيؤدي لوضع أسوأ نتيجة توسع الجزائر في وارداتها.

- السياسة النقدية أكثر كفاءة وفعالية من السياسة المالية في التأثير على ميزان المدفوعات، وأن تأثير السياسة النقدية يدوم لفترة أطول نسبيا من تأثير السياسة المالية على رصيد الميزان التجاري، ويرجع عدم تأثير السياسة المالية على الميزان التجاري في الجزائر إلى كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على قطاع المحروقات، فالفائض المسجل في الميزان التجاري خلال فترة الدراسة كان نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، مما أدى إلى تحسين ميزان المدفوعات.

- تأثير السياسة المالية على حركة رؤوس الأموال كان أطول نسبيا من تأثير السياسة النقدية، ويرجع عدم تأثير السياسة النقدية على حركة رؤوس الأموال لكون الاقتصاد الجزائري يتميز بارتفاع معدلات التسرب النقدي، مما يعيق ويضعف سيولة الجهاز المصرفي ويؤثر سلبيا على عمل السياسة النقدية.

وأوصت الدراسة على ضرورة تعزيز التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لتحقيق أكبر قدر ممكن من الانسجام في توجهاتهما والأخذ بالسياسات المالية والنقدية التي تناسب الظروف الاقتصادية للبلد، وكذلك التنوع في الصادرات ومصادر الإيرادات العامة وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتفعيل السوق النقدي وأدوات السياسة النقدية غير المباشرة خاصة سياسة السوق المفتوحة، إضافة إلى اتباع سياسة مالية فعالة، وذلك بترشيد النفقات العامة وتمويل المشروعات الاستثمارية الداعمة للنمو الاقتصادي، والحد من زيادة الانفاق الحكومي على الرواتب والأجور للحد من الضغوط التضخمية.

تناولت الدراسة الكفاءة النسبية للسياسة المالية والنقدية على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1992 - 2014) غير أنها اعتمدت على متغيرين فقط أحدهما مالي وهو الانفاق العام والآخر نقدي وهو عرض النقود، واهملت عدة متغيرات نقدية ومالية بإمكانها التأثير على ميزان المدفوعات، على غرار سعر الصرف والذي بإمكانه التأثير على الصادرات والواردات وبالتالي التوازن الخارجي، وكذلك معدلات الفائدة والتي بمقدورها التأثير على الادخار والاستثمار والانتاج، بالإضافة إلى سياسة الموازنة والتي يمكن أن تؤثر على ميزان المدفوعات من خلال التأثير على الوضع الاقتصادي حسب الأهداف المرجوة، وبالتالي لا يمكن الحكم على كفاءة السياسة النقدية والمالية على ميزان المدفوعات بالاعتماد على متغير واحد فقط لكليهما.

1- دراسة يحياوي عبد الحفيظ:

تحت عنوان: "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الخارجي (الميزان التجاري) دراسة حالة الجزائر (1970 - 2009)"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، غير منشورة، المركز الجامعي بغيرداية، الجزائر، 2010/2011.

حاولت هذه الدراسة دراسة تأثير السياسة المالية على التوازن الخارجي، وكذا دورها في تحقيق بعض الأهداف الأخرى للسياسة الاقتصادية، باعتبارها إحدى السياسات التوازنية التي تلجأ إليها الدول، وقد سعت الدراسة للإجابة عن الإشكالية الرئيسية التالية:

"إلى أي مدى تساهم آليات تفعيل السياسة المالية في السيطرة على الاختلالات الخارجية وبالتالي تحقيق التوازن الخارجي (الميزان التجاري)؟"

واقترحت الدراسة تبين مختلف المدارس الاقتصادية في تصوراتها للسياسة المالية، ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، واقترحت كذلك أن التبعية إزاء التغيرات الخارجية (سعر الصرف، سعر النفط...) تشكل عائقا أمام تحقيق التوازنات المالية الداخلية والخارجية في الجزائر.

وقد اعتمدت الدراسة على ثلاث مناهج، المنهج الوصفي والذي استعمل في بحث ووصف السياسة المالية إضافة إلى التوازن الاقتصادي، وكذلك منهج الاسترداد التاريخي في سرد والاستشهاد بالوقائع التاريخية، بالإضافة إلى المنهج التحليلي والذي استخدم في دراسة وتحليل السياسة المالية المتبعة في الجزائر ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي الخارجي.

وتم تقسيم الدراسة إلى أربع فصول جاءت كالتالي:

الفصل الأول يحمل عنوان "الأسس النظرية للسياسة المالية وأدواتها" والذي تطرق إلى المفاهيم النظرية للسياسة المالية من حيث ماهيتها وتطورها عبر المدارس الاقتصادية، وكذلك أدواتها والمتمثلة أساسا في الميزانية العامة للدولة، النفقات العامة والإيرادات العامة.

الفصل الثاني والذي كان بعنوان "الإطار النظري للتوازن الاقتصادي العام" والذي استهل بتحديد ماهية التوازن الاقتصادي وتطوره عبر المدارس الاقتصادية، ثم عرج على التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات) حيث تناول مفهومه ومكوناته ودوره الاقتصادي ومسألة توازنه واختلاله والسياسات الاقتصادية الكفيلة باستعادة توازنه، بالإضافة إلى التفاعل بين السياستين المالية والنقدية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الفكر الاقتصادي.

الفصل الثالث بعنوان "السياسة المالية والتوازن في الجزائر قبل وأثناء الإصلاحات الاقتصادية (1970 - 1988)، والذي استعرض لمحة عامة عن وضع الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة وكذلك الميزانية العامة للجزائر خلال مرحلة التخطيط المركزي ومرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، وطرق تصحيح العجز الموازي تحت إشراف المؤسسات المالية الدولية.

الفصل الرابع تحت عنوان "السياسة المالية والتوازن في الجزائر ما بعد الإصلاحات الاقتصادية (1998 - 2009)، وتطرق إلى سياسة الميزانية في الجزائر من حيث ماهيتها، مراحل إعدادها واعتمادها وطرق مراقبة تنفيذها، وكذلك تحليل تطور كل من النفقات والإيرادات العامة، والتوازنات الداخلية والخارجية، واختتم بتقييم عام لحصيلة التوازنات على الاقتصاد الوطني خلال المدة موضوع الفصل. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- للسياسة المالية أهمية بالغة في صنع السياسات الاقتصادية الكلية، فقد عرفت تطورات جوهرية في تصورات الفكر الاقتصادي، حيث انتقلت من سياسة محايدة إلى سياسة متدخلة، تمارس دورا هاما وإيجابيا في مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.
- تطور دور الدولة وزيادة مجال تدخلها أدى إلى تطور مفهوم التوازن الاقتصادي، حيث أصبح الحديث عن التوازن النوعي بدلا عن التوازن الكمي.
- التوازن الموازي لم يعد يقتصر على التوازن المحاسبي بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، بل أصبح يرتبط بالجانب الاقتصادي والاجتماعي، حيث وجب ألا يكون حياديا في الحياة الاقتصادية للبلد.
- تحقيق التوازن الاقتصادي سواء الداخلي أو الخارجي يتطلب تكامل السياسات الاقتصادية فيما بينها (المالية والنقدية وسياسة التجارة الخارجية).
- فشل المخططات التنموية خلال مرحلة التخطيط المركزي في تحقيق الأهداف المرجوة سواء التنموية أو التوازنية، مما أدى إلى انهيار الاقتصاد الوطني عقب الأزمة النفطية لسنة 1986، نظرا لاعتماده بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات، الأمر الذي استدعى السلطات الجزائرية اللجوء للمؤسسات النقدية والمالية الدولية لإخراج الاقتصاد الوطني من الوضعية الصعبة التي بات يتخبط فيها.

- بطأ الاصلاحات الاقتصادية والمالية في الجزائر وتدرجها، فالسياسيين المالية والنقدية لم تعرفوا الاستقرار، حيث لم تخلو قوانين المالية المتعاقبة منذ سنة 1970 من تعديلات تمس الأدوات المالية (سواء في شكل إلغاء أو تعديل أو استحداث إلخ) بالإضافة إلى التعديلات التنظيمية للتجارة الخارجية.
- تحسن أسعار النفط في الأسواق الدولية مكن الجزائر من تشكيل فوائض مالية، مما سمح لها بالتوسع في الانفاق العام، ونظرا لعدم مرونة الاقتصاد الوطني فقد أدى التوسع في الانفاق العام إلى زيادة الواردات، وهذا ما يفسر العلاقة بين الميزانية العامة والميزان التجاري، والتي تبقى مرتبطة بأسعار النفط.
- النتائج الايجابية التي سجلها الاقتصاد الجزائري ترجع أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية باعتباره يمثل حوالي 98% من إجمالي الصادرات و50% من إجمالي الإيرادات المالية، وكذلك ملائمة الظروف الاقتصادية والسياسية وكذا الأمنية التي عرفتها الجزائر.
- محدودية التشريعات والقوانين الموضوعة والمسنة المحفزة على تحقيق التوازن الاقتصادي سواء الداخلي أو الخارجي.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات للتقليل من تبعية الميزانية العامة والميزان التجاري للأثار الناجمة عن تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، وكذلك اتخاذ سياسات اقتصادية حقيقية ذات طابع هيكلي قصد رفع الكفاءة الانتاجية في مختلف القطاعات وتطوير الانتاج كما ونوعا، بالإضافة إلى ترشيد الإنفاق العمومي، واتباع سياسة نقدية أكثر فعالية.

حاولت الدراسة تبيان تأثير السياسة المالية على التوازن الخارجي في الجزائر، لكنها اقتصر على وصف ملامح الاقتصاد الجزائري وتطور متغيرات السياسة المالية والتوازن الخارجي، دون إبراز أثر هذه الإصلاحات والسياسات المتخذة على التوازن الخارجي، فهذه الدراسة اكتفت بوصف وتحليل المتغيرات دون إبراز العلاقة أو الأثر بين المتغيرين والمتمثلين في السياسة المالية من جهة والتوازن الخارجي ممثلا بالميزان التجاري من جهة أخرى، كما أنه كان من الأحسن استخدام إحدى طرق الاقتصاد القياسي لبحث العلاقة بين المتغيرات من عدمها وكذلك معرفة مدى قوة هذه العلاقة.

6- دراسة حلبي إبراهيم منشدة.

بعنوان " تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للفترة (1975- 2000)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة البصرة، العراق، 2004.

هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل ظاهرة العجز الموازي في الدول الثلاثة وذلك من خلال اختبار فرضية العجز المزدوج التي تنص على وجود علاقة سببية موجبة تنطلق من عجز الميزانية العامة إلى عجز الحساب الجاري، ضد فرضية المكافئ الريكارددي، التي تنص على أن أي نقص في الادخار الحكومي (عجز الميزانية

العامة) تقابله زيادة مكافئة له في الادخار الخاص، مما يجعل أثر عجز الميزانية العامة حيادي على الاقتصاد، وبالتالي عدم وجود علاقة سببية بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري.

واقترضت الدراسة أن لعجز الميزانية العامة تأثيرات متباينة في الاتجاه والمدى على سلوك القطاع الخاص والقطاع الخارجي، وبدرجات متفاوتة بين البلدان الثلاثة.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي في الجانب النظري من أجل الإحاطة بالأدبيات النظرية لكل من العجز الموازني وكذلك عجز الحساب الجاري، أما في الجانب التطبيقي فاستعانت الدراسة بالمنهج القياسي من أجل بحث العلاقة بين المتغيرين وقياسها وكذلك المنهج التحليلي قصد تحليل العلاقة بين المتغيرين. لذلك اعتمدت الدراسة على طريقة معاصرة في القياس الاقتصادي تتضمن:

- اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية.

- اختبار التكامل المشترك النجل - غرانجر ونموذج تصحيح الخطأ.

- اختبارات غرانجر للسببية.

ومن أجل الوصول للأهداف، تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول.

الفصل الأول دراسة نظرية لظاهرة العجز المزدوج والذي تم من خلاله إبراز نظرة مختلف المدارس الاقتصادية لكل من العجز الموازني وعجز الحساب الجاري، وكذلك الأسس النظرية لظاهرة العجز المزدوج، إضافة إلى عرض موجز لبعض الدراسات التطبيقية للظاهرة على المستوى الدولي.

الفصل الثاني بعنوان اتجاهات السياسة المالية وعجز الميزانية الحكومية، والذي تناول تطور مؤشرات السياسة المالية في كل من مصر وتونس والمغرب، حيث استعرض تطورات كل من الانفاق الحكومي ومكوناته، حجم الإيرادات الحكومية وهيكلها وكذلك العجز الموازني ومساره في الدول الثلاث خلال الفترة (1975-2000).

الفصل الثالث تحت عنوان مصادر تمويل العجز المالي وأثارها الاقتصادية حيث تم من خلاله تحديد المصادر الداخلية والخارجية لتمويل العجز المالي، وقياس أثارها الاقتصادية، إضافة إلى قياس العجز المالي في القطاع الخاص من جانبي الاستهلاك والاستثمار، وكذلك بحث دور العجز المالي في الدين الخارجي وأثره على الحساب الجاري.

الفصل الرابع بعنوان العلاقة السببية بين العجز المالي وعجز الحساب الجاري، حيث تم من خلاله استقصاء طبيعة العلاقة بين عجز الميزانية العامة وعجز الحساب الجاري في كل من مصر وتونس والمغرب، باستخدام مجموعة من الاختبارات القياسية الحديثة.

وتوصلت الدراسة للنتائج التالية:

- بعد انفجار أزمة المديونية الخارجية مع بداية الثمانينات في كل من مصر وتونس والمغرب، عرفت السنوات اللاحقة تحولا في اتجاه السياسة المالية بعد تبني هذه الدول لبرامج الاصلاح النقدي برعاية المؤسسات المالية الدولية من خلال الالتزام بالانضباط المالي في السياسة الانفاقية، وتطبيق سياسات التكييف الهيكلي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفع معدلات النمو.
- تراجع نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي في كل من مصر والمغرب واستقرارها في تونس في حين حققت الايرادات العامة معدلات نمو فاقت معدلات نمو الانفاق العام، بينما سجلت معدلات نمو مرتفعة فاقت معدلات نمو الايرادات العامة، وذلك راجع لنمو القطاع الخاص على حساب القطاع العام خصوصا في مصر.
- ارتكاز الايرادات العامة في الدول الثلاثة على الضرائب بشكل كبير، مما أدى إلى ارتفاع العبء الضريبي في هذه الدول واقتربه من مستوى الدول المتقدمة، هذا ما يدل على تطور النظام الضريبي وتوسع قاعدته الضريبية.
- عدم استقلالية السلطة النقدية في مصر عن السلطة المالية، واستقلاليتها في كل من تونس والمغرب، حيث كان للبنك المركزي المصري دورا هاما في تمويل العجز الموازي بمقدار 97% كمتوسط خلال الفترة (1975-2000)، أما في تونس والمغرب فقد كانت مساهمة البنك المركزي في تمويل العجز الموازي ضئيلة جدا.
- مساهمة العجز المالي في مصر في الحد من التضخم، فالتزام الحكومة المصرية بالانضباط المالي وتقليص العجز الموازي كنسبة من الناتج المحلي أدى إلى تراجع معدلات التضخم، بينما لم يحدث ذلك في كل من تونس والمغرب.
- ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي ساهم في تراجع معدلات التضخم في كل من مصر وتونس، في حين لم يكن له أي تأثير في المغرب.
- مساهمة العجز المالي في تنامي مشكلة الديون الخارجية للدول الثلاث، كما ساهمت خدمة الدين الخارجي في عجز الحسابات الجارية لهذه الدول حيث سجل صافي الدخل قيما سالبة.
- عدم وجود علاقة سببية بين العجز المالي وعجز الحساب الجاري في كل من تونس ومصر، وبالتالي تحقق فرضية المكافئ الريكاردي، أما في المغرب فقد أثبتت نتائج الاختبارات وجود سببية ثنائية الاتجاه، وبالتالي تحقق فرضية العجز المزدوج، حيث كان للعجز الموازي دورا هاما في عجز الحساب الجاري.
- وعلى ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة بضرورة التنسيق بين السياسة المالية والنقدية في هذه البلدان لتداخل المتغيرات الاقتصادية المتأثرة بهما، واتخاذ سياسة مالية من شأنها زيادة الادخار الوطني وتحفيز

الاستثمارات الخاصة وزيادة تنافسية الصناعات التصديرية، إضافة إلى تنمية الأسواق المالية المحلية وربطها بالبورصات العالمية، وتحديد حد أقصى للملكية الأجنبية لرأس المال في بعض القطاعات الاقتصادية. ركزت الدراسة على دور العجز المالي في احداث العجز الموازي في كل من تونس والمغرب ومصر خلال الفترة (1975- 2000)، حيث توصلت إلى أن للعجز المالي دورا هاما في ظهور عجز الحساب الجاري، متجاهلة الأسباب الرئيسية للعجز المالي، كما أغفلت أيضا بعض المتغيرات الاقتصادية والتي بإمكانها التأثير على الحساب الجاري، على غرار أسعار الصرف وتأثيرها على الميزان التجاري، معدلات الفائدة وتأثيرها على الادخار والاستثمار، وكذلك حركة رؤوس الأموال على المستوى الدولي وتأثيرها على حساب رؤوس الأموال وبالتالي الحساب الجاري.

المطلب الثاني: مرجعية الدراسة باللغة الأجنبية.

يتناول هذا المطلب بعض الدراسات السابقة لموضوع الدراسة باللغة الأجنبية مبرزا منهجية هذه الدراسات وأهم النتائج التي توصلت إليها والاقتراحات التي رأتها مناسبة، وإبراز أهم النقائص التي اعتلتها.

1- Etude de Lumengo Bonga-Bonga.

Fiscal policy, Monetary policy and External imbalances: Cross-country evidence from Africa's three largest economies (Nigeria, South Africa and Egypt).

https://mpr.ub.uni-muenchen.de/79490/1/MPRA_paper_79490.pdf.

جامعة ميونيخ، ألمانيا، 2015، تاريخ الاطلاع: 24 ديسمبر 2017، الساعة 15:00
هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى فعالية السياسات المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف في معالجة الاختلالات الخارجية في ثلاث أكبر اقتصاديات في إفريقيا (من حيث الناتج المحلي الخام)، ألا وهي نيجيريا، جنوب إفريقيا ومصر، خلال الفترة الممتدة من سنة 1997 إلى سنة 2015 وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي، وكذلك تقدير الآثار الديناميكية للصدمة المالية والنقدية وأسعار الصرف على أرصدة الحسابات الجارية للاقتصاديات الثلاثة.

وبالتالي كانت مشكلة الدراسة متمثلة في دور سياسات الاقتصاد الكلي وسياسة سعر الصرف في تعديل الاختلالات الخارجية وكذلك قياس الانتقال الديناميكي لسعر الصرف والصدمة المالية والنقدية على الحساب الجاري للبلدان الثلاثة.

وقد استعانت الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من أجل وصف وتحليل أدبيات الدراسة وكذلك الدراسات السابقة، بالإضافة إلى المنهج القياسي في الجانب التطبيقي بغية إبراز آثار السياسة المالية والنقدية على التوازنات الخارجية وقياس الصدمات المالية والنقدية. ومن أجل الاجابة على الإشكالية الرئيسية قسمت الدراسة إلى خمسة أقسام.

القسم الأول تم من خلاله التعرض للأدبيات النظرية للدراسة مع استعراض مختصر لبعض الدراسات السابقة في عدة مناطق إقليمية.

القسم الثاني استعرض من خلاله نموذج الدراسة والمتمثل في نموذج الانحدار الذاتي (VAR) والذي كان كالتالي:

$$Y_{it} = \alpha_i + \sum_{j=1}^p \beta_j Y_{it-j} + \mu_{it}$$

حيث:

Y_{it} : متجه المتغيرات التابعة. μ_{it} : مصفوفة معاملات الأخطاء العشوائية.

α_i, β_j : معاملات النموذج.

القسم الثالث والذي تطرق إلى البيانات المستخدمة في الدراسة ومصدرها، والمتمثلة في معدل الفائدة الاسمي قصير الأجل، النفقات العمومية، معدل الصرف الاسمي، الناتج المحلي الاجمالي ورصيد ميزان المدفوعات والمستخرجة من قاعدة البيانات لصندوق النقد الدولي وذلك للفترة الممتدة من سنة 1997 إلى 2015.

القسم الرابع والذي تم من خلاله تقدير النماذج القياسية وقياس شدة الصدمات المالية والنقدية على الحسابات الخارجية للدول الثلاث.

القسم الخامس يلخص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

ويمكن تلخيص هذه النتائج فيما يلي:

- فعالية سياسات الاقتصاد الكلي (السياسة المالية والنقدية) وسياسة سعر الصرف في علاج اختلالات الموازين الخارجية للدول الثلاث.

- تؤدي السياسة النقدية الانكماشية إلى فائض في الحساب الجاري للدول الثلاث، خلافا لما هو عليه الحال في الاقتصاديات الناشئة والمتقدمة.

- ارتفاع أسعار الصرف في الاقتصاديات الثلاثة يؤدي إلى حدوث فائض في الحسابات الجارية لهذه الدول وذلك راجع للاعتماد الكبير لهذه الاقتصاديات على الاستيراد كنتيجة مباشرة لمحدودية الجهاز الانتاجي في هذه الدول.

- تؤدي الصدمات المالية التوسعية إلى حدوث فائض في الحساب الجاري لهذه الدول غلى غرار مختلف الدول الإفريقية، وذلك نظرا لانخفاض معدلات الادخار وسلوك المستهلكين في العديد من الاقتصاديات الإفريقية.

حاولت هذه الورقة بحث تأثير السياسات النقدية والمالية وسياسة سعر الصرف على التوازنات الخارجية لأكبر الاقتصاديات الإفريقية، وذلك بالاعتماد على عدة متغيرات مالية ونقدية تمثلت أساسا في معدلات

الفائدة الإسمية، النفقات العامة، أسعار الصرف والناتج المحلي الإجمالي، لكن هذا الأخير لا يعتبر من المؤشرات المالية أو النقدية فهو في حد ذاته تابع ومتأثر بهذه المتغيرات، كما أن الدراسة أهملت العرض النقدي كأحد أهم أدوات السياسة النقدية ودوره في الانتاج وتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاديات الوطنية، أما في الجانب القياسي تجاهلت الدراسة اختبارات السببية والتي من شأنها تبيان وجود علاقة سببية بين المتغيرات، واكتفت بذل ذلك بقياس الصدمات فقط، إضافة إلى ذلك لم تقم الدراسة بدراسة وتحليل كل اقتصاد من هذه الدول على حدا بل قامت بدراسة إجمالية وحاولت إسقاط النتائج بصفة عامة على كل الاقتصاديات الإفريقية، رغم بعض الاختلافات الموجودة بينها، ولم تعطي الدراسة أيضا توصيات لهذه الدول من شأنها الحفاظ على التوازنات الكلية عموما والتوازن الخارجي خصوصا.

2- Etude de Hossein Ostadi, Bahram Taei.

The impact of monetary and fiscal policies on balance of payments in order to fulfill the objectives of the Fifth Development Plan, Journal of Scientific Research and Development, Volume 2, Special Issue 2, 2015, Available online at www.jsrad.org.

هدفت هذه الورقة البحثية إلى دراسة تأثير السياسات النقدية والمالية على ميزان المدفوعات الإيراني خلال الفترة الممتدة من سنة 1979 إلى 2012 باستخدام تقنية الانحدار الذاتي وطريقة تصحيح الخطأ باعتبار التوازن الخارجي أحد الأهداف الأساسية للسياستين معا والسياسة الاقتصادية بصفة عامة.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري قصد وصف وتحليل الأسس النظرية، في حين استعانت في الجانب التطبيقي بالمنهج القياسي ممثلا في نموذج الانحدار الذاتي المتجه. وانتظمت الدراسة في ستة أقسام جاءت كالتالي:

القسم الأول والذي يعتبر بمثابة مقدمة حيث تم من خلاله التمهيد للموضوع وعرض إشكالية الدراسة. القسم الثاني تناول الأسس النظرية للدراسة.

القسم الثالث تم من خلاله استعراض أحد أهم الشروط الأساسية لنجاح سياسة الصرف أو سياسة تخفيض العملة في معالجة الاختلال الخارجي ألا وهو شرط مارشيل ليرنر.

القسم الرابع تم من خلاله التعرض لمسار استجابة الميزان التجاري للتغيرات الحاصلة في سعر الصرف عبر الزمن، أو ما يعرف بالمنحنى (J).

القسم الخامس والذي تم من خلاله وضع نموذج الدراسة والمتمثل في نموذج الانحدار الذاتي المتجه وإجراء مختلف الاختبارات اللازمة عليه والمتمثلة في اختبارات الاستقرار، تقدير معاملات النموذج ودوال الاستجابة، وقد كانت صيغة النموذج على الشكل التالي:

$$NX_t = A + \alpha_1 INF_{t-1} + \alpha_2 LI_{t-1} + \alpha_3 EX_{t-1} + \alpha_4 C_{t-1} + \alpha_5 GDF_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث:

NX: رصيد ميزان المدفوعات.

INF: معدل التضخم.

LI: معدل السيولة (السياسة النقدية).

EX: معدل الصرف.

G: الانفاق العام (السياسة المالية).

GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

القسم السادس والذي هو بمثابة خاتمة حيث نلخص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- وجود تباين لتأثير كل من متغيرات التجارة الخارجية (رصيد الميزان التجاري في السنوات السابقة)، السيولة المالية (سياسة نقدية) والانفاق الحكومي (سياسة مالية) وكذلك الناتج المحلي الإجمالي على الميزان التجاري.

- في المدى القصير، كانت متغيرات التجارة الخارجية هي أكثر العوامل تأثيراً على الميزان التجاري تلتها معدلات السيولة المالية ثم النفقات العامة.

- على المدى المتوسط كانت السيولة النقدية هي أكثر المتغيرات تأثيراً على الميزان التجاري، تلتها النفقات العامة ثم متغيرات التجارة الخارجية كأهم العوامل الفعالة على التوازن الخارجي، حيث كانت العلاقة عكسية بين الميزان التجاري وكل من النفقات العامة والسيولة المالية، وإيجابية بين الميزان وكل من التضخم والناتج المحلي الإجمالي.

- أما على المدى الطويل فكان للناتج المحلي الإجمالي الأثر الأكبر على الميزان التجاري، في حين كانت هناك آثار سلبية للسياسات النقدية والمالية على الميزان التجاري.

- ترجع العلاقة العكسية بين الميزان التجاري والسياسات المالية والنقدية كون هذه الأخيرة تعمل على تحفيز الطلب الكلي سواء عن طريق زيادة الانفاق العمومي أو السياسة الجبائية أو معدلات السيولة، مما يؤدي إلى زيادة الميل للاستيراد وبالتالي إحداث عجز في الميزان التجاري.

حاولت هذه الدراسة بحث أثر السياسة المالية والنقدية على ميزان المدفوعات الإيراني خلال الفترة الممتدة بين سنة 1979 وسنة 2012 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه، وذلك بالاعتماد على الانفاق العمومي كمتغير عن السياسة المالية، ومعدل السيولة كمتغير ممثلاً للسياسة النقدية بالإضافة إلى بعض المتغيرات الأخرى التي بإمكانها التأثير على التوازن الخارجي كالناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، ومعدل التضخم، حيث أنها أهملت بعض المتغيرات النقدية مثل سعر الفائدة ودوره في تعبئة الادخارات المحلية والاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي، أما في بناء النموذج فلم تستعن الدراسة باختبارات السببية والتي من شأنها تبيان وجود العلاقة المباشرة بين المتغيرات من عدمها، كما أن نتائج الدراسة جاءت عامة ومختصرة وعاكسة للوضع الإيراني، حيث كان آثار العقوبات الاقتصادية بادية للعيان من خلال غياب أثر سعر الصرف على التوازن الخارجي.

3- *Etude de Mustafa Isedu.*

Effects of Monetary policy on macroeconomic performance: The case of Nigéria, PhD thesis in Economics, Unpublished, University of Greenwich, London, 2013.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى فعالية السياسة النقدية على أداء الاقتصاد الكلي في نيجيريا خلال الفترة الممتدة من سنة 1970 إلى سنة 2011، من خلال تتبع آثار الصدمات النقدية على كل من الناتج المحلي الاجمالي، مؤشر أسعار الاستهلاك ورصيد ميزان المدفوعات باستخدام نموذج الانحدار الهيكلي (SVAR)، وانطلقت الدراسة من الإشكالية الرئيسية التالية:

ماهي آثار السياسة المالية على أداء الاقتصاد الكلي؟

وقصد الامام الجيد بالموضوع جزأت الدراسة الاشكالية الرئيسية إلى جملة من التساؤلات تمثلت:

– ما أثر معدلات الفائدة على أداء الاقتصاد الكلي في نيجيريا؟

– ما هو أثر سعر الصرف على أداء الاقتصاد الكلي النيجري؟

– ما هو أثر العرض النقدي على أداء الاقتصاد الكلي في نيجيريا؟

– ما هو أثر الائتمان المحلي على أداء الاقتصاد الكلي النيجري؟

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي في الجانب النظري من أجل الامام بالجوانب النظرية للسياسة النقدية وكذلك تحليل آثارها على مختلف المتغيرات الاقتصادية، أما في الجانب التطبيقي فقد اعتمدت الدراسة على المنهج القياسي من خلال بناء نماذج قياسية لتتبع أثر السياسة النقدية على كل من الناتج المحلي، أسعار الاستهلاك ورصيد ميزان المدفوعات باستخدام نموذج الانحدار الهيكلي (SVAR).

وتم تقسيم الدراسة إلى ثمانية فصول جاءت على النحو التالي:

الفصل الأول والذي كان بمثابة مقدمة حيث تم من خلاله تبيان خلفية الدراسة وعرض الاشكالية

الرئيسية والتساؤلات الفرعية والحدود المكانية والزمانية للدراسة.

الفصل الثاني تناول الأدبيات النظرية والعملية للسياسة النقدية وذلك من خلال استعراض بعض

النماذج النقدية وتحليلها وتقييمها.

الفصل الثالث تم من خلاله تقديم لمحة عامة عن بنية الاقتصاد النيجيري، برنامج التصحيح الهيكلي ومسار

السياسة النقدية ومدى انسجامها وتناسقها مع السياسة المالية.

الفصل الرابع تم من خلاله وضع الإطار النظري والمفاهيمي، وكذلك النماذج القياسية والفرضيات،

حيث تم وضع ثلاث نماذج انحدارية هيكلية (SVAR)، الأول خاص بالناتج المحلي الاجمالي، الثاني بمؤشر أسعار الاستهلاك والنموذج الثالث لميزان المدفوعات، وأخذت النماذج الأشكال التالية:

$$1- RGDP = f(IR, REXR, RM2, RDCRED).$$

$$2- CPI = f(IR, REXR, RM2, RDCRED).$$

$$3- BOP = f(IR, REXR, RM2, RDCRED).$$

حيث:

<i>RGDP</i> : الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	<i>CPI</i> : مؤشر أسعار الاستهلاك.
<i>BOP</i> : رصيد ميزان المدفوعات.	<i>IR</i> : معدل الفائدة الاسمي.
<i>REXR</i> : معدل الصرف الحقيقي.	<i>RM2</i> : المعروض النقدي الحقيقي.
<i>RDCRED</i> : الائتمان المحلي الحقيقي.	

الفصل الخامس خص بوصف متغيرات الدراسة وذكر مصدر البيانات وكذلك عرض ملخص الاحصاءات الوصفية وقياس الآثار والمشاكل المواجهة.

الفصل السادس استعرض نتائج الدراسة القياسية وأثر السياسة النقدية على أداء الاقتصاد الكلي قبل برنامج التصحيح الهيكلي وبعده.

الفصل السابع تناول نتائج محاكاة النموذج القياسي ومقارنتها مع الواقع الاقتصادي. الفصل الثامن والذي كان بمثابة خاتمة حيث استعرض ملخص لنتائج الدراسة، إضافة إلى تقديم جملة من التوصيات التي تخص الاقتصاد النيجيري بصفة عامة، وعرض بعض الآفاق المستقبلية للدراسة. ويمكن تلخيص النقاط التي توصلت إليها الدراسة في النقاط التالية:

- لم يحقق برنامج التصحيح الهيكلي الذي أبرمته الحكومة النيجرية سنة 1987 نتائج إيجابية للاقتصاد النيجيري، حيث أنه لم يساهم في الرفع من الناتج المحلي الاجمالي، وكذلك في تحسين رصيد ميزان المدفوعات، في حين كانت له آثار سلبية كبيرة على معدلات التضخم.
- وجود استجابة ايجابية للناتج المحلي الاجمالي ومستوى الأسعار للصدمات في سعر الفائدة، حيث كان لانخفاض أسعار الفائدة آثار توسعية على الناتج المحلي وكذلك المستوى العام للأسعار.
- كانت استجابة الناتج المحلي لتغيرات العرض النقدي بطيئة وغير معبرة بينما كانت بالنسبة للمستوى العام للأسعار فورية وذلك راجع لمرونة أسعار السلع الأساسية.
- الاستجابة الفورية للناتج المحلي الاجمالي لصدمات سعر الصرف، حيث عندما ينخفض سعر الصرف فإن الناتج المحلي ينخفض فوراً ثم يبدأ في التعافي تدريجياً، في حين كانت استجابة مؤشر أسعار الاستهلاك لتغيرات سعر الصرف ضعيفة وغير معبرة.
- عدم وجود أي تأثير لأدوات السياسة النقدية على ميزان المدفوعات النيجيري، حيث لم تسجل أي استجابة للميزان لكل من معدل الفائدة، سعر الصرف، الائتمان المحلي وكذلك العرض النقدي.
- ولأهمية سعر الصرف في صناعة السياسات واتخاذ القرارات الاستثمارية أوصت الدراسة باستخدام نموذج السلة لتسعير العملة المحلية (Naira) تضم عملات الشركاء التجاريين الأساسيين للاقتصاد النيجيري،

مع ضرورة تقويمها باستمرار للحد من تأثيرات المضاربة على النقد الأجنبي، وأوصت أيضا بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لرفع الصادرات غير النفطية وخفض الواردات على غرار تحفيز الاستثمار ورفع مستوى الانتاج المحلي، كما أوصت كذلك بضرورة التنسيق الفعال بين السلطات النقدية والمالية من أجل رفع أداء الاقتصاد النيجيري.

حاولت الدراسة تقييم السياسة النقدية على أداء الاقتصاد النيجيري من خلال تتبع أثر الأدوات النقدية على كل من الناتج المحلي الاجمالي، أسعار الاستهلاك ورصيد ميزان المدفوعات باستخدام نموذج الانحدار الهيكلي، ولتقييم أي سياسة ينظر إلى مدى تحقيقها لأهدافها، ومن المعروف أن أهداف السياسة النقدية حسب المربع السحري لكالدور هي النمو، التوظيف، استقرار الأسعار والتوازن الخارجي، وبالتالي كان لا بد من دراسة أثر السياسة النقدية على العمالة، من أجل الحكم بصفة عامة على فعالية السياسة النقدية على الاقتصاد، كما أن الدراسة القياسية أهملت بعض الاختبارات المهمة في التحليل القياسي على غرار اختبارات السببية التي تبين العلاقة بين المتغيرات من عدمها.

4- Etude de Mme ABBES Amina.

Efficacité et limites de la politique économique et conjoncture dans un modèle de type « Mundell-Fleming », étude économiques sur l'Algérie, Thèse de doctorat en Sciences Economiques, Non publié, Université de Tlemcen, Algérie, 2014/2015.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى نجاعة السياسة الاقتصادية وأثرها على النشاط الاقتصادي، من خلال دراسة نظرية وأخرى تطبيقية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 1970 إلى سنة 2012 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR).

وتمثلت مشكلة الدراسة في كيفية مساهمة السياسات الاقتصادية المتبعة في تحقيق التنمية المتوازنة، وبالتالي محاولة الاجابة على الأسئلة التالية:

- إلى أي مدى يساهم التنسيق بين السياسة المالية والنقدية في تعزيز فعالية السياسة الاقتصادية؟
 - فيما تمثل فعالية هذه السياسات الاقتصادية، وما هي حدودها؟
 - ما هو تأثير هذه السياسات على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 1990 و2012؟
- واقترحت الدراسة أن السياسة المالية التوسعية تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وأن السياسة النقدية في الجزائر تستهدف تحقيق الاستقرار الداخلي والتحكم في معدلات التضخم، كما افترضت أيضا أن استقرار الاقتصاد الوطني يتطلب التنسيق بين السياسات الاقتصادية المتبعة.
- واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والوصفي التحليلي في الجانب النظري للإلمام بالجوانب النظرية للموضوع، بينما في الجانب التطبيقي استخدمت المنهج القياسي ممثلا بنموذج الانحدار المتجه، اختبار التكامل

المتزامن واختبارات السببية لقياس آثار السياسات على النمو الاقتصادي، وتمثلت متغيرات النموذج في المجاميع التالية:

- المتغير التابع أو المفسر وهو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (PIB).
- المتغيرات المستقلة أو التفسيرية وتمثل في النفقات العامة الحقيقية ($RDEP$)، الإيرادات العامة الحقيقية ($RREC$)، واللذان يمثلان السياسة المالية، أما متغيرات السياسة النقدية فتمثلت في العرض النقدي ($M2$)، وسعر الصرف الحقيقي (RTC).

ولمعالجة الاشكالية قسمت الدراسة إلى أربعة فصول جاءت على النحو التالي:

الفصل الأول تناول اثنين من أهم الاختلالات الرئيسية للاقتصادات، ألا وهي التضخم والبطالة، حيث قدم في الجزء الأول أهم المقاربات النوعية والكمية والهيكلية للتضخم، في حين تناول الجزء الثاني ظاهرة البطالة وأهم النظريات المفسرة لها.

الفصل الثاني استعرض بعض النماذج الاقتصادية للتوازن، حيث استعرض المبحث الأول نموذج "هيكس - هانكس" أو ما يعرف بمنحنى ($IS-LM$) وشروط التوازن في كل من سوق السلع والخدمات والسوق النقدي، ثم التوازن الكلي في الاقتصاد المغلق، بينما تطرق المبحث الثاني لنموذج "ماندل - فليمينغ" والتوازن العام في الاقتصاد المفتوح.

الفصل الثالث استعرض مختلف السياسات الاقتصادية ودورها في تحقيق التوازنات الاقتصادية، حيث تناول الجزء الأول السياستين المالية والنقدية وأهدافهما، أما الجزء الثاني فتناول أسس السياسة الاقتصادية وحدودها في تحقيق التوازن الاقتصادي.

الفصل الرابع والذي خص للدراسة التطبيقية والذي انقسم بدوره إلى جزأين، الجزء الأول استعرض لمحة عامة عن الاقتصاد الجزائري ومسار السياسة النقدية والمالية خلال الفترة 1990-2012، أما الجزء الثاني تم من خلاله استقصاء فعالية السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012 بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي ($EViews 8$).

وتوصلت الدراسة للنتائج التالية:

- فشل السياسة المالية التوسعية التي أقرتها الحكومة خلال مختلف البرامج التنموية في الرفع من الناتج المحلي الاجمالي بسبب محدودية الجهاز الانتاجي وضعف النسيج العمراني فالخصصات المالية التي كانت من المفترض توجه لدعم النمو من خلال خلق الثروة والقيمة المضافة تم تحويلها لتعزيز البنية التحتية والواردات من السلع الأجنبية.

- أما السياسة النقدية فبغض النظر عن مساهمتها في تمويل عجز الميزانية، وتمكنها من التحكم في مستويات التضخم من خلال رفع معدل الاحتياطي النقدي الاجباري، وكذلك إدخال أدوات نقدية جديدة على

غرار أداة استرجاع السيولة لسته أشهر بمعدل فائدة قدره 1,50% ابتداء من جانفي 2013 بغرض امتصاص فائض السيولة النقدية، إلا أن أثرها على الناتج المحلي الاجمالي كان محدودا، حيث لم تساهم بدرجة كبيرة في زيادة الناتج المحلي الاجمالي.

- استقرار الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة مرده ليس نجاح وفعالية السياسات الاقتصادية المتبعة، بل يعود أساسا إلى تحسن الوضعية النقدية الخارجية للاقتصاد الجزائري بسبب ارتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولية.

واستنادا لهذه النتائج، اقترحت الدراسة جملة من التوصيات تحورت حول ضرورة توجيه الموارد المالية الناتجة عن الإيرادات النفطية نحو القطاعات الانتاجية من أجل تحفيز النمو المستدام، كذلك استعادة أهمية الحماية العادية من خلال مكافحة التهرب الضريبي، وخلق المزيد من التنسيق بين السياسة النقدية والمالية، كما أوصت أيضا بتشجيع قطاعات انتاجية أخرى مثل السياحة والزراعة والصيد البحري ورفع القدرة التنافسية للمنتوجات الجزائرية في الأسواق الدولية.

حاولت الدراسة تفصي مدى فعالية السياسة المالية والنقدية المتبعة في الجزائر على الاقتصاد الوطني، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه، حيث بحثت عن وجود علاقات سببية بين متغيرات السياسة النقدية والمالية المتمثلة في سعر الصرف، العرض النقدي والنفقات والإيرادات العامة وبين الناتج المحلي الاجمالي، فالملاحظ على هذا النموذج هو غياب مؤشر أسعار الفائدة باعتباره من بين أهم أدوات السياسة النقدية وأكثرها فعالية في التأثير على النشاط الاقتصادي، كما أغفلت الدراسة القياسية أيضا تطورات أسعار النفط وأثرها على الناتج المحلي باعتبار قطاع المحروقات يستحوذ لوحده على أكثر من 30% من الناتج المحلي الاجمالي، زيادة على ذلك لا يمكن الحديث عن وجود سياسة نقدية حقيقية قبل قانون النقد والقرض (1990) أو بالأحرى كانت حيادية ومتداخلة مع باقي السياسة الأخرى، لذلك كان من الأفضل أن تقتصر الدراسة القياسية على الفترة 1990-2012 للحصول على نتائج أفضل وأكثر مصداقية.

5- Etude de Uz Idil.

Déterminations of current account: The relation between internal and external balances in Turkey, Journal of Applied Econometrics and International Development, Vol. 10-2, Spain, 2010.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهم العوامل المحددة للحساب الجاري في تركيا، حيث بحثت عن مدى تأثير كل من سعر الصرف والادخارين العام والخاص على الحساب الجاري على المدينين الطويل والقصير باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع (ARDL) خلال الفترة الممتدة من سنة 1987 إلى سنة 2008.

لذلك تمثلت الاشكالية الرئيسية للدراسة في بحث العلاقة الارتباطية بين رصيد الحساب الجاري من جهة والعوامل المحددة له من جهة أخرى والمتمثلة في سعر الصرف، الادخار الخاص والميزان المالي الداخلي (رصيد الموازنة العامة).

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في عرض وتحليل تطورات الحساب الجاري في تركيا، وكذلك عرض الجانب النظري للدراسة والنموذج المستخدم، أما في الجانب التطبيقي اعتمدت على المنهج القياسي لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة.

ولالإحاطة بالموضوع قسمت الدراسة إلى ستة أقسام جاءت كالتالي:

القسم الأول أو المقدمة تم من خلاله عرض إشكالية الدراسة وهدفها والفرق بينها وبين الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع.

القسم الثاني تناول تحليل تطورات بنود الحساب الجاري التركي، والمتمثلة في الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، وكذلك الاستثمارات والتحويلات المالية الصادرة والواردة.

القسم الثالث استعرض الجوانب النظرية للدراسة حيث وصف العلاقة النظرية بين الحساب الجاري وبين الميزان المالي، سعر الصرف والادخار الخاص، وكذلك وضع نموذج الدراسة والتي كان على الشكل التالي:

$$CA_t = a_0 + a_1ER_t + a_2S_t^P + a_3S_t^G + \varepsilon_t$$

حيث:

CA: تمثل رصيد ميزان المدفوعات. ER: معدل صرف الدولار مقابل العملة المحلية.

S^P: الادخار الخاص. S^G: الادخار العام (رصيد الموازنة العامة).

α₀, α₁, α₂, α₃: معاملات النموذج. ε_t: الخطأ العشوائي.

القسم الرابع استعرض الاختبارات الرئيسية للنموذج وكذلك الفرضيات الصفرية والبديلة.

القسم الخامس تناول مصادر جمع البيانات وكذلك استعراض نتائج الدراسة القياسية ومناقشتها.

القسم السادس والذي كان بمثابة خاتمة قامت بتلخيص نتائج الدراسة، والتي يمكن ذكرها في النقاط

التالية:

- وجود علاقة تكامل قوية بين رصيد الحساب الجاري والمتغيرات الاقتصادية الكلية موضوع الدراسة على الأجل القصير وأيضاً على الأجل الطويل على حد سواء.

- يؤدي رفع قيمة العملة على المدى القصير إلى حدوث تحسن في رصيد الحساب الجاري، مما يساهم في دعم محفظة الاستثمار في ميزان المدفوعات، بينما على المدى الطويل فإن تخفيض قيمة العملة من شأنه أن يحدث تحسن على الحساب الجاري.

- وجود علاقة سببية إيجابية بين الحساب الجاري والادخار الخاص على المدى القصير والطويل أيضا، لكن ذو دلالة إحصائية على المدى الطويل فقط.

- وجود علاقة إيجابية بين عجز الميزانية العامة ورسيد الحساب الجاري مما يبين وجود ظاهرة العجز التوأم في الاقتصاد التركي.

حاولت هذه الدراسة بحث العلاقة السببية بين رصيد الحساب الجاري والمتغيرات الاقتصادية المحددة له، على الأجلين الطويل والقصير باستخدام نموذج فترات الابطاء الموزعة، والمتمثلة في سعر الصرف، الادخار الخاص ورسيد الموازنة العامة، لكنها أهملت بعض المتغيرات الاقتصادية التي بمقدورها التأثير على الحساب الجاري، على غرار أسعار الفائدة التي تؤثر على الادخار والاستثمار والاتاج وبالتالي الميزان التجاري، وكذلك عرض النقود الذي بإمكانه أيضا التأثير على الحساب الجاري.

6- Etude de Gunther Schnabl et Timo Wollmershäuser.

Fiscal Divergence and Current Account Imbalances in Europe, CESifo Working Paper No. 4108, Munich Society for the Promotion of Economic Research, Germany, February 2013.

هدفت هذه الورقة إلى دراسة تباين السياسات المالية وأثرها على الحسابات الجارية في أوروبا منذ بداية السبعينات، فهي تسلط الضوء على تفاعل السياسات المالية والنقدية في ظل الترتيبات النقدية المؤسساتية (أسعار الصرف العائمة، النظام النقدي الأوروبي، الاتحاد النقدي الأوروبي) وأثرها على أرصدة الحسابات الجارية باستخدام نموذج البيانات المقطعية (panel) عن طريق تحليل دور أسعار الصرف وآليات الائتمان باعتبارهما من أهم الآليات الكفيلة بمعالجة اختلال الحساب الجاري خلال الفترة الممتدة من سنة 1973 إلى سنة 2011.

لذلك كانت الإشكالية الرئيسية للدراسة تتمثل في مدى تأثير السياسات المالية المتباينة في أوروبا على اختلالات الحساب الجاري في أوروبا من منظور تاريخي ابتداء من انهيار نظام بروتون وودز، وكذلك تحليل تأثير اختلافات السياسات المالية وتفاعلها مع السياسات النقدية.

واقترحت الدراسة أن السياسات المالية غير المتجانسة هي السبب الرئيسي لاختلالات موازين الحسابات الجارية في أوروبا، حيث فشلت معايير ماستريخت في توحيد هذه السياسات.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي في الجانب النظري من أجل وصف العلاقة بين متغيرات الدراسة، وكذلك المنهج التاريخي من خلال عرض تطور الظاهرة في بعض الدول الأوروبية، في حين استخدمت في الجانب التطبيقي المنهج القياسي باستخدام نموذج البيانات المقطعية (panel).

وللاجابة على الإشكالية المطروحة قسمت الدراسة إلى خمسة أقسام جاءت على الشكل التالي:

القسم الأول والذي كان بمثابة مقدمة حيث تم من خلالها التمهيد للموضوع وعرض بعض الدراسات السابقة وكذلك طرح إشكالية وفرضية الدراسة.

القسم الثاني والذي تم من خلاله عرض تطور تاريخي لأرصدة الحسابات الجارية للبلدان الأوروبية، حيث تم تقسيم هذه الأخيرة إلى مجموعتين دول الشمال (النمسا، بلجيكا، الدنمارك، فنلندا، ألمانيا، هولندا، السويد، سويسرا) والتي تتميز بوجود فائض في الحساب الجاري، ودول الغرب والجنوب (فرنسا، اليونان، إيطاليا، إيرلندا، البرتغال، إسبانيا، المملكة المتحدة) والتي يتسم حسابها الجاري بالعجز المرتفع نسبياً، كما تطرق أيضاً إلى إشكالية السياسات الاقتصادية المتباينة وغير المتوازنة لهذه الدول وأثرها على توازن حساباتها الجارية الخارجية.

القسم الثالث تم من خلاله استعراض بيانات الدراسة والتي تشمل 15 دولة أوروبية للفترة الممتدة من سنة 1973 إلى سنة 2011 باستثناء سنة 1960، وكذلك بناء النموذج القياسي والذي كان على الشكل التالي:

$$ca_{it} = \gamma_i + \varphi g_{it} + \delta v_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

ca_{it} : رصيد الحسابات الجارية للدول الأوروبية خلال الفترة الممتدة من سنة 1973 إلى سنة 2011.

g_{it} : الانفاق العام.

v_{it} : مصفوفة المتغيرات المفسرة.

ε_{it} : الخطأ العشوائي للنموذج.

القسم الرابع تم من خلاله تقدير نموذج الدراسة واستعراض نتائج الدراسة وتحليلها.

القسم الخامس والذي كان بمثابة خاتمة حيث نلخص أهم نتائج الدراسة وقدم جملة من التوصيات. ويمكن تلخيص نتائج الدراسة في النقاط التالية:

- وجود تأثير فعال للإنفاق العام على رصيد الحساب الجاري، فزيادة النفقات العامة في الدول الأوروبية تؤدي إلى تسجيل عجز في الحسابات الجارية الوطنية.
- عدم وجود تأثير لأسعار الفائدة الحقيقية على أرصدة الحسابات الجارية في الدول الأوروبية.
- لم يكن لأسعار الصرف الاسمية والتغير في الاحتياطات الأجنبية تأثير على رصيد الحسابات الجارية للدول الأوروبية طوال فترة الدراسة.
- وجود تأثير كبير لتكاليف اليد العاملة على رصيد الحساب الجاري، فزيادة التكلفة يؤدي إلى تدهور الحساب الجاري، بينما انخفاضها يؤدي إلى تحسين رصيد الحساب.
- وجود تأثير كبير للسياسة النقدية الأمريكية ورصيد الحساب الجاري الأمريكي على أرصدة الحسابات الجارية الأوروبية، فالتوسع النقدي في الولايات المتحدة الأمريكية يؤدي إلى زيادة تدفق السلع

والخدمات من أوروبا، مما يسبب عجز في الحساب الجاري الأمريكي، في المقابل يسجل متوسط الحسابات الجارية الأوروبية فائض.

- لم يؤدي استخدام اليورو إلى زيادة تأثير السياسات المالية المتباينة على اختلافات الحسابات الجارية، مما يدل على فشل معايير معاهدة ماستريخت المالية في تنسيق السياسات المالية لمنطقة اليورو لمواجهة اختلال الحسابات الجارية الأوروبية.

- يعتبر سعر الفائدة الحقيقي قناة انتقال هامة لاختلال الحسابات الجارية في منطقة اليورو، حيث ساهم تخفيض أسعار الفائدة الحقيقية من طرف البنك المركزي الأوروبي بشكل كبير في تدني أرصدة الحسابات الجارية

- يتم تحديد التباين في تكاليف وحدة العمل كقناة انتقال ثانية لاختلال توازن الحساب الجاري في دول منطقة اليورو.

- الارتباط العكسي بين الحساب الجاري الأمريكي ومتوسط الحسابات الجارية الأوروبية تدفعه الدول الأوروبية ذات الفائض الهيكلي خلال فترة عضويتها في منطقة الأورو (النمسا، وبلجيكا، فنلندا، ألمانيا، هولندا)، فهذه الدول سجلت فوائض متصاعدة في الحسابات الجارية تزامنا مع ارتفاع العجز في الحساب الجاري الأمريكي.

وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء إطار أكثر تماسك لمواجهة الصدمات غير المتماثلة والناجمة عن التباين المالي، وكذلك زيادة التنسيق بين السياسات المالية فيما يخص التأثير على الحساب الجاري واتخاذ سياسة مالية متشددة من طرف الدول التي تعاني العجز، في حين أوصت البلدان التي تسجل فائض بزيادة الانفاق العمومي، كما أوصت أيضا بزيادة تشديد السياسة النقدية، والتي لا تشجع على المخاطرة في الأسواق المالية. فهذه الدراسة حاولت إبراز اختلاف السياسات المالية والنقدية وأثره على اختلال الحساب الجاري في أوروبا، حيث ربطت الاختلالات في الحسابات الجارية بالاختلاف المالي والسياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي الأوروبي، متجاهلة بذلك الفوارق الهيكلية الاقتصادية بين البلدان الأوروبية، والتي رغم الاتحاد النقدي وتنسيق السياسات النقدية والمالية يبقى لها دور كبير على الأداء القطري، فالاختلافات البنوية أو الهيكلية لا يمكن معالجتها بإجراءات مالية أو نقدية.

7- *Etude de IMOUGHELE Lawrence et ISMAILA Mohammed.*

Monetary Policy and Balance of Payments Stability in Nigeria, International Journal of Academic Research in Public Policy and Governance, Vol. 2, No. 1, Human Resource Management Academic Research Society, Pakistan, January 2015.

حاولت هذه الدراسة بحث تأثير السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في نيجيريا خلال الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى غاية سنة 2012، حيث قامت باستكشاف وتحليل آثار الصدمات العشوائية لكل من

متغيرات السياسة النقدية والمتمثلة في سعر الصرف، معدل الفائدة، عرض النقود، التضخم، درجة الانفتاح الاقتصادي والائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص على ميزان المدفوعات باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

وتمثلت الإشكالية الرئيسية للدراسة في دراسة تأثير الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص على ميزان المدفوعات النيجيري، وتحديد تأثيرات السياسة النقدية عليه على المدى القصير والطويل. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من أجل الإلمام بالأدبيات النظرية للموضوع، أما في الجانب التطبيقي فاستخدمت المنهج القياسي باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM). وللإحاطة بالموضوع قسمت الدراسة إلى خمسة أقسام جاءت على النحو التالي: القسم الأول والذي كان بمثابة مقدمة حيث تم من خلاله التمهيد للموضوع وكذلك طرح الإشكالية الرئيسية للدراسة.

القسم الثاني تم من خلاله استعراض الأدبيات النظرية للسياسة النقدية وميزان المدفوعات وكذلك نبذة تاريخية عن البنك المركزي النيجيري، كما استعرض بعض الدراسات السابقة للموضوع على المستويين المحلي والدولي.

القسم الثالث والذي جاء تحت عنوان منهجية الدراسة حيث أشار إلى مصدر البيانات المستخدمة في الدراسة، كما تم من خلاله وضع نموذج الدراسة والذي كان على الشكل التالي:

$$BOP = F(BCP, ER, INT, MS, INF, OP)$$

حيث:

BOP: رصيد ميزان المدفوعات. *BCP*: الائتمان المصرفي للقطاع الخاص.

ER: سعر الصرف. *INT*: معدل الفائدة.

MS: عرض النقود. *INF*: معدل التضخم.

OP: درجة الانفتاح الاقتصادي.

القسم الرابع تم من خلاله تحليل البيانات وعرض نتائج الاختبارات الاحصائية.

القسم الخامس والذي كان بمثابة خلاصة حيث استعرض أهم نتائج الدراسة وكذلك جملة من التوصيات.

وتوصلت الدراسة للنتائج التالية:

- وجود تأثير إيجابي وكبير لسعر الصرف على ميزان المدفوعات في نيجيريا خلال فترة الدراسة.
- وجود تأثير إيجابي لمعدل الفائدة على ميزان المدفوعات النيجيري، لكن هذا التأثير ليس كبيراً.

- وجود علاقة سلبية بين معدل التضخم وميزان المدفوعات في نيجيريا، ورغم أنها ليست قوية إلا أن ارتفاع معدلات التضخم من شأنه التأثير على توازن ميزان المدفوعات.
 - إن العرض النقدي على نطاق واسع له تأثير مباشر وكبير على ميزان المدفوعات، لذلك يجب وضع سياسات نقدية كفيلة بضمان استقرار ميزان المدفوعات النيجيري.
 - إن الائتمان المصرفي للقطاع الخاص له تأثير مباشر وكبير على ميزان المدفوعات النيجيري، لذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار توازن العرض والطلب على الائتمان عند تسطير السياسات النقدية.
 - الانفتاح الاقتصادي له أثر إيجابي هام على ميزان المدفوعات في نيجيريا.
 - فعالية السياسة النقدية في استرجاع التوازن لميزان المدفوعات، حيث يبين معدل تصحيح الخطأ أن 48% من الانحراف المعياري لميزان المدفوعات يتم تصحيحه عن طريق متغيرات السياسة النقدية.
- وأوصت الدراسة الحكومة من خلال السلطة النقدية بضمان العرض النقدي الذي يتماشى مع أهداف الاقتصاد الكلي، ووضع سياسات مناسبة لاستهداف المعدلات المثلى للتضخم والتحكم في تقلبات الأسعار، والتقييم الحقيقي لسعر الصرف، وأوصت الدراسة أيضا الحكومة بضرورة تنويع الصادرات من خلال توفير الائتمان قصير، متوسط وطويل الأجل للاستثمارات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات، كما أوصت السلطة النقدية بوضع وتنفيذ سياسات مشجعة لمناخ الاستثمار واتخاذ التدابير العقابية في حق المؤسسات المالية غير الملتزمة بالسياسات النقدية المسطرة من طرف البنك المركزي.
- حاولت هذه الدراسة بحث تأثير متغيرات السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في نيجيريا خلال الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى سنة 2012 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وتوصلت إلى وجود تأثير هام للسياسة النقدية على ميزان المدفوعات، لكن ما يأخذ على الدراسة تجاهلها بعض الاختبارات الإحصائية على غرار اختبارات السببية وتحليل مكونات التباين، كما ركزت أيضا على الائتمان المصرفي للقطاع الخاص وهذا الأخير لا يرتبط بالمعايير الاقتصادية خصوصا في الدول المتخلفة والتي تتميز بدرجة كبيرة من الفساد على غرار نيجيريا.

خاتمة الفصل

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي تستخدمها الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي، والتي تتخذ من المتغيرات النقدية موضوعاً لتدخلها من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، والمتمثلة أساساً في تحقيق معدلات نمو مرتفعة والحد من الأزمات التضخمية، وكذلك الحفاظ على مستويات عالية من العمالة والعمل على استقرار ميزان المدفوعات.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يستعمل البنك المركزي باعتباره المسؤول عن إدارة السياسة النقدية للدولة جملة من الإجراءات، والتي تتباين بين إجراءات مباشرة عن طريق التدخل مباشرة في عمل الجهاز المصرفي كإصدار القروض وتحديد نسب معينة وإصدار التعليمات والأوامر أو بطرق ودية، أو عن طريق أدوات غير مباشرة على غرار معدل إعادة الخصم وسياسة الاحتياطي القانوني وسياسة السوق المفتوحة، كما يمكن للبنك المركزي استخدام أدوات غير تقليدية على غرار التيسير الكمي والنوعي وتطبيق معدلات صفرية لاسيما في زمن الأزمات.

وإلى جانب السياسة النقدية تستخدم الدولة أيضاً مجموعة من السياسات الاقتصادية الأخرى، ومن بين هذه السياسات نجد السياسة المالية التي أصبحت تلعب دوراً كبيراً في التوازنات الاقتصادية وتوجيه الاقتصاد الوطني وإعادة توزيع المداخل المستخدمة في ذلك مجموعة من السياسات المتمثلة في السياسة الإنفاقية، السياسة الإيرادية وسياسة الموازنة العامة.

ويعتبر التوازن الخارجي أحد أهم الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها عن طريق استخدام السياسة المالية والنقدية، إذ يعتبر توازن ميزان المدفوعات غاية في الأهمية إذ يبرز الوضعية المالية للدولة وقوة جهازها الإنتاجي باعتباره ذلك السجل الذي تقيد فيه جميع المعاملات الاقتصادية للدولة مع العالم الخارجي، حيث تسجل فيه التدفقات السلعية والمالية طبقاً لمبدأ القيد المزدوج.

وعادة ما يكون هذا السجل غير متوازن من الناحية الاقتصادية، فإما يكون في حالة فائض أو في حالة عجز، وقد يكون هذا الاختلال مؤقت نتيجة ظروف استثنائية أو يكون في حالة اختلال دائم نتيجة خلل هيكل في الاقتصاد الوطني، ويعود هذا الاختلال إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية.

ولتفادي الآثار السلبية لاختلال ميزان المدفوعات، تعمل الدولة على استعادة توازنه سواء بطريقة آلية أو بطريقة مباشرة عن طريق استخدام الأدوات النقدية والمالية، حيث يستخدم البنك المركزي معدلات إعادة الخصم، وأسعار الصرف والعرض النقدي من أجل استعادة التوازن للميزان، في حين تستخدم السلطة المالية النفقات والإيرادات لتحقيق هذا الهدف، ولضمان فعالية تحقيق هذا الهدف وجب التنسيق بين السياستين، ونتيجة للأهمية الكبيرة لهذا الموضوع فإنه كان محل اهتمام العديد من المفكرين والباحثين الأكاديميين وحتى السياسيين ومهندسي السياسات الاقتصادية.

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر
السياسة النقدية والمالية على ميزان
المدفوعات في الجزائر خلال الفترة
(1990 - 2016)

تمهيد

اختارت الجزائر بعد الاستقلال انتهاج نمط التنمية الاشتراكي القائم على التخطيط المركزي وتدخل الدولة في مختلف الجوانب الاقتصادية، من خلال إنشاء جملة من المؤسسات العمومية أوكلت لها مهام تسيير واحتكار النشاط الاقتصادي، وقد تمكنت الجزائر وبفضل توفر الموارد المالية الناجمة عن الموارد البترولية والاقتراض الأجنبي من تسيير عدة مخططات تنموية، كان الغرض منها النهوض بالاقتصاد الوطني والقضاء على التبعية الاقتصادية.

وكانت السياسة النقدية خلال هذه المرحلة جزء من الخطة الاقتصادية العامة الرامية إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة على النمط الاشتراكي، لذلك اتسمت بالحيادية، والتداخل مع باقي السياسات الاقتصادية، وخلال هذه المرحلة لا يمكن الحديث عن وجود سياسة نقدية حقيقية، حيث كانت معدلات الفائدة وأسعار الصرف تحدد إداريا من طرف الحكومة كما أن عرض النقود كان منفصل عن النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى التداخل بين السلطة النقدية والخزينة العمومية وسيطرة هذه الأخيرة على تمويل النشاط الاقتصادي مما جعل بنك الجزائر مجرد وسيط لتمويل المشاريع التنموية وضخ السيولة اللازمة لذلك فقط. ولكن مع بروز أزمة النفط نهاية الثمانينيات وتفاقم أزمة المديونية الخارجية تبينت محدودية السياسة النقدية والمالية المتبعة وفشلها في تحقيق الأهداف المرجوة، حيث برزت الاختلالات الاقتصادية للاقتصاد الجزائري، لاسيما تفاقم العجز الموازي بسبب فشل الاستثمارات المنجزة في خلق الثروة وتنويع الاقتصاد نتيجة التركيز على الصناعات الثقيلة والتي تستلزم رؤوس أموال كبيرة وتكنولوجيا عالية ويد عاملة مؤهلة وهو ما لم تكن تتوفر عليه الجزائر آنذاك، وكذلك عجز ميزان المدفوعات نظرا لما تتطلبه الصناعة الثقيلة من مبالغ مالية كبيرة في ظل ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته، واعتماد الصادرات الجزائرية على المحروقات بدرجة كبيرة.

وهذا ما دفع بالسلطات الجزائرية وتحت ضغط المؤسسات المالية الدولية إلى إعادة النظر في طريقة التسيير الاقتصادي، حيث تم التخلي عن التخطيط المركزي والتوجه إلى نظام السوق من خلال القيام بجملة من الإصلاحات الاقتصادية، نجم عنها فصل السياسة النقدية عن السياسة المالية، وبالتالي اتخذت كل سياسة مكانها التنموية الطبيعية.

وسيمت في هذا الفصل استعراض مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2000)، وهذا في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فيتناول تطورات السياسة المالية في الجزائر وكذلك الحسابات الخارجية خلال نفس الفترة، في حين سيخصص المبحث الثالث لدراسة مدى فعالية السياسة النقدية والمالية المتبعة في إعادة التوازن لميزان المدفوعات وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR).

المبحث الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2016).

عرفت السياسة النقدية المتبعة في الجزائر تحولات كبيرة نتيجة تغيير نمط تسيير الاقتصاد والأوضاع الاقتصادية التي عرفتها خصوصا بعد انهيار أسعار النفط في نهاية الثمانينات، وسيتم في هذا المبحث استعراض مسار السياسة النقدية في الجزائر ابتداء من صدور قانون النقد والقرض والذي يعتبر بداية تأسيس لسياسة نقدية حقيقية في الجزائر، حيث تم تقسيم مسار السياسة النقدية إلى مرحلتين تبعا للأوضاع الاقتصادية السائدة ولتوجهات السياسة النقدية في كل مرحلة.

المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2000).

يعتبر صدور قانون النقد والقرض بمثابة ميلاد سياسة نقدية حقيقية في الجزائر، وذلك رغم الإصلاحات السابقة والتي كانت شكلية وسطحية على غرار القانون رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنك والقرض، والذي حاول إرساء المبادئ العامة والتقليدية للنشاط المصرفي وكذلك القانون رقم 88-06 الصادر في 12 جانفي 1988 المتعلق باستقلالية البنوك، إضافة إلى الاتفاق السري مع صندوق النقد الدولي في أبريل سنة 1989، وفيما يلي استعراض لأهم الإصلاحات التي عرفتها الجزائر خلال عشرية التسعينات، وكذلك أهم الأدوات النقدية المستخدمة من طرف بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية ومدى مساهمتها في تحقيق التوازنات النقدية.

1. الإصلاحات النقدية خلال الفترة (1990-2000).

لم يتوقف الإصلاحات النقدية على قانون النقد والقرض فقط، حيث توالى الإصلاحات تبعا خصوصا تلك التي كانت بمرافقة المؤسسات المالية الدولية، وفيما يلي تفصيل لأهم هذه الإصلاحات.

1.1. قانون النقد والقرض:

يعتبر قانون النقد والقرض نقطة تحول ليس في مسار السياسة النقدية فقط بل في مسار الاقتصاد الجزائري عامة، حيث أسس لقيام نظام اقتصادي جديد قائم على مبادئ السوق من خلال اهتمامه بالمؤسسات النقدية والمالية التي تعتبر أساس التنمية الاقتصادية، ويمكن إبراز أهم أهداف هذا القانون في النقاط التالية¹:

- وضع حد لكل تداخل إداري في القطاع المالي والمصرفي.
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض.
- إعادة تقييم العملة بما يخدم الاقتصاد الوطني.
- تشجيع الاستثمارات والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة وأجنبية.
- إنشاء سوق نقدية حقيقية (بورصة).

¹: بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص 188، 189.

- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.
وقد جاء القانون بآليات جديدة فيما يخص تنظيم عمل الجهاز المصرفي، تعكس توجه الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة، ويمكن تلخيص أهم المبادئ التي جاء بها هذا القانون فيما يلي:

1.1.1. الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:

في نظام التخطيط المركزي كانت القرارات النقدية تتخذ على أساس كمي حقيقي وتبعاً لذلك لم تكن هناك أهداف نقدية بحثة بل الهدف الرئيسي كان يتمثل في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج المخططة، وقد تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقية والنقدية حيث تتخذ القرارات النقدية على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية، بناء على الوضع النقدي السائد والذي يتم تقديره من طرف هذه السلطة ذاتها، كل هذا أدى إلى استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي وفي تسيير السياسة النقدية¹.

إن تبنى مثل هذا المبدأ في قانون النقد والقرض يسمح بتحقيق مجموعة من الأهداف نلخص أهمها فيما يلي²:

- استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي باعتباره المسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية؛
- استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته داخليا بين المؤسسات العمومية والعائلات والمؤسسات الخاصة؛
- تحريك السوق النقدية وتنشيطها واحتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي؛
- خلق وضع لمنح القروض يقوم على شروط غير تمييزية بالنسبة للمؤسسات العامة والخاصة،
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك، وجعله يلعب دوراً مهماً في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض.

2.1.1. الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية:

وفق هذا المبدأ أصبحت الخزينة لا تستطيع اللجوء إلى البنك المركزي لتمويل عجزها بلا حدود، فأصبحت هذه العملية تخضع لضوابط، حيث أن البنك المركزي لا يستطيع أن يمنح للخزينة كتسبيق مالي إلا 10% كحد أقصى من الإيرادات العادية لميزانية الدولة للسنة السابقة ويجب ألا تتجاوز هذه التسبيقات 240 يوماً متتالية

¹: فتان الطيب، بوشنتوف نوال، أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر، المجلة المغربية للاقتصاد والمناجنت، المجلد 4، العدد 2، جامعة معسكر، سبتمبر 2017، ص 105.

²: مدوخ ماجدة ووصاف عتيقة، أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 8-9 مارس 2005، ص 296، 297.

أو غير متتالية خلال السنة الواحدة كما يجب تسديدها قبل انقضاء هذه المدة¹، وسمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية²:

- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاطف للخرزينة.
- تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي، وتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.
- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.
- تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.

3.1.1. الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان:

ظلت الخزينة العمومية ولغاية نهاية الثمانينات، تشكل أهم مؤسسة لتجميع الموارد وتوزيع القروض، وبخاصة في ما يتعلق بتمويل الاستثمارات العمومية الطويلة المدى³، حيث همش النظام المصرفي، وكان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات⁴، وبموجب هذا المبدأ أبعدت الخزينة عن تمويل المؤسسات العمومية وأصبح هذا الدور يقتصر على البنوك فقط، وبالتالي استعادت هذه الأخيرة مهامها التقليدية، وأصبح منح القروض لا يخضع إلى قواعد إدارية وإنما يخضع إلى ما يسمى بالجدوى الاقتصادية للمشاريع⁵.

4.1.1. إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:

كانت السلطات النقدية سابقا مشتتة في مستويات عديدة، فوزارة المالية كانت تتحرك على أنها هي السلطة النقدية، والخزينة كانت تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها، وكانت تتصرف كما لو كانت هي السلطة النقدية، والبنك المركزي كان يمثل بطبيعة الحال سلطة نقدية لا احتكاره امتياز إصدار النقد، ولذلك جاء قانون النقد والقرض ليلغي هذا التعدد في مراكز السلطة النقدية وذلك بإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن أي جهة كانت والمتمثلة في مجلس النقد والقرض وجعلها وحيدة ليضمن انسجام السياسة النقدية، ومستقلة ليضمن تنفيذ هذه السياسة وموجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير النقد ويتفادى التعارض بين الأهداف، رغم أن هذه الاستقلالية تبقى نسبية⁶. وبالتالي يمكن القول أن قانون النقد والقرض أسس لمرحلة جديدة في التسيير الاقتصادي، حيث أرسى مبادئ اقتصاد السوق التي تقوم على الحرية الاقتصادية والمنافسة الحرة، وقد سعت السلطات النقدية من

¹: رسول حميد، الاتجاهات الحديثة في السياسة النقدية في الجزائر، مجلة معارف، العدد 21، جامعة البويرة، ديسمبر 2016، ص 146.

²: بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 187.

³: مدوخ ماجدة ووصاف عتيقة، أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مرجع سابق، ص 297.

⁴: بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 188.

⁵: رسول حميد، الاتجاهات الحديثة في السياسة النقدية في الجزائر، مرجع سابق، ص 146.

⁶: فتان الطيب، بوشنتوف نوال، أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر، مرجع سابق، ص 106.

خلال هذا القانون إلى توفير الشروط المناسبة لضمان نمو منتظم للاقتصاد الجزائري والعمل على تحقيق الاستقرار النقدي على المستويين الداخلي والخارجي والمحافظة على استقرار الأسعار، حيث وضع هذا القانون حد للتداخل الإداري بين القطاعين المالي والمصرفي، وبين الخزينة العمومية والبنك المركزي والبنوك التجارية، كما رد الاعتبار للبنك المركزي كسلطة نقدية وحيدة تشرف على تسيير السياسة النقدية والائتمان المصرفي.

2.1. البرنامج الاستعدادي الائتماني الأول (1989/05/31 - 1990/05/30):

كان لتدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية نهاية الثمانينات آثار سلبية على الاقتصاد الجزائري، حيث تدهورت معدلات النمو الاقتصادي، وارتفع عجز الميزانية العامة، ومعدلات التضخم، وتعثرت الجزائر عن تسديد ديونها وأعبائها المالية اتجاه الدائنين، وبالتالي انفجار أزمة المديونية الخارجية، وأمام هذا الوضع لجأت الجزائر نحو نادي باريس لإعادة جدولة ديونها واسترداد الثقة الائتمانية، لكن هذا الأخير اشترط على السلطات الجزائرية التوجه نحو صندوق النقد الدولي والالتزام ببرامجه الإصلاحية، وهو ما حدث بالفعل، حيث لجأت السلطات الجزائرية إلى إجراء عدة مشاورات مع هيئة الصندوق كللت بالتوقيع على عدة برامج إصلاحية تهدف إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية، والتوجه نحو اقتصاد السوق.

ويعتبر هذا البرنامج أول اتفاق جرى بين صندوق النقد الدولي والجزائر في ماي 1989 من نوع "stand by" مدته 12 شهرا، تحصلت الجزائر بموجبه على 155,7 مليون وحدة سحب خاصة (DTS) ما يعادل 20 مليون دولار أمريكي، والتي استخدمت كشريحة واحدة في ماي 1989، كما استفادت من تسهيل تمويل تعويضي للمفاجآت مقدر بـ 315 مليون (DTS)، أي ما يعادل 360 مليون دولار، نظرا لانخفاض أسعار البترول سنة 1988 وارتفاع أسعار الحبوب، مما جعل القرض الكلي في النهاية يساوي 650 مليون دولار أمريكي¹، مقابل ذلك اشترط الصندوق جملة من الإجراءات النقدية نصت في مجملها على²:

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي وتقليص حجم الموازنة العامة.
 - العمل على تحرير الأسعار وتطبيق أسعار فائدة موجبة.
 - الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار بالإضافة إلى السماح بحرية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- إن مدة الاتفاق المقدرة بسنة لم تكن كافية من أجل استقرار الاقتصاد الجزائري، حيث أنه خلال هذه الفترة تم تسجيل الملاحظات التالية³:

- ارتفاع الإيرادات الجبائية بنسبة لإجمالي الناتج الداخلي من 27,6% سنة 1989 إلى 28,4% سنة 1990 وتقليص الطلب الإجمالي بعد فرض بعض القيود على الواردات؛

¹: ستيتو مليكة، محمد بن بوزيان، مسار السياسة النقدية في الجزائر وأثارها على التحول الاقتصادي، *les cahiers du mecas*، العدد 05، جامعة تلمسان، ديسمبر 2009، ص 133.

²: لخلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص 224.

³: مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار هومة للنشر، الجزائر، 2008، ص 111.

- تراجع حجم الاستثمارات العمومية نتيجة تخلي الدولة عن تمويل المؤسسات الاقتصادية العمومية؛
- استهلاك احتياطات الصرف، حيث انتقلت من 8,6 مليار دولار إلى 0,73 مليار دولار نتيجة تخفيض خدمة الدين مع زيادة المديونية الخارجية التي انتقلت من 26,859 مليار دولار سنة 1989 إلى 28,379 مليار دولار سنة 1990؛

- انتقال معدل السيولة النقدية من 83,68% في سنة 1988 إلى 52% سنة 1991.

3.1. البرنامج الاستعدادي الائتماني الثاني (1991/06/03 - 1992/03/30):

لجأت الجزائر مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي للمرة الثانية من أجل الحصول على الأموال لمواصلة سلسلة الإصلاحات الرامية إلى تحقيق التوازنات على المستوى الكلي، وذلك في سرية تامة أيضا، حيث وافق الصندوق على تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة على 04 أقساط، قيمة كل قسط 75 مليون وحدة سحب خاصة¹، وذلك مقابل التزام الجزائر بالقيام ببعض الإجراءات يمكن تلخيصها في ما يلي²:

- العمل على الحد من الكلفة النقدية (M_2) بجعلها في حدود 41 مليار دينار أي 12% سنة 1991؛
- تخفيض قيمة الدينار في حدود 25% للفترة الممتدة ما بين نهاية 1990 إلى مارس 1991، قصد تقليص الفرق الموجود بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق الموازية؛

- تأطير تدفقات القرض للمؤسسات المختلفة غير المستقلة؛

- تعديل المعدلات المطبقة في إعادة التمويل، إذ تم رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 إلى 11,5% بدلا من 10,5%، وكذا رفع المعدل المطبق على المكشوف من طرف البنوك إلى 20% بدلا من 15%، وتحديد سعر تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية بـ 17%؛

- تقليص الدعم الموجه للمواد الأساسية، والذي عوض بالدعم المباشر عن طريق المنح؛

- مراجعة إعادة تمويل البنك المركزي للبنوك التجارية، بزيادة التكاليف للحد من التوسع النقدي؛

- التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وخفض النفقات العامة، وتوجيه الفائض في الميزانية للتطهير المالي للمؤسسات، بالإضافة إلى خصخصة المؤسسات التي لا تحقق مردودية.

إلا أن هذه الإجراءات لم يتم تنفيذها كلية بسبب إلغاء الانتخابات التشريعية ودخول الجزائر في مرحلة انتقالية اتخذت فيها بعض الإجراءات لامتنعاص الغضب الاجتماعي، منها رفع الحد الأدنى للأجر الوطني إلى 7000 دج، ورفع الرواتب في إطار الشبكة الاجتماعية للعائلات، وتوقيف استيراد بعض المواد.

¹: زيري نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية وإصلاحات صندوق النقد الدولي: تحليل دروس الأزمات للاستفادة لأزمة اليوم، مجلة المالية والأسواق، المجلد 30، العدد 05، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016، ص 271.

²: Baba Ahmed Mustapha, *diagnostic d'un non développement*, édition l'harmattan, Paris, 1999, p 233.

وهذه الإجراءات تتنافى مع شروط صندوق النقد الدولي مما دفعه إلى تجسيد القسط الرابع للاتفاق المقدر بـ 75 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة¹، ويمكن تلخيص النتائج التي تم تحقيقها في ظل هذا البرنامج في النقاط التالية²:

- جعل سعر صرف الدولار في حدود 21,5 دينار ليصل في نهاية 1991 إلى 26 دينار؛
- رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 من 10,5% إلى 11,5% سنة 1992 مع رفع المعدل المطبق على كشوف البنوك من 15% إلى 20%، وتحديد سعر تدخل بنك الجزائر عند مستوى السوق النقدية بـ 17%، وكانت تهدف هذه الإجراءات إلى جعل معدل الفائدة الحقيقي موجب، ومن ثم رفع تعبئة حجم المدخرات؛

- نمو الكتلة النقدية (M2) بـ 21,3% سنة 1991، بعدما كان يقدر بـ 11,3% سنة 1990، في حين تغير الناتج المحلي الإجمالي (PIB) بـ 0,8%، وهو ما يبين وجود تباعد بين المؤشرات النقدية والمؤشرات العينية؛
- ارتفاع معدلات التضخم، حيث سجل في 1989 معدل قدره 9,3% ليرتفع في سنة 1990 إلى 17,9%، ليصل في سنة 1992 إلى أعلى مستوى له بمعدل 31,7%، وهو ما يؤكد التعامل بسعر فائدة حقيقي سالب؛

- استقرار في ارتفاع المديونية الخارجية - المرتفعة أصلا - حيث قدرت بـ 26,7 مليار دولار في سنة 1992، بعدما بلغت 28,8 مليار دولار سنة 1990، أما خدمات الدين فقد انتقلت من 73,9% سنة 1991 إلى 76,5% سنة 1992؛

- القيام بإجراءات اجتماعية للتخفيف من آثار ارتفاع الأسعار.
إن أهم ما ميز الإصلاحات التي قامت بها الجزائر خلال هذه الفترة أنها كانت استعجالية أملتها الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة، ففي الجانب الاقتصادي أدى انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية إلى اختلال التوازنات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، لذلك كان الهدف منها تسيير أزمة انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية واسترجاع التوازن النقدي، والتي كان ينظر لها أنها مؤقتة، وهذا ما يبرزه التضارب بين مختلف الحكومات خلال هذه الفترة، أما في الجانب السياسي فقد اتسمت هذه الفترة بعدم وجود استقرار سياسي بعد أحداث أكتوبر 1988 وما نتج عنها بعد ذلك من صدور دستور جديد الذي أسس للتعددية الحزبية.

¹: معمري ليلي، سعدون عائشة، فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المدية، العدد 06، جوان 2016، ص 117.

²: بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 190، 191.

ومع تواصل تراجع أسعار النفط، دخل الاقتصاد الوطني سنة 1993 في أزمة حادة، حيث ظهرت المشكلة الحقيقية كونه يعاني من اختلالات هيكلية على اعتباره يعتمد على المحروقات بدرجة كبيرة، الأمر الذي يستدعي إجراء اصلاحات هيكلية، لكن وفي غياب السيولة المالية التي تسمح بذلك لم يكن أمام السلطات الجزائرية مرة أخرى سوى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي مرة أخرى، من أجل القيام بتعديلات هيكلية وهو ما توج بعقد برنامجين استعدادين، الأول للتثبيت الاقتصادي، والثاني للتعديل الاقتصادي.

4.1. برنامج التثبيت الاقتصادي (أفريل 1994 - مارس 1995):

بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين مع صندوق النقد الدولي في استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، وبعد تشخيص طبيعة الاختلال الاقتصادي وعدم قدرة السلطات النقدية معالجة هذه الاختلالات نظرا لضغط المديونية الخارجية وتعقد الأوضاع السياسية والأمنية، لجأت الجزائر مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي، حيث تمكنت من توقيع اتفاق ثالث مع الصندوق تحصلت بموجبه على قرض بقيمة 457,2 مليون وحدة سحب خاصة أي ما يعادل مليار دولار أمريكي¹، إضافة إلى إعادة جدولة ديونها من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي تمهيدا لعقد اتفاق هيكلية موسع، مقابل الالتزام بتنفيذ جملة من الإجراءات تهدف في مجملها إلى ما يلي²:

- الحد من توسع الكتلة النقدية (M2)، بتخفيض حجمها من 21% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994، وبالتالي التحكم في التدفق النقدي عن طريق دفع أسعار الفائدة الاسمية إلى مستويات مرتفعة (البحث عن أسعار فائدة حقيقية موجبة)؛

- تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40,17% في أفريل 1994 (1 دولار مقابل 36 دج)، قصد تقليص الفرق بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق السوداء، تطبيقا لنموذج التخفيض المرن لسعر الصرف،

- تحقيق نمو مستقر ومقبول في الناتج المحلي الخام بنسبة 3% سنة 1994، 6% سنة 1995، مع إحداث مناصب شغل لامتنعاص البطالة؛

- تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك، مع رفع معدلات الفائدة الدائنة على الادخار، وبالتالي تحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة، لإحداث منافسة على مستوى تعبئة المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمارات وتحسين فعالية الاستثمار، بالرفع من إنتاجية رأس المال، ومن تم رفع معدل النمو الاقتصادي المبتغى تحقيقه خلال الفترة؛

- جعل معدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدية عند مستوى 20%؛

¹: ستيتو مليكة، محمد بن بوزيان، مرجع سابق، ص 135.

²: بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 195.

- تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم إلى أقل من 10%؛
- توفير الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية، تمهيدا للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، ومن تم الاندماج في العولمة الاقتصادية؛
- رفع احتياطات الصرف بغرض دعم القيمة الخارجية للعملة.
- وقد كان لتنفيذ هذا البرنامج عدة آثار على الاقتصاد الوطني يمكن إبرازها في النقاط التالية¹:
- ارتفاع نسبة السلع المحررة وأسعارها إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار الاستهلاك؛
- رفع أسعار الخدمات بنسبة تراوحت بين 20% إلى 30% في مجال النقل والهاتف والخدمات البريدية؛
- تعديل أسعار الكهرباء والحليب كل ثلاثة أشهر؛
- لم يتحقق النمو المقدر بـ 3% ووصل الناتج المحلي الحقيقي إلى نمو سلبي بلغ 0,4% وذلك راجع للظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية، وكذلك انخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة 5%، كما أن الإنتاج في قطاع المحروقات عانى من بعض المشاكل المتعلقة بالصيانة مما أدى إلى انخفاض الإنتاج به إلى 2,5%؛
- ارتفاع أسعار المواد الغذائية بمقدار 40% وارتفاع أسعار المحروقات بـ 15%، والغرض منه تخفيض العجز وتخفيف نفقات الدولة، والتي قدرت بـ 25,7 مليار دولار؛
- تمويل العجز الموازي من الموارد المكتسبة من إعادة جدولة الديون الخارجية؛
- تحقيق ارتفاع الائتمان المحلي بنسبة 10% في سنة 1994 مقابل زيادة قدرها 14,2% كانت مقررة في البرنامج، وهذا يترجم تباطؤ النمو في الائتمان المحلي المقدم للقطاعات الاقتصادية؛
- رفع معدلات الفائدة خلال سنة 1994، وإلغاء السقوف على الفائدة في السوق النقدي فيما بين البنوك؛
- فرض نسبة 2,5% كاحتياطي إلزامي على كافة الودائع بالعملة الوطنية، وفي نفس الوقت طرحت الخزينة سندات بأسعار فائدة مقدرة بـ 16,5% سنويا؛
- تأجيل تطبيق الزيادة في الأجور المقررة والمقدرة بـ 12,5%، والتي كان من المفروض تطبيقها في الربع الأخير من سنة 1994؛
- وصل معدل التضخم إلى حدود 29% مقابل 38% متوقعة في البرنامج؛
- تخفيض مديونية الحكومة اتجاه النظام المصرفي بمبلغ 22 مليار دولار؛
- تقليص العجز الكلي في الميزانية العامة بالنسبة للناتج المحلي إلى 4,4% مقابل 5,7% المقدرة في البرنامج الحكومي.

¹: مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص ص 123، 124.

وبالتالي فالهدف الرئيسي لهذا البرنامج هو استرجاع التوازنات النقدية تمهيد للشروع في تطبيق إصلاحات هيكلية في إطار برنامج التعديل الهيكلي برعاية صندوق النقد الدولي.

5.1. برنامج التعديل الهيكلي (1995/03/31 - 1998/04/01):

استكمالا للإصلاحات الاقتصادية التي بدأتها الجزائر في نهاية الثمانينات، ونظرا لتواصل الاختلالات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، اضطرت الجزائر إلى إعادة هيكلة اقتصادها الوطني التي تتميز باختلالات هيكلية نتيجة اعتماده على قطاع المحروقات بدرجة عالية، حيث لجأت مرة أخرى لصندوق النقد الدولي، والذي وافق على إقراض الجزائر 1169,28 مليون وحدة سحب خاصة أي بنسبة 127,9% من حصتها¹، مقابل التزام الجزائر بتنفيذ إصلاحات هيكلية خلال السنوات الثلاث اللاحقة من أجل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق تتضمن إصلاح السياسة النقدية ورفع الدعم عن الأسعار وخصوصة المؤسسات العمومية.

وتهدف السياسة النقدية لبرنامج التعديل الهيكلي إلى تقليص الطلب الفعال، وذلك من خلال امتصاص فائض السيولة والحد من التوسع الائتماني وضبط عرض النقود بغرض الحد من معدلات التضخم حتى تصل إلى 6% مع نهاية فترة تطبيق البرنامج، على أن يتم الوصول إلى هذا الهدف عن طريق أساليب غير مباشرة منها أسعار الفائدة، وقيمة السقوف الائتمانية، وتحسين إطار السياسة النقدية لجذب المزيد من الأموال للبنوك وتطوير أسواق المال وخفض أو إلغاء الائتمانات التفضيلية لقطاعات معينة²، وللوصول إلى هذه الأهداف اتخذت السلطات الجزائرية جملة من الإجراءات النقدية تمثلت في³:

- إلغاء سقف المديونية البنكية، ووضع سقف لهامش البنك يصل إلى 5%؛
- إنشاء معامل احتياط إجباري بـ 3% على الودائع البنكية، واحتياطات تعويضية حتى 11% سنويا.
- مراقبة الحسابات البنكية التجارية العمومية بالتعاون مع البنك العالمي، ووضع قانون استثمار جديد يسمح بالمشاركة الأجنبية في البنوك الجزائرية؛
- الهيكلة المالية وإعادة رسملة البنوك التجارية العمومية آتيا، بحقنها بالسيولة عن طريق عمليات تحويل الديون؛

- تنمية السوق النقدية من خلال إدراج أدوات نقدية جديدة ووضع نظام مزايدة لديون البنك المركزي، ونظام مزايدة لسندات الخزينة، ونظام آخر لعمليات السوق المفتوحة؛

¹: باصور كمال، أثر فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي - بالإشارة لحالة الجزائر للفترة (2000-2012)، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 06، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس المدية، جوان 2016، ص 68.

²: مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص 127.

³: محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي - التجربة الجزائرية -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001/2000، ص 251.

- فرض معامل كفاية لرأس المال بـ 4% يتزايد للوصول سنة 1999 إلى معامل مكتب التسويات الدولية أي 8%؛
 - تقوية قواعد الحيلة والحذر التي من شأنها الحد من تركيز الأخطار، وإنشاء خطوط تسيير واضحة لترتيب والتزود بالقروض المبرمة؛
 - إلغاء السقف إلى حدود 5% لهوامش الربح البنكية؛
 - تحويل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط إلى بنك تجاري للقروض العقارية مع بداية 1997؛
 - التحضير لإنشاء سوق مالية من خلال إنشاء لجنة تنظيم ومراقبة سوق البورصة وشركة تسيير بورصة القيم، وكذلك أول إصدار للصكوك عن طريق شركة سوناطراك بقيمة 12 مليار دينار جزائري في فيفري 1998؛
 - الدخول بقوة في نظام التأمين - ودائع، والتحضير بمعية البنك العالمي لبرنامج تحديث نظام الدفع؛
 - تطبيق معدلات فائدة حقيقية موجبة في إطار سياسة نقدية صارمة حيث بلغ معدل السيولة سنة 1996 حدود 36,30% مقابل 39% سنة 1995 و 49% سنة 1993؛
 - وصلت احتياطات الصرف الرسمية في 30 جوان 1998 إلى 8,05 مليار دولار بعدما كانت في سنة 1996 و 1995 على التوالي 2,5 مليار دولار و 2,11 مليار دولار؛
 - عرف معدل الناتج الداخلي الخام الحقيقي نموا معتبرا، بحيث وصل سنة 1996 إلى 4,3%، و 1% سنة 1994 و 2% سنة 1993؛
 - نسبة عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي هي 3,8%¹؛
 - انخفاض معدل التضخم من 29% سنة 1994 إلى 5% سنة 1998، ونتيجة لذلك انخفض معدل إعادة الخصم من 15% سنة 1994 إلى 9,5% سنة 1998؛
 - ارتفاع في نمو الكلفة النقدية سنة 1998 بنسبة 19,1%، في حين بلغت نسبة النمو 10,5% سنة 1995؛
 - انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري من 36 دينار للدولار الواحد سنة 1994، إلى حوالي 58 دج للدولار الواحد سنة 1998، أي بنسبة انخفاض 61%².
- إن لجوء الجزائر لصندوق النقد الدولي كان ضرورة أملتها الأوضاع الاقتصادية الراهنة، وذلك من أجل ضمان انتقال سلس للاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق، وكذلك إعادة جدولة الديون التي شكلت عائق أمام الحكومات المتتالية، والتي حاولت المحافظة على سيادتها في المجال الاقتصادي والاجتماعي رغم ضغوطات الصندوق ونادبي باريس ولندن.

¹: زيرمي نعيمة، مرجع سابق، ص 274، 275.

²: بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص 196.

ورغم هذه النتائج والتي يمكن اعتبارها مقبولة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، والتي تعود بالأساس إلى تفعيل السياسة النقدية كوسيلة فعالة في ضبط الأوضاع النقدية واسترجاع التوازنات الاقتصادية الكلية، إلا أن هذه الإصلاحات تركت آثار سلبية سواء على الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي، حيث نتج عنها انتشار البطالة، وارتفاع الأسعار، وانخفاض القدرة الشرائية، كما أنها فشلت في معالجة الاختلال الهيكلي للاقتصاد حيث بقي يعتمد على قطاع المحروقات، وهو ما يطرح علامات الاستفهام حول نجاعة البرامج الإصلاحية لصندوق النقد الدولي في معالجة الأوضاع الاقتصادية خصوصا في البلدان النامية.

2. أدوات السياسة النقدية خلال (1990 - 1999):

أبرز قانون النقد والقرض في مادته 55 أهداف السياسة النقدية خلال هذه الفترة حيث حددت مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإثراء الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف أحدث بنك الجزائر نقلة نوعية في مجال إدارة السياسة النقدية تماشيا مع متطلبات التحول إلى نظام اقتصاد السوق، حيث بدأ التخلي تدريجيا عن الأدوات النقدية المباشرة والانتقال إلى استخدام الأدوات غير المباشرة، وسوف نحاول في هذا المطلب استعراض أهم الأدوات النقدية المستخدمة من طرف بنك الجزائر في التحكم وضبط الأوضاع النقدية خلال هذه الفترة.

1.2. تأطير القروض:

تأطير القروض هو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال السنة¹. وتعتبر هذه الأداة من أهم الأدوات المباشرة التي كان يستخدمها بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية قبل صدور قانون النقد والقرض، إلا أنه واصل استخدام هذه الأداة بعد صدور القانون، لكن لفترة محدودة حيث تم إلغاء العمل بها بداية من سنة 1991.

وكان الهدف من استعمال هذه الأداة هو مواجهة التضخم الذي حدد كهدف نهائي، والتحكم في المجمعات النقدية، واختلف هذا التأطير تبعاً للجهة الحاصلة على هذه القروض.

1.1.2. تأطير القروض المقدمة للدولة:

من خلال قانون النقد والقرض فإنه يمكن للبنك المركزي إقراض الخزينة العمومية في حدود 10% من الإيرادات المالية للسنة السابقة لمدة لا تتجاوز 240 يوما سواء متتالية أو غير متتالية، ويتم ذلك بموجب عقد بين البنك والخزينة العمومية، ويجب أن تسدد هذه القروض قبل نهاية السنة المالية، كما حدد القانون سقف

¹: محمد راتول، صلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ربيع 2014، ص 90.

العمليات التي يجريه بنك الجزائر في إطار عملية إعادة الخصم والسوق النقدية، حيث يجب ألا تتعدى 20% من الإيرادات المالية العادية المثبة في ميزانية الدولة للسنة السابقة، في حين حدد تاريخ الاستحقاق بـ 6 أشهر¹.

2.1.2. تأطير القروض المقدمة للاقتصاد:

وضع قانون النقد والقرض حد أقصى لمستوى إعادة خصم القروض البنكية المقدمة للاقتصاد، فقد تم تحديد وقت إعادة خصم القروض البنكية متوسطة الأجل بـ 3 سنوات على الأكثر، مدة استحقاقها مقسمة إلى فترات أقصاها 6 أشهر، مع العلم أن هذه القروض المتوسطة الأجل القابلة لإعادة الخصم تتعلق بتطوير وسائل الإنتاج، تمويل الاستغلال، وبناء العمارات السكنية، إلى جانب هذه القروض، يقوم بنك الجزائر بإعادة تمويل قروض الخزينة وقروض موسمية لفترات تتراوح بين 6 أشهر و12 شهرا، ويتم تحديد تأطير القروض بالنسبة لكل بنك على حدى، تبعا لمعايير معينة تمثل في جهد كل بنك في تكوين الادخار، مستوى تطهير محفظة كل بنك، ومدى تدخل كل بنك في تمويل الاستثمار المنتج².

2.2. معدل إعادة الخصم:

يعتبر معدل الخصم من أهم الأدوات النقدية غير المباشرة التي تستخدمها البنوك المركزية للرقابة والتأثير على القدرة الائتمانية للجهاز المصرفي، حيث تلجأ البنوك التجارية من أجل الحصول على السيولة اللازمة إلى التنازل عن سندات وأوراق مالية كانت قد خصمتها للغير سابقا، ورغم قدم هذه الأداة النقدية، إلا أن بنك الجزائر لم يستخدم هذه الأداة كأداة رقابة على البنوك التجارية بل استخدمت كأداة من أجل الحصول على السيولة النقدية والقروض وفقط، وهو ما يبينه المعدل الذي كان ثابتا تقريبا بنسبة 2,5% من سنة 1964 إلى 1972 وبنسبة 2,75% من سنة 1972 إلى سنة 1986، ويعود ذلك إلى خصوصية السياسة النقدية في هذه الفترة والتي كما قلنا سابقا كانت تتسم بالحيادية والتداخل مع السياسات الاقتصادية الأخرى، كما أنها أيضا لم تكن مستقلة، حيث كانت موجهة وفق توجهات السلطة السياسية والنظام الاقتصادي القائم، وبعد استرجاع السياسة النقدية مكانتها بعد صدور قانون النقد والقرض، وتوجه السلطات النقدية نحو استخدام الأدوات غير المباشرة، شهد هذا المعدل تغيرات عديدة ومنتالية، حيث انتقل إلى 5% سنة 1989 ثم إلى 10,5% ابتداء من ماي 1990، وواصل الارتفاع ليصل إلى 11,5% في أكتوبر 1991، ثم 15% كأعلى معدل بين أبريل 1994 وجويلية 1995، ويرجع سبب الارتفاع لمواجهة التضخم الذي سجل معدلات قياسية خلال هذه الفترة حيث وصل إلى 31,66% سنة 1992، و29,77% سنة 1995، وكذلك تحقيق معدلات فائدة موجبة نظرا للمستويات العالية للتضخم، وعدم التشدد في تنفيذ البرامج الائتمانية المبرمة مع

¹: المواد: 76، 77، 78 من القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية رقم: 16 المؤرخة في 18 أبريل 1990، ص 529.

²: ماجدة مدوخ، أدوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90، مجلة العلوم الإنسانية العدد 23، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2011، ص 373.

صندوق النقد الدولي، وبعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، بدأ معدل الخصم في الانخفاض تدريجياً، حيث انخفض إلى 14% في أوت 1995، ثم إلى 13% في أوت 1996، وواصل الانخفاض إلى أن وصل إلى 6% في أكتوبر سنة 2000، ويعود سبب هذا التراجع إلى ادخال أدوات نقدية غير مباشرة، وتراجع معدلات التضخم تدريجياً بالاعتماد على آليات السوق والالتزام برنامج التعديل الهيكلي، والجدول التالي يبرز تغيرات معدل الخصم خلال هذه الفترة:

الجدول رقم (2): معدل الخصم خلال الفترة (1990-2000).

معدل الخصم	تاريخ نهاية التطبيق	تاريخ بداية التطبيق
10,5%	إلى 1991/09/30	من 1990/05/22
11,5%	إلى 1994 04/09	من 1991/10/01
15%	إلى 1995/08/01	من 1994/04/10
14%	إلى 1996/08/27	من 1995/08/02
13%	إلى 1997/04/20	من 1996/08/28
12,5%	إلى 1997/06/28	من 1997/04/21
12%	إلى 1997/11/17	من 1997/06/29
11%	إلى 1998/02/08	من 1997/06/18
9,5%	إلى 1999/09/08	من 1998/02/09
8,5%	إلى 2000/01/26	من 1999/09/09
7,5%	إلى 2000/10/21	من 2000/01/27
6%	إلى 2002/01/19	من 2000/10/22

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 15 سبتمبر 2011، ص 19.

- وقد حدد قانون النقد والقرض الأوراق المالية المعنية بإعادة الخصم، حيث تمثلت في¹:
- سندات تجارية مضمونة من قبل الجزائر أو دولة أجنبية ناتجة عن تبادل حقيقي للسلع والخدمات حيث لا تزيد مدة الضمان عن ستة أشهر؛
 - إعادة الخصم للمرة الثانية لمستندات تمويل تمثل قروضا موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل على ألا تتعدى المدة القصوى لذلك ستة (06) أشهر، مع إمكانية تجديد هذه العملية دون أن تتجاوز مهلة المساعدة اثنا عشر (12) شهرا؛
 - إعادة خصم للمرة الثانية سندات بغرض تمويل قروض قصيرة الأجل لمدة أقصاها ستة (6) أشهر ويمكن تجديد هذه العمليات على ألا تتعدى ثلاث (3) سنوات ويشترط أن تحمل السندات توقيع شخصين

¹: المواد: (69، 70، 71، 72) من القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، مرجع سابق، ص 529.

طبيعيين أو معنويين ذوي ملاءة، ويجب أن تهدف هذه القروض إلى تطوير وسائل الإنتاج أو تمويل الصادرات أو انجاز سكن،

- خصم سندات عمومية لا تتعدى الفترة المتبقية لتاريخ استحقاقها ثلاثة (3) أشهر؛
ونظرا لانخفاض معدلات التضخم نهاية التسعينات حيث وصلت إلى 2,64% سنة 1999 ثم 0,33% سنة 2000، وتماشيا مع متطلبات اقتصاد السوق، والأوضاع الاقتصادية السائدة، تراجع استخدام هذه الأداة فأتاح المجال لأدوات نقدية غير مباشرة أخرى.

3.2. معدل الاحتياطي النقدي القانوني:

يتمثل في تلك النسبة التي تلتزم البنوك التجارية الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي كضمان للمودعين، وتعتبر من أهم الوسائل النقدية التي يستخدمها البنك المركزي في تأطير عملية خلق الائتمان لدى البنوك التجارية، ورغم قدم هذه الأداة النقدية، إلا أن بنك الجزائر لم يكن يستخدم هذه الأداة قبل صدور قانون النقد والقرض، نظرا لخصوصية السياسة النقدية خلال هذه الفترة وضعف السيولة النقدية للجهاز المصرفي، وتم استحدث هذه الأداة بموجب المادة 93 من قانون النقد والقرض، التي ألزمت البنوك التجارية على ضرورة الاحتفاظ بمبالغ من الاحتياطيات لديها في شكل ودائع لدى البنك المركزي، كما حددت هذه المادة آليات وشروط هذه العملية.

وبموجب التعليمات 94/16 بدأ بنك الجزائر في نوفمبر 1994 في فرض احتياطي إلزامي على البنوك التجارية بنسبة 2,5%، من مجموع الودائع (مع استبعاد الودائع بالعملة الأجنبية)، مقابل فائدة سنوية بنسبة 11,5%، إلا أنها هذه الأداة لم تعرف التطبيق الفعلي إلى غاية سنة 2001¹، وذلك بسبب ضعف السيولة النقدية لدى الجهاز المصرفي.

4.2. التدخل في السوق النقدية:

السوق النقدية هي السوق التي يتم من خلالها تداول رؤوس الأموال قصيرة الأجل بين المؤسسات المصرفية والمالية، والسوق النقدية في الجزائر لم تكن حديثة العهد، حيث يرجع تأسيسها إلى نهاية الستينيات، لكنها كانت مقتصرة على عدد قليل من المؤسسات وكذلك بعض العمليات فقط، نظرا للدور المتعاضم للخزينة العمومية خلال هذه الفترة في تمويل الاقتصاد الوطني، وكذلك محدودية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، لكن مع صدور قانون النقد والقرض واسترجاع البنك المركزي دوره في إدارة السياسة النقدية، عمل هذا الأخير على توسيع السوق النقدية تدريجيا، بموجب التعليمات رقم 08-91، المؤرخة في 14 أوت 1991، والتي فتحت المجال أمام المؤسسات المالية غير المصرفية للمشاركة فيها كقرض فقط (الصندوق الوطني للتوفير، شركات التأمين، صناديق الضمان الاجتماعي)، وذلك من أجل تلبية احتياجات البنوك

¹: مدوخ ماجدة ووصاف عتيقة، مرجع سابق، ص 302.

من السيولة النقدية، وفي مرحلة موالية شهدت السوق انفتاحا نحو بعض المؤسسات الصناعية والتجارية، حيث أصبح عدد المشاركين في السوق سبعة عشر مشاركا، بعد أن كان عددهم 10 مشاركين قبل 1991، ثم جاءت التعليمات رقم 95/28 الصادرة في 22 أبريل 1995 التي سمحت برفع عدد المشاركين في السوق إلى سبعة وثلاثين مشاركا، مع إلزام كل مشارك بفتح حساب لدى بنك الجزائر باعتباره الوسيط والمنسق بصفة مؤقتة في ظل غياب مؤسسة قادرة على تولي هذه المهمة، وذلك مقابل عمولة يدفعها المقترضين، بنسبة $\frac{1}{16}$ % في السنة للعمليات التي لا يتجاوز أجلها (30) يوما، و $\frac{1}{32}$ % للعمليات التي يفوق أجلها (30) يوما، ورافق ذلك ظهور وسائل جديدة لتنظيم السوق النقدية¹، ويمكن حصر الأدوات النقدية التي استخدمها بنك الجزائر خلال هذه الفترة في السوق النقدية في الأدوات التالية:

1.4.2. نظام الأمانات:

يتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية لتوفير السيولة بتعديل معدل الفائدة المتفاوض عليه، ويحدد مبلغ هذا التدخل بناء على الوضع الذي يتصوره والمقاييس التي يحددها، ويقوم نظام الأمانات على مبدأ يتمثل في أن كل بنك مقترض عليه أن يقدم ضمانات تتمثل في سندات عمومية أو خاصة يلتزم بها أمام البنك المقرض، بمعنى نظام الأمانات هي عملية مضمونة تعتمد على تسليم أو التنازل مؤقتا على سندات مقابل دين، أي قروض ممنوحة لمدة معينة منذ يوم إجراء العملية، وتكون هذه القروض مضمونة لمدة القرض²، ويتدخل بنك الجزائر وفق هذا النظام بإحدى الطريقتين التاليتين³:

➤ اتفاقية إعادة الشراء لمدة 24 ساعة: وحسب هذه الطريقة يحدد البنك المركزي مبلغا نمطيا للتدخل اليومي حسب تطورات السوق، فيقوم البنك الذي يطلب إعادة التمويل بالتنازل عن السندات التي بحوزته لمدة معينة أو بصفة مؤقتة ممتثلة في مدة القرض.

➤ اتفاقية إعادة الشراء لمدة 7 أيام: وتجرى هذه الاتفاقيات على سندات الخزينة التي يتنازل عنها البنك المقرض لمدة 7 أيام مقابل أموال تستعمل لمواجهة الحاجات المالية غير المتوقعة لهذا البنك.

كما يمكن لبنك الجزائر الشراء النهائي لكن خارج نظام الأمانة، وبموجب هذه الطريقة يتدخل البنك المركزي مشتريا لبعض الأنواع من السندات العامة والخاصة والتي يحددها بنفسه وفي هذه الحالة يكون

¹: لخص بتصرف بالاعتماد على:

- بقبق ليلي اسمهان، آليات تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتنا الداخلية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014/2015، ص 298.

- معيزي قويدري، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر (1990-2006)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007/2008، ص 294.

²: معيزي قويدري، مرجع سابق، ص 295.

³: الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر، 2010، ص 221.

التنازل عن هذه السندات من طرف البنوك نهائياً، ويحصل البنك المركزي مبلغ هذه الأوراق في تاريخ الاستحقاق من الأشخاص الذين سحبت عليهم مباشرة.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الأداة توقفت مند جوان 2000 نظرا لعدم لجوء البنوك للبنك المركزي لإعادة التمويل، نتيجة فائض السيولة البنكية، وهذا ما يفسر الانخفاض المستمر لمعدل نظام الأمانات من 14,5% في ديسمبر 97 إلى 13% في أواخر 1998 ليصل إلى 12% في ديسمبر 1999، ويستقر عند هذا المستوى عند تاريخ إجراء آخر معاملة، هذا ما دفع مجلس النقد والقرض إلى إحداث تغيير لأول مرة على الإطار التنظيمي للسوق النقدية المتمثل في التنظيم 91-08 من خلال تعديل المادة التاسعة في ديسمبر 2002، فعمليات القرض والاقراض بما في ذلك عمليات الشراء والبيع النهائي للسندات بين البنوك والمؤسسات المالية يجب أن تعقد إجباريا من خلال السوق النقدية¹.

2.4.2. سياسة السوق المفتوحة:

سمح قانون النقد والقرض للبنك المركزي التدخل في السوق النقدية باستخدام سياسة السوق المفتوحة، من خلال بيع أو شراء سندات عمومية لا يتجاوز تاريخ استحقاقها ستة أشهر، وكذلك خصم سندات خاصة أو تقديم قروض مقابلها، على ألا تتم هذه العمليات لصالح الخزينة العمومية أو الجهة المصدرة لهذه السندات، ويجب ألا يتعدى المبلغ الإجمالي للعمليات التي يجريها البنك المركزي على هذه السندات 20% من الإيرادات العادية للدولة المثبتة في السنة المالية السابقة².

ورغم الأهمية الكبرى لأداة عمليات السوق المفتوحة في معظم الدول إلا أنها لم تعرف نجاح في السوق النقدية بالجزائر حيث منذ إنشائها تم إجراء عملية وحيدة فقط في 30 ديسمبر 1996 بشراء بنك الجزائر سندات عمومية بقيمة 4 مليار دينار بمعدل فائدة 14,95% تستحق بتاريخ 27 فيفري 1997³.

3.4.2. مزادات القروض:

تم استخدام هذه الأداة النقدية غير المباشرة في ماي 1995، بموجب التعليم رقم 95/28، حيث بينت المادة الرابعة من هذه التعليم شروط وآليات استخدام بنك الجزائر لهذه الأداة التي تهدف إلى توفير السيولة اللازمة للبنوك التجارية ودعم أسعار الفائدة، ومحاولة تعويض معدل الخصم الذي كان يعتبر المصدر الأساسي للحصول على السيولة في إطار إصلاح السياسة النقدية، وتبعاً لهذا النظام يقوم بنك الجزائر في اليوم السابق للعملية بتحديد سعر فائدة أدنى، وبعد ذلك تُتقدم البنوك أو المؤسسات المالية بعطاءتها في شكل أسعار فائدة وأحجام الائتمان، وتنظم هذه العملية في اليوم الثاني من الأسبوع، حيث يتم تقديم المزادات يوم المناقصة

¹: رايس فضيل، التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر: 1989-2010، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، دون نشر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013، ص 197.

²: المادتان: (76، 77) من القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، مرجع سابق، ص 529.

³: رايس فضيل، مرجع سابق، 2013، ص 198.

من الساعة التاسعة صباحا إلى غاية الساعة الحادية عشر صباحا، وتعلن النتائج في نفس اليوم قبل الساعة الثالثة مساء، وتم العملية بالتلكس أو الفاكس وتعطى الأولوية للبنوك التجارية على المؤسسات المالية¹، وقد تم تقسيم الضامانات التي ينبغي تقديمها في مزادات القروض حسب طبيعتها إلى ثلاث فئات²:

- الفئة الأولى: وتشمل أذونات الخزينة، سندات التجهيز، سندات تمثل قروضا بنكية مضمونة من طرف الدولة، سندات تمثل قروض بنكية موجهة للمؤسسات من الصنف الأول، وتقبل هذه السندات تلقائيا في أية مزادة.

- الفئة الثانية: سندات تمثل قروضا موجهة للمؤسسات من الصنف الثاني، وتقبل فقط في حالة الإشارة إليها في المزادة.

- سندات تمثل قروضا موجهة للمؤسسات من الصنف الثالث، وهي لا تقبل في أية مزادة. وكانت مزادات القروض تعقد في البداية كل ستة أسابيع ولكن نظرا لتزايد أهميتها كأداة رئيسية لإعادة التمويل أصبحت تعقد منذ أوائل عام 1996 مرة كل ثلاثة أسابيع، ولقد قدر معدل مزادة القروض بـ 19,5% في نهاية 1995 ثم انخفض إلى 17,20% في نهاية 1996، وفي ديسمبر 1999 وصل إلى 11,07% ثم 8,3% في فيفري 2001³، هذا وتوقفت تدخلات بنك الجزائر من خلال هذه الأداة منذ ماي 2001 بفضل فائض السيولة المتزايدة من سنة لأخرى⁴.

4.4.2. مزادات أذونات الخزينة:

واصلت السلطات النقدية في إطار إصلاح السياسة النقدية وتنفيذا للإصلاحات المبرمة مع صندوق النقد الدولي في التوجه نحو الأدوات النقدية غير المباشرة، واستكمالاً لنظام مزادات القروض، تم استحداث هذه الأداة بموجب المادة الخامسة من التعليم رقم 95/28، في حين حدد المنشور رقم 01 الصادر في 30 ماي 1995 المتعلق بأذونات الخزينة بالحساب الجاري، شروط وكيفية إصدار هذه الأذونات، حيث تقوم الخزينة العمومية بإصدار سندات عمومية وتقوم بطرحها في السوق النقدية عن طريق بنك الجزائر باعتباره وكيلها المالي، وذلك من أجل تلبية حاجاتها التمويلية، وتصنف هذه السندات حسب فترات الاستحقاق إلى⁵:

¹: Banque d'Algérie, L'instruction N° 95/28 du 22/04/1995 portant organisation du marché monétaire.

²: رايس فضيل، 2010، مرجع سابق، ص 198.

³: مدوخ ماجدة ووصاف عتيقة، مرجع سابق، ص 304.

⁴: رايس فضيل، مرجع سابق، ص 197.

⁵: نفس المرجع السابق، ص 198.

- أذونات الخزينة قصيرة الأجل: وتمثل في تلك الصادرة لمدة 13، 26، 53 أسبوع، وتعرف بـ $BTC13$ ، $BTC26$ ، $BTC52$ ، على الترتيب، الفوائد تدفع مسبقا مجرد تسديد الأصل من طرف المكتب، وتسترجع بقيمتها الاسمية.

- أذونات الخزينة متوسطة الأجل (BTM): وتمثل تلك الصادرة لمدة سنتين أو خمس سنوات وتعرف باسم $BTM2$ ، $BTM5$ ، الفوائد الناتجة تدفع سنويا وتسترجع قيمتها الاسمية عند نهاية المدة. وتم إصدار أصناف أخرى من السندات لفترات متفاوتة تعرف بمصطلحات مختلفة (BTM Bon de $trésor assimilé$)، لمدة سنة أو سنتين، كما نجد CAT ($Obligation assimilé du trésor$) لمدة 10 سنوات. وقد بدأت هذه العملية لأول مرة في أكتوبر 1995، وبلغت أسعار الفائدة على السندات 22,5% ثم انخفضت إلى 17,5% في نهاية نفس السنة، وواصلت الانخفاض التدريجي حيث بلغت معدلات الفائدة لهذه الأذونات في سنة 2000 كما يلي: 13 أسبوع: 9,83%، 26 أسبوع: 9,91%، 52 أسبوع: 10,06%، سنتين: 8%¹.

ويمكن القول أن السوق النقدية شهدت نشاط بعد ابرام برنامجي التثبيت والتصحيح الهيكليين مع صندوق النقد الدولي، حيث تم بموجبهما التوجه نحو الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية في إطار التحول نحو اقتصاد السوق، وهذا ما يتبين من خلال الجدول رقم (3) الذي يبين تطورات السوق النقدية خلال فترة تطبيق البرنامجين:

الجدول رقم (3): تطور السوق النقدية خلال الفترة (1994-1998)

الوحدة: مليار دينار جزائري

1998		1997		1996		1995		1994		السنوات البيان
المعدل (%)	المبلغ	المعدل (%)	المبلغ	المعدل (%)	المبلغ	المعدل (%)	المبلغ	المعدل (%)	المبلغ	
11,8	47	13,3	31	17,2	107,3	19,4	44	6	-	المناقصات
13	16	14,5	15	19	10,4	23	22,5	20	5,9	المنح
-	-	-	-	14,9	4	-	-	-	-	السوق المفتوحة
	63		46		121,7		66,5		5,9	المجموع 1
10	4,3		-	18	20	19,7	6,6	19,5	4,7	بين البنوك يوم بيوم
10,4	67,2	11,8	67,3	18,7	41,2	21,4	19,8	19,9	10,9	بين البنوك بأجل
	71,5		67,3		61,2		26,4		15,6	المجموع 2
	134,5		113,3		182,9		92,9		21,5	المجموع الكلي

Source : Abdelkrim Naas, Le Système Bancaire Algérien, Edition INAS, Paris, 2003, p 251.

¹: ماجدة مدوخ، مرجع سابق، ص 373.

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع حجم المعاملات في السوق النقدية، حيث انتقلت من 21,5 مليار دينار سنة 1994 إلى 92,9 مليار سنة 1995، ثم إلى 182,9 مليار دينار سنة 1996، لتتخفص سنة 1997 إلى 113,3 مليار دينار، وتعود للارتفاع مرة أخرى إلى 134,5 مليار دينار، أي أنها تضاعفت بحوالي 6 مرات، وذلك راجع لإحلال وسائل السوق النقدية باعتبارها أدوات غير مباشرة مكان الأدوات المباشرة التي كان معمولا بها سابقا في إطار الإصلاحات الاقتصادية المتبعة برعاية صندوق النقد الدولي. أما بالنسبة للعمليات فبعد أن كانت المنح (الأمانات) هي الأسلوب الوحيد التي يتدخل به بنك الجزائر في السوق النقدية قبل سنة 1995، حيث كان حجم هذه الأداة في حدود 5,9 مليار دينار سنة 1994، وارتفع إلى 22,5 مليار دينار سنة 1995، ثم انخفض إلى 10,5 مليار دينار سنة 1996، ليعود للارتفاع مجدد حيث وصل إلى 15 و16 مليار دينار سنتي 1997 و1998 على التوالي، أخذت المناقصات الدور الأهم في إدارة السيولة النقدية من طرف بنك الجزائر وهو ما يبينه ارتفاع حجم هذه الأداة حيث انتقل من 44 مليار دينار سنة 1995 إلى 107 مليار سنة 1996، ثم انخفض إلى 31 و47 مليار دينار على التوالي سنتي 1997 و1998، مع تحسن وضعية السيولة النقدية، في حين لم تسجل سوى عملية واحدة للسوق المفتوحة كما ذكرنا سابقا بمبلغ 4 مليار دينار سنة 1996.

كما نلاحظ أيضا أن العمليات بين البنوك غلبت عليها العمليات لأجل، حيث انتقل حجمها من 10,9 مليار دينار سنة 1994 إلى 19,8 مليار دينار سنة 1995، مقابل 4,7 مليار و6,6 مليار دينار بالنسبة للعمليات ليوم بيوم، ووصل حجم العمليات لأجل الارتفاع حيث وصل إلى 67 مليار دينار سنتي 1997 و1998، في حين سجلت العمليات يوم بيوم تراجع كبير، حيث انخفضت من 20 مليار سنة 1996 إلى 4,3 مليار دينار سنة 1998، بعدما كانت معدومة سنة 1997، وهو ما يثبت تحسن السيولة البنكية في السوق ما بين البنوك.

إن التحول نحو اقتصاد السوق فرض على الجزائر التوجه نحو استخدام الوسائل النقدية غير المباشرة وهذا ما يتبين جليا من خلال التخلي عن تأطير الائتمان والعمل على تطوير السوق النقدية، والتي عرفت توسعا وتنظيما أكثر بعد صدور قانون النقد والقرض، سواء من حيث عدد المتدخلين أو من حيث طبيعة العمليات وعددها، وذلك تحت ضغط الظروف الاقتصادية السائدة ومشروطة المؤسسات المالية الدولية.

3. تطور الوضعية النقدية خلال الفترة (1990-2000).

بعد استعراض أهم الإصلاحات النقدية التي باشرتها الجزائر سواء الذاتية أو التي كانت برعاية المؤسسات المالية الدولية، وكذلك الامام بالأدوات النقدية التي استخدمها بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية، نخرج على تطور الأوضاع النقدية، لمعرفة مدى فعالية هذه الإصلاحات والأدوات في الحفاظ على التوازنات النقدية.

1.3. تطور الكتلة النقدية:

تحتوي الكتلة النقدية على كل وسائل الدفع الفورية التي يحوزها الأعوان الاقتصاديون داخل التراب الوطني، وتتكون الكتلة النقدية في الجزائر من العناصر التالية¹:

النقود الورقية: تمثل في تداول النقود الورقية من بنكنوت وقطع نقدية، وتعتبر من مكونات الأساسية للكتلة النقدية بالجزائر.

النقود الكتابية: تمثل في النقود المتداولة عن طريق الكتابة من حساب بنك إلى حساب بنك آخر، وتتكون أساسا من ودائع تحت الطلب لدى المصارف وودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير.

أشباه النقود: تتكون من الودائع المودعة لغرض الحصول على فوائد وودائع الأجل، والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض، وهي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصادية.

يطلق على النقود الورقية والكتابية مجتمعة معا العرض النقدي (M1)، أما العناصر الثلاثة مجتمعة فتعرف باسم العرض النقدي (M2).

والجدول رقم (4) يبين تطورات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2000).

الجدول رقم (4): تطورات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2000).

الوحدة: مليار دينار جزائري

النقد السنة	نقود ورقية	معدل نموها (%)	نقود كتابية	معدل نموها (%)	أشباه النقود	معدل نموها (%)	الكتلة M2	معدل نموها (%)
1990	134,942	12,75	135,141	03,84	72,923	25,34	343,005	11,31
1991	157,2	16,49	167,793	24,16	90,276	23,79	415,27	21,06
1992	184,851	17,58	184,86	10,17	146,183	61,92	515,905	24,32
1993	211,311	14,31	235,594	27,44	180,522	23,49	627,427	21,61
1994	222,986	05,52	252,847	07,32	247,68	37,20	723,514	15,34
1995	249,767	12,01	269,339	06,52	280,455	13,23	799,562	10,51
1996	290,884	16,46	298,217	10,72	325,958	16,22	915,058	14,44
1997	337,621	16,06	333,953	11,98	409,948	25,76	1081,518	18,19
1998	390,42	15,63	435,952	30,54	766,09	86,87	1592,461	47,24
1999	439,995	12,69	465,187	06,70	884,167	15,41	1789,35	12,36
2000	484,527	10,12	563,658	21,16	974,35	10,19	2022,534	13,03

المصدر: من إعداد الطالب بناء على:

- Bulletin statistique de la banque d'Algérie, séries rétrospectives, hors-série, Juin 2012.

¹: بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 167.

يتضح من خلال الجدول تبين اتجاهات السياسة النقدية خلال هذه الفترة، حيث يمكن التمييز بين مرحلتين مختلفتين، وخلال المرحلة الممتدة من سنة 1990 إلى 1993 كان اتجاه السياسة النقدية توسعياً، وهذا ما يبينه معدل نمو الكلفة النقدية (M2) الذي فاق الـ 20% خلال هذه سنوات، فبعد أن كان 11,03% سنة 1990 ارتفع إلى 21,06% سنة 1991 ثم إلى 24,23% سنة 1992، لينخفض سنة 1993 إلى 21,61%، وشهدت أشباه النقود نمواً أكبر مقارنة بباقي مكونات الكلفة النقدية حيث وصل معدل نموها إلى 61,92% سنة 1992، في حين سجلت النقود الورقية 17,58% كأقصى نسبة وذلك خلال نفس السنة، بينما وصل معدل نمو النقود الكتابية إلى 27,44% كأقصى حد سنة 1993، وانتقل حجم الكلفة النقدية من 343 مليار دينار سنة 1990 إلى 415 مليار دينار سنة 1991، ثم إلى 515 مليار دينار سنة 1992 ليصل إلى 627 مليار دينار مع نهاية سنة 1993، بمعدل نمو إجمالي وصل إلى 82,94%، ويرجع ارتفاع الكلفة النقدية خلال هذه المرحلة إلى زيادة الإصدار النقدي لتغطية العجز الموازي وتلبية حاجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، وكذلك عدم التشدد في تطبيق البرامج الائتمانية المبرمة مع صندوق النقد الدولي.

وشهدت المرحلة الثانية الممتدة من سنة 1994 إلى سنة 2000، تغيراً جذرياً في مسار السياسة النقدية وذلك بعد الاتفاقيات المبرمة مع المؤسسات النقدية الدولية، حيث تم اتخاذ سياسة نقدية انكماشية من أجل التحكم في التوازنات النقدية خصوصاً معدلات التضخم التي سجلت معدلات قياسية خلال الفترة السابقة، وهو ما يبينه معدل نمو الكلفة النقدية حيث لم يتجاوز الـ 19% خلال سنوات هذه المرحلة باستثناء سنة 1998 والتي وصل خلالها 47,24% وذلك راجع لتنقيد موارد الجدولة والشروع في عملية التطهير المالي للمؤسسات ابتداءً من سنة 1997، كما تبينه أيضاً معدلات نمو مكونات الكلفة النقدية والتي عرفت انخفاضاً ملحوظاً مقارنة بالمرحلة السابقة، فأشبه النقود لم يتجاوز معدل نموها 37% باستثناء سنة 1998، والنقود الورقية لم تتجاوز 17%، في حين لم تتعدى النقود الكتابية نسبة 12% باستثناء سنتي 1998 و2000، وانتقلت الكلفة النقدية من 723 مليار دينار سنة 1994 إلى 2022 مليار دينار سنة 2000 أي بمعدل نمو إجمالي قدره 179,54% وبمعدل سنوي متوسط بلغ 18,73%.

أما من حيث بنية الكلفة النقدية، فالجدول رقم (5) يبين تطور نسبة مكونات الكلفة النقدية خلال الفترة (1990 - 2000).

الجدول رقم (5): تطور بنية مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2000).

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة النقد	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
نقود ورقية (%)	39,34	37,86	35,83	33,68	30,82	31,24	31,79	31,22	24,52	24,59	23,95
نقود كتابية (%)	39,40	40,40	35,84	37,54	34,94	33,68	32,59	30,88	27,38	25,99	27,87
أشباه النقود (%)	21,26	21,74	28,33	28,78	34,24	35,08	35,62	37,90	48,10	49,42	48,18

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (4).

ويتضح من خلال الجدول أنه خلال الفترة (1990-1993) شكلت النقود الكتابية (ودائع تحت الطلب لدى البنوك وودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير) النسبة الأكبر من حجم النقود المتداولة حيث بلغت نسبتها المتوسطة 38,29%، تليها النقود الورقية بنسبة متوسطة وصلت 36,67%، في حين كانت نسبة الودائع لأجل ضئيلة نوعا ما، حيث كانت في حدود 25% فقط، ويرجع ذلك إلى زيادة الإصدار النقدي كما ذكرنا سابقا وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض معدلات الفائدة الحقيقية والتي سجلت معدلات سلبية خلال بعض السنوات وكذلك ارتفاع التسرب النقدي وانخفاض الوعي المصرفي لدى الأعوان الاقتصاديين، أما المرحلة الممتدة من سنة 1994 إلى 2000 فعرفت تغير جذري في تركيبة الكتلة النقدية، أين برزت الودائع لأجل (أشباه النقود) كأهم مكون للكتلة النقدية، حيث بلغت 41,22% كنسبة متوسطة خلال هذه المرحلة، وفاق 48% خلال السنوات الأخيرة، في حين عرفت النقود الورقية والودائع تحت الطلب تراجع ملحوظ حيث انخفضت نسبتها المتوسطة إلى 28% و30,47% على التوالي، وهذا ما يبرز تزايد دور البنوك في تمويل الاقتصاد وتحسن الوعي المصرفي للأعوان الاقتصاديين، وتشديد الرقابة على الكتلة النقدية للتحكم في ارتفاع معدلات التضخم ضمن برامج التثبيت والتعديل الهيكلي.

ويمكن القول أن السلطات النقدية وجدت صعوبات كبيرة في التحكم في العرض النقدي وهو ما يتضح من خلال عدم استقرار معدلات نموها من سنة إلى أخرى، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أبرزها دخول الاقتصاد الجزائري مرحلة جديدة من التسيير حيث تعتبر هذه الفترة مرحلة تحول من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق ومما يترتب عنها نتيجة الاختلالات التي كان يعرفها الاقتصاد الجزائري خلال فترة التسيير المركزي حيث كان القرارات الاقتصادية تتخذ إداريا بعيد عن المنطق الاقتصادي، لاسيما معدلات الفائدة وأسعار الصرف، ضف إلى ذلك ضعف الجهاز البنكي وعدم وجود وعي مصرفي لدى الأعوان الاقتصاديين

كما أشرنا سابقاً، وارتفاع معدلات التسرب النقدي والاعتماد على الإصدار النقدي لتغطية العجز الموازي والاحتياجات المالية للمؤسسات العمومية، واتساع حجم السوق الموازية التي أصبحت تنافس القنوات الرسمية.

2.3. تطور مقابلات الكلفة النقدية:

تعتبر النقود ديون على مؤسسات الإصدار لذلك لا يتم إصدار النقد إلى بمقابل، ويعرف اقتصادياً هذا المقابل بمقابلات الكلفة النقدية، وفي الجزائر تتكون مقابلات الكلفة النقدية من العناصر التالية¹:

- الذهب والعملات الصعبة: تأتي من إيرادات الصادرات من السلع والخدمات، ودخول صافية لرؤوس الأموال (استثمارات خارجية مباشرة أو غير مباشرة) وتحويلات أحادية سواء للقطاع العام أو الخاص، إضافة إلى ما تملكه الدولة من سبائك ذهبية وعملات أجنبية قابلة للتداول.
- ديون على الخزينة: تمثل جانب من مكونات الغطاء النقدي للكلفة النقدية، فعندما تكون الخزينة أمام نفقات تلجأ إلى البنك المركزي لمنحها تسبيقات أو تفرض على البنوك التجارية الاكتتاب في سندات الخزينة.
- قروض للاقتصاد: تسمح هذه العملية للشركات بالاقتراض من البنوك لسقف محدد، ولكي تستطيع البنوك التجارية تلبية حاجات السيولة فإنها تلجأ إلى مؤسسة الإصدار لإعادة الخصم على أساس معدل سعر الفائدة.

والجدول رقم (6) يبين تطور مقابلات الكلفة النقدية ونسبتها في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2000.

¹: بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 169.

الجدول رقم (6): تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2000).

الوحدة: مليار دينار جزائري

المقابلات السنة	الموجودات الخارجية	نسبتها إلى M2 (%)	قروض للدولة	نسبتها إلى M2 (%)	قروض الاقتصاد	نسبتها إلى M2 (%)	المجموع
1990	6,535	1,91	167,043	48,70	246,979	72,00	343,005
1991	24,286	5,85	158,97	38,28	325,848	78,47	415,27
1992	22,641	4,39	226,933	43,99	412,31	79,92	515,902
1993	19,618	3,13	527,835	84,13	220,249	35,10	627,427
1994	60,399	8,35	468,537	64,76	305,843	42,27	723,514
1995	26,298	3,29	401,587	50,23	565,644	70,74	799,562
1996	133,949	14,64	280,548	30,66	776,843	84,90	915,058
1997	350,309	32,39	423,65	39,17	741,281	68,54	1081,518
1998	280,71	17,63	723,181	45,41	906,181	56,90	1592,461
1999	169,618	9,48	847,899	47,39	1150,733	64,31	1789,35
2000	775,948	38,37	677,477	33,50	993,737	49,13	2022,5

المراجع: من إعداد الطالب بناء على:

- Bulletin statistique de la banque d'Algérie, séries rétrospectives, hors-série, Juin 2012.
- ONS.

من خلال الجدول يتضح أن الموجودات الخارجية هي أقل العناصر تغطية للكتلة النقدية، ويمكن تقسيم فترة تطورها إلى مرحلتين، الأولى تمتد من سنة 1990 إلى سنة 1995، والتي عرفت نموا متذبذبا، حيث ارتفع حجما من 6,535 مليار دينار سنة 1990 إلى 24,286 مليار دينار سنة 1991، ثم انخفض إلى 22,641 مليار و19,618 مليار سنتي 1992 و1993 تواليا، ثم عاد للارتفاع مجددا حيث وصل إلى 60,399 مليار دينار سنة 1994، ليعود للانخفاض مجددا حيث بلغ 26,298 مليار دينار سنة 1995، ولم تتجاوز نسبة تغطيتها الـ 10% خلال هذه الفترة، حيث بلغت 1,91% سنة 1990 ثم ارتفعت 5,85% سنة 1991 لتتخفف إلى 4,39% و3,13% سنتي 1992 و1993 على التوالي، وتعود للارتفاع مجددا سنة 1994 حيث وصلت إلى 8,35%، ثم عادت للانخفاض مرة أخرى سنة 1995 حيث بلغت 3,29%، ويعود ذلك لانخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية باعتباره أهم مصدر للعملة الصعبة، حيث يشكل ما يقارب 98% من إجمالي الصادرات، أما المرحلة الثانية والممتدة من سنة 1996 إلى سنة 2000 فعرفت ارتفاعا محسوسا حيث وصلت إلى 133,949 مليار سنة 1996، ثم إلى 350,309 مليار سنة 1997 بسبب انتعاش

أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث وصل سعر البرميل إلى 21,7 دولار سنة 1996 و19,49 دولار للبرميل سنة 1997، قبل أن تسجل انخفاض سنّي 1998 و1999 حيث بلغت 280,71 مليار و169,618 مليار على التوالي بعد تراجع أسعار النفط سنة 1998 إلى 12,94 دولار ثم ارتفع إلى 17,91 دولار سنة 1999، في حين سجلت سنة 2000 ارتفاعاً قياسياً للموجودات الخارجية حيث وصلت إلى 775,948 مليار دينار بسبب ارتفاع أسعار النفط مجدداً حيث بلغ سعر البرميل 28,5 دولار للبرميل، كما عرفت نسبة التغطية ارتفاعاً ملموساً أيضاً فبعد أن كانت في حدود 3% سنة 1995، ارتفعت إلى 14,64% سنة 1996 ثم إلى 32,39% سنة 1997، قبل أن تراجع سنّي 1998 و1999 إلى 17,63% و9,48% توالياً، لتعود للارتفاع مجدداً سنة 2000 حيث وصلت إلى 38,37%.

وعرفت القروض الموجهة للدولة بصفتها أيضاً أحد مقابلات الكلفة النقدية تذبذباً وعدم استقرار من سنة لأخرى، كما أن قيمتها المطلقة كانت موجبة مما يدل أن الخزينة العمومية كانت مقترضة أكثر منها مقرضة، فبعد أن بلغ حجم القروض 167,043 مليار دينار سنة 1990 وبنسبة تغطية 48,70%، انخفض إلى 158,97 مليار دينار سنة 1991 بمعدل نمو سالب قدره (-4,83%) في حين بلغت نسبة تغطيتها 38,28%، ليرتفع سنة 1992 إلى 226,933 مليار دينار بنسبة نمو فاقت 42%، وبنسبة تغطية وصلت 44%، أما سنة 1993 فقد عرفت ارتفاعاً كبيراً حيث وصل حجم القروض 527,835 مليار دينار أي بمعدل نمو وصل 132,60%، ونسبة تغطية ارتفعت إلى 84,13% وذلك من أجل تغطية العجز الموازني وتمويل المؤسسات العمومية العاجزة، وابتداء من سنة 1994 سجلت القروض تراجعاً ملموساً تزامناً مع تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي، حيث انخفض حجم القروض سنة 1994 إلى 468,537 مليار دينار أي بنسبة نمو قدرها (-11,23%) ونسبة تغطية بلغت 64,76%، ثم انخفض إلى 401,587 مليار دينار سنة 1995 أي بنسبة نمو (-14,28%) في حين بلغت نسبة تغطيتها 50,23%، وواصل حجم القروض الانخفاض سنة 1996، حيث وصل إلى 280,548 مليار دينار بانخفاض قدره 30,14% بنسبة تغطية قدرت بـ 30,66%، ويرجع هذا الانخفاض إلى اتباع سياسة نقدية انكماشية وكذلك الشروع في خصخصة المؤسسات العمومية خصوصاً التي كانت تعاني مشاكل مالية مما أدى إلى تراجع القروض لهذه الشركات في إطار التطهير المالي للمؤسسات العمومية، وعادت للارتفاع خلال الفترة (1997-1999)، حيث بلغ حجم القروض سنة 1997 حوالي 423,65 مليار دينار بمعدل نمو بلغ 51% وبنسبة تغطية بلغت 39,17% وارتفع سنة 1998 إلى 723,181 مليار دينار بنمو قدره 70,70% وبلغت نسبة التغطية 45,41%، وواصل الارتفاع ليصل سنة 1999 إلى 847,899 مليار دينار أي بنمو 17,24% بنسبة تغطية قدرت بـ 47,39%، ليتراجع سنة 2000 إلى 677,477 مليار دينار بانخفاض قدره 20,09% في حين بلغت نسبة التغطية 33,50%، ويرجع هذا

الارتفاع إلى عودة ظهور العجز الموازي وكذلك تكفل الخزينة العمومية بإعادة شراء ذمم المؤسسات المنحلة في إطار عملية التطهير المالي.

في حين شكلت القروض الموجهة للاقتصاد أهم غطاء للكلفة النقدية، حيث فاقت نسبة تغطيتها 65% كنسبة متوسطة خلال هذه الفترة، فبعد أن كان حجم القروض 246,979 مليار دينار سنة 1990 انتقل إلى 325,848 مليار سنة 1991 ثم إلى 412,31 مليار سنة 1992 أي بمعدل نمو بلغ 66,94% خلال سنتين، ثم انخفض سنة 1993 إلى 220,249%، ليعود للارتفاع مجددا بدءا من سنة 1994، حيث وصل خلال هذه السنة إلى 305,843 مليار دينار ثم إلى 565,644 مليار دينار سنة 1995 ليصل سنة 1996 إلى 776,843 مليار دينار أي بمعدل نمو فاق 154% خلال سنتين فقط، في حين سجلت سنة 1997 انخفاض طفيف حيث انخفض إلى 741,281 مليار دينار أي بانخفاض قدره 4,57%، ليسترجع المنحى التصاعدي انطلاقا من سنة 1998 إذ سجل 906,181 مليار دينار بنسبة نمو 22,24%، ثم وصل إلى 1150,733 مليار دينار سنة 1999 بنمو قدره 15,95% لينخفض من جديد سنة 2000 حيث انخفض إلى 993,737 مليار دينار أي بمعدل نمو سالب قدره 13,64%، ويعود التذبذب الحاصل في بعض السنوات إلى الحذر المتزايد للبنوك في مجال منح القروض، وكذلك ضعف الجهاز البنكي في ظل اتساع نشاط السوق الموازية.

3.3. تطور معدلات التضخم:

يعتبر التضخم من أهم المؤشرات النقدية التي يمين الحكم من خلالها على مدى نجاعة السياسة النقدية، حيث أصبحت السياسة النقدية تستهدف التأثير على هذا المتغير وفقا للظروف السائدة والأهداف الاقتصادية المسطرة.

وقد شهدت معدلات التضخم في الجزائر تطورات جوهرية خلال مرحلة التسعينات، حيث بلغت معدلات قياسية خلال الفترة (1990-1996)، قبل أن تسجل انخفاضات قياسية أيضا خلال الفترة اللاحقة، والجدول رقم (7) يبرز تطورات معدلات التضخم والنمو الاقتصادي خلال هذه المرحلة.

الجدول رقم (7): تطور معدلات التضخم والنمو والكلفة النقدية خلال الفترة (1990-2000).

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل التضخم	16,65	25,88	31,66	20,54	29,04	29,77	18,67	5,73	4,95	2,64	0,33
معدل النمو	0,8	-1,2	1,8	-2,1	-0,9	3,8	4,1	1,1	5,1	3,2	2,2
معدل نمو M2	11,31	21,06	24,32	21,61	15,34	10,51	14,44	18,19	47,24	12,36	13,03

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من بيانات البنك المركزي والبنك الدولي.

انتقل معدل التضخم من 16,65% سنة 1990 إلى 25,88% سنة 1991، ليرتفع سنة 1992 إلى مستوى قياسي حيث وصل إلى 31,66% كأعلى نسبة خلال هذه العشرية، ثم انخفض سنة 1993 إلى 20,54%، ليعود للارتفاع مجددا سنة 1994 حيث سجل 29,04%، ثم 29,77% سنة 1995، لينخفض مرة أخرى سنة 1996 إلى 18,67%، ويعود ارتفاع معدلات التضخم خلال هذه الفترة إلى عدة أسباب أهمها الاختلال بين العرض والطلب والناجم عن ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته، حيث سجلت هذه الفترة معدلات نمو ضئيلة جدا وسالبة في بعض السنوات على غرار سنوات 1991، 1993 و1994 كما هو مبين في الجدول، وكذلك أيضا رفع الدعم السلمي وتحرير الأسعار وتخفيض قيمة الدينار في إطار الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي، إضافة إلى ارتفاع حجم الإصدار النقدي من أجل تغطية العجز الموازي، وابتداء من سنة 1997 عرف معدل التضخم تراجعا كبيرا حيث انخفض خلال هذه السنة إلى 5,73% ثم انخفض إلى 4,95% سنة 1998، ليواصل الانخفاض سنة 1999، أين وصل إلى 2,64%، ليسجل انخفاض قياسي سنة 2000 أين وصل إلى 0,33%، ويرجع هذا الانخفاض أساسا إلى التزام السلطات الجزائرية بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي المبرم مع المؤسسات المالية الدولية والذي نص على اتباع سياسة نقدية انكماشية من أجل التحكم في الطلب الكلي والحد من نمو الطلب النقدي من خلال رفع أسعار الفائدة، وكذلك تقليص النفقات العامة وتجميد الأجور، فضلا عن التخلي عن تمويل عجز الميزانية عن طريق الإصدار النقدي.

4.3. تطورات سعر الصرف:

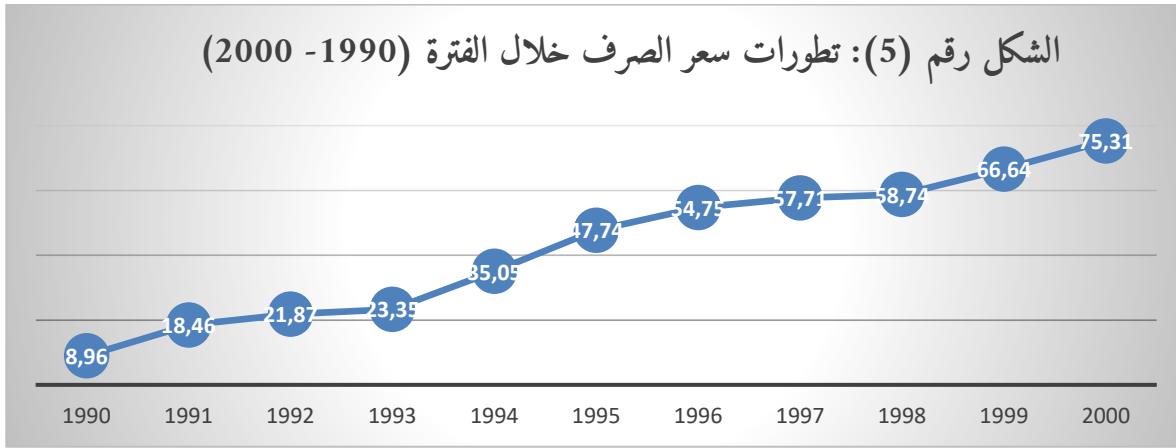
يعود إنشاء الدينار الجزائري إلى أبريل سنة 1964 كبديل عن الفرنك الفرنسي الذي كان مستخدما إبان الاستعمار، وذلك من أجل استكمال الاستقلال الاقتصادي وتدعيم الاستقلال السياسي، وكان الدينار الجزائري أنداك مساويا للفرنك الفرنسي والذي كان يعادل 180 ملغ من الذهب الخالص، وتعززت قيمة الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي بعد إقدام السلطات النقدية الفرنسية على تخفيض الفرنك الفرنسي في 8 أوت 1969¹، وبعد انهيار نظام بروتون وودز قامت الجزائر باتباع نظام السلة، حيث ربطت عملتها بسلة من العملات (14 عملة كان الدولار أكثرها ترجيحا) تمثل أهم شركائها التجاريين، وبالتالي خرجت الجزائر من منطقة الفرنك²، وفي أواخر سبتمبر 1994 تم اتخاذ قرار التخلي عن نظام الربط إلى سلة من العملات، ليعوض بنظام جلسات التثبيت "Fixing" بداية من 1994/10/01، وتضم جلسات التثبيت ممثلي المصارف التجارية تحت إشراف بنك الجزائر والتي كانت تنظم أسبوعياً، لكن سرعان ما أصبحت يومية، ويتم من خلالها عرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبراً عنها بدلالة العملة المحورية (الدولار

¹: محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقييم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، جامعة الشلف، جوان 2006، صص: 243، 244.

²: أيت يحيى سمير، التعميم المدار للدينار الجزائري، بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة ورقلة، 2011، صص 65.

الأمريكي) على أساس سعر صرف أدنى، ثم تقوم المصارف بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجياً من خلال عرض بنك الجزائر للعملات الصعبة وطلب المصارف التجارية عليها عن طريق المناقصة، وبهذا يتم تحديد سعر صرف الدينار عند أقل عرض، واستمر العمل بهذا النظام إلى غاية 1995/12/31¹، حيث كانت هذه الطريقة بمثابة مرحلة انتقالية وتجريبية لتعويم الدينار الجزائري ومهلة لإعداد القوانين والإجراءات اللازمة لتنظيم سوق الصرف، والتي بدأت نشاطها رسمياً في 1996/01/02 بعد تأسيس سوق ما بين البنوك، حيث تم تعويم الدينار وأصبحت قيمته تتحدد عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب بين المتدخلين في السوق والمتمثلين في البنوك التجارية والمؤسسات المالية، مع إلزامية تدخل بنك الجزائر من أجل حماية الدينار من تدهور قيمته.

ويبين الشكل رقم (5) تطور سعر الصرف خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2000.



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات بنك الجزائر.

عرف الدينار الجزائري منذ نشأته استقراراً نسبياً بسبب ربطه بالفرنك الفرنسي في المرحلة الأولى وبسلة عملات في المرحلة الثانية، حيث كان الدينار الجزائري خلال هذه الفترة مقيماً بأكثر من قيمته الحقيقية وغير قابل للتحويل أيضاً كما أنه لم تكن هناك سوق داخلية للصرف، فسعر الصرف خلال هذه الفترة كان يحدد إدارياً، لكن ومع اندلاع الأزمة النفطية نهاية الثمانينيات وتحت ضغط أزمة المديونية الخارجية اضطرت السلطات النقدية إلى مراجعة طريقة تسعير الدينار وكذلك قيمته، فبعد أن كان سعر الصرف يتراوح بين 4 و5 دينار للدولار الواحد طيلة الفترة السابقة اضطرت السلطات النقدية إلى تعديل سعر الدينار بتخفيض قيمته بصفة تدريجية ومنظمة فيما يعرف بالانزلاق التدريجي خلال الفترة الممتدة من نهاية 1987 إلى سبتمبر 1992 وذلك من أجل الوصول إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة والتي عرف اختلالاً نتيجة ضعف احتياطات الصرف الأجنبية وثقل

¹: بربري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة شلف، 2009، ص 36.

خدمات المديونية الخارجية، وبالتالي انتقل سعر الصرف من 4,936 دينار للدولار في نهاية 1987 إلى 8,032 دينار مقابل كل دولار مع نهاية 1989، لتعرف بعد ذلك عملية الانزلاق تسريعا بداية من سنة 1990 وذلك تماشيا مع تسريع تطبيق الإصلاحات، لينتقل سعر صرف الدينار إلى 12,1191 دينار لكل دولار، واستمر هذا الانزلاق إلى غاية 1991 حيث وصل إلى 18,48 دينار للدولار، واستقر سعر صرف الدينار عند حدود هذا المستوى طيلة الستة أشهر الموالية، قبل أن يعرف سعر الصرف تخفيضا صريحا بعد قرار مجلس النقد والقرض في سبتمبر 1991 اجراء تخفيض للدينار بنسبة 22% في إطار برنامج الاستعداد الائتماني المبرم مع صندوق النقد الدولي، ليصل سعر الصرف إلى 21,87 دينار مقابل الدولار الواحد مع نهاية سنة 1992.

لكن هذا التخفيض كان له عبئا ثقيلا على الاقتصاد الوطني حيث لم تستطع المؤسسات الوطنية وكذلك المستهلكين مواجهة هذه التخفيضات المتتالية، مما اضطر السلطات النقدية إلى إعطاء الدينار الجزائري فترة راحة والعودة إلى التسعير الإداري ومحاولة معادلته بالأسعار الموازية، فقامت بتثبيت قيمته في نهاية سنة 1992 عند مستوى 23,35 دينار جزائري للدولار الواحد، واستمر عند هذا المستوى طيلة سنة 1993.

ومع استمرار عجز الميزان التجاري وتآكل الاحتياطات الأجنبية وضغط أزمة المديونية الخارجية قام مجلس النقد والقرض في مارس 1994 باتخاذ قرار تخفيض قيمة الدينار مرة أخرى بمقدار 7,3%، قبل أن يلجأ لتخفيض آخر في أبريل من نفس السنة بنسبة 40,17% في إطار اتفاق برنامج الإصلاح والتعديل الهيكلي المبرم مع صندوق النقد الدولي، ليصل سعر صرف الدينار إلى 35,05 دينار للدولار الواحد، واستمر التخفيض طيلة سنوات تطبيق البرنامج، حيث بلغ سعر الصرف 47,74 دينار للدولار سنة 1995، ثم انخفض إلى 54,75 دينار و57,71 دينار للدولار الواحد سنتي 1996 و1997 على التوالي، ليصل في سنة نهاية تطبيق البرنامج إلى 58,47 دينار مقابل الدولار الواحد أي بانخفاض قدره 67,58% خلال فترة تطبيق البرنامج، وذلك كنتيجة حتمية لعملية تحويل الدينار وتحرير أسعار الصرف الآجلة والعاجلة، واعتماد قوى السوق في تحديد سعر الصرف من خلال إنشاء سوق الصرف ما بين البنوك، ولم يقتصر التخفيض على فترة تطبيق البرنامج فقط، بل تواصل بعد ذلك حيث بلغ 66,64 دينار و75,31 دينار للدولار الواحد سنتي 1999 و2000 تواليا كنتيجة مباشرة لتعويم الدينار الجزائري في ظل ضعف الصادرات الجزائرية واعتمادها على المحروقات وضعف الجهاز الإنتاجي الوطني وعدم مرونته.

ورغم أن الجزائر استطاعت استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية على غرار التحكم في معدلات التضخم وتحقيق معدلات نمو موجبة والتخفيف من حدة المديونية الخارجية إلا أن برنامج التعديل والإصلاح الهيكلي ترك آثار سلبية لاسيما على المستوى الاجتماعي، حيث ارتفعت نسبة البطالة نتيجة تسريح العمال في إطار خصوصية المؤسسات العمومية العاجزة، وانخفض المستوى المعيشي بسبب تدهور القدرة الشرائية كنتيجة

مباشرة لعدم فعالية الجهاز الإنتاجي وانهيار الدينار الجزائري، وبالتالي لا يمكن الحكم على فعالية السياسة النقدية خلال هذه الفترة طالما استرجاع التوازنات الاقتصادية كان على حساب الجانب الاجتماعي، وبفضل تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية.

المطلب الثاني: مسار السياسة النقدية خلال الفترة (2001-2016).

عرف الاقتصاد الجزائري في بداية الألفية الثالثة عدة تطورات بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية والذي أدى إلى ارتفاع المداخيل المالية وتحسن السيولة العامة للاقتصاد الوطني، مما حتم على السلطات النقدية تكييف السياسة النقدية مع الأوضاع الجديدة من خلال اجراء تعديلات على قانون النقد والقرض، وكذلك إدخال أدوات نقدية جديدة.

1. الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (2001-2016).

عرفت هذه الفترة إجراء تعديلات جزئية على قانون النقد والقرض تماشيا مع الظروف الاقتصادية السائدة ومتطلبات عصرنة القطاع المالي والنقدي، وتمثل هذه التعديلات فيما يلي:

1.1. الأمر رقم 01-01 المتعلق بالنقد والقرض:

بعد عشر سنوات من إصدار قانون النقد والقرض جاء أول تعديل له بموجب هذا الأمر الصادر في 27 فيفري 2001، لكن هذا التعديل لم يمس الجوانب الأساسية حيث اقتصر على الجوانب الإدارية لتسيير وإدارة بنك الجزائر، فبموجب المادة 02 من هذا الأمر تم تعزيز استقلالية بنك الجزائر من خلال الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، حيث أصبح يتولى تسيير بنك الجزائر وإدارته ومراقبته على التوالي، محافظ يساعده ثلاث نواب ومجلس الإدارة ومراقبان، ويتكون مجلس الإدارة من المحافظ رئيسا ونواب المحافظ كأعضاء وثلاث موظفين ساميين يعينهم رئيس الجمهورية، أما مجلس النقد والقرض وفي إطار هذا التعديل فإنه يتكون من أعضاء من مجلس إدارة بنك الجزائر وثلاث شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل الاقتصادية والنقدية، كما تم إلغاء المادة 22 من القانون 10/90 والتي تحدد مدة ولاية محافظ بنك الجزائر ونوابه وكذا شروط إنهاءها بموجب المادة 13 من الأمر 01/01.

وتم أيضا إلغاء الفقرة الثالثة من المادة 23 من القانون 10/90، والتي كانت تتضمن عدم السماح للمحافظ ونوابه بالاقتراض من أية مؤسسة جزائرية كانت أو أجنبية، كما لا تقبل التعهدات الصادرة عنهم في محفظة البنك المركزي ولا في محفظة أي بنك عامل في الجزائر¹، وقد يكون هذا الاجراء حاجزا لعدم استغلال المحافظ ونوابه لمناصبهم في الحصول على قروض أو تمويلات بتعهدات شخصية، ولكن بزوال هذا

¹: الأمر 01-01، المعدل والمتمم للقانون 90-10 والمؤرخ في 2001/02/27

القيود بموجب هذا الأمر قد يتاح للمحافظ ونوابه تحصيل قروض وتمويلات من مؤسسات أجنبية أو جزائرية وكذا التعامل في محفظة بنك الجزائر ومحافظ بقية البنوك العاملة في الجزائر¹.

2.1. الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض:

جاء الأمر 11/03 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 10/90 في 26 أوت 2003 ليدخل تغييرات جوهرية عميقة في مجال تسيير النظام المصرفي الجزائري وكذلك صلاحيات ومكونات الهيئات المكلفة بتنظيمه ومراقبته، وهذا في إطار إصلاح النظام المصرفي ليتجاوب مع التغييرات التي يعرفها الواقع الاقتصادي، ومحاولة من المشرع لمكافحة كل أشكال التسيير الخاطئ وعمليات الفساد والفضائح التي عرفت مؤسسات النظام المصرفي²، حيث جاء هذا الأمر بعد فضائح بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري نظرا لضعف آليات الرقابة التي كان يستخدمها بنك الجزائر، وكذلك محاولة السلطات النقدية تكييف نظامها النقدي والمالي مع المقاييس العالمية³، حيث يستجيب هذا التعديل لتحقيق ثلاث أهداف أساسية وهي⁴:

- تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل من خلال:
 - فصل إدارة بنك الجزائر عن مجلس النقد والقرض؛
 - توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض في إدارة السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف والتنظيم والتسيير؛
 - إعطاء استقلالية أكبر للجنة المصرفية بإضافة أمانة عامة خاصة بها.
- تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي وذلك من خلال:
 - إثراء محتوى التقارير الاقتصادية والمالية؛
 - تأسيس هيئة مشتركة لتسيير المديونية والأرصدة الخارجية؛
 - تمويل إعادة الإعمار التي تسببت فيها الأحداث الأليمة التي مر بها البلد أثناء سنوات الأزمة؛
 - توفير السيولة الكافية لتأمين البلد ماليا بواسطة الانسياب الأحسن للمعلومات المالية.
- توفير الظروف الحسنة لحماية البنوك والادخار العمومي من خلال:
 - وضع شروط ومقاييس صارمة تضبط اعتماد البنوك ونفس الشيء بالنسبة للمستوردين؛

¹: بقبق ليلي أسهمان، مرجع سابق ص 325.

²: بهناس العباس، بن أحمد لخضر، النظام المصرفي الجزائري في ظل الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض والتحديات الراهنة له، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 4، العدد 07، جامعة زيان عاشور، الجلفة، سبتمبر 2013، ص. 39.

³: رسول حميد، الاتجاهات الحديثة في السياسة النقدية في الجزائر، مرجع سابق، ص 146.

⁴: Abdelkrim Sadeg, *Le système bancaire algérien, la nouvelle réglementation*, Edition Imprimerie ABEN, Alger, 2004, pp 24,25.

- منع مسيري ومؤسسي البنوك من تمويل نشاطات مؤسساتهم الاقتصادية من أموال البنوك التي يسيروها أو يملكوها؛
- تعزيز صلاحيات جمعية البنوك والمؤسسات المالية باعتماد قوانينها الأساسية من قبل بنك الجزائر؛

- تدعيم شروط عمل مركزية المخاطر؛
 - المساهمة في صندوق ضمان الودائع، حيث تلتزم البنوك بالمشاركة في هذا الصندوق بعلاوة ضمان سنوية بنسبة 1% على الأكثر من مبلغ ودائعها.
- 3.1. الأمر 04/10 المتعلق بالنقد والقرض:

جاء هذا الأمر في 26 أوت 2010 ليعدل ويتم الأمر 11/03 من أجل تكييف المنظومة القانونية مع الأوضاع الاقتصادية وإعطاء صلاحيات واسعة جدا لبنك الجزائر في مجال عمل ومراقبة وسلامة النظام المصرفي وإدارة السياسة النقدية، حيث أعطى هذا الأمر بنك الجزائر من التزامات التسجيل في السجل التجاري وكذلك الضرائب والرسوم لكل العمليات المرتبطة بنشاطاته مهما كانت طبيعتها.

إن التدابير التشريعية الجديدة المتخذة في إطار الأمر رقم 04/10 تعزز بشكل كبير الإطار القانوني الذي ينظم القطاع المصرفي في الجزائر وتقوي الإرساء القانوني للاستقرار المالي كهممة صريحة لبنك الجزائر، خاصة من زاوية مراقبة الخطر النظامي، ويأتي هذا لتعزيز الإجراءات التنظيمية المتخذة في هذه السنوات الأخيرة على ضوء بعض نقاط الضعف التي تمت معاينتها لاسيما النظام رقم 04/08 المؤرخ في ديسمبر 2008 الذي رفع بصفة جوهرية الرأس مال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية والنظام رقم 03/09 المؤرخ في ماي 2009 المتضمن القواعد العامة الخاصة بشروط البنوك والمتعلقة بالمخاطر على المنتجات المالية، وبهذا فقد أصبح لبنك الجزائر صلاحيات أوسع من حيث القيام بأي تحقيق على مستوى البنوك والمؤسسات المالية، خصوصا أن ملفتشي بنك الجزائر مهمة قيادة كل رقابة على مستوى هذه الهيئات وبالأخص لحساب اللجنة المصرفية، وعليه فإن تعزيز صلاحية بنك الجزائر يسمح بقدرة أكبر على الكشف المبكر لنقاط الضعف، وذلك عبر متابعة أفضل للبنوك والمؤسسات المالية في سبيل تحقيق أفضل رقابة للمخاطر المصرفية¹، ويمكن تلخيص أهم ما جاء في هذا الأمر في النقاط التالية²:

- إن المساهمات الأجنبية في البنوك لا يمكن أن يسمح بها إلا في إطار الشراكة علما أن المساهمة المحلية لا تقل عن 51% من رأس المال؛
- تحوز الدولة على مساهمة خاصة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية ذات رأس المال الأجنبي؛

¹: التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011، مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني في 16 أكتوبر 2011، موقع بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz.

²: بقبق ليل اسمهان، مرجع سابق، ص 330.

- أي تنازل عن مساهمات أو حصص في البنوك أو المؤسسات المالية يجب أن يرخص بها مسبقا من طرف محافظ بنك الجزائر وفي ظل الشروط المنصوص عليها من طرف مجلس النقد والقرض؛
- تكمن مهمة بنك الجزائر إلى جانب مهمته الأساسية في الحفاظ على استقرار الأسعار في تمثيل الوضعية المالية الخارجية للجزائر وإعداد ميزان المدفوعات؛
- يعمل بنك الجزائر على التأكد من سلامة وسائل الدفع، غير العملة الائتمانية، وكذا إعداد المعايير المطبقة في هذا المجال وملاءمتها؛
- يقوم بنك الجزائر بتنظيم وتسيير مركزية للمخاطر للمؤسسات ومركزية للمخاطر للعائلات ومركزية لعوارض الدفع؛

- تلتزم البنوك والمؤسسات المالية وضمن الشروط المحددة من قبل مجلس النقد والقرض بوضع جهاز للرقابة داخلي وجهاز للرقابة المطابقة، وأن تكون هذه الأسئلة ناجعة.
- وعلى العموم يمكن القول أن هذه الإصلاحات جاءت لتعديل وتتمة القانون 10/90 من أجل تكييف النظام النقدي والمالي مع الأوضاع الاقتصادية السائدة والمقاييس العالمية، وكذلك تعزيز استقلالية بنك الجزائر ودوره في إدارة السياسة النقدية والرقابة على الجهاز المصرفي.

2. أدوات السياسة النقدية خلال (2001-2016):

- لم تختلف أهداف السياسة النقدية خلال هذه الفترة عن مرحلة التسعينات حيث حددت المادة 35 من القانون 11/03 المتعلق بالنقد والقرض مهمة بنك الجزائر في توفير أفضل الشروط لنمو سريع للاقتصاد الوطني مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد.
- وقد تزامنت هذه الفترة مع ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية مما أدى إلى ارتفاع الاحتياطات الأجنبية، هذا الارتفاع كان له أثرا كبيرا على السيولة النقدية للاقتصاد الوطني، حيث عرف النظام المصرفي سيولة هيكلية مفرطة وغير مسبوقه ناتجة أساسا عن الطفرة النفطية والتي سمحت بتسطير برامج تنمية كبيرة، لذلك كان على بنك الجزائر استحداث آليات نقدية جديدة إضافة إلى تفعيل أداة الاحتياطي القانوني ورفع نسبتها من أجل السيطرة والتحكم في هذه السيولة حتى لا تؤدي إلى ضغوط تضخمية، لكن الأوضاع لم تستمر طويلا، حيث شهدت نهاية سنة 2014 انخفاض حاد لأسعار النفط على المستوى الأسواق الدولية، مما ألزم السلطات النقدية اتباع سياسة نقدية حذرة من أجل المحافظة على مختلف التوازنات النقدية الكلية، والجدول رقم (8) يبرز تطور فائض السيولة خلال الفترة (2001-2016).

الجدول رقم (8): تطور فائض السيولة خلال الفترة (2001-2016)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
السيولة المصرفية	193,3	298,4	611,2	673	732	1146	2001,18	2845,95
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
السيولة المصرفية	2447,36	2549,1	2845,1	2876,26	2692,99	2730,1	1832,6	820,9

المصدر: من إعداد الطالب بناء على:

- رايس فضيل، التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر، مرجع سابق ص 200.
- التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات (2012، 2013، 2016).

يتضح من خلال الجدول التزايد المستمر للسيولة المصرفية من سنة لأخرى ابتداء من سنة 2001 إلى غاية سنة 2014، حيث انتقل فائض السيولة من 193,3 مليار دينار جزائري سنة 2001 إلى 298,4 مليار دينار سنة 2002، ليقفز إلى 611,2 مليار دولار سنة 2003، ثم إلى 1146 مليار دينار سنة 2006، ليشهد سنتي 2007 و2008 ارتفاع قياسي حيث وصل إلى 2000,18 مليار دينار و2845,95 مليار دينار تواليًا نتيجة الارتفاع الكبير لأسعار النفط في الأسواق العالمية خلال هذه الفترة تزامنا مع الأزمة المالية العالمية، ثم انخفض سنة 2009 إلى 2447,36 مليار دينار، ليعود للارتفاع مجددا سنة 2010، حيث انتقل إلى 2549,1 مليار دينار، وتواصل الارتفاع إلى غاية 2012 أين وصل إلى 2876,26 مليار دينار، لينخفض سنة 2013 إلى 2692,99 مليار دينار بسبب تراجع تراكم صافي الموجودات الخارجية، بالرغم من الارتفاع الطفيف لودائع المؤسسات والأسر واحتواء نفقات الميزانية، قبل أن يعود للارتفاع من جديد سنة 2014 أين بلغ 2730,1 مليار دينار، ويعود هذا تزايد أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، إضافة إلى السياسة المالية التوسعية المتبعة خلال هذه الفترة من خلال البرامج التنموية المسطرة، وكذلك القروض الممنوحة من طرف الخزينة العمومية للبنوك العمومية لتخفيض ديونها وإعادة رسميتها استعدادا لفتح رأسمالها، والذي ألغي لاحقا، لكن ابتداء من سنة 2015 عرف فائض السيولة انخفاض حاد حيث سجل خلال هذه السنة 1832,6 مليار دينار، ليواصل التراجع سنة 2016 أين وصل إلى 820,9 مليار دينار أي بانخفاض قدره 69,93% خلال سنتين فقط، ويعود ذلك أساسا إلى تراجع تراكم صافي الموجودات الخارجية بعد انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، واتباع الحكومة الجزائرية سياسة اقتصادية حذرة بغية الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري.

وعلى العموم يمكن حصر الأدوات النقدية المستخدمة خلال هذه الفترة فيما يلي:

1.2. معدل إعادة الخصم:

يعتبر معدل الخصم من أهم الأدوات النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية للتأثير على السيولة النقدية للجهاز المصرفي، وعلى غرار البنوك المركزية في العالم لجأ بنك الجزائر إلى استخدام هذه الأداة بموجب القانون 10/90، حيث ساهمت في التحكم في سيولة الجهاز المصرفي طيلة فترة التسعينات، لكن ابتداء من سنة 2001 تراجع استخدام هذه الأداة تدريجياً بسبب انعدام إعادة التمويل من طرف البنوك لدى بنك الجزائر نظراً للسيولة الهيكلية التي تتمتع بها، وهذا ما تبرزه التخفيضات المتتالية لنسبته، حيث انخفض معدل الخصم من 6% سنة 2001 إلى 5,5% سنة 2002، ثم إلى 4,5% في جوان 2003، ليستقر عند 4% ابتداء من مارس 2004 إلى غاية سبتمبر 2016، لكن مع انخفاض السيولة المصرفية ابتداء من نهاية سنة 2014، لجأ بنك الجزائر إلى تنشيط عمليات إعادة خصم السندات الخاصة والعمومية وخفض معدلها من 4% إلى 3,5% ابتداء من 30 سبتمبر 2016، والجدول رقم (9) يبين تطورات معدل إعادة الخصم خلال الفترة (2001-2016).

الجدول رقم (9): تطورات معدل إعادة الخصم خلال الفترة (2001-2016)

معدل الخصم (%)	تاريخ نهاية التطبيق	تاريخ بداية التطبيق
6	إلى 2002/01/19	من 2000/10/22
5,5	إلى 2003/05/31	من 2002/01/20
4,5	إلى 2004/03/06	من 2003/06/01
4	إلى 2016/09/30	من 2004/03/07
3,5	نهاية 2016	من 2016/09/30

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 37 مارس 2017، ص 19.

2.2. الاحتياطي النقدي القانوني:

تمثل نسبة الاحتياطي النقدي القانوني أداة هامة من أدوات السياسة النقدية في الجزائر، وقد تم استحداثها لأول مرة في أكتوبر 1994 بموجب التعليم رقم 94/16 الصادرة في 9 أبريل 1994، لكن الأوضاع النقدية والسيولة المصرفية الضعيفة لم تسمح بتطبيقها، وتحسن السيولة المصرفية ابتداء من سنة 2001، لجأ بنك الجزائر إلى تفعيل هذه الأداة بموجب التعليم رقم 01/01 المؤرخة في 11 فيفري 2001، من أجل التحكم في السيولة المصرفية المتزايدة ومواجهة الضغوطات التضخمية والصدمات الخارجية، مع فرض عقوبة على البنوك والمؤسسات المالية التي ينقص احتياطها الاجباري تقدر بـ 1% يوميا عن المبلغ الناقص، والجدول رقم (10) يبين تطورات نسبة الاحتياطي النقدي القانوني خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2016.

الجدول رقم (10): تطورات معدلات ومبالغ الاحتياطي القانوني خلال الفترة (2001-2016)

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنوات
8	6,50	6,50	6,50	6,50	6,25	4,25	3	معدل الاحتياط القانوني (%)
0,75	1	1	1	1,75	2,5	2,5	4	معدل الفائدة (%)
394,7	272,7	184,5	171,5	157,3	126,7	109,5	43,5	المبلغ (مليار دج)
16,18	14,67	18,73	25,55	13,43	11,91	35,56	6,11	نسبة امتصاص السيولة (%)
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	السنوات
8	12	12	12	11	9	9	8	معدل الاحتياط القانوني (%)
0,5	0,5	0,5	0,5	0,5	0,5	0,5	0,5	معدل الفائدة (%)
887,8	1019,9	1023,9	891,3	754,1	569,9	494,1	394,8	المبلغ (مليار دج)
15,44	19,86	20,24	21,51	28,24	16,81	19,40	16,10	نسبة امتصاص السيولة (%)

المصدر: من إعداد الطالب بناء على النشرات الإحصائية الثلاثية والتقارير السنوية لبنك الجزائر 2004-2016.

يلاحظ من خلال الجدول الارتفاع التدريجي لنسبة الاحتياط النقدي القانوني، حيث انتقلت من 3% سنة 2001 إلى 4,25% سنة 2002 ثم إلى 6,25% سنة 2003، لتصل سنة 2004 إلى 6,5%، واستقر عند هذه النسبة إلى غاية سنة 2007، ومع الارتفاع الكبير لفائض السيولة المصرفية سنة 2008 اضطر بنك الجزائر إلى رفع النسبة إلى 8% من أجل امتصاص الفائض الكبير للسيولة المصرفية عقب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، واستمر هذا المعدل سنة 2009، قبل أن يتم رفعه مرة أخرى تحت ضغط فائض السيولة المفرطة إلى 9% سنتي 2010 و2011، ثم إلى 11% سنة 2012، ليصل إلى 12% خلال الفترة (2013-2015)، لكن مع الانخفاض الحاد للسيولة المصرفية مع بداية سنة 2016 لجأ بنك الجزائر لتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني إلى 8% من أجل الحفاظ على السيولة المصرفية الملائمة لضمان استمرارية النمو المتوازن للاقتصاد الوطني.

أما فيما يخص نسبة الفائدة المطبقة على الاحتياطات القانونية، فرغم أن البنوك المركزية لا تمنح نسب فائدة مرتفعة عليها كونها اقتطاعات اجبارية تخصص أساسا لضمان أموال المودعين، إلا أن بنك الجزائر منح فائدة مرتفعة نوعا ما في بداية تطبيق هذه الأداة سنة 2001 حيث بلغت 4%، وربما يعود ذلك لتشجيع البنوك على الوفاء بهذه الاحتياطات، لكن مع ارتفاع السيولة المصرفية قام بنك الجزائر بتخفيض هذه الفائدة تدريجيا، حيث انخفضت إلى 2,5% سنتي 2002 و2003، ثم إلى 1,75% سنة 2004، لتستقر عند 1% خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى سنة 2007، ثم عادت للانخفاض مجددا سنة 2008 حيث وصلت إلى 0,75%، قبل أن تستقر نهائيا عند 0,5% انطلاقا من سنة 2009 إلى غاية سنة 2016.

ورغم كونها أداة رقابية بالدرجة الأولى إلا أنها ساهمت بدرجة كبيرة في امتصاص فائض السيولة المصرفية، حيث قدر إجمالي امتصاص السيولة بهذه الأداة 7496,2 مليار دينار جزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2016 بمتوسط سنوي قدره 468,51 مليار دينار، ويختلف حجم المبلغ من سنة لأخرى تبعا لحجم السيولة والمرتبط أساسا بأسعار النفط، وكذلك بالمعدلات المطبقة من طرف بنك الجزائر، حيث ارتفع تدريجيا من 43,5 مليار دينار سنة 2001 إلى 1023,9 مليار دينار سنة 2014، لينخفض إلى 1019,9 مليار دينار سنة 2015، ثم إلى 887,8 مليار دينار سنة 2016، وتباينت نسبة امتصاص السيولة من سنة لأخرى، فبعد أن كانت في السنة الأولى من تطبيق هذه الأداة (2001) عند مستوى 6,11%، ارتفعت النسبة إلى 35,56% سنة 2002 بعد رفع النسبة القانونية من 3% إلى 4,25%، لتتخفف إلى ما دون 15% سنتي 2003 و2004، وتعود للارتفاع مجددا إلى 25% سنة 2005، أما الفترة الممتدة بين سنتي 2006 و2011 فشهدت انخفاض طفيف واستقرار نوعا ما حيث ضلت تتراوح بين 14% و20%، وعادت للارتفاع مرة أخرى سنة 2012 حيث بلغت 28,24% بعد رفع النسبة القانونية إلى 11%، قبل أن تأخذ منحى تنازلي ابتداء من سنة 2013 إلى غاية 2016، حيث انخفضت نسبة الامتصاص من 21,51% إلى 15,44% تواليًا كنتيجة مباشرة لتراجع السيولة المصرفية.

3.2. آلية استرجاع السيولة بالمناقصة:

تم استحداث هذه الأداة من طرف بنك الجزائر بموجب التعليم رقم 02/02 الصادرة في 11 أفريل 2002، حيث تم ادخال أسلوب استرجاع السيولة لـ 7 أيام كأداة غير مباشرة للتدخل في السوق النقدية، ونظرا لاستقرار فائض السيولة تم تدعيمها بأداة استرجاع السيولة لـ 3 أشهر في أوت 2005، ثم أداة استرجاع السيولة لـ 6 أشهر في جانفي 2013، وأهم ما يميز هذه الأداة أنها تتسم بفعالية كبيرة ومرونة عالية حيث يتم تعديلها يوميا، وكذلك كونها ليست إجبارية مما تسمح للبنوك بمراقبة سيولتها.

وتعتبر آلية استرجاع السيولة بالمناقصة أسلوبا مائلا لآلية المزادات على القروض التي استخدمها بنك الجزائر بدءا من سنة 1995، من أجل تمويل البنوك التجارية حين عانت عجزا في السيولة، غير أن حالة إفراط السيولة التي أصبحت تعاني منها البنوك التجارية بعد سنة 2001، دفعت بنك الجزائر إلى استخدام الأسلوب ذاته، لكن بعكس الأطراف، إذ يمثل الطرف المقترض في حين أن البنوك التجارية هي المقرض، وتظهر مرونة آلية استرجاع السيولة عبر المناقصة في الحرية التي تمنحها لبنك الجزائر في تحديد سعر الفائدة المتفاوض عليه، وفي حجم السيولة التي يرغب في سحبها من السوق، والتي قد لا يتم تحقيقها عبر سياسة الاحتياطي الإجباري، خاصة وأن بنك الجزائر أصبح يتدخل بهذه الآلية بصورة أسبوعية في السوق النقدية منذ سنة 2002. ونظرا إلى ما تتمتع به آلية السيولة عبر المناقصة من مرونة، فقد أصبحت تمثل الأداة

الرئيسة في تنفيذ السياسة النقدية لبنك الجزائر منذ سنة 2001، وخصوصا في ظل ما تشهده البنوك من فائض كبير في السيولة¹.

والجدول رقم (11) يبرز تطور سعر الفائدة المطبق على مختلف عمليات استرجاع السيولة، وكذلك مساهمة هذه الأداة في امتصاص فائض السيولة.

الجدول رقم (11): معدلات ونسب عمليات استرجاع السيولة خلال الفترة (2002-2016).

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
استرجاع السيولة ل 7 أيام	-	2,75	1,75	0,75	1,25	1,25	1,75	1,25
استرجاع السيولة ل 3 أشهر	-	-	-	-	1,90	2	2,50	2
نسبة امتصاص السيولة	-	-	-	-	67,4	40,33	59,29	38,65
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
استرجاع السيولة ل 7 أيام	0,75	0,75	0,75	0,75	0,75	0,75	0,75	0,75
استرجاع السيولة ل 3 أشهر	1,25	1,25	1,25	1,25	1,25	1,25	1,25	1,25
استرجاع السيولة ل 6 أشهر	-	-	-	-	1,50	1,50	1,50	1,50
نسبة امتصاص السيولة	44,65	40,73	35,78	35,49	50,13	49,43	36,01	14,27

المصدر: من إعداد الطالب بناء على النشرات الإحصائية الثلاثية والتقارير السنوية لبنك الجزائر 2004-2016. كانت البداية مع أسلوب استرجاع السيولة ل 7 أيام، حيث كانت نسبة الفائدة عند استحداث الأداة سنة 2002 تقدر ب 2,75% ثم انخفضت إلى 1,75% سنة 2003، ثم إلى 0,75% سنة 2004، ومع ارتفاع فائض السيولة تم رفعها إلى 1,25% تزامنا مع استحداث أسلوب استرجاع السيولة ل 3 أشهر بسعر فائدة قدره 1,90%، وبينما سجل معدل الفائدة ل 7 أيام ثباتا خلال سنة 2006، تم رفع معدل الفائدة ل 3 أشهر إلى 2%، ثم إلى 2,5% سنة 2007، مقابل 1,75% ل 7 أيام، وشهدت سنة 2008 تخفيض معدل الفائدة لكلا الأسلوبين، حيث انخفض معدل الفائدة ل 3 أشهر إلى 2% ومعدل الفائدة ل 7 أيام إلى 1,25، قبل أن يشهدا استقرارا وثباتا انطلاقا من سنة 2009 عند 0,75% بالنسبة ل 7 أيام و1,25% بالنسبة ل 3 أشهر، مع استحداث أسلوب استرجاع السيولة ل 6 أشهر سنة 2013 بمعدل فائدة قدره 1,50%، وضلت هذه الأسعار ثابتة، إلى غاية توقيف هذه الأداة في أوت 2016. بسبب الانخفاض الحاد في السيولة المصرفية. وقد كانت مساهمة هذه الأداة في امتصاص السيولة المصرفية معتبرة، حيث بلغت سنة 2005 نسبة 67,04% من فائض السيولة الإجمالي لتتخفف سنة 2006 إلى 40,33%، وتعاود الارتفاع سنة 2007

¹: رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62 / شتاء-ربيع 2013، ص 201.

مسجلة نسبة 59,29% بعد رفع نسبة الفائدة إلى 1,75% بالنسبة لنسبة استرجاع السيولة لـ 7 أيام بعد أن كان 1,25% سنة 2006، وإلى 2,5% بالنسبة لاسترجاع السيولة لـ 3 أشهر بعد أن كان 2% سنة 2006، بهدف احتواء فائض السيولة الهيكلي ومواجهة الآثار التضخمية، ثم انخفضت مرة أخرى سنة 2008 إلى 38,65%، على إثر انخفاض نسب الفائدة إلى 1,25% بالنسبة لاسترجاع السيولة لـ 7 أيام و2% بالنسبة لـ 3 أشهر، ثم عادت للارتفاع من جديد سنة 2009 إلى 44,65%، رغم خفض نسب الفائدة إلى 0,75% بالنسبة لاسترجاع السيولة لـ 7 أيام و1,25% لـ 3 أشهر وذلك راجع لتثبيت بنك الجزائر المبلغ الإجمالي لاسترجاع السيولة المصرفية عند 1100 مليار دينار طيلة الفترة (2009-2012)، وهو ما يبرر النسب المتقاربة خلال هذه السنوات، وتواصل الارتفاع سنة 2013 حيث وصلت إلى 50,13% بعد قرار بنك الجزائر رفع سقف التثبيت للمبلغ الإجمالي لاسترجاع السيولة إلى 1350 مليار دينار وكذلك تعزيز هذه الأداة بإدخال آلية استرجاع السيولة لستة أشهر بمعدل مغل لفائدة قدره 1,50%، وبقيت في حدود هذه النسبة سنة 2014 حيث بلغت 49,13%، قبل أن تتهاوى سنتي 2015 و2016 حيث انخفضت إلى 36,01% و14,27% بسبب الانخفاض الحاد في السيولة المصرفية واتجاه بنك الجزائر لاستخدام أدوات لضخ السيولة من أجل ضمان إعادة تمويل الجهاز المصرفي.

4.2. تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة:

تم إقرار هذه الأداة من طرف بنك الجزائر بموجب التعليم رقم 04/05 الصادرة في 14 جوان 2005، وقد لجأ بنك الجزائر لاستحداث هذه الأداة نتيجة استمرار فائض السيولة لدى الجهاز البنكي، حيث تعبر هذه الأداة عن إيداع البنوك التجارية لفائض السيولة المتحقق لديها لدى بنك الجزائر، ويتم ذلك في شكل عملية على بياض تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر مقابل فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها وبمعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر¹، والجدول رقم (12) يبين معدلات ونسب مساهمة هذه الأداة في امتصاص السيولة انطلاقاً من إصدارها إلى غاية 2016.

الجدول رقم (12): معدلات ونسب مساهمة التسهيلات في استرجاع السيولة خلال الفترة (2005-2016).

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل الفائدة (%)	0,30	0,30	0,75	0,75	0,30	0,30
نسبة استرجاع السيولة (%)	7,41	40,94	24,14	49,21	41,76	39,90
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل الفائدة (%)	0,30	0,30	0,30	0,30	0,30	0,30
نسبة استرجاع السيولة (%)	44,20	33,30	26,20	17,16	8,33	4,75

المصدر: من إعداد الطالب بناء على النشرات الإحصائية الثلاثية والتقارير السنوية لبنك الجزائر 2004-2016.

¹ : معمري ليلي، سعدون عائشة، مرجع سابق، ص 125.

يلاحظ من الجدول استقرار معدلات استرجاع الوديعة المغلة للفائدة عند 0,3% باستثناء سنتي 2007 و2008 والتي ارتفع المعدل خلالهما إلى 0,75%، أما من حيث مساهمتها في امتصاص السيولة فبعد أن كانت نسبة مساهمتها سنة 2005 تقدر بـ 7,41% ارتفعت إلى 40,94% سنة 2006، ثم انخفضت إلى 24,14% سنة 2007، لتعود للارتفاع مجددا سنة 2008 مسجلة 49,21%، لتعرف شبه استقرار خلال الفترة (2009-2012) حيث تراوحت بين 33% و44%، لتكون أهم أداة لاسترجاع السيولة خلال هذه الفترة خصوصا في سنة 2011 التي عرفت اعتماد بنك الجزائر سياسة استهداف التضخم، لكن نسبة المساهمة تراجعت سنتي 2013 و2014، حيث انخفضت إلى 26,20% و17,16% بسبب اعتماد بنك الجزائر على آلية استرجاع السيولة بصورة أكبر، لتشهد انخفاض حاد سنتي 2015 و2016 حيث سجلت توالي 8,33% و4,75% نتيجة التراجع الكبير للسيولة المصرفية، حيث تم توقف تدخّل بنك الجزائر نهائيا بهذه الأداة خلال سنة 2016.

إن اعتماد بنك الجزائر على هذه الأدوات في إدارة السياسة النقدية ساهم بشكل كبير في امتصاص جزء كبير من السيولة المصرفية، وبالتالي المحافظة على استقرار التوازنات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الوطني لاسيما التضخم والذي تحول كهدف أساسي للسياسة النقدية ابتداء من سنة 2011.

3. تطور الوضعية النقدية خلال الفترة (2001-2016).

على عكس الفترة السابقة، والتي اُسمت باتباع سياسة نقدية انكماشية نتيجة الأوضاع الاقتصادية السائدة آنذاك، أدى ارتفاع أسعار البترول مع بداية الألفية الجديدة إلى تحسن الأوضاع النقدية والمالية، الأمر الذي سمح لبنك الجزائر باتباع سياسة نقدية توسعية في ظل فائض السيولة الهيكلي، مما جعل السياسة النقدية خلال هذه الفترة موجهة أساسا إلى امتصاص فائض السيولة والتحكم في معدلات التضخم عند مستويات مقبولة من أجل المحافظة على التوازنات النقدية الكلية، وسنحاول فيما يلي استعراض أهم التطورات النقدية خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2016.

1.3. تطور الكلفة النقدية:

عرفت مكونات الكلفة النقدية تطورا ملحوظا خلال هذه الفترة كنتيجة مباشرة لارتفاع الاحتياطات الأجنبية بعد الطفرة النفطية، وكذلك نتيجة السياسة المالية التوسعية التي اتبعتها الحكومة الجزائرية في إطار البرامج التنموية المسطرة، والجدول التالي يبين تطور مكونات الكلفة النقدية خلال الفترة (2001-2016).

الجدول رقم (13): تطور مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة (2001-2016)

الوحدة: مليار دينار جزائري

التطور السنوي للكتلة M2 (%)	الكتلة M2	معدل نموها (%)	أشباه النقود	معدل نموها (%)	نقود كتابية	معدل نموها (%)	نقود ورقية	النقد السنوي
22,29	2473,51	26,80	1235,00	17,33	661,36	19,11	577,15	2001
17,3	2901,53	20,30	1485,19	13,65	751,65	15,16	664,68	2002
15,6	3354,42	16,10	1724,04	12,95	849,04	17,55	781,33	2003
11,43	3738,03	-10,70	1577,45	51,49	1286,23	11,90	874,34	2004
11,22	4157,58	10,40	1736,16	16,65	1500,47	08,90	920,96	2005
18,67	4933,74	1,00	1766,10	39,04	2086,28	17,41	1081,35	2006
21,5	5994,60	6,70	1761,03	41,35	2949,08	18,78	1284,49	2007
16,03	6955,96	13,10	1991,04	16,13	3424,95	19,89	1539,97	2008
3,12	7173,05	11,90	2228,89	- 09,05	3114,81	18,92	1829,34	2009
15,44	8280,74	13,30	2524,28	17,43	3657,83	14,72	2098,62	2010
19,9	9929,18	10,40	2787,48	24,94	4570,21	22,52	2571,48	2011
10,91	11013,3	19,60	3331,5	03,48	4729,5	14,81	2952,3	2012
8,40	11 941,5	10,70	3 691,7	06,68	5045,8	08,52	3 204,0	2013
14,60	13 686,7	10,60	4 083,7	17,93	5944,1	14,19	3 658,9	2014
0,1	13 704,5	8,80	4 443,3	- 13,30	5153,1	12,27	4 108,1	2015
0,8	13 816,3	- 0,8	4 409,3	- 04,72	4909,8	09,47	4 497,2	2016

المصدر: من إعداد الطالب بناء على:

- Bulletin statistique de la banque d'Algérie, séries rétrospectives, hors-série, Juin 2012.

- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2016.

يتضح من خلال الجدول التطور الكبير للكتلة النقدية خلال هذه الفترة، حيث انتقلت من 2473,51 مليار دينار جزائري سنة 2001 إلى 13816,3 مليار دينار جزائري سنة 2016، أي تضاعفت بأكثر من خمس مرات، وبمعدل نمو سنوي متوسط بلغ 15,28%، فبعد السياسة الانكماشية التي اتبعتها الجزائر خلال الفترة السابقة في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي، أين لم تعرف الكتلة النقدية نموا كبيرا بهدف التحكم في معدلات التضخم المرتفعة خلال تلك الفترة، عرفت بداية هذه الفترة معدلات نمو مرتفعة نوعا ما بسبب التحول في اتجاهات السياسة النقدية حيث تم اتباع سياسة نقدية توسعية، وعرفت سنة 2001 تسجيل أعلى معدل نمو خلال هذه الفترة حيث وصل إلى 22,29% نتيجة ارتفاع الاحتياطات الأجنبية بعد تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية، والشروع في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، في

حين عرفت الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى سنة 2005 تباطؤ في معدل النمو حيث انخفض سنة 2002 إلى 17,3% ثم إلى 11,22% سنة 2005 بسبب امتصاص فائض السيولة من طرف بنك الجزائر بعد رفعه لنسبة الاحتياطي القانوني واستحداثه لأدوات نقدية جديدة ممثلة في استرجاع السيولة والوديعة المغلة للفائدة، ليعود للارتفاع سنتي 2006 و2007 حيث بلغ 18,27% و21,5% على التوالي تحت تأثير ارتفاع الاحتياطيات الأجنبية بعد أن عرفت أسعار النفط ارتفاعات قياسية، حيث قارب سعر البترول 150 دولار للبرميل، وكذلك تزامنا مع الانطلاق في تنفيذ برنامج توطيد النمو (2005-2009).

وعرفت سنة 2009 انخفاضا كبيرا في معدل نمو الكتلة النقدية حيث انخفض إلى 3,12% بسبب رفع بنك الجزائر مبلغ استرجاع السيولة إلى 1100 مليار من أجل مواجهة الضغوط التضخمية وانخفاض أسعار النفط بعد الأزمة المالية العالمية إلى حدود 60 دولار للبرميل، وكذلك تراجع الدينار الجزائري بـ 12,51%. في حين شهدت الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2014، نموا متذبذبا للكتلة النقدية، حيث ارتفع معدل نموها سنة 2010 إلى 15,44%، ثم إلى 19,9% سنة 2011 بعد عودة أسعار النفط للارتفاع مجددا بعد الأزمة المالية العالمية والشروع في تنفيذ البرنامج التكميلي لتوطيد النمو (2011-2014)، وعاد للانخفاض مجددا سنتي 2012 و2013 حيث انخفض إلى 10,91% و8,40% على التوالي بعد قرار بنك الجزائر رفع سقف استرجاع السيولة إلى 1350 مليار دينار إثر المخاوف من الضغوط التضخمية، قبل أن يعود للارتفاع مجددا سنة 2014 إلى 14,60%.

أما سنتي 2015 و2016 فعرفنا تدهورا كبيرا في معدل نمو الكتلة النقدية حيث تهاوى إلى 0,1% و0,8% على التوالي، ويرجع النمو الضعيف للكتلة النقدية في سنة 2015 إلى الانخفاض الكبير للودائع لأجل لقطاع المحروقات (-41,1%) بعد الانخفاض الحاد في أسعار النفط حيث نزلت إلى عتبة الـ 40 دولار للبرميل، أما سنة 2016 فيعود النمو الضعيف للكتلة النقدية إلى انخفاض وودائع القطاعات خارج المحروقات (-3,2%) وتراجع قيمة الدينار الجزائري بأكثر من 35% بين سنتي 2014 و2016.

وقد عرفت النقود الكافية (ودائع تحت الطلب لدى المصارف وودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير) نموا أكبر مقارنة بباقي مكونات الكتلة النقدية خلال هذه الفترة حيث بلغ معدل نموها 22% كمعدل متوسط، وسجل معدل نموها ارتفاعا كبيرا خصوصا خلال الفترة (2004-2007)، حيث وصل إلى 51,94% كأعلى معدل له سنة 2004، في المقابل عرفت النقود الورقية نسبة نمو متوسطة بلغت 15,25%، ووصلت إلى 22,51% كأعلى نسبة سنة 2001، في حين كانت أشباه النقود الأقل نمو بين مكونات الكتلة النقدية، حيث سجلت نسبة نمو متوسطة بلغت 10,46%، فبعد أن كانت مرتفعة نوعا ما في بداية الفترة أين وصلت إلى 26,8% كأعلى نسبة نمو سنة 2001، عرفت تراجع وتذبذب خلال السنوات اللاحقة، ويرجع

ذلك إلى تغير في هيكله الودائع المصرفية، حيث عرفت الودائع تحت الطلب نموا وتطور على حساب الودائع لأجل.

أما من حيث تطور بنية الكتلة النقدية، فيمكن إبرازها من خلال الجدول التالي الذي يبين تطورات هيكل الكتلة النقدية خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (14): تطور هيكل مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة (2001-2016).

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نقود ورقية	23,33	22,90	23,29	23,39	22,15	21,91	21,42	22,14
نقود كائبة	26,74	25,91	25,31	34,41	36,09	42,29	49,20	49,24
أشباه النقود	49,93	51,19	51,40	42,20	41,76	35,80	29,38	28,62
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نقود ورقية	25,50	25,35	25,90	26,81	26,83	26,73	29,98	32,55
نقود كائبة	43,43	44,17	46,03	42,94	42,25	43,43	37,60	35,54
أشباه النقود	31,07	30,48	28,07	30,25	30,92	29,84	32,42	31,91

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (13).

من خلال الجدول يتضح تباين بنية الكتلة النقدية في الجزائر، حيث يمكن تقسيمها إلى ثلاث فترات: - الفترة الأولى: (2001-2005): والتي تميزت بارتفاع نسبة أشباه النقود نتيجة تراكم الودائع لأجل حيث فاقت نسبة مساهمتها في الكتلة النقدية 40%، في حين عرفت النقود الورقية استقرارا حيث ضلت تتراوح بين 22% و 24%، أما النقود الكائبة، فبعد الاستقرار التي شهدته خلال السنوات الثلاث الأولى في حدود 25% ارتفعت النسبة إلى 34,42% سنة 2004 ثم إلى 36,09% سنة 2005.

- الفترة الثانية: (2006-2014): عرفت هذه الفترة تغيرات جذرية في هيكل الكتلة النقدية، أين برزت الودائع تحت الطلب كأهم مكونات الكتلة النقدية، حيث فاقت نسبة مساهمتها 42% من إجمالي الكتلة النقدية، مقابل تراجع الودائع تحت الطلب تراجعا ملحوظا، حيث ضلت تتراوح في حدود 30%، أما النقود الورقية فحافظت على استقرارها عند حدود 25%، ويعود الارتفاع المتزايد في الودائع تحت الطلب للتراكم المتزايد للادخار المالي لمؤسسات قطاع المحروقات والتي كان معظمها في شكل ودائع تحت الطلب.

- الفترة الثالثة: (2015-2016): شهدت هذه الفترة تراجع ملحوظ للودائع تحت الطلب، رغم أنها بقيت تشكل النسبة الأكبر في حجم الكتلة النقدية، حيث انخفضت إلى 37,60% سنة 2015 ثم إلى 35,34%، في حين عرفت النقود الورقية تحسن طفيف، أين وصلت إلى 32,55% سنة 2016، أما الودائع تحت الطلب فحافظت على استقرارها في حدود 30%، ويرجع انخفاض الودائع تحت الطلب إلى تراجع

الادخار المالي لمؤسسات قطاع المحروقات سنة 2015 عقب الانخفاض الكبير لأسعار النفط، وكذلك تراجع ادخار المؤسسات خارج قطاع المحروقات سنة 2016.

ويمكن القول أن بنك الجزائر استطاع التحكم في التوسع النقدي إلى حد ما رغم التذبذب الحاصل من سنة لأخرى في ظل الارتفاع الكبير للسيولة المصرفية، في حين لم تستطع البنوك تعبئة الادخار المحلي، وتوجيهه نحو تنويع الاقتصاد الوطني، حيث كانت النسبة الأكبر للتوظيفات على شكل ودائع تحت الطلب.

2.3. تطور مقابلات الكتلة النقدية:

بعد أن كانت القروض تشكل أهم مقابلات الكتلة النقدية خلال التسعينات، في ظل التراجع الحاد للموجودات الخارجية إثر انخفاض أسعار النفط وتنامي مشكلة المديونية الخارجية، شهدت هذه الفترة ارتفاع الموجودات الخارجية إلى مستويات قياسية، كما هو مبين من خلال الجدول رقم (15).

الجدول رقم (15): تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (2001-2016).

الوحدة: مليار دينار جزائري

المجموع	نسبتها إلى M2 (%)	قروض للاقتصاد	نسبتها إلى M2 (%)	قروض للدولة	نسبتها إلى M2 (%)	الموجودات الخارجية	البيان السنة
2112,8	43,60	1078,4	11,17	569,7	52,99	1310,7	2001
2717,7	43,66	1266,8	10,50	578,7	60,51	1755,7	2002
3257,5	41,11	1378,9	12,54	420,8	69,84	2342,7	2003
4633,6	41,06	1535	-0,55	-20,6	83,45	3119,2	2004
5026,3	42,81	1779,8	-22,45	-933,2	100,53	4179,7	2005
6116,3	38,62	1905,4	-26,43	-1304,1	111,78	5515	2006
7427,6	36,79	2205,2	-36,58	-2193,1	123,70	7415,5	2007
9235,1	37,60	2615,5	-52,15	-3627,3	147,31	10246,9	2008
10483,3	43,03	3086,5	-48,64	-3488,9	151,76	10885,7	2009
11871,7	39,47	3268,1	-40,97	-3392,9	144,87	11996,5	2010
14242,3	37,53	3726,5	-34,31	-3406,6	140,22	13922,4	2011
15893,6	38,93	4287,6	-30,27	-3334,0	135,65	14940	2012
17146,1	43,18	5156,3	-27,09	-3235,4	127,50	15225,2	2013
20246,8	47,52	6504,6	-14,56	-1992,3	114,96	15734,5	2014
23220,1	53,10	7277,2	4,14	567,5	112,19	15375,4	2015
20747,2	57,25	7909,9	1,94	268,2	90,97	12569,1	2016

المصدر: من إعداد الطالب بناء على:

- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2016.

- Bulletin statistique de la banque d'Algérie, séries rétrospectives, hors-série, Juin 2012.

يتضح من خلال الجدول الارتفاع الكبير للموجودات الخارجية خلال هذه الفترة، إذ أصبحت تمثل أهم مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر، حيث ارتفع حجمها من 1310,7 مليار دينار جزائري سنة 2001 إلى 15734,5 مليار دينار كأكبر حجم لها سنة 2014، بمعدل نمو سنوي فاق 110%، ويعود هذا الارتفاع إلى تراكم الاحتياطيات الأجنبية والتي وصلت إلى حدود 200 مليار دولار، قبل أن تسجل تراجع خلال سنتي 2015 و2016، حيث انخفضت إلى 15375,4 مليار دينار ثم إلى 12569,1 مليار دينار على التوالي، بعد الانخفاض الكبير في أسعار النفط ووصولها إلى عتبة 40 دولار للبرميل، وبلغ حجم الموجودات الخارجية سنة 2005 إلى 4179,7 مليار دينار متجاوزا بذلك حجم الكتلة النقدي (M2)، واستمر هذا الوضع إلى غاية 2015، حيث تراوحت نسبة تغطية الموجودات الخارجية للكتلة النقدية بين 100% و151%، وهي سابقة في تاريخ الاقتصاد الجزائري، قبل أن تتراجع نسبة التغطية إلى 90% سنة 2016.

أما بالنسبة للقروض للجزينة العمومية فبعدما عرفت انخفاض نسبي سنة 2001، أين انخفضت من 677,5 مليار دينار سنة 2000 إلى 569,7 مليار دينار سنة 2001، سجلت سنة 2002 تحسن طفيف حيث ارتفعت إلى 578,7 مليار دينار، لتعود للانخفاض من جديد سنة 2003 حيث تراجعت إلى 480,8 مليار دينار، ويعود هذا التراجع إلى قيام الخزينة العمومية بتسديد ديونها اتجاه الجهاز البنكي بعد ارتفاع الإيرادات العمومية والموارد النقدية لصندوق ضبط الإيرادات، أما من حيث تغطيتها للكتلة النقدية فقد انخفضت من 11,17% سنة 2001 إلى 10,50% سنة 2002، لترتفع سنة 2003 إلى 12,54%، ومع استمرار ارتفاع الإيرادات العمومية والموارد النقدية لصندوق ضبط الإيرادات، لم تعد الخزينة العمومية في حاجة إلى القروض البنكية، بل أصبحت هي المقرض للجهاز البنكي خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى غاية 2014، وهو ما تبينه القيم السالبة، وبالتالي لم تعد القروض للجزينة العمومية تساهم في خلق النقود خلال هذه الفترة، لكن مع تراجع الإيرادات العمومية سنة 2015، عادت الخزينة العمومية للاقتراض من الجهاز المصرفي، حيث بلغ حجم الاقتراض 567,5 مليار دينار سنة 2015، ثم انخفض سنة 2016 إلى 268,2 مليار دينار، وبالتالي عادة القروض الممنوحة للجزينة العمومية في المساهمة في خلق النقود، رغم أن هذه المساهمة كانت ضئيلة جدا حيث لم تتجاوز 4,14%.

وعلى عكس القروض الممنوحة للجزينة العمومية، عرفت القروض الممنوحة للاقتصاد منحي تصاعدي طيلة الفترة (2001-2016)، حيث انتقلت من 1078,4 مليار دينار سنة 2001 إلى 7909,9 مليار دينار سنة 2016، أي تضاعفت أكثر من 7 مرات، ويعود هذا الارتفاع إلى تمويل المشاريع التنموية الجاري إنجازها في إطار المخططات التنموية المسطرة من طرف الحكومية، وكذلك البرامج الاستثمارية في إطار الأجهزة المستحدثة لتشغيل الشباب (ENSEJ- CNAC- ENGEM)، أما من حيث نسبة مساهمة القروض الممنوحة للاقتصاد في خلق النقود، فقد كانت متذبذبة من سنة لأخرى حيث تراوحت بين

36,79% و47,52%، ولم تتجاوز الـ 50% إلا سنتي 2015 و2016، أين ارتفعت إلى 53,10% و57,25% تواليا بسبب تراجع نسبة الموجودات الخارجية خلال هاتين السنتين.

3.3. تطور معدل التضخم.

بعد التحسن الملحوظ في معدلات التضخم خلال نهاية التسعينات، عرفت بداية الألفية الجديدة أيضا تسجيل مستويات تضخم مقبولة، كما هو مبين من خلال الجدول التالي الذي يبين تطورات معدل التضخم وكذا معدلات النمو وتطور الكلفة النقدية خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2016.

الجدول رقم (16): تطور معدلات التضخم والنمو والكلفة النقدية خلال الفترة (2001-2016).

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل التضخم	4,2	1,4	2,6	3,54	1,63	2,53	3,51	4,46
التضخم المستهدف	3	3	3	3	3	3	4-3	4-3
معدل النمو	2,1	4,1	6,8	5,2	5,1	2,0	3,0	2,4
تطور الكلفة النقدية	22,29	17,3	15,6	11,43	11,22	18,67	21,5	16,03
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل التضخم	5,74	3,91	4,52	8,89	3,26	2,92	4,78	6,4
التضخم المستهدف	4	4	4	4	4	4	4	4
معدل النمو	1,6	3,6	2,8	3,3	2,8	3,8	3,7	3,3
تطور الكلفة النقدية	3,12	15,44	19,9	10,91	8,40	14,60	0,1	0,8

المصدر: من إعداد الطالب بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات (2003، 2008، 2012، 2016).

من خلال الجدول السابق يتضح تباين وتذبذب معدلات التضخم من سنة لأخرى تبعا للظروف الاقتصادية السائدة، فبعد أن سجلت سنة 2000 انخفاض قياسي وصل إلى 0,33% بسبب اتباع سياسة نقدية تقشفية في إطار سياسة الإصلاح الهيكلي، ارتفع سنة 2001 إلى 4,2%، حيث فاق المعدل المستهدف من طرف بنك الجزائر والمقدر بـ 3%، ويرجع هذا الارتفاع إلى التطور الملحوظ للكلفة النقدية والتي ارتفعت بنسبة 22,29% وكذلك الزيادة في الأجور والشروع في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، لينخفض سنة 2002 إلى 1,4% أي أقل من المعدل المستهدف (3%)، بعد تراجع نمو الكلفة النقدية إلى 17,3%، وتباطؤ وتيرة ارتفاع المواد الغذائية، وكذلك ارتفاع معدل النمو إلى 4,1%، ليعود للارتفاع مجددا سنة 2003 إلى 2,6% في حدود المعدل المستهدف (3%)، ثم إلى 3,54% سنة 2004 حيث فاق المعدل المستهدف من طرف بنك الجزائر رغم تحسن معدلات النمو (6,8% و5,2% تواليا)، وتراجع نسبة نمو الكلفة النقدية (15,6% و11,43%)، ويعود هذا الارتفاع أساسا إلى ارتفاع أسعار مواد الاستهلاك (النقل والاتصال بـ 11,2%، المواد الغذائية بـ 4,9%)، ونمو فائض السيولة المصرفية وكذلك الاستمرار في

تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي، لينخفض سنة 2005 إلى 1,63% ويرتفع من جديد إلى 2,53% سنة 2006، إلا أنه لم يتعدى المعدل المستهدف من طرف بنك الجزائر (3%)، ويعود انخفاض معدل التضخم خلال هاتين السنتين إلى فعالية الأدوات النقدية المستحدثة من طرف بنك الجزائر (أداة استرجاع السيولة، تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة) في التحكم في السيولة المصرفية، لكن سرعان مع عادت معدلات التضخم للارتفاع خلال سنتي 2007 و2008، حيث وصلت إلى 3,51% و4,46% على التوالي، متجاوزة بذلك المعدل المستهدف لبنك الجزائر والذي تم حصره بين 3% و4%، ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة الكلفة النقدية (21,5% و16,03% تواليًا) الناتجة عن التوسع في الانفاق العمومي والزيادة في الأجور، دون تسجيل معدلات نمو عالية حيث لم تتجاوز 3%، وكذلك ارتفاع وثيرة التضخم المستورد نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية على المستوى العالمي أين سجل مؤشر القيم الوحشية للسلع الغذائية ارتفاع قدره 37,5% سنة 2008 بعد الزيادة التي بلغت 36,5% سنة 2007، وواصل معدل التضخم ارتفاعه خلال سنة 2009 حيث بلغ 5,74% وبالتالي فاق المعدل المستهدف من طرف بنك الجزائر (4%)، وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية، وارتفاع سعر اليورو مقابل الدولار الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، وكذلك انخفاض معدل نمو الناتج المحلي حيث لم يتجاوز 1,6% وهو أدنى معدل خلال هذه الفترة، في ظل تواصل ارتفاع السيولة المصرفية، ليعود للانخفاض مجددا سنة 2010 حيث انخفض إلى 3,91% أي أقل من المعدل المستهدف من طرف بنك الجزائر (4%) تحت تأثير تراجع أسعار المنتجات الفلاحية، لكن سرعان ما عاد للارتفاع مجددا سنة 2011، أين ارتفع إلى 4,52% ثم 8,89% كأعلى معدل خلال هذه الفترة، وهي معدلات فاقت المعدل المستهدف من طرف بنك الجزائر والمقدر بـ 4%، ويرجع هذا الارتفاع أساسا إلى زيادة الكلفة النقدية على إثر الزيادة الكبيرة في حجم الانفاق العمومي الموجه لاستكمال برنامج دعم النمو وبدرجة أقل في ارتفاع أسعار الصناعة الغذائية وكذلك أسعار المواد ذات المحتوى المستورد القوي، ليعود للانخفاض خلال سنتي 2013 و2014، حيث انخفض تواليًا إلى 3,26% و2,92%، وهي معدلات لم تتعدى المعدل المستهدف، ويرجع ذلك لفعالية السياسة النقدية في امتصاص فائض السيولة بعد استحداث أداة استرجاع السيولة لـ 6 أشهر وكذلك تراجع أسعار المنتجات الغذائية على المستوى الدولي، قبل أن تعود معدلات التضخم للارتفاع مجددا بين سنتي 2015 و2016 حيث ارتفعت إلى 4,78% و6,4% على التوالي نتيجة التضخم الداخلي الناجم عن انحراف أسعار المواد المعملية والتضخم في أسعار الخدمات، وكذلك الزيادة في أسعار مواد الطاقة (بنزين، مازوت) بموجب قانون المالية لسنة 2016.

ويمكن القول أن بنك الجزائر استطاع إلى حد ما في التحكم في معدلات التضخم رغم الارتفاع المتزايد للسيولة المصرفية، في ظل ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدوديته وعدم مرونته.

4.3. تطور معدلات الصرف.

لقد عرف الدينار الجزائري مرحلة جديدة من التسيير ابتداء من جانفي 1996، حيث أصبح سعر الصرف يتحدد في السوق النقدية بناء على تفاعل قوى العرض والطلب، مع إمكانية تدخل بنك الجزائر من أجل الحفاظ توازن الدينار الجزائري، ويبين الجدول التالي تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2016.

الجدول رقم (17): تطور سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري خلال الفترة (2001-2016)

الوحدة: دينار جزائري.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سعر الدولار	77,3	79,68	77,37	72,06	73,36	72,64	69,36	64,56
نسبة التغير (%)	02,65	03,07	- 02,44	- 07,32	01,04	- 0,98	- 04,51	- 06,92
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
سعر الدولار	72,64	74,4	72,85	77,55	79,38	80,56	100,46	109,46
نسبة التغير (%)	12,51	02,42	- 02,08	06,45	02,35	01,48	24,70	08,94

المصدر: من إعداد الطالب بناء على:

- Bulletin statistiques trimestriel N° 1, Septembre 2007, P 16.
- Bulletin statistiques trimestriel N° 13, Mai 2011, P 20.
- Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport annuel 2012, p 65.
- Bulletin statistiques trimestriel N° 37, Mares 2017, P 20

من خلال الجدول يلاحظ وجود شبه استقرار في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2014، حيث ضل يتراوح بين 70 و80 دينار مقابل الدولار الأمريكي باستثناء سنتي 2007 و2008، أين لم يتجاوز الدولار 70 دينار، وانتقل سعر الصرف من 77,3 دينار للدولار سنة 2001 إلى 79,68 دينار أي بانخفاض قدره 03,07%، ليعود للارتفاع سنتي 2003 و2004 حيث سجل 77,37 دينار و72,06 دينار تواليًا أي بارتفاع قدره 02,44%، 7,32% على التوالي، ليسجل انخفاض طفيف سنة 2005 في حدود 1% حيث وصل إلى 73,36 دولار، ويعود للارتفاع مرة أخرى سنة 2006 حيث بلغ 72,64 دينار أي بتحسن قدره 1% تقريبا، ويعود شبه الاستقرار خلال هذه الفترة إلى رغبة السلطات النقدية في المحافظة على استقرار سعر الصرف بعد إعادة تشكل وتراكم الاحتياطات الأجنبية عقب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، في حين عرفت سنتي 2007 و2008 ارتفاع محسوس للدينار الجزائري حيث وصل إلى 69,36 دينار سنة 2007 و64,56 دينار مقابل الدولار الواحد سنة 2008، أي بارتفاع قدره 4,51% و6,92% على التوالي ويعود ذلك إلى تراجع الدولار الأمريكي في أسواق الصرف العالمية تحت تأثير الأزمة المالية، ليسجل تراجع محسوس سنة 2009 قدره 12,51% حيث

انخفض إلى 72,64 دينار، ثم إلى 74,4 دينار سنة 2010 بعد تعافي الدولار عقب الأزمة المالية، ليعود للارتفاع مجددا سنة 2011 بمقدار 02,08% أين وصل إلى 72,85 بسبب تراكم الاحتياطات الأجنبية عقب الارتفاع الكبير لأسعار النفط على المستوى الدولي، ليدخل في مرحلة تراجع مستمر ابتداء من سنة 2012 وإلى غاية 2016، حيث عرف انخفاضا محسوسا سنة 2012 أين سجل تراجع بـ 6,45%، ثم انخفض إلى 79,38 دينار سنة 2013، ووصل إلى 80,56 دينار سنة 2014 ويرجع انخفاض الدينار خلال هذه الفترة إلى تأثير توسع فارق التضخم بين الجزائر وأهم شركائها التجاريين، في حين عرفت سنة 2015 تراجع حاد في سعر صرف الدينار بلغ 24,70%، حيث انخفض إلى 100,46 دينار، واستمر هذا التراجع أيضا سنة 2016 لكن بنسبة أقل بلغت 8,94% بعدما وصل سعر الصرف إلى 109,46 دينار مقابل الدولار الواحد نتيجة تراجع أسعار النفط وتفاقم عجز الميزانية العامة وميزان المدفوعات وكذا اتساع فارق التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين الرئيسيين.

ويمكن القول أن سعر الصرف يعكس مباشرة تقلبات أسعار النفط وكذا مستوى تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية، حيث تمثل الاحتياطات الأجنبية المحدد الرئيسي لسعر الصرف، بالإضافة إلى تقلبات أسعار العملات على المستوى الدولي خصوصا بين الدولار واليورو، وتباين التضخم بين الجزائر وأهم شركائها التجاريين.

وفي الأخير يمكن القول أن السياسة النقدية في الجزائر خلال هذه الفترة كانت متباينة، ففي بداية التسعينات كانت توسعية بهدف تمويل العجز الموازي، وهو ما أدى إلى تسجيل معدلات نمو كبيرة، لكن مع إبرام اتفاقية التعديل الهيكلي اتجهت السياسة النقدية للانكماش تحت ضغط إصلاحات صندوق النقد الدولي، ومع بداية الألفية الثالثة وتزامنا مع السياسة المالية التوسعية وارتفاع نسبة السيولة المصرفية اتجه بنك الجزائر إلى اتباع سياسة توسعية لكن كانت حذرة، حيث كان الهدف منها استهداف معدلات تضخم مقبولة.

المبحث الثاني: السياسة المالية والتوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990- 2010).

سوف نحاول في هذا المبحث التعرف على أبرز معالم السياسة المالية وكذلك التوازنات المالية الداخلية والخارجية للجزائر انطلاقا من سنة 1990 إلى غاية سنة 2016، ونظرا لتباين واختلاف الظروف والأوضاع الاقتصادية خلال هذه المرحلة، تم تقسيمها إلى مرحلتين، المرحلة الأولى تمتد من سنة 1990 إلى سنة 2000، والتي تميزت بصعوبات مالية كبيرة والتي سوف يتم التطرق إليها في المطلب الأول، أما المطلب الثاني سيختص بالمرحلة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2016.

المطلب الأول: مسار السياسة المالية والتوازن الخارجي خلال الفترة (1990 - 2000).

لقد ترك انهيار أسعار النفط إلى آثار وخيمة على الاقتصاد الجزائري، حيث أدى إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية وتراجع التوازنات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، كون الاقتصاد الجزائري يعتمد شبه كليا على إيرادات هذه المادة سواء على المستوى الداخلي (الميزانية العامة) أو على المستوى الخارجي (ميزان المدفوعات)، لذلك كان لزاما على الحكومة الجزائرية مراجعة سياستها المالية والاقتصادية بشكل عام من خلال القيام بجملة من الإصلاحات بغية استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية، وسوف نحاول فيما يلي تحليل مسار السياسة المالية المتبعة خلال هذه الفترة انطلاقا من ابراز أهم الإصلاحات أو الإجراءات المالية التي قامت بها الحكومة الجزائرية، بالإضافة إلى تحليل تطورات كل من النفقات العامة، الإيرادات العامة ورسيد الموازنة العامة، وبالإضافة إلى تحليل الوضعية الخارجية من خلال تحليل تطور مختلف بنود ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة.

1. الإصلاحات المالية:

عرف الاقتصاد الجزائري نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات جملة من الإصلاحات الاقتصادية كنتيجة حتمية لتغيير نمط التسيير الاقتصادي بالتخلي عن نظام التخطيط المركزي والتوجه نحو اقتصاد السوق، وبالموازاة مع الإصلاحات النقدية التي قامت بها الجزائر سواء الذاتية أو تلك التي كانت برعاية المؤسسات المالية الدولية، كان لا بد من إجراء إصلاحات مالية أيضا، من أجل تحسين الإيرادات العامة وترشيد الانفاق العمومي وكذلك خلق تنسيق مع باقي السياسات الاقتصادية لتحقيق الأهداف التنموية والمحافظة على التوازنات الاقتصادية الكلية، ويمكن ابراز أهم الإجراءات المالية المتخذة خلال هذه الفترة في النقاط التالية:

1.1. إصلاح نظام الأسعار:

لقد كان لسياسة الدعم السلي المتبعة في ظل التسيير الاشتراكي آثار سلبية على مالية الدولة، حيث كانت تكلف موارد مالية كبيرة، إضافة إلى عدم إعطاء السلع المدعمة قيمتها الحقيقية، مما فتح باب المضاربة وانتعاش السوق الموازية وكذلك التهريب إلى البلدان المجاورة، لذلك كان إصلاح منظومة الأسعار أمر

ضروريا، وهو ما حصل بصدور القانون 89-12 الصادر في 05 جويلية 1989، والذي تم من خلاله تقسيم الأسعار إلى قسمين، أسعار مقننة وأخرى حرة.

تشمل الأسعار المقننة أسعار السلع والخدمات التي يتطلب إنتاجها التشجيع والتحفيز، كما يشمل أسعار السلع والخدمات التي تخولها أسبقية اقتصادية واجتماعية، وهذا من أجل حماية نشاطات اقتصادية أو فئات اجتماعية أو تنمية مناطق جغرافية معينة، في حين تمثل الأسعار الحرة في الأسعار التي تتحدد حسب العرض والطلب، حيث تخضع جميع السلع والخدمات التي تكون أسعارها غير مقننة لنظام التصريح بالأسعار¹.

تمثلت السلع المدعومة خلال سنتي 1991 و1992 في 12 مادة وهي: الحبوب، السميد، الدقيق المستورد والبقول الجافة، الزيت النباتي العادي للاستهلاك الغذائي، الحليب، السكر المسحوق، الخميرة المعدة للمخابز، الطماطم المصبرة، غاز البوتان، غاز البروتان، غاز أويل، لكن ابتداء من سنة 1993 تقلصت هذه المواد إلى خمسة مواد مدعومة فقط وهي: الحبوب، السميد، الدقيق المستورد، الحليب، دقيق الأطفال، هذا وقد بلغت المبالغ المخصصة لدعم الأسعار 17,65 مليار دينار جزائري سنة 1991، ثم ارتفعت سنة 1992 إلى 29,5 مليار دينار، لتتخفف سنة 1993 إلى 22,7 مليار دينار جزائري.

وقد أعطى برنامج التعديل الهيكلي أهمية كبرى لنظام تحرير الأسعار وإبعاد الدولة عن التدخل في ميكانيزمات السوق، وهذا ما أدى إلى عملية تحرير ضخمة لنظام الأسعار، بالإضافة إلى إحداث زيادات كبيرة في الأسعار المحددة إداريا، وخلال الفترة الممتدة من سنة 1994 إلى سنة 1996، اضطرت الحكومة إلى رفع المنتجات الغذائية والبتروولية المدعومة بنسبة 20% وذلك بغية الوصول إلى مستوى الأسعار الدولية، ومن أجل دعم الفئات عديمة الدخل لجأت الحكومة إلى استحداث برنامج الشبكة الاجتماعية من خلال قانون المالية لسنة 1992، ثم صندوق مساعدات الفئات الاجتماعية المحرومة سنة 1993، حيث يتلقى موارده من تخصيصات ميزانية الدولة².

2.1. الإصلاحات الجبائية:

كان النظام الجبائي يتميز بضعف كبير سواء من حيث المردودية أو من حيث التنظيم، وهو ما أثر سلبا على عملية التحصيل الضريبي، لذلك أصبح الإصلاح الجبائي ضرورة حتمية، وهذا ما قامت به السلطات الجزائرية حيث قامت في سنة 1987 بإنشاء لجنة وطنية للإصلاح الضريبي، والتي قدمت سنة 1989 تقرير

¹: بن سميحة عزيزة، مكانة السياسة المالية ضمن برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 17، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2009، ص 105.

²: درواسي مسعود، مرجع سابق، ص 380.

مفصلا عن الإصلاحات الجبائية، والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 1992، وتسعى هذه الإصلاحات إلى تحقيق الأهداف التالية¹:

- تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق ترقية الادخار، وتوجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي، مع تخفيف الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات الناجم عن تعدد الضرائب من جهة، وارتفاع معدلاتها من جهة أخرى؛

- خلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات لكون هذه الأخيرة مهيمنة عليها المنتجات البترولية في ظل أوضاع أصبحت فيها السوق النفطية تتمتع بعدم الاستقرار؛

- إعادة توزيع المداخل بشكل عادل والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لكي تكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم بالنظر إلى معدلات التضخم العالية التي كان يعرفها الاقتصاد الوطني آنذاك؛

- المساهمة في تحقيق أهداف جهود اللامركزية السياسية والاقتصادية للبلاد إدراكا من السلطات بأن هناك حالة من عدم التوازن الجهوي، وتباين الاستفادة من جهود التنمية بين مناطق وجهات البلاد؛

- تحسين شفافية النظام الضريبي، تبسيط إجراءاته ومكوناته بشكل يسهل التحكم فيه بالنظر إلى تواضع مستوى تأهيل الإدارة الضريبية.

وبشكل عام، يمكن القول بأن الأهداف المسطرة قبل الشروع في الإصلاح الضريبي تحورت حول:

- توفير الإيرادات الضريبية وكنتيجة للتوسع المنتظر في الأوعية الضريبية، وذلك بغرض النهوض بالجباية العادية من أجل ضمان تمويل نشاطات الدولة، ولتفادي صدمات الجباية البترولية؛
- العمل على تحقيق توازن النظام الضريبي بالعمل على زيادة أهمية الضرائب المباشرة؛
- تبسيط النظام الضريبي وجعله متناسقا ومنسجما مع أنظمة الدول الأخرى مواكبة للتحويلات الدولية وعالمية الاقتصاد.

1.2.1. إصلاح الجهاز الجبائي:

باشرت السلطات المالية بموجب الإصلاحات الجبائية لسنة 1992 في إعادة التنظيم الإداري وهيكلية المصالح الداخلية والخارجية للإدارة الجبائية، فأصبح بذلك لكل ولاية مديرية الضرائب الخاصة بها، تضم كل مديرية ولائية مجموعة من المديريات الفرعية، تحتوي على مختلف الأجهزة المساعدة لها في تحسين مستويات أداءها²، ويهدف هذا التنظيم الجديد إلى تشجيع المكلفين بتقسيم مبالغ الضريبة، ووضع أنظمة

¹: قدي عبد المجيد، النظام الجبائي وتحديات الألفية الثالثة، مقال مقدم في ملتقى الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية 21 - 22 ماي 2002.

²: بلجلايلي فتيحة، بنية صابرينة، دراسة تحليلية تقييمية لأثر إصلاحات السياسة الجبائية على الإنعاش الاقتصادي، مجلة دراسات جبائية، المجلد 06 العدد 02، جامعة البليدة 02، مارس 2018، ص 202.

معالجة مع تسجيل التصريحات الضريبية، وكذلك إعداد برنامج لتحقيق وكشف المخالفات والتأخر في الدفع وعدم التصريح (الغش الضريبي والتهرب الضريبي)، حيث أن التهرب الضريبي في الجزائر بلغ مستوى عال جدا، أين بلغ سنة 1994 مبلغ 9208 مليون دينار، وهو مبلغ لا يستهان به، أما في سنة 1995 تقلص المبلغ إلى 6962 مليون دينار، وهو مبلغ مرتفع بالمقارنة مع الإيرادات الضريبية على مستوى الموازنة¹.

2.2.1. إصلاح النظام الجبائي:

في إطار الإصلاحات الجبائية التي باشرتها الحكومة الجزائرية، تم استحداث ثلاث ضرائب جديدة، وهي:

- الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG):

وهي ضريبة سنوية وحيدة تؤسس على دخل الأشخاص الطبيعيين، وتفرض على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة وتتميز بكونها سنوية، وحيدة، شخصية، تصاعدية وتصريحية، وتراوح هذه الضريبة بين 0% و35%²، وبالتالي فهي تراعي الدخل الإجمالي للمكلف بالضريبة، وجاءت هذه الضريبة لتعوض نظام الضرائب النوعية ذوي المعدلات المتعددة والمتمثلة في الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية وشركات الأشخاص، الضريبة على الأرباح غير التجارية، الضريبة على مداخيل الديون والودائع والكفالات، الضريبة على القيمة الزائدة عن التنازل بمقابل عن الأملاك المبنية وغير المبنية، الضرائب التكميلية على الدخل، الضرائب المفروضة على الرواتب والأجور، المساهمة الوحيدة الفلاحية³.

وبالتالي فإن الهدف من استحداث هذه الضريبة هو تجسيد مبدأ شمولية الجباية من جهة ومحاربة الغش الجبائي من جهة أخرى، وهذا نظرا لتنوع المداخيل التي يمكن أن يحصل عليها الفرد الواحد، ومن ثم يصعب مراقبة مختلف هذه المداخيل، وهذا ما يؤدي إلى ضعف الضرائب المحصلة، فالضريبة على الدخل الإجمالي تطبق على مجموع المداخيل التي يحصل عليها نفس الفرد⁴.

- الضريبة على أرباح الشركات (IBS):

تم استحداث هذه الضريبة لإلغاء ازدواجية النظام الضريبي عن طريق إدماج المؤسسات الوطنية والأجنبية في مجال تطبيقها، حيث كانت تخضع المؤسسات الوطنية للضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية بمعدل 50% في حين كانت المؤسسات الأجنبية تخضع إما للضريبة على مداخيل مؤسسات البناء بمعدل 8% أو اقتطاع الضريبة على الأرباح غير التجارية من المصدر بالنسبة للمؤسسات الخدمية بمعدل 25% وهكذا

¹: درواسي مسعود، مرجع سابق، ص 381.

²: بلجلايلي فتيحة، بنية صابرينة، مرجع سابق، ص 202، 203.

³: بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 71.

⁴: درواسي مسعود، مرجع سابق، ص 382.

عن طريق الضريبة على الأرباح الشركات يتم توحيد الضريبة المطبقة على المؤسسات الوطنية والمؤسسات الأجنبية، والذي يسير في إطار مبدأ شمولية القواعد الجبائية ومن ثم الدخول في اقتصاد السوق¹، وبالتالي جاءت الضريبة على أرباح الشركات لتعوض وتراجع نقائص الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية السابقة، وذلك من خلال أنها²:

- تطبق دون استثناء على الأشخاص المعنويين، على عكس الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية التي تفرض على الأشخاص المعنويين في شكل معدل نسبي، وعلى الأشخاص الطبيعيين في شكل معدل تصاعدي؛

- تطبق وجوبا على الأشخاص الخاضعين لنظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي على أساس محاسبة تمسك طبقا للقوانين والأنظمة المعمول بها، كالقانون التجاري والمخطط الوطني للمحاسبة.

وتطبق الضريبة على أرباح الشركات على الأرباح المحققة من طرف³:

- شركات الأموال (شركات المساهمة، والشركات ذات المسؤولية المحدودة، والشركات الوحيدة ذات المسؤولية المحدودة).

- المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري.

- الشركات التعاونية والاتحادات التابعة لها باستثناء المعفاة بواسطة قوانين المالية.

- الشركات المدنية التي لم تؤسس وفق نظام الشركات بالأسهم، ولكنها اختارت نظام الخضوع للضريبة على أرباح الشركات، وهذا الطلب غير قابل للإرجاع خلال مدة حياة الشركة.

- الشركات التي تحقق العمليات والإيرادات المبينة في المادة 12 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، حيث تخضع اختياريا لهذه الضريبة، أرباح شركات الأشخاص التي اختارت الخضوع للضريبة على أرباح الشركات.

تجدر الإشارة أن معدل الضريبة على أرباح شركات الأشخاص المعنوية انتقل من 50% سنة 1990 (الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية)، إلى 42% سنة 1991 ثم 30% ابتداء من سنة 1998.

¹: نفس المرجع السابق، ص 380.

²: شريف إسماعيل، جناف عبد الرزاق، تحليل وتقييم سياسة الإصلاحات الجبائية في مجال دعم وترقية المؤسسات الصغرى والمتوسطة - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1995-2014)، مجلة دراسات جبائية، المجلد 04، العدد 01، جامعة البلدة 02، جوان 2015، ص 117.

³: بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)، مرجع سابق، ص 71.

- الرسم على القيمة المضافة (TVA):

تم استحداث الرسم على القيمة المضافة بموجب قانون المالية لسنة 1991، وذلك تعويضا للرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP) والرسم الوحيد الإجمالي على الخدمات (TUGPS)، وهي ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك حيث يتحملها المستهلك النهائي، وتولى المؤسسات الاقتصادية جمعها لفائدة الخزينة العمومية. إن استحداث هذه الضريبة يهدف إلى تبسيط الجباية غير المباشرة وذلك عن طريق إلغاء النظام الذي كان سائدا للرسم على رقم الأعمال (TUGP، TUGPS) الذي يعتبر معارضا مع النظام الاقتصادي الحديث، فالرسم على القيمة المضافة لا يمس الإنتاج ولكن القيمة المضافة فقط أي يفرض على الثروة الجديدة المكونة فعلا، كما يهدف أيضا إلى تنمية وتقوية المنافسة التي تخوضها المؤسسات الجزائرية في الأسواق الدولية، وذلك عن طريق إلغاء العبء الجبائي الذي تتحمله المنتوجات الوطنية وخاصة الموجهة للتصدير، وبمعنى آخر فإن الهدف الأساسي لإدخال الرسم على القيمة المضافة TVA هو إدماج الاقتصاد الوطني في اقتصاد السوق وتميته¹.

وتمنح إعفاءات من الرسم على القيمة المضافة، وتحدد بموجب قوانين المالية وتشكل هذه الإعفاءات إجراءات خاصة تخالف النظام العام للضريبة، كما تعتبر إعانات مباشرة من الدولة بغرض ترقية قطاعات النشاط والمنتجات والخدمات، وعموما تستجيب هذه الإعفاءات إلى الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية²، وقد تم تعديل معدلات الرسم على القيمة المضافة من أجل تقليص عددها، وتعديل معدلاتها، حسب ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (18): تطور معدلات الرسم على القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة (1990-2000).

1997	1995	1992	قانون المالية المعدلات
7 %	7 %	7 %	المعدل الخاص المنخفض
14 %	13 %	13 %	المعدل المنخفض
21 %	21 %	21 %	المعدل العادي
ملغى	ملغى	40 %	المعدل المرتفع

المصدر: قوانين المالية للسنوات: 1992 - 1995 - 1997.

إلى جانب هذه الضرائب تم بموجب قانون المالية لسنة 1996 استحداث ضريبة جديدة متمثلة في الرسم على النشاط المهني، تحسب على رقم الأعمال وتشمل كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون

¹: درواسي مسعود، مرجع سابق، ص 382.

²: بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)، مرجع سابق، ص 82.

أنشطة صناعية أو تجارية أو غير تجارية، وجاءت هذه الضريبة تعويضا للرسم على النشاط الصناعي (TAIC) والرسم على النشاط غير التجاري (TANC).

وتجدر الإشارة أن الإصلاحات الجبائية في الجزائر تتميز بالديناميكية وعدم الثبات، حيث لم تخلوا قوانين المالية الصادرة بعد الإصلاح الضريبي لسنة 1992 من تعديلات ضريبية تماشيا مع الظروف الاقتصادية السائدة والسياسة المالية المتبعة من طرف الحكومة.

2. السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة (1990-2000).

تعتبر النفقات العامة من أهم الأدوات المالية التي تتدخل الدولة من خلالها في النشاط الاقتصادي وتوجيهه وفق الأهداف المرجوة، لذلك أعطت السلطات المالية أهمية كبيرة لهذه الأداة، وهو ما يبرزه تزايدها المستمر من سنة لأخرى، وقبل تحليل تطورات النفقات العامة في الجزائر نعرض أولا على تقسيم النفقات العامة وفق قانون المالية في التشريع الجزائري.

1.2. أقسام النفقات العامة في الجزائر:

تنقسم النفقات العامة في الجزائر إلى قسمين، نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

1.1.2. نفقات التسيير:

وهي النفقات المخصصة للسير العادي لمرافق الدولة، وتنقسم حسب المادة 24 من القانون 17-84 المتعلق بقوانين المالية إلى أربعة أبواب:

– الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات وهي الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات.

– الباب الثاني: تخصيصات السلطات العمومية وتمثل في اعتمادات سير المؤسسات السياسية كالمجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة والمجلس الدستوري...إلخ.

– الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح وتمثل في الاعتمادات الموجهة لتسيير مصالح الموظفين والمعدات.

– الباب الرابع: التدخلات العمومية وتمثل في الاعتمادات المتعلقة بنفقات التحويل وتختلف حسب طبيعتها وغرضها إلى نفقات اجتماعية، سياسية، اقتصادية.

تسجل نفقات التسيير في شكل اعتمادات الدفع لكل دائرة وزارية في الجدول ب الملحق لقانون المالية، وتسجل التكاليف المشتركة تحت المجموع الفرعي الأول والذي يمثل مجموع التكاليف الخاصة بكل الدوائر الوزارية، ثم يأتي المجموع العام والذي يمثل مجموع اعتمادات الدفع الخاصة بنفقات التسيير.

2.1.2. نفقات التجهيز:

وهي تلك النفقات العمومية التي لها طابع استثماري والتي تهدف إلى زيادة الناتج الوطني وخلق الثروة، وصنفتها المادة 35 من القانون 17-84 المتعلق بقوانين المالية إلى ثلاثة أبواب:

– الباب الأول: الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.

– الباب الثاني: اعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

– الباب الثالث: النفقات الأخرى بالرأسمال.

وتسجل نفقات التجهيز في شكل رخص برامج واعتمادات الدفع في الجدول ج من الملحق لقانون المالية.

2.2. تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2000).

عرفت النفقات العامة في الجزائر تطورا ملحوظا، وذلك راجع لطبيعة الاقتصاد الوطني والظروف الاقتصادية المحيطة، فرغم التحول إلى نظام اقتصاد السوق، إلا أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لم يتراجع، حيث بقيت تسيطر على العديد من الجوانب الحياتية للمواطن كالصحة والتعليم، والجدول التالي يبين تطور الانفاق العمومي بشقيه (نفقات التسيير ونفقات التجهيز) خلال الفترة (1990-2000).

الجدول رقم (19): تطور النفقات العامة خلال الفترة (1990-2000).

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنوات	نفقات التسيير			نفقات التجهيز			إجمالي النفقات	
	المبلغ	النسبة (%)	نموها (%)	المبلغ	النسبة (%)	نموها (%)	المبلغ	نموها (%)
1990	88,80	65.05	-	47,70	34.95	-	136,50	9,63
1991	153,80	72.52	73,20	58,30	27.48	22,22	212,10	55,38
1992	276,13	65.72	79,54	144,00	34.28	147,00	420,13	98,01
1993	291,41	61.14	5,54	185,21	38.86	28,68	476,62	13,45
1994	330,40	58.34	13,38	235,92	41.66	27,38	566,32	18,82
1995	473,69	62.35	43,37	285,92	37.65	21,19	759,61	34,13
1996	550,59	75.98	16,23	174,01	24.02	-39,14	724,60	-4,61
1997	643,50	76.14	16,87	201,60	23.86	15,85	845,10	16,63
1998	664,10	75.81	3,20	211,90	24.19	5,11	876,00	3,66
1999	774,70	80.55	16,65	187,00	19.45	-11,75	961,70	9,78
2000	856,20	72.67	10,52	321,90	27.33	72,14	1178,10	22,50

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

– الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية للفترة (1962-2011)، ص 211.

من خلال الجدول يتضح التزايد المستمر للنفقات العامة من سنة لأخرى، فرغم أنها كانت متواضعة في بداية الفترة، حيث بلغت 136,5 مليار دينار، إلا أنها عرفت نمو تدريجي، إذ انتقلت إلى 212,10 مليار دج سنة 1991 بمعدل نمو قدره 55,38%، ثم إلى 420,13 مليار دينار سنة 1992، بمعدل نمو قياسي وصل إلى 98%، لتواصل الارتفاع أين وصلت إلى 759,61 مليار دينار سنة 1995، بمعدل نمو سنوي وصل إلى 34,13%، وتعود هذه الزيادة الكبيرة في النفقات العمومية خلال هذه الفترة إلى زيادة الانفاق على الرواتب والأجور وتسديد ديون المؤسسات العمومية في إطار منح استقلالية المالية للمؤسسات العمومية، إضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم والتي فاقت 20% خلال سنوات هذه الفترة، وتراجع قيمة الدينار الجزائري إثر التخفيضات المتتالية، وكذلك تزايد الانفاق العسكري في ظل الأزمة الأمنية التي عرفتها البلاد، لتراجع سنة 1996 إلى 724,60 مليار دج بانخفاض قدره 4,61%، لتعود للارتفاع مجددا سنة 1997 حيث ارتفعت إلى 845,10 مليار ثم إلى 961,70 مليار دج سنة 1999، لتصل إلى 1178,10 مليار دج سنة 2000، لكن الملاحظ أن معدلات النمو كانت ضئيلة مقارنة بالمرحلة السابقة حيث لم تتجاوز 16% سوى سنة 2000، أين بلغت 22,50%، ويعود هذا التراجع في معدلات النمو إلى ترشيد الانفاق العمومي ورفع بعض أشكال الدعم المقدمة من طرف الدولة في إطار برنامج التعديل والإصلاح الهيكلي التي ابرمته الجزائر مع صندوق النقد الدولي.

أما من حيث بنية النفقات العامة فيتضح أن هناك اختلال هيكلي بين نفقات التجهيز ونفقات التسيير، حيث أن هذه الأخيرة بلغت نسبتها المتوسطة خلال هذه الفترة 69,66% من إجمالي النفقات العامة، مسجلة أكبر نسبة سنة 1999 حيث وصلت إلى 80,55%، في حين سجلت أدنى نسبة سنة 1994 حيث بلغت 58,34%، وانتقلت قيمتها من 88,80 مليار دينار جزائري سنة 1990 إلى 856,20 مليار دج سنة 2000، أي بنسبة نمو وصلت إلى 864,18%، أما نفقات التجهيز فبلغت نسبتها المتوسطة 30,34%، مسجلة أعلى نسبة سنة 1994، حيث وصلت إلى 41,66%، أما أدنى نسبة فكانت سنة 1999، حيث بلغت 19,45%، وانتقلت قيمتها من 47,70 مليار دج سنة 1990 إلى 321,90 مليار دج سنة 2000 أي بنسبة نمو بلغت 574,84%، ويعود هذا الاختلال إلى ارتفاع الديون العمومية، وارتفاع كلفة الأجور والمنح والتحويلات الاجتماعية نتيجة سيطرة الحكومة على الخدمات الاجتماعية (الصحة، التربية، النقل...) وهذا ما يبينه الجدول رقم (20)، في ظل تراجع دور الدولة في النشاط الاستثماري من خلال خصخصة المؤسسات العمومية وفتح باب الاستثمار أمام القطاع الخاص والأجنبي.

وكما هو الحال بالنسبة لإجمالي النفقات العامة، فإن معدلات نمو كل من نفقات التسيير والتجهيز كانت مرتفعة نوعا ما خلال الفترة (1990-1995)، حيث فاقت 20% خلال معظم السنوات، في حين لم

تتجاوز 17% بالنسبة للفترة (1996-2000)، باستثناء نفقات التجهيز التي فاق معدل نموها 72% خلال سنة 2000، بعد تحسن أسعار النفط وبداية تشكل الفائض الموازي.

الجدول رقم (20): توزيع نفقات التسيير حسب الأبواب خلال الفترة (1990-2000).

الوحدة: مليار دينار جزائري.

المجموع	التدخلات العمومية		وسائل الخدمات		السلطات العمومية		الديون العامة		البيان السنة
	النمو (%)	الحجم	النمو (%)	الحجم	النمو (%)	الحجم	النمو (%)	الحجم	
88,80	-	19,40	-	55,20	-	*	-	14,20	1990
153,80	185,00	55,30	43,30	79,10	-	*	36,62	19,40	1991
276,13	92,26	106,32	36,54	108,00	-	0,29	217,06	61,51	1992
291,41	8,77	115,64	21,83	131,50	-17,20	0,24	-28,56	43,94	1993
330,40	11,16	128,54	17,60	154,70	175,00	0,66	5,71	46,45	1994
473,69	15,80	148,85	40,82	217,91	59,09	1,05	127,90	105,86	1995
550,59	43,51	213,62	13,81	248,00	-	*	-15,97	88,95	1996
643,50	18,77	253,71	12,33	278,57	-	1,88	22,97	109,38	1997
664,10	-4,40	242,55	9,73	305,68	156,91	4,83	1,29	110,79	1998
774,70	28,41	311,45	8,51	331,70	5,38	5,09	14,12	126,43	1999
856,20	15,01	358,19	1,21	335,70	-	*	28,33	162,25	2000

*: نفقات السلطات العمومية مدرجة ضمن نفقات التدخلات العمومية.

المرجع: من اعداد الطالب بناء على احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية للفترة (1962-2011)،

ص 215.

ويتضح من خلال الجدول السابق تبين توزيع نفقات التسيير حسب الأبواب، حيث مثلت وسائل الخدمات النسبة الأكبر إذ بلغت نسبتها المتوسطة 45,99% من إجمالي نفقات التسيير، منتقلة من 55,20 مليار دج سنة 1990 إلى 335,70 مليار دج سنة 2000، أي بنسبة نمو وصلت 508%، وتشكل كتلة الأجور النسبة الأكبر من نفقات التسيير باعتبار سيطرة القطاع العمومي على أغلب المجالات الحيوية على غرار التربية، الصحة والتعليم العالي، تلتها التدخلات العمومية بمعدل متوسط بلغ 36,55%، والتي عرفت نموا كبيرا إذ انتقلت من 19,40 مليار دج سنة 1990 إلى 358,19 مليار دج سنة 2000، أي تضاعفت أكثر من 18 مرة حيث تجاوزت وسائل الخدمات سنة 2000، ويعود ذلك إلى زيادة التحويلات العمومية سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية خصوصا بعد تدهور القدرة الشرائية وارتفاع البطالة، مما استلزم الحكومة التدخل من خلال دعم بعض السلع واسعة الاستهلاك ووضع آليات للمساعدة الاجتماعية على غرار انشاء صندوق التأمين على البطالة وجهاز الشبكة الاجتماعية، وكذلك الاعانات الممنوحة للمؤسسات

الاقتصادية الوطنية من أجل المنافسة والصمود أمام المنتجات الأجنبية، والامتيازات الممنوحة من قبل الدولة من أجل ترقية الاستثمار ضمن الآليات المخولة لذلك على غرار وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (ASPI) والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)، في حين عرفت نسبة خدمات الدين العمومي شبه استقرار حيث لم تتجاوز نسبة 17% خلال سنوات هذه الفترة، باستثناء سنتي 1992 و1995، أين تجاوزت 22% بسبب قيام الحكومة بتسديد ديون المؤسسات العمومية تمهيدا لمنحها الاستقلالية المالية، إلا أنها عرفت نموا كبيرا أيضا إذ انتقلت من 14,20 مليار دج سنة 1990 إلى 162,25 مليار دج سنة 2000، حيث تضاعفت بأكثر من 11 مرة، أما نفقات السلطات العمومية فلم تتجاوز نسبة 0,46% كنسبة متوسطة، إلا أنها عرفت هي الأخرى تحسن كبير حيث انتقلت من 0,29 مليار دج سنة 1992 إلى 5,09 مليار دج سنة 1999، إذ تضاعفت بأكثر من 17 مرة، نتيجة الإصلاحات السياسية بعد دستور 1996.

انطلاقاً من تحليلنا للسياسة الإنفاقية في الجزائر خلال المدة (1990-2000) يتضح أن الحكومة الجزائرية اتبعت سياسة مالية توسعية خلال هذه الفترة من خلال زيادة الانفاق العمومي، إلا أن هذه الزيادة كانت ظاهرية أكثر منها حقيقية، نتيجة ارتفاع معدلات التضخم وكذلك تراجع أسعار صرف الدينار الجزائري، إضافة إلى إعادة انجاز البنية التحتية التي تأثرت إزاء الأزمة الأمنية، وهذا ما عكسه الواقع الاجتماعي، حيث تراجع القدرة الشرائية وتزايدت معدلات البطالة، ولم تشهد الخدمات العمومية تحسناً ملحوظاً، كما أن هذا الانفاق لم يكن متوازناً إذ غلبت عليه نفقات التسيير، حيث من المفروض أن تكون الأولوية للإنفاق الاستثماري الذي يؤدي إلى تزايد الناتج المحلي الإجمالي وخلق الثروة.

3. سياسة الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2000):

تمثل الإيرادات العامة في جميع الموارد المالية التي تحصل عليها الدولة من أجل تغطية النفقات العمومية وإشباع الحاجات العامة، لذلك فهي تشكل عنصر أساسي في عملية التنمية، وقد تطور دور الإيرادات العمومية في الاقتصاد المعاصر، حيث لم تعد مجرد مبالغ مالية تجمعها الدولة لتغطية نفقاتها فقط، بل أصبحت وسيلة للتدخل في النشاط الاقتصادي وتوجيهه تماشياً مع الأهداف المسطرة من طرف الحكومات، وتعدد مصادر الإيرادات العامة إذ هناك إيرادات سيادية تحصل عليها الدولة بطريقة جبرية ومن دون مقابل والتي تمثل في مختلف الضرائب المفروضة، وإيرادات اختيارية تحصل عليها مقابل تأدية خدمات كالرسوم ومداحيل أملاك الدولة والقروض.

1.3. تقسيم الإيرادات العامة في الجزائر:

حسب المادة 11 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية تصنف إيرادات الميزانية العامة إلى:

– إيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.

– مداحيل الأملاك التابعة للدولة.

- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى.
 - الأموال المخصصة للهدايا والهبات والمساهمات.
 - التسديد برأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها.
 - مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.
 - مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.
 - الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي، المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به.
- وبالنظر إلى تصنيف الإيرادات من حيث طبيعتها فإنه يمكن تقسيمها إلى إيرادات اجبارية وأخرى اختيارية حسب تصنيف الجدول الملحق أ من قانون المالية:

1.1.3. الإيرادات الاجبارية:

- وهي الاقطاعات التي تحصلها الدولة بصفة جبرية ودون مقابل، وتشمل مختلف الإيرادات الجبائية وحاصل الغرامات والحصص المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية.

1.1.1.3. الإيرادات الجبائية:

- تتمثل في مختلف الضرائب والرسوم الجبائية المفروضة على عاتق المكلفين، وتتمثل في:
- الضرائب المباشرة: وهي الضرائب التي تفرض على مختلف أنواع المداخيل على غرار الضرائب المفروضة على الأرباح التجارية وغير التجارية والضرائب على المرتبات والأجور.
 - حقوق التسجيل والطابع: وهي الضرائب المفروضة على بعض العقود القانونية والوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية مثل حقوق تسجيل نقل الملكية، وطوابع جوازات السفر ورخص السياقة...الخ.
 - الضرائب على رقم الأعمال: وتتمثل في تلك الضرائب المفروضة على مجموع المواد الاستهلاكية وبالتالي فهي ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك، على غرار الرسم على القيمة المضافة.
 - الضرائب غير المباشرة: وتتكون أيضا من الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك لكنها تخص فقط المنتجات غير الخاضعة للرسوم على رقم الأعمال كالذهب والكحول...الخ¹.
 - الرسوم الجمركية: وهي تلك الرسوم التي تفرض على جميع الموارد المستوردة أو تلك الموجهة للتصدير.

¹: رسول حميد، قراءة في الوضع والسياسة المالية في الجزائر، مجلة معاريف، العدد: 22، جامعة البويرة، جوان 2017، ص 274.

- الحماية البترولية: تتكون من مجموع اقتطاعين هما: ضريبة على إنتاج البترول السائل والغاز هذا من جهة وضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن نشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات¹.

2.1.1.3. الحصص المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية:

وتتمثل في نسبة معينة من أرباح المؤسسات العمومية باعتبار هذه الأخيرة ملك للدولة.

3.1.1.3. الغرامات:

وتتمثل في مختلف العقوبات المالية سواء تلك الصادرة عن هيئات قضائية كالمحكمة ومجلس المحاسبة أو هيئات إدارية على غرار مفتشيات التجارة والجمارك.

2.1.3. الإيرادات الاختيارية:

وهي الإيرادات التي تدفع إراديا من قبل الأفراد مقابل الحصول على سلعة أو خدمة عادة ما تنفرد الدولة بأدائها، وتشمل مداخيل أملاك الدولة، والتكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المقدمة من طرف الدولة، والأتاوى أموال المساهمات والهدايا والهبات.

1.2.1.3. مداخيل أملاك الدولة:

وهي المداخيل التي تحصل عليها الدولة مقابل التنازل عن أحد ممتلكاتها، أو منح استغلالها للأشخاص الحقيقيين أو المعنويين في شكل إجازة أو خدمة أو رخصة.

2.2.1.3. التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المقدمة من طرف الدولة:

تتمثل في الموارد التي تحصل عليها الدولة مقابل تأديتها لخدمات معينة سواء كانت صناعية وتجارية أو مالية أو إدارية.

3.2.1.3. الأتاوى وأموال المساهمات والهدايا والهبات:

وتتمثل في تلك الموارد التي تحصل عليها الدولة دون أي مقابل وبطريقة طوعية كالمساعدات والاعانات والهبات.

2.3. تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2000).

شهدت الإيرادات العامة في الجزائر تطور ملحوظ خلال عشرية التسعينات وهذا ما يوضحه الجدول

رقم (21):

¹: درواسي مسعود، مرجع سابق، ص 362.

الجدول رقم (21): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2000).

الوحدة: مليار دينار جزائري

1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات	
241,99	176,17	121,46	108,84	82,7	71,1	حجمها	جباية عادية
39,56	36,92	38,69	34,9	33,23	46,62	نسبتها (%)	
37,36	45,04	11,60	31,61	16,32	-	نموها (%)	
336,15	222,18	179,22	193,8	161,5	76,2	حجمها	جباية بتروولية
54,95	46,56	57,09	62,14	64,89	49,97	نسبتها (%)	
51,30	23,97	-7,52	20,00	111,94	-	نموها (%)	
33,59	78,83	13,26	9,2	4,7	5,2	حجمها	غير الجباية
5,49	16,52	4,22	2,95	1,89	3,41	نسبتها (%)	
-57,39	494,49	44,13	95,74	-9,62	-	نموها (%)	
611,73	477,18	313,94	311,86	248,9	152,5	حجمها	إجمالي الإيرادات
28,2	52	0,67	25,3	63,21	31,01	نموها (%)	
	2000	1999	1998	1997	1996	السنوات	
	349,5	314,77	329,83	314,01	290,6	حجمها	جباية عادية
	22,15	33,12	42,58	33,89	35,21	نسبتها (%)	
	11,03	-4,57	5,04	8,06	20,09	نموها (%)	
	1173,24	560,12	378,56	564,77	496	حجمها	جباية بتروولية
	74,34	58,93	48,87	60,95	60,1	نسبتها (%)	
	109,46	47,96	-32,97	13,86	47,55	نموها (%)	
	55,42	75,6	66,12	47,89	38,55	حجمها	غير الجباية
	3,51	7,95	8,54	5,17	4,67	نسبتها (%)	
	-26,69	14,34	38,07	24,23	14,77	نموها (%)	
	1 578,16	950,5	774,55	926,67	825,35	حجمها	إجمالي الإيرادات
	66,04	22,72	-16,42	12,28	34,92	نموها (%)	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية للفترة (1962-2011)،

ص 213.

من خلال الجدول السابق يتضح الارتفاع المتزايد للإيرادات العامة من سنة لأخرى، حيث انتقلت من 152,5 مليار دينار جزائري سنة 1990 إلى 248,9 مليار دج سنة 1991، بعدل نمو سنوي قدره 63,21%، ثم إلى 311,86 مليار دج سنة 1992 بنسبة نمو 25,30%، ويعود هذا الارتفاع خلال هذه الفترة إلى الإصلاحات الجبائية التي قامت بها الحكومة الجزائرية في بداية التسعينات، وكذلك ارتفاع أسعار النفط حيث فاقت 20 دولار للبرميل بعد حرب الخليج والعقوبات الدولية على العراق، لتعرف سنة 1993

ارتفاع طفيف إذ وصلت إلى 313,94 مليار دج أي بنمو سنوي قدره 0,67%، بعد تراجع أسعار النفط حيث انخفض سعر البرميل من 20,05 دولار للبرميل سنة 1992 إلى 17,80 دولار للبرميل سنة 1993، وهو ما يبينه تراجع الجباية البترولية حيث عرفت انخفاض قدره 7,52%، أما سنة 1994 فشهدت ارتفاع كبير في الإيرادات العمومية حيث بلغت 477,18 مليار دج أي بمعدل نمو فاق 52% نتيجة تحسن كل من الإيرادات العادية والبترولية، وتواصل النمو بوثيرة مرتفعة نوعا ما إلى غاية سنة 1997 حيث وصلت خلال هذه السنة إلى 926,67 مليار دج وبمعدلات نمو تراوحت بين 12 و34% ويعود التحسن في الإيرادات العامة خلال هذه الفترة إلى تحسن أسعار النفط حيث فاقت 21 دولار للبرميل سنة 1996، وكذلك التدابير المتخذة في إطار برنامج التعديل والإصلاح الهيكلي، في حين عرفت سنة 1998 تراجع ملحوظ في الإيرادات العامة حيث انخفضت إلى 774,55 مليار دج أي بانخفاض وصل إلى 16,42% بعد التراجع الكبير للإيرادات البترولية والتي انخفضت بـ 32,97% نتيجة انخفاض أسعار النفط إلى 12,94 دولار للبرميل، لتعود للارتفاع من جديد سنة 1999 حيث ارتفعت إلى 950,5 مليار دج بنسبة نمو بلغت 22,72% نتيجة ارتفاع الجباية البترولية بـ 47,96% بعد عودة أسعار النفط للتحسن من جديد إذ ارتفعت إلى 17,91 دولار للبرميل، قبل أن تسجل ارتفاع قياسي سنة 2000 حيث بلغت 1578,16 مليار دج بنمو سنوي وصل إلى 66,04% نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية أين فاقت 28 دولار للبرميل.

أما من حيث بنية الإيرادات العامة فيتضح وجود تباين بين مكونات الإيرادات العامة، ويعود هذا التباين أساسا إلى الاختلال البنوي الذي يعرفه الاقتصاد الوطني، وقد شكلت الجباية البترولية أهم مصدر للإيرادات العامة في الجزائر، إذ فاقت مساهمتها المتوسطة 58%، خلال هذه العشرية، ووصلت إلى حدود 74,34% كأعلى نسبة سنة 2000، في حين سجلت أدنى نسبة سنة 1994 بـ 46,56%، وانتقل حجم الجباية البترولية من 76,2 مليار دج سنة 1990 إلى 1173,24 مليار دج سنة 2000، ورغم حصيلتها الكبيرة ومساهمتها الفعالة في الإيرادات العامة، إلا أنه يعاب عليها اتسامها بالتذبذب وعدم القدرة على التحكم فيها نتيجة ارتباطها بأسعار النفط في الأسواق الدولية.

وجاءت الجباية العادية كثاني مصدر للإيرادات العامة حيث بلغت نسبة مساهمتها المتوسطة 36,07% من إجمالي الإيرادات، مسجلة أعلى ارتفاع لها سنة 1990 بنسبة 46,62%، في حين سجلت أدنى نسبة سنة 2000 بـ 22,15%، رغم ذلك فإن حجمها كان في تزايد باستمرار حيث انتقل من 71,10 مليار دج سنة 1990 إلى 349,50 مليار دج سنة 2000 أي بنمو فاق 391%، باستثناء سنة 1999 التي عرفت تراجع بـ 4,57%، نتيجة تراجع الضرائب المباشرة، وانتشار ظاهرة التهرب الضريبي، والجدول التالي يبين تطور عناصر الجباية العادية خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (22): تطور عناصر الإيرادات العادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2000).

الوحدة: مليار دينار جزائري

المجموع	الحقوق الجمركية		حاصل ضرائب مختلفة		الرسوم على رقم الأعمال		حقوق التسجيل والطابع		الضرائب المباشرة		البيان السنة
	(%)	الحجم	(%)	الحجم	(%)	الحجم	(%)	الحجم	(%)	الحجم	
71,10	15,89	11,30	14,35	10,20	34,46	24,50	4,92	3,50	30,38	21,6	1990
82,70	22,37	18,50	8,95	7,40	37,24	30,80	4,23	3,50	27,21	22,5	1991
108,86	25,03	27,30	8,41	9,15	36,73	39,98	4,28	4,66	25,54	27,8	1992
121,46	22,51	27,30	5,68	6,90	37,30	45,31	5,50	6,68	28,99	35,21	1993
176,17	27,18	47,90	8,61	15,20	35,08	61,80	3,92	6,90	25,20	44,39	1994
241,99	32,49	78,60	7,69	18,60	33,29	80,57	2,65	6,41	23,86	57,75	1995
290,60	29,04	84,40	1,53	4,45	43,04	125,06	3,15	9,15	23,24	67,54	1996
314,01	23,41	73,50	0,36	1,14	46,70	146,63	3,20	10,10	25,95	81,48	1997
329,82	22,89	75,50	0,42	1,38	46,55	153,53	3,43	11,30	26,71	88,1	1998
314,76	25,49	80,20	0,46	1,44	47,09	148,23	4,02	12,70	22,93	72,19	1999
349,50	24,70	86,30	0,43	1,50	46,77	163,45	4,64	16,20	23,47	82,02	2000

المصدر: من إعداد الطالب بناء على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية للفترة (1962-2011)،

ص 213.

يتضح من خلال الجدول أن الرسوم على رقم الأعمال تمثل أهم مصدر جبائي، حيث تراوحت نسبة مساهمتها بين 33,29% و 47,09% وبنسبة متوسطة وصلت إلى 40,68%، ويعود ذلك لسهولة تحصيلها نتيجة اقتطاعها من المصدر، وارتفعت نسبة مساهمتها ابتداء من سنة 1996 حيث فاقت 43% بعد استحداث الرسم على النشاط المهني والذي يحسب على رقم الأعمال، ثم تأتي بعدها كل من الضرائب المباشرة والحقوق الجمركية وبنسب متفاوتة حيث بلغت نسبتها المتوسطة 25,77% و 24,63% على التوالي، وتأتي بعد ذلك حقوق التسجيل والطابع وكذلك ضرائب أخرى بنسبة مساهمة متوسطة بلغت 3,94% و 5,17% توالياً. أما الإيرادات غير الجبائية فكانت مساهمتها ضئيلة حيث بلغت نسبة مساهمتها المتوسطة 5,85%، ولم تتجاوز هذا المعدل باستثناء سنوات 1994، 1998 و 1998، وذلك نتيجة العجز التي أصبحت تعاني منه أغلبية المؤسسات العمومية مما أدى إلى تراجع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وقيامها بخصخصة واسعة لمؤسساتها الاقتصادية.

من خلال تحليلنا لتطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال هذه الفترة نتضح المساهمة الكبيرة للجبائية النفطية في إجمالي الإيرادات العامة، رغم انخفاض أسعار النفط خلال هذه الفترة، وذلك راجع إلى

الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد الوطني وكذلك ضعف الجهاز الإنتاجي الوطني، ضف إلى ذلك تنامي ظاهرتي التهرب والغش الضريبيين اللذان أثرا سلبا على عملية التحصيل الجبائي.

4. سياسة الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990- 2000):

تعتبر الموازنة العامة من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة في المحافظة على التوازنات الاقتصادية وتحقيق الأهداف التنموية وتوجيه النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال سياسة الانفاق العام والسياسة الضريبية وإعادة توزيع الدخل، كما أن رصيد الموازنة العامة يعكس التغيرات التي تطرأ على السياسة المالية للدولة، إضافة إلى كونه مؤشرا هاما لقياس الأداء المالي للدولة، يعكس وضعها الداخلي ويبرز قدرتها على توفير الموارد المالية اللازمة لتغطية نفقاتها، والجدول رقم (22) يبين تطور رصيد الموازنة ونسبته إلى الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2000.

الجدول رقم (22): تطور رصيد الموازنة ونسبته إلى الناتج المحلي خلال الفترة (1990- 2000).

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان السنة	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الموازنة	الناتج المحلي الاجمالي	رصيد الموازنة إلى الناتج المحلي الاجمالي (%)
1990	152,50	136,50	16,00	472,81	03,38
1991	248,90	212,10	36,80	752,59	04,89
1992	311,86	420,13	-108,27	918,62	-11,79
1993	313,95	476,63	-162,68	1005,03	-16,19
1994	477,18	566,33	-89,15	1274,94	-0 6,99
1995	611,73	759,62	-147,89	1743,63	-08,48
1996	825,16	724,61	100,55	2256,71	04,46
1997	926,67	845,10	81,57	2243,46	03,64
1998	774,55	876,00	-101,45	2444,37	-04,15
1999	950,50	961,70	-11,20	2825,23	-00,40
2000	1578,16	1178,10	400,06	4123,51	09,70

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية للفترة (1962- 2011)،

مرجع سابق، ص ص 213، 228.

من خلال الجدول يتضح تذبذب وعدم استقرار رصيد الموازنة العامة في الجزائر، حيث عرفت بداية العشرية تسجيل فائض بلغ 16 مليار دج سنة 1990 أي ما يعادل 3,38% من الناتج المحلي الإجمالي، ثم ارتفع سنة 1991 إلى 36,80 مليار دج سنة 1991 أي ما يمثل 4,89% من الناتج المحلي، ويعود الفضل في هذا الفائض إلى الإصلاحات التي باشرتها الجزائر خلال بداية العشرية وكذلك ارتفاع عائدات الجباية

البتروولية نتيجة ارتفاع أسعار النفط بسبب حرب الخليج، لتسجل الفترة الممتدة من سنة 1992 إلى غاية 1995 عجز مستمر، إذ عرف رصيد الموازنة عجزا قدره 108,27 مليار دج سنة 1992 أي ما يمثل 11,79% من الناتج المحلي الإجمالي، ليرتفع العجز إلى 162,68 مليار دج سنة 1993 ما يعادل 11,79% من الناتج المحلي الإجمالي، وانخفض العجز سنة 1994 إلى 89,15 مليار دج ما يمثل 6,99% من الناتج المحلي، ثم عاد للارتفاع مرة أخرى سنة 1995 حيث بلغ 147,89 مليار دج أي بنسبة 8,48% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعود هذا التراجع النسبي سنتي 1994 و1995 إلى الإجراءات المتبعة بموجب برنامج التعديل والإصلاح الهيكلي، في حين يعود هذا العجز أساسا إلى تراجع الجباية البتروولية بعد انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث تراوحت بين 16 و17 دولار للبرميل خلال سنوات هذه الفترة، إضافة إلى ضعف إيرادات الجباية العادية وارتفاع مستويات المديونية الخارجية وخدماتها، وكذلك استحالة تخفيض بعض النفقات العامة، وسجل رصيد الميزانية فائضا خلال سنتي 1996 و1997، حيث بلغ 100,55 مليار دج و81,57 مليار دج تواليا أي ما يمثل 4,46% و3,64% من إجمالي الناتج المحلي على التوالي بعد تحسن الجباية النفطية إثر ارتفاع أسعار النفط حيث تراوحت بين 19,62 و21,03 دولار للبرميل، أما سنة 1998 والتي شهدت انهيار لأسعار النفط في الأسواق العالمية، فقد سجل رصيد الموازنة عجزا قيمته 101,45 مليار دج أي ما يمثل 4,15% من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تراجع الجباية البتروولية بمقدار 32,97%، لينخفض العجز إلى 11,40 مليار دج سنة 1999 ما يمثل 0,40% من الناتج المحلي بعد التحسن التدريجي لأسعار النفط حيث ارتفعت إلى 18,12 دولار للبرميل، هذا التحسن كان له أثر إيجابي على الميزانية، حيث حققت فائض سنة 2000 قدره 400 مليار دج أي 9,70% من الناتج المحلي الإجمالي، بعد أن وصل سعر النفط إلى 28,77 دولار للبرميل خلال هذه السنة.

5. تطور التوازنات الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2000):

لقد أدى انخفاض أسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينات إلى آثار وخيمة على التوازن الخارجي، إذ نتج عن هذه الأزمة ارتفاع المديونية الخارجية التي أصبحت تشكلت عائق أمام التنمية المحلية نتيجة اعتماد الاقتصاد الوطني بدرجة كبيرة على عائدات هذه المادة، ورغم المحاولات التي أجرتها لم تستطع الجزائر معالجة الوضع واضطرت للجوء إلى نادي باريس ولندن من أجل إعادة جدولة ديونها، مع الالتزام بتنفيذ برنامج تصحيح هيكلي تحت إشراف صندوق النقد الدولي، والجدول التالي يبرز الوضعية النقدية الخارجية للجزائر خلال عشرية التسعينات، وسوف نقوم بتحليل هذه التطورات عنصر بعنصر.

الجدول رقم (24): تطورات ميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-2000).

الوحدة: مليار دولار

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
ميزان العمليات الجارية	1,95	2,39	1,3	0,8	-1,84	-2,24	1,25	3,45	-0,91	0,02	8,93
الميزان التجاري	3,11	4,67	3,21	2,42	-0,26	0,16	4,13	5,59	1,51	3,36	12,3
الصادرات	12,88	12,44	11,51	10,41	8,89	10,26	13,22	13,82	10,14	12,3	21,65
محروقات	12,35	11,97	10,98	9,88	8,61	9,73	12,65	13,18	9,77	11,9	21,06
أخرى	0,53	0,47	0,53	0,53	0,28	0,53	0,57	0,64	0,37	0,41	0,59
الواردات	-9,77	-7,77	-8,3	-7,99	-9,15	-10,1	-9,09	-8,13	-8,63	-9	-9,35
خدمات لغير العوامل	-1,2	-1,35	-1,1	-1	-1,2	-1,3	-1,4	-1,08	-1,5	-1,8	-1,45
دخل العوامل	-2,09	-2,21	-2,2	-1,8	-1,7	-2,2	-2,4	-2,22	-2	-2,3	-2,71
صافي التحويلات	1,53	1,29	1,39	1,14	1,4	1,12	0,88	1,06	1,06	0,79	0,79
ميزان حساب رأس المال	-1,57	-1,89	-1,07	-0,81	-2,54	-4,09	-3,34	-2,29	-0,83	-2,4	-1,36
الاستثمار المباشر	-0,04	-0,08	0,03	0	0	0	0,27	0,26	0,5	0,46	0,42
صافي رأس المال الرسمي	-0,44	-1,23	0,08	-0,33	-2,48	-3,89	-3,4	-2,51	-1,33	-2	-1,96
قروض قصيرة الأجل والسهو والخطأ	-1,03	-0,56	-1,18	-0,48	-0,06	-0,2	-0,21	-0,04	0	-0,9	0,18
الميزان الكلي	-0,22	0,5	0,23	-0,01	-4,38	-6,32	-2,09	1,16	-1,74	-2,4	7,57
الديون المعاد جدولتها					4,49	4,94	3,53	2,22	0,52	0	0
الاحتياطيات الأجنبية	0,8	1,6	1,5	1,5	2,6	2,1	4,2	8,05	6,84	4,4	11,9
سعر برميل النفط	24,34	21,04	20,03	17,5	16,19	17,4	21,33	19,62	13,02	18,12	28,77

المصدر: من إعداد الطالب بناء على:

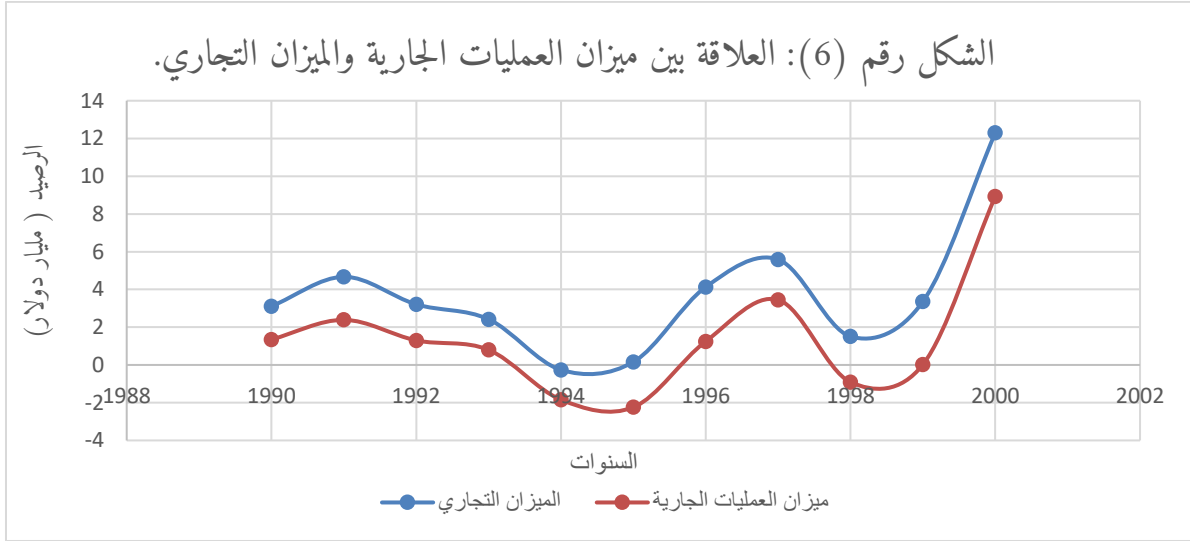
- جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، ورقلة، ص 234، 235.

- Bulletin statistique de la banque d'Algérie, séries rétrospectives, hors-série, Juin 2012.

1.5. ميزان العمليات الجارية:

يشتمل هذا الحساب على ميزان التجارة المنظورة (الميزان التجاري) وغير المنظورة أو ما يطلق عليه أيضا ميزان الخدمات (الخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج)، وكذلك الدخل الصافي لعوامل الإنتاج (الدخل الأولي) وصافي التحويلات الجارية (الدخل الثانوي)، وبالعودة إلى الجدول السابق يتضح تذبذب وضالة هذا الحساب وارتباطه ارتباطا وثيقا بالميزان التجاري كما هو مبين في الشكل رقم (06)، حيث لم يتجاوز 3,45 مليار دولار باستثناء سنة 2000 التي عرفت تحسنا ملحوظا بلغ 8,93 مليار دولار، كما سجل قيم سالبة خلال السنوات 1994، 1995 و1998، وتعود هذه الضالة والتذبذب إلى تراجع الصادرات الجزائرية نتيجة تراجع أسعار النفط باعتباره المادة الأساسية في هيكل الصادرات، وكذلك ضخامة المدفوعات

الخارجية المتعلقة أساسا بخدمة المديونية وتحويلات أرباح الشركات الأجنبية (شركاء سوناطراك)، إضافة إلى ضعف التحويلات الجارية نحو الداخل والمتمثلة في تحويلات المهاجرين، كما هو مبين في الجدول حيث تراوحت قيمتها بين 0,79 كحد أدنى سنتي 1999 و2000 و1,53 كحد أقصى سنة 1990.



المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من معطيات الجدول رقم (24).

ويتضح من الجدول أيضا أن ميزان الخدمات ودخل عوامل الإنتاج كانت اشارتهما سالبة وهذا يدل على أن التدفقات الصادرة من الجزائر أكبر من الواردة إليها، كما يتضح أن تدفقات عوامل الإنتاج فاقت تدفقات ميزان الخدمات، إذ تراوحت التدفقات بين مليار دولار و1,84 مليار دولار بالنسبة لميزان الخدمات، وبين 1,7 مليار دولار و2,71 مليار دولار بالنسبة لدخل عوامل الإنتاج.

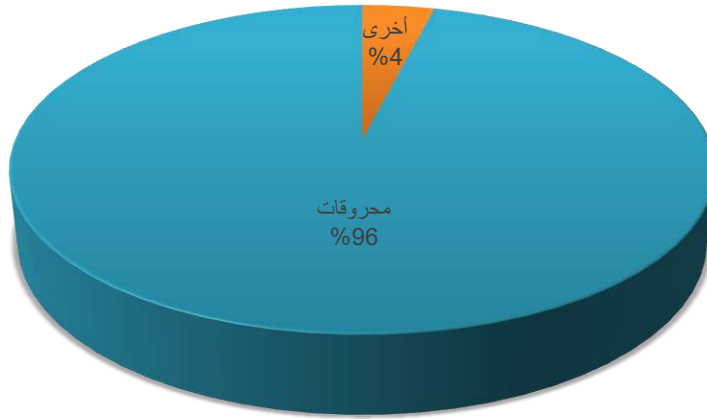
2.5. الميزان التجاري:

يمثل الميزان التجاري الفرق بين الصادرات والواردات السلعية بين المقيمين وغير المقيمين، وبالعودة إلى الجدول السابق يتضح أن الميزان التجاري الجزائري سجل فائض طيلة فترة التسعينات باستثناء سنة 1994 التي سجل فيها عجز بقيمة 0,26 مليار دولار، وكما هو الحال بالنسبة لميزان العمليات الجارية فالميزان التجاري أيضا يتميز بالتذبذب من سنة لأخرى، حيث سجل فائض قدره 3,11 مليار دولار سنة 1990، ثم ارتفع الفائض سنة 1991 إلى 4,67 مليار دولار بمعدل نمو وصل إلى 50,16% رغم تراجع الصادرات بنسبة 3,2%، وذلك نتيجة تراجع الواردات أيضا والتي انخفضت من 9,77 مليار دولار إلى 7,77 مليار دولار أي بانخفاض قدره 20,47%، ليتراجع الفائض سنة 1992 إلى 3,21 مليار دولار ثم إلى 22,42 مليار دولار سنة 1993 في ظل تراجع الصادرات إثر التراجع المستمر لأسعار النفط إذ انخفضت الصادرات من 12,44 مليار دولار سنة 1991 إلى 11,51 مليار دولار سنة 1992 ثم إلى 10,41 مليار دولار سنة 1993، في حين عرفت سنة 1994 تسجيل عجز بقيمة 0,26 مليار دولار إثر استمرار تراجع قيمة الصادرات والتي انخفضت إلى 8,89 مليار دولار بانخفاض سنوي بلغ 14,60% مقابل ارتفاع قيمة الواردات والتي

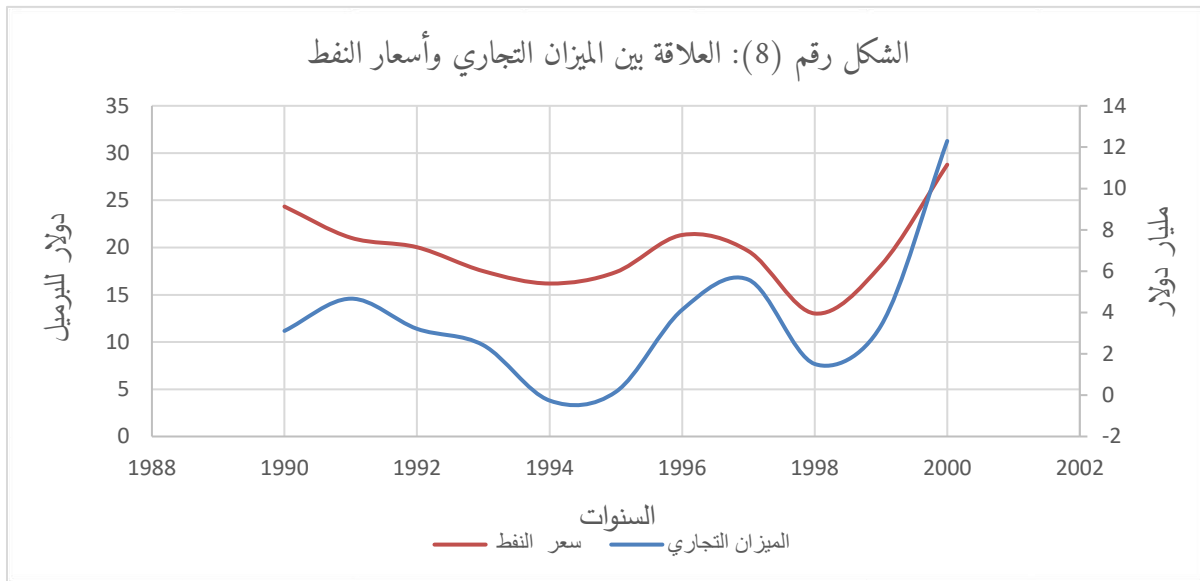
انتقلت من 7,99 مليار دولار سنة 1993 إلى 9,15 مليار دولار سنة 1994 بمعدل نمو سنوي قدر بـ 14,52%، ليعود الميزان لتسجيل فائض من جديد سنة 1995 إثر التحسن في قيمة الصادرات النفطية بعد التحسن الطفيف في أسعار النفط، واستمر الفائض إلى غاية سنة 2000 نتيجة تحسن قيمة الصادرات من سنة لأخرى باستثناء سنة 1998 التي سجلت تراجع ملحوظ في قيمة الصادرات، والتي كانت تتزايد بمعدلات فاقت معدلات نمو الواردات، حيث انتقل الفائض من 0,16 مليار دولار سنة 1995 إلى 4,13 مليار دولار سنة 1996، ثم إلى 5,59 مليار دولار سنة 1997 بنمو قدره 35,35%، في حين انخفض الفائض سنة 1998 إلى 1,51 مليار دولار بانخفاض سنوي بلغ 72,99%، ليعود للارتفاع من جديد سنة 1999 إلى 3,36 مليار دولار أي بنمو قدره 122,52%، أما سنة 2000 فعرفت تسجيل فائضا كبيرا وصل إلى 12,3 مليار دولار بنمو فاق 266%.

إن أهم ما يميز الميزان التجاري الجزائري هو الاختلال الكبير في هيكل الصادرات حيث تفوق نسبة الصادرات النفطية 96% كما هو مبين في الشكل رقم (07) في حين لم تتعدى بقية الصادرات 4% إذ لم تتجاوز 0,64 مليار دولار كحد أقصى سنويا، ولم تتعدى في مجملها 5,45 مليار دولار طيلة سنوات التسعينات، هذا ما جعل رصيد الميزان التجاري مرتبط ارتباطا وثيقا بتغير أسعار النفط في الأسواق العالمية، كما هو موضح في الشكل رقم (08).

الشكل رقم (7): هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990- 2000)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على الجدول رقم (24).



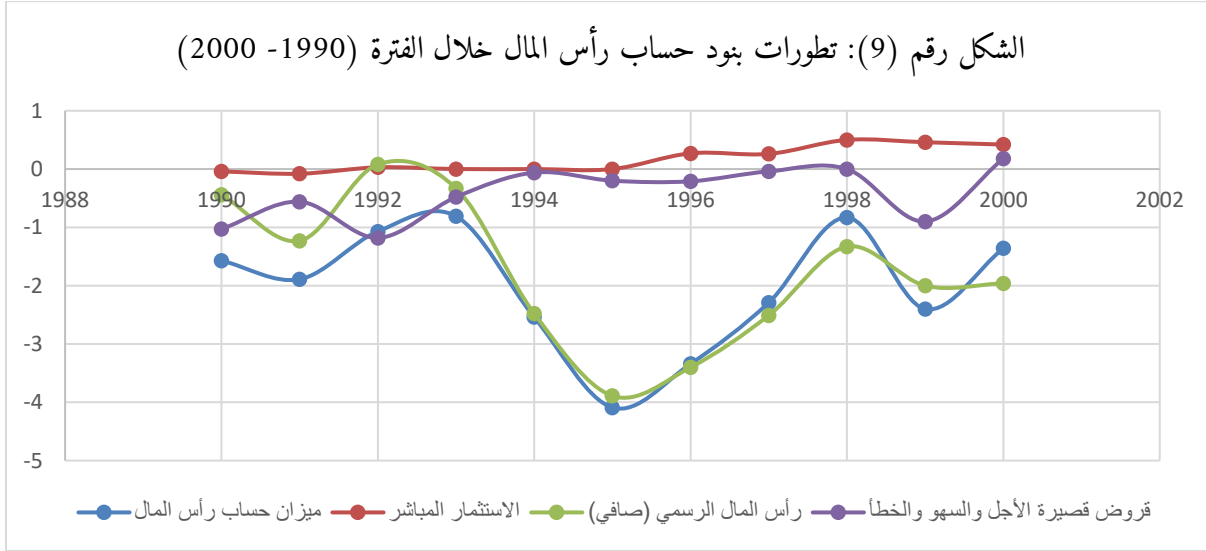
المصدر: من إعداد الطالب انطلاقاً من معطيات الجدول رقم (24).

يتضح من خلال الشكل وجود علاقة طردية وطيدة بين أسعار النفط ورصيد الميزان التجاري، فالتغير في أسعار النفط ينعكس مباشرة على رصيد الميزان التجاري.

3.5. تطور حساب رأس المال خلال الفترة (1990-2000).

يختص حساب رأس المال بتسجيل التدفقات الرأسمالية الصادرة والواردة من وإلى البلد، وتمثل هذه التدفقات أساساً في الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة والقروض قصيرة الأجل ومدفوعات الدين الخارجي، وقد تميز حساب رأس المال في الجزائر خلال هذه الفترة بالعجز والتذبذب حيث كان رصيده سالباً طول هذه الفترة مما يعني أن التدفقات المالية الصادرة من الجزائر كانت أكبر من تلك الواردة إليها وهو ما يتضح من خلال الشكل رقم (09)، إذ سجل الحساب تدهوراً سنة 1991، إذ ارتفع العجز من 1,57 مليار دولار سنة 1990 إلى 1,89 مليار دولار سنة 1991، لينخفض سنتي 1992 و1993 إلى 1,18 مليار دولار و0,81 مليار دولار على التوالي، ليشهد ارتفاعاً قياسيً سنتي 1994 و1995 حيث بلغ 2,48 مليار دولار و4,09 مليار دولار تواليًا نتيجة ارتفاع مدفوعات الدين الخارجي، مما أثقل كاهل الحكومة الجزائرية وألزمها على ضرورة جدولة ديونها، الأمر الذي سمح بانخفاض العجز تدريجياً حيث بلغ 0,83 مليار دولار سنة 1998، ليعود للارتفاع مجدداً سنة 1999 حيث بلغ 2,4 مليار دولار بعد انقضاء فترة التأجيل المقدرة بـ 4 سنوات، قبل أن ينخفض مجدداً سنة 2000 إلى 1,36 مليار دولار إثر إعادة تشكيل الاحتياطات الأجنبية، ويرجع عجز حساب رأس المال في الجزائر إلى عدة عوامل أهمها ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة وارتفاع مدفوعات الديون الخارجية في ظل صعوبة الحصول على القروض الأجنبية، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة ضئيلة جداً وشبه منعدمة حيث لم تتجاوز 0,46 مليار دولار كحد أقصى، نتيجة عدم جاذبية مناخ الاستثمار الوطني وانتشار الفساد والبيروقراطية إضافة إلى الأزمة الأمنية التي عرفتها

الجزائر والتي أثرت كثير على الاقتصاد الوطني ككل، ونفس الأمر أيضا ينطبق على الاستثمار الأجنبي غير المباشر والممثل أساسا في الاستثمار في السوق المالية المحلية، أو توظيفات مالية في البنوك المحلية حيث كان ضئيلا أيضا نتيجة ضعف القطاع المالي المحلي، في حين يبين الرصيد السالب لبند القروض القصيرة الأجل أن مدفوعات القروض كانت أكبر من القروض المتحصل عليها وذلك لصعوبة الحصول على قروض جديدة في ظل ارتفاع حجم المديونية الخارجية.

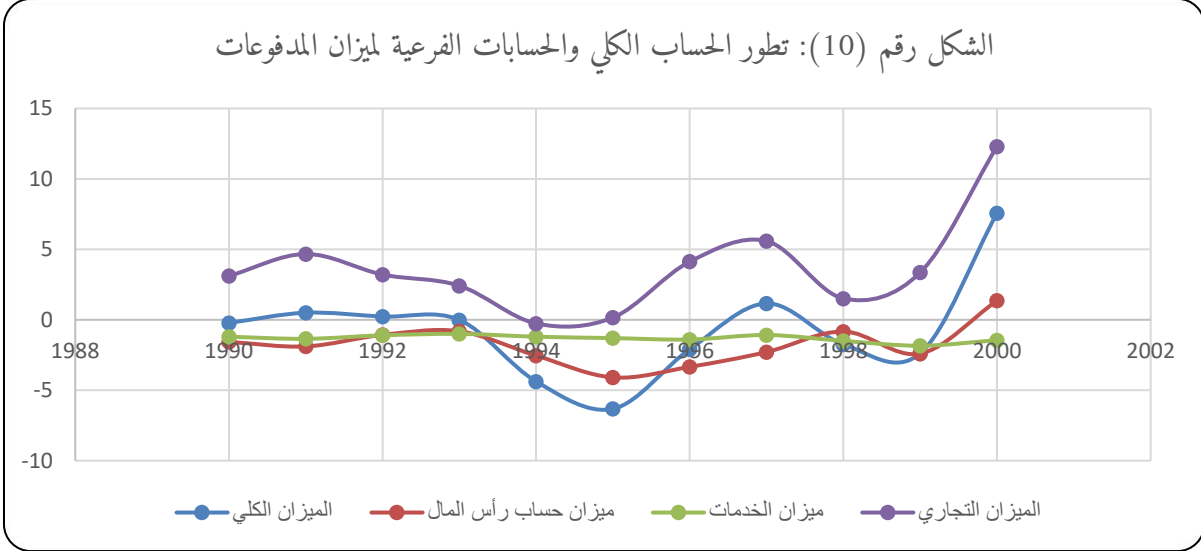


المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (24).

4.5. الميزان الكلي:

يعتبر الميزان الكلي محصلة الحسابات الفرعية لميزان المدفوعات، لذلك فهو يرتبط ارتباطا وثيقا بنتائج هذه الحسابات خصوصا الميزان التجاري كما هو مبين في الشكل رقم (10)، وبالعودة إلى الجدول رقم (24) يتضح أن الميزان الكلي سجل انتعاشا طفيفا في بداية العشرية، إذ انتقل من عجز قدره 0,22 مليار دولار سنة 1990 إلى فائض قدره 0,5 مليار دولار سنة 1991، لينخفض الفائض إلى 0,23 مليار دولار سنة 1992 ويرجع هذا الانتعاش إلى التحسن الملحوظ في الميزان التجاري كما لحظنا سابقا، ليتحول إلى عجز مستمر ابتداء من سنة 1993 إلى غاية 1999 باستثناء سنة 1997 والتي عرفت تسجيل فائض قدره 1,16 مليار، إذ بلغ العجز سنة 1993 حوالي 0,01 مليار دولار ليرتفع سنتي 1994 و1995 إلى مستويات قياسية حيث بلغ 4,38 مليار دولار و6,32 مليار دولار على التوالي، نتيجة تراجع رصيد الميزان التجاري وارتفاع عجز ميزان الخدمات وحساب رأس المال نتيجة ارتفاع خدمات المديونية الخارجية، لينخفض العجز إلى 2,09 مليار دولار سنة 1996 بعد إعادة جدولة الديون بموجب برنامج التعديل والإصلاح الهيكلي، في حين يعود الفائض المسجل سنة 1997 إلى تحسن الميزان التجاري وانخفاض عجز حساب رأس المال، ليعود العجز مجددا سنة 1998 إذ بلغ 1,74 مليار دولار ثم ارتفع سنة 1999 إلى 2,4 مليار دولار نتيجة تراجع رصيد الميزان التجاري سنة 1998 وارتفاع عجز حساب رأس المال سنة 1999، أما سنة 2000 فسجل الميزان

الكلّي فائض معتبر بلغ 7,57 مليار دولار إثر التحسن الكبير في الميزان التجاري إذ انتقل من 3,36 مليار دولار سنة 1999 إلى 12,3 مليار دولار سنة 2000، وكذلك انخفاض عجز حساب رأس المال بحوالي مليار دولار.



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (24).

5.5. تطور الاحتياطات الأجنبية:

تعتبر احتياطات النقد الأجنبي بمثابة أصول مالية خارجية متاحة للسلطات النقدية في أي وقت وخاضعة لسيطرتها لأجل تمويل اختلال ميزان المدفوعات أو التأثير على سعر صرف العملة عن طريق التدخل في أسواق الصرف، أو لأغراض أخرى، وتنتج هذه الاحتياطات أساسا عن حركة ميزان المدفوعات أو القطاع الخارجي لاقتصاد البلد¹، وقد شكلت الاحتياطات الأجنبية تهديدا كبيرا للاقتصاد الجزائري في بداية التسعينات حيث لم تتجاوز 0,8 مليار دولار سنة 1990 أي أقل من شهر من الواردات، لترتفع سنة 1991 إلى 1,16 مليار دولار أي ما يعادل شهرين ونصف من الواردات بعد الفائض الذي شهده ميزان المدفوعات سنة 1991 وكذلك تراجع الواردات خلال هذه السنة، لتستقر عند هذا الحد خلال السنتين اللاحقتين، وترجع هذه الوضعية إلى ضغط أزمة المديونية الخارجية والأوضاع الاقتصادية الناجمة عن تراجع أسعار النفط، ثم ارتفعت إلى حوالي 2,6 مليار دولار سنة 1994 أي أكثر من ثلاثة أشهر من الواردات ثم إلى 8,05 مليار دولار سنة 1997 أي ما يعادل 12 شهرا من الواردات تقريبا، وذلك عقب إعادة جدولة الديون في إطار برنامج التعديل والإصلاح الهيكلي، وكذلك التحسن الطفيف في أسعار النفط، لتشهد تراجع سنّي 1998 و1999 حيث انخفضت إلى 6,84 مليار دولار ثم إلى 4,4 مليار دولار أي إلى حدود ستة أشهر من الواردات، وذلك بعد تراجع أسعار النفط وكذلك تسديد الالتزامات الخارجية عقب

¹: صندوق النقد الدولي، المبادئ التوجيهية لإدارة احتياطات النقد الأجنبي، واشنطن سبتمبر 2001، ص 36.

انتهاء فترة السماح، في حين شهدت سنة 2000 ارتفاعا كبيرا حيث وصل حجم الاحتياطيات إلى 11,9 مليار دولار أي أكثر من 14 شهرا من الواردات، ويرجع ذلك إلى الارتفاع الكبير في قيمة الصادرات عقب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، ويمكن القول أن حجم الاحتياطيات الأجنبية يتوقف أساسا على أسعار النفط في الأسواق العالمية وكذلك خدمات المديونية الخارجية.

6.5. المديونية الخارجية:

تعتبر المديونية الخارجية من أهم المشاكل التنموية التي تعترض الدول خصوصا النامية منها، فلعدم كفاية الادخار المحلي تلجأ هذه الدول إلى الاقتراض الأجنبي لتمويل مختلف المشاريع التنموية، وعلى غرار باقي الدول النامية، أرادت الجزائر بناء اقتصاد قوي قائم على الصناعة الثقيلة، وبما أن هذه الأخيرة تتطلب أموالا كبيرة، ونظرا لعدم كفاية الادخار المحلي ومحدوديته لجأت الجزائر إلى الاقتراض الخارجي من أجل تمويل مختلف المخططات التنموية المسطرة، وقد ساعدتها في ذلك الأوضاع المالية على المستوى الدولي والتي كانت تتسم بسبولة عالية وانخفاض في معدلات الفائدة، معتمدة على العوائد النفطية لتسديد التزاماتها، لكن مع انخفاض أسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينات أصبحت الجزائر تجد صعوبة كبيرة في تسديد ديونها الخارجية قبل أن تصبح عاجزة تماما في بداية التسعينات، نتيجة الارتفاع المستمر في حجم المديونية الخارجية وخدماتها، وتأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والجدول التالي يستعرض تطور حجم المديونية الخارجية وخدماتها خلال الفترة (1990-2000).

الجدول رقم (24): تطور المديونية الخارجية خلال الفترة (1990-2000).

الوحدة مليار دولار

البيان السنة	المديونية الخارجية	الحجم إلى الناتج المحلي (%)	الحجم إلى الصادرات (%)	خدمات الدين	خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	خدمة الدين إلى الصادرات (%)
1990	26,6	48,55	206,5	8,9	16,24	69,1
1991	27,1	55,71	217,85	9,5	19,53	76,37
1992	25,9	53,75	225	9,3	19,3	80,8
1993	31,1	64,55	298,8	9,4	19,51	90,3
1994	29,5	62,84	331,8	4,5	9,59	50,62
1995	31,5	75,42	307	4,2	10,06	40,94
1996	33,6	78,98	254,2	4,3	10,11	32,53
1997	32,2	64,47	233	4,5	9,01	32,56
1998	30,04	62,58	296,3	5,1	10,62	50,3
1999	28	61,3	228	5,1	11,2	41,4
2000	25,2	40,62	116,4	4,5	7,25	20,79

المصدر: من إعداد الطالب بناء على:

- بن الطاهر حسين، أزمة المديونية وبراغ التصحيح الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 31، جوان 2009، ص 274.
- قاعدة بيانات البنك الدولي.

يتضح من خلال الجدول الارتفاع الكبير لحجم المديونية الخارجية إذ بلغت 26,6 مليار دولار سنة 1990، أي ما يمثل 48,55% من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من ضعف الصادرات، رغم الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر في بداية الثمانينات، ورغم الارتفاع الكبير في أسعار النفط خلال النصف الأول من الثمانينات، وذلك راجع لفشل السياسات الاستثمارية وسوء تسيير الأموال المقترضة، وارتفاع معدلات التضخم وكذلك التخفيضات المتتالية للدينار الجزائري ابتداء من سنة 1987، وهذا ما يبرزه ارتفاع خدمة المديونية والتي وصلت إلى 8,9 مليار دولار ما يمثل 16,24% من الناتج المحلي الإجمالي و69% من قيمة الصادرات، لتشهد المديونية ارتفاعا سنة 1991 حيث بلغت 27,1 مليار دولار أي ما يعادل 55,71% من الناتج المحلي الإجمالي و217,85% من حجم الصادرات، وذلك نتيجة تخفيض سعر الصرف وارتفاع معدلات التضخم، ثم انخفضت سنة 1992 إلى 25,9 مليار دولار أي ما يعادل 53,75% من الناتج المحلي الإجمالي بعد عقد الاتفاق الائتماني الثاني السري مع صندوق النقد الدولي والتي تحصلت الجزائر بموجبه على 225 مليون وحدة سحب خاصة بعد تجسيد القسط الرابع، لترتفع سنة 1993 إلى 31,1 مليار دولار أي ما يعادل 64,55% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين بلغت خدمة الدين 9,4 مليار دولار أي 19,3% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، و90% من حجم الصادرات، وأمام هذه الوضعية اضطرت الحكومة الجزائرية إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية، لتتخفف سنة 1994 إلى 29,5 مليار دولار إثر إعادة الجدولة، حيث تم جدولة ما قيمته 4,49 مليار دولار سنة 1994، الأمر الذي أدى إلى تراجع خدمات المديونية إلى النصف حيث بلغت 4,5 مليار دولار أي ما نسبته 9,59% من الناتج المحلي الإجمالي ونصف قيمة الصادرات، لتعود للارتفاع من جديد سنة 1995 حيث بلغت 31,5 مليار دولار أي ما يعادل 75,42% من الناتج المحلي الإجمالي ثم إلى 33,6 مليار دولار سنة 1996 ما يشكل 78,98% من الناتج المحلي، إثر الإجراءات النقدية المتبعة في إطار برنامج التعديل والإصلاح الهيكلي خصوصا تخفيض قيمة الدينار الجزائري، لتبدأ في الانخفاض تدريجيا ابتداء من سنة 1997 حيث انخفضت هذه السنة إلى 32,6 مليار دولار ثم إلى 28 مليار دولار سنة 1999 لتصل سنة 2000 إلى 25,2 مليار دولار، في حين استقرت خدمات المديونية بين 4,5 و5,1 مليار دولار ويعود هذا الانخفاض التدريجي إلى تحسن أسعار النفط وكذلك إعادة الجدولة إذ بلغ حجم الديون المعاد جدولتها خلال الفترة (1990-1998) حوالي 15,7 مليار دولار.

لقد كان لانخفاض أسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينات آثار وخيمة على الاقتصاد الجزائري، حيث أدى هذا الانخفاض إلى تراجع العائدات النفطية والتي تعتبر أساس التنمية في الاقتصاد الجزائري كونه يتميز بأنه اقتصاد ريعي يعتمد على قطاع المحروقات بدرجة كبيرة، فرغم الزيادة في حجم كل من الانفاق

العمومي والايادات العامة خلال هذه الفترة إلا أن هذه الزيادة كانت أغلبها ظاهرة نظرا للارتفاع الكبير لمعدلات التضخم والتخفيضات المتتالية لقيمة الدينار الجزائري، أما على المستوى الخارجي فقد كان للسياسة الاستثمارية خلال مرحلة التسيير المركزي أثرا كبيرا على تفاقم المديونية الخارجية، والتي أصبحت تشكل تهديدا كبيرا للاقتصاد الوطني خلال هذه العشرية مما ألزم الحكومة الجزائرية إلى إعادة جدولة ديونها مقابل التزامها بتنفيذ برنامج التعديل والإصلاح الهيكلي الذي كان يهدف إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية، ومعالجة الخلل البنوي للاقتصاد الجزائري.

المطلب الثاني: مسار السياسة المالية والتوازن الخارجي خلال الفترة (2001 - 2016).

على عكس بداية التسعينات التي عرفت ظروف اقتصادية صعبة، شهدت بداية الألفية الثالثة تحسن الأوضاع الاقتصادية إثر ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، والذي مكن الجزائر من استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، حيث سجل ميزان المدفوعات فوائض معتبرة، مكنت الجزائر من بلوغ احتياط أجنبي قياسي وصل حدود 194 مليار دولار، وبالإضافة إلى التخلص من مشكلة المديونية الخارجية التي شكلت عائقا كبيرا خلال العشرية السابقة، كما عرف رصيد الميزانية فوائض كبيرة أيضا مما سمح للحكومة الجزائرية بتسطير برامج تنموية كبيرة، لكن الوضع لم يستمر على حاله، إذ عرفت السنوات الأخيرة من هذه المرحلة انخفاض حاد في أسعار النفط، والذي نتج عنه تراجع الإيرادات النفطية، الأمر الذي أدى بالحكومة إلى إعادة النظر في السياسة المالية المتبعة من أجل ترشيد الانفاق العمومي والمحافظة على التوازنات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الوطني.

1. السياسة الإنفاقية خلال الفترة (2001-2016).

قامت الحكومة الجزائرية في بداية الألفية الثالثة بتسطير عدة برامج تنموية من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق معدلات نمو عالية، وذلك باتباع سياسة مالية توسعية معتمدة في ذلك على الانفاق العمومي في ظل ارتفاع العائدات النفطية، وهذا ما يتبين من خلال الارتفاع الكبير للنفقات العامة بشقيها خلال هذه الفترة كما هو مبين في الجدول التالي.

الجدول رقم (26): تطور الانفاق العمومي خلال الفترة (2001-2016).

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	نفقات التشغيل			نفقات التجهيز			إجمالي النفقات	
	النمو (%)	النسبة (%)	الحجم	النمو (%)	النسبة (%)	الحجم	نموها (%)	النمو (%)
2001	12,54	72,94	963,6	11,03	27,06	1321	12,13	11,03
2002	13,91	70,79	1097,6	26,72	29,21	1550,5	17,37	26,72
2003	2,30	66,43	1122,8	25,28	33,57	1690,2	9,01	25,28
2004	11,43	66,13	1251,1	12,92	33,87	1891,8	11,93	12,92
2005	-0,48	60,68	1245,1	25,94	39,32	2052	8,47	25,94
2006	15,48	58,62	1437,9	25,80	41,38	2453	19,54	25,80
2007	16,41	53,85	1673,9	41,33	46,15	3108,5	26,72	41,33
2008	32,49	52,92	2217,7	37,55	47,08	4191	34,82	37,55
2009	3,71	54,16	2300	-1,37	45,84	4246,3	1,32	-1,37
2010	15,61	59,53	2659	-7,11	40,47	4466,9	5,20	-7,11
2011	45,89	66,27	3879,2	9,21	33,73	5853,6	31,04	9,21
2012	23,29	68,16	4782,6	13,15	31,84	7016,6	19,87	13,15
2013	-13,61	68,58	4131,6	-15,28	31,42	6024,2	-14,14	-15,28
2014	8,59	64,27	4486,3	31,77	35,73	6980,2	15,87	31,77
2015	2,91	60,30	4617	21,87	39,70	7656,3	9,69	21,87
2016	-0,55	62,18	4591,4	-8,13	37,82	7383,6	-3,56	-8,13

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية للفترة (1962-2011)، ص 211.

- التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2013، 2015، 2016.

نلاحظ من خلال الجدول السابق الارتفاع الكبير والمتزايد للنفقات العمومية خلال هذه المرحلة، إذ ارتفع حجمها من 1321 مليار دج سنة 2001 إلى 1550,5 مليار دينار سنة 2002 أي بنسبة نمو وصلت إلى 17,37%، ثم إلى 1690,2 مليار دج سنة 2003 مسجلا نموا قدره 9,01%، ليصل 1891,8 مليار دج سنة 2004، بنمو سنوي وصل 11,93%، ويعود ارتفاع الإنفاق العمومي خلال هذه الفترة إلى الارتفاع المتواصل لأسعار النفط في الأسواق الدولية وكذلك تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي والذي خصص له مبلغ 525 مليار دج قبل أن يرتفع غلافه النهائي إلى 1216 مليار دج بعد إضافة مشاريع جديدة وإجراء تقييمات لمشاريع سابقة، وفي ظل استمرار ارتفاع أسعار النفط وصلت الحكومة الجزائرية سياستها المالية التوسعية، حيث ارتفع حجم النفقات العامة إلى 2052 مليار دج سنة 2005 بارتفاع سنوي بلغ 8,47%،

ثم إلى 3108,5 مليار دج سنة 2007 بنمو سنوي قدر بـ 26,72% ليصل سنة 2008 إلى 4191 مليار دج بنمو سنوي قياسي وصل إلى 34,82%، في شهدت سنة 2009 ارتفاع طفيف في حدود 1,32%، حيث بلغ حجم النفقات العامة 4246,3 مليار دج نتيجة تراجع أسعار النفط بعد الأزمة المالية لسنة 2008 والمخاوف من استمرار أمد الأزمة، ويرجع الارتفاع المتزايد للنفقات العامة خلال الفترة (2005-2009) لشرع الحكومة الجزائرية في تنفيذ برنامج دعم النمو والذي خصص له مبلغ أولي قدر بـ 7489 مليار دج في حين وصل غلافه النهائي إلى 9680 مليار دج.

ومع استعادة أسعار النفط عافيتها بعد الأزمة المالية العالمية واصلت الحكومة الجزائرية سياستها التوسعية، إذ وصل حجم الانفاق العمومي إلى 4466,9 مليار دج سنة 2010 بنسبة نمو سنوي بلغت 5,20% ثم إلى 5853,6 مليار دج سنة 2011 أي بنسبة نمو سنوي فاقت 31%، وواصلت النفقات ارتفاعها سنة 2012 إذ وصلت إلى 7016,6 مليار دج بنمو سنوي قارب 20%، لتعرف تراجع ملحوظ سنة 2013 حيث انخفضت إلى 6024,2 مليار دج أي بانخفاض قدره 14,14%، ليعود للارتفاع مجددا سنة 2014 حيث بلغ 6980,2 مليار دج مسجلا نسبة نمو سنوية وصلت إلى 15,87%، ويعود هذا الارتفاع لمواصلة الحكومة الجزائرية لسياستها المالية التوسعية من خلال تسيير برنامج تنموي آخر عرف بالبرنامج التكميلي لدعم النمو والذي خصص له غلاف مالي أولي قدره 11534 مليار دج، ورغم انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية في النصف الثاني من سنة 2014 إلا أن الحكومة واصلت سياسته التوسعية سنة 2015، إذ عرفت النفقات العامة ارتفاعا ملحوظا حيث وصلت إلى 7656,3 مليار دج بارتفاع سنوي بلغ 9,69%، لكن مع استمرار تراجع أسعار النفط اضطرت الحكومة الجزائرية إلى مراجعة سياستها المالية من خلال اتخاذ إجراءات تقشفية بهدف ترشيد النفقات، وهو ما يبينه تراجع حجم النفقات سنة 2016، إذ انخفضت إلى 7383,6 مليار دج مسجلة تراجع سنوي في حدود 3,5%.

هذا وقد كان لمحتوى هذه البرامج التنموية أثرا واضحا على توزيع النفقات العامة، ولو أن نفقات التسيير كان لها النصيب الأكبر حيث بلغت نسبتها المتوسطة 62,86%، وخلال فترة تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي بلغت النسبة المتوسطة لنفقات التسيير 69,07% نظرا لحجم النفقات المخصصة للتنمية البشرية والتي بلغت 38% من مخصصات البرنامج، ضف إلى ذلك الزيادات في الأجور، لتتخفف أثناء تنفيذ برنامج دعم النمو إلى 56,04% نتيجة تركيز البرنامج على تطوير الهياكل القاعدية ودعم القطاع الاقتصادي وتحسين ظروف الإسكان في حين قدرت مخصصات التنمية البشرية بـ 15,8% فقط، أما فيما يخص فترة البرنامج التكميلي فقد ارتفعت النسبة السنوية المتوسطة لنفقات التسيير إلى 63,09% نتيجة ارتفاع النفقات المخصصة للتنمية البشرية إذ شكلت 45,7% من مخصصات البرنامج إضافة إلى الزيادة في الأجور والرواتب.

وارتفعت نفقات التسيير من 963,6 مليار دج سنة 2001 إلى 1251,1 مليار دج سنة 2004، أي بنمو وصل إلى 29,83%، لتتخفص سنة 2005 إلى 1245,1 مليار دج ثم تعود للارتفاع مجددا ابتداء من سنة 2006، إذ وصلت إلى 2300 مليار دج مع نهاية برنامج دعم النمو، مسجلة نسبة نمو بلغت 84,72%، لتواصل الارتفاع خلال السنوات الأولى للبرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث وصلت إلى 4782,6 مليار دج سنة 2012 نتيجة الارتفاع الكبير في نفقات المستخدمين، لتراجع سنة 2013 إلى 4131,6 مليار دج بتراجع سنوي بلغ 13,61%، في حين سجلت سنتي 2014 و2015 ارتفاع طفيف حيث وصلت إلى 4486,3 مليار دج و4617 مليار دولار بنسبة نمو قدرت بـ 8,59%، و2,91% على التوالي، أما سنة 2016 فسجلت تراجع طفيف إذ انخفضت إلى 4591,4 مليار دج بتراجع سنوي بلغ 0,55%.

أما من حيث البنود، فالجدول التالي يبرز تطور نفقات التسيير حسب الأبواب.

الجدول رقم (27): تطور نفقات التسيير حسب الأبواب خلال الفترة (2001-2016)

الوحدة: مليار دينار جزائري

المجموع	التدخلات العمومية*		وسائل الخدمات		الديون العامة		البيان السنة
	النمو (%)	الحجم	النمو (%)	الحجم	النمو (%)	الحجم	
963,63	26,85	454,35	7,75	361,73	-9,07	147,53	2001
1097,71	21,50	552,04	12,92	408,47	-7,00	137,20	2002
1122,76	10,21	608,39	-1,98	400,39	-16,93	113,97	2003
1250,89	12,76	686,03	19,79	479,61	-25,21	85,24	2004
1245,13	-10,78	612,07	16,72	559,82	-14,09	73,23	2005
1437,87	23,57	756,35	9,49	612,96	-6,39	68,55	2006
1674,03	16,80	883,43	15,85	710,10	17,42	80,49	2007
2217,77	36,51	1205,93	33,84	950,40	-23,68	61,43	2008
2300,02	2,76	1239,16	7,68	1023,42	-39,07	37,43	2009
2659,07	4,23	1291,53	30,38	1334,33	-11,30	33,20	2010
3797,25	48,02	1911,73	38,49	1847,94	13,13	37,56	2011
4782,60	27,20	2431,70	24,94	2308,90	11,82	42,00	2012
4131,60	-23,66	1856,40	-3,38	2230,90	5,24	44,20	2013
4494,30	11,45	2069,00	7,02	2387,50	-14,48	37,80	2014
4617,00	-3,30	2000,80	7,79	2573,60	12,70	42,60	2015
4591,40	-3,57	1929,30	1,62	2615,30	9,86	46,80	2016

* نفقات السلطات العمومية مدرجة ضمن نفقات التدخلات العمومية.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية للفترة (1962-2011)، ص 211.

- التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2013، 2015، 2016.

يلاحظ من خلال الجدول الانخفاض التدريجي لخدمات الدين العمومي ابتداء من سنة 2001 إلى 2010 باستثناء سنة 2007، إذ انخفضت من 147,53 مليار دج إلى 33,20 مليار دج سنة 2010، نتيجة الفائض المستمر للميزانية العامة وبالتالي أصبحت الخزينة العمومية في أريحية مالية، لكن ابتداء من سنة 2011 أخذت خدمات الدين العمومي منحى تصاعدي نتيجة توالي العجز الموازي ابتداء من سنة 2009، لذلك أصبحت الخزينة العمومية في حاجة إلى تمويل هذا العجز، في حين سجلت نفقات المستخدمين ارتفاع مستمرا حيث انتقلت من 361,73 مليار دج سنة 2001 إلى 2615,30 مليار دج سنة 2016 بمعدل نمو سنوي متوسط قدره 14,30%، ويعود هذا الارتفاع إلى عصرنة وتمية قطاع الإدارة العامة وزيادات الأجور وبآثار رجعية، حيث سجلت الزيادة الكبيرة في السنوات التي عرفت رفع الأجر القاعدي وتسديد المخلفات بآثار رجعية، على غرار سنة 2004 التي عرفت نسبة نمو قدرت بـ 19,79% نتيجة رفع الأجر القاعدي إلى 10000 دج، وسنتي 2007 و2008 أين تم رفع الأجر القاعدي إلى 12000 دج، وكذلك سنوات 2010، 2011، 2012، والتي عرفت هي الأخرى زيادات معتبرة في الأجور وبآثار رجعي، حيث ارتفع الأجر القاعدي سنة 2010 إلى 15000 دج ثم إلى 18000 دج سنة 2012. وعرفت التحويلات الجارية هي الأخرى أيضا تطورا كبيرا، إذ ارتفعت من 454,35 مليار دج سنة 2001 إلى 2431,70 مليار دج سنة 2012 بمعدل نمو سنوي وصل إلى 18,30%، ويعود هذا الارتفاع الكبير إلى تزايد التحويلات الجارية سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية في إطار مختلف الأجهزة المستحدثة لذلك على غرار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وجهاز المساعدة على الإدماج المهني، وكذلك نفقات السلطات العمومية والتي تم إدراجها في هذا الباب، وقد بلغت التحويلات الجارية أكبر نسبة سنة 2011، إذ وصلت إلى 48,02% بسبب ارتفاع التحويلات فيما اصطلح على تسميته بأحداث السكر والزيت، لتتخفف سنة 2013 إلى 1856,40 مليار دج مسجلة تراجع قدره 23,66%، وتعود للارتفاع مجددا سنة 2014 إذ بلغت 2069 مليار دولار بسبب الانتخابات الرئاسية، قبل أن تسجل تراجع طفيف خلال سنتي 2015 و2016 بسبب الإجراءات التقشفية الناجمة عن تراجع العائدات النفطية.

وعلى غرار نفقات التسيير عرفت نفقات التجهيز أيضا نموا وتطورا ملحوظا حيث انتقلت من 357,4 مليار دج سنة 2001 إلى 640,7 مليار دج سنة 2004 أي بنسبة نمو وصلت إلى 79,26%، نتيجة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي والذي خصص 40,1% منه للأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، وواصلت نفقات التجهيز ارتفاعها لتصل إلى 1973,3 مليار دج سنة 2008، مسجلة نموا قدره 207% بفضل الاستثمارات الكبيرة لبرنامج دعم النمو والذي تم من خلاله تخصيص 22,7% من غلاف البرنامج لتطوير قطاع الهياكل القاعدية، و15,2% لدعم القطاع الاقتصادي، و25,5% لتحسين ظروف الإسكان، في حين

شهدت سنتي 2009 و2010 تراجع طفيف في حجم نفقات التجهيز إذ انخفضت إلى 1946,3 مليار دج ثم إلى 1807,9 مليار دج نتيجة الأزمة المالية العالمية وما نتج عنها من انعكاسات ومخاوف، لتعود للارتفاع مجددا سنتي 2011 و2012 حيث وصلت إلى 1974,4 مليار دج سنة 2011، ثم إلى 2234 مليار دج سنة 2012، لتتخفف مرة أخرى سنة 2013 إلى 1892,6 مليار دج أي بنسبة 15,28%، لتعود للارتفاع من جديد سنة 2014 حيث بلغت 2493,9 مليار دج ثم إلى 3039,3 مليار دج سنة 2015 بموجب الاستثمارات المبرمجة في إطار البرنامج التكميلي لدع النمو والذي خصص منه 39,5% لتطوير الهياكل القاعدية، 16,05% لدعم التنمية الاقتصادية، لكن ومع الإجراءات التقشفية المتخذة من طرف الحكومة بعد تراجع أسعار النفط، تراجعت نفقات التجهيز سنة 2016 إلى 2792,2 مليار دج أي بتراجع وصل إلى 8,13%. وعلى الرغم من الارتفاع الكبير في نفقات التجهيز إلا أن نسبتها المتوسطة لم تتجاوز 37,13% من إجمالي النفقات العامة خلال هذه الفترة، ولم تتعدى نسبة 31,92% خلال فترة برنامج الانتعاش الاقتصادي، بينما ارتفعت إلى 43,55% من إجمالي النفقات خلال فترة برنامج دعم النمو، أما خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو فقدرت نسبتها بـ 36,90%، في حين تراوحت بين 39% و37% سنتي 2015 و2016، وتعتبر هذه النسبة ضئيلة نظرا للأهمية الكبيرة لهذا النوع من النفقات في زيادة الثروة وخلق القيمة المضافة وكذلك في ظل الانفاق الكبير التي عرفته الجزائر خلال هذه الفترة¹.

2. سياسة الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2016).

لقد أدى ارتفاع العائدات النفطية نتيجة تحسن أسعار النفط مع بداية الألفية الثالثة إلى تحسن إيرادات الخزينة العمومية التي أصبحت تتمتع بأريحية مالية، كما ساهمت أيضا الإجراءات والتعديلات الجبائية في تحسن الجباية العامة خصوصا في السنوات الأخيرة حيث أصبحت مداخيل الجباية العامة تفوق مداخيل الجباية النفطية بعد تراجع أسعار النفط، والجدول التالي يبرز تطور مختلف بنود الإيرادات العامة خلال الفترة (2001-2016).

¹: الاحصائيات المتعلقة بالبرامج التنموية الثلاث منقولة عن: أحمد ضيف، نسيم بن يحي، تقويم تطوير السياسة المالية للجزائر من 1962 - 2019، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد الثاني، العدد 07، جامعة يحي فارس، المدينة، أفريل 2017.

الجدول رقم (28): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2016).

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات		2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الجباية العادية	حجمها	398,2	482,9	524,9	580,4	640,4	720,8	766,7	965,2
	نسبتها (%)	26,45	30,12	26,59	26,03	20,77	19,80	20,79	18,60
	نموها (%)	-	21,27	8,70	10,57	10,34	12,55	6,37	25,89
الجباية البترولية	حجمها	1001,4	1007,9	1350	1570,7	2352,7	2799	2796,8	4088,6
	نسبتها (%)	66,51	62,87	68,38	70,44	76,32	76,90	75,84	78,77
	نموها (%)	-	0,65	33,94	16,35	49,79	18,97	-0,08	46,19
غير الجباية	حجمها	90,3	112,2	99,4	72,1	83,8	119,7	116,4	136,6
	نسبتها (%)	6,00	7,00	5,03	3,23	2,72	3,29	3,16	2,63
	نموها (%)	-	24,25	-11,41	-27,46	16,23	42,84	-2,76%	17,35%
اجمالي الإيرادات	حجمها	1505,5	1603,2	1974,4	2229,7	3082,6	3639,8	3687,8	5190,50
	نموها (%)	-	6,49	23,15	12,93	38,25	18,08	1,32	40,75
السنوات		2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجباية العادية	حجمها	1146,6	1297,9	1527,1	1908,6	2031	2091,4	2354,7	2422,2
	نسبتها (%)	31,19	29,55	26,37	30,11	34,09	36,45	46,14	48,04
	نموها (%)	18,79	13,20	17,66	24,98	6,41	2,97	12,59	2,87
الجباية البترولية	حجمها	2412,7	2905	3979,7	4184,3	3678,1	3388,4	2373,5	1781,1
	نسبتها (%)	65,63	66,13	68,73	66,01	61,74	59,05	46,51	35,32
	نموها (%)	-40,98	20,40	36,99	5,14	-12,10	-7,88	-29,95	-24,96
غير الجباية	حجمها	116,7	189,8	283,3	246,4	248,3	258,5	374,9	838,2
	نسبتها (%)	3,17	4,32	4,89	3,89	4,17	4,50	7,35	16,62
	نموها (%)	-14,56	62,64	49,26	-13,03	0,77	4,11	45,03	123,58
اجمالي الإيرادات	حجمها	3676,0	4392,9	5790,1	6339,3	5957	5738	5103	5042,20
	نموها (%)	-29,17	19,50	31,81	9,49	-6,02	-3,68	-11,07	-1,19

المصدر: من إعداد الطالب بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2005، 2008، 2012، 2016.

من خلال الجدول يتضح التزايد المستمر للإيرادات العامة طول الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2008، حيث انتقلت من 1505,5 مليار دج سنة 2001 إلى 1603,2 مليار دج سنة 2002 أي بنسبة نمو بلغت 6,49%، لتصل إلى 3082,6 مليار دج سنة 2005 بنسبة نمو مرتفعة نوعا ما قدرت بـ 38,25%، ثم إلى 5190,50 مليار دج سنة 2008 مسجلة نمو سنوي قدره 40,75%، ويعود هذا التزايد المستمر إلى ارتفاع الجباية البترولية نتيجة الارتفاع المستمر لأسعار النفط في الأسواق العالمية، والتي وصلت إلى 99,97 دولار للبرميل كمتوسط خلال سنة 2008، لتشهد سنة 2009 تراجع ملحوظ في الإيرادات العامة إذ

انخفضت إلى 3676 مليار دج بتراجع بلغ 29,17% تحت تأثير تراجع أسعار النفط التي انخفضت إلى 62,25 دولار للبرميل نتيجة الأزمة المالية العالمية، لتعود للارتفاع من جديد سنة 2010 إذ ارتفعت إلى 4392,9 مليار دج ثم إلى 6339,3 مليار دج سنة 2012 نتيجة عودة أسعار النفط للارتفاع من جديد عقب الأزمة المالية حيث وصلت إلى 111,04 دولار للبرميل سنة 2012، لكن ابتداء من سنة 2013 عرفت الإيرادات العامة منحى نزولي إذ انخفضت في هذه السنة إلى 5957 مليار دج بتراجع قدره 6,02% ثم إلى 5103 مليار دج مع نهاية سنة 2015 لتصل إلى 4042,20 مليار دج مع نهاية سنة 2016، ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع العائدات النفطية نتيجة التراجع المستمر لأسعار النفط والتي انخفضت من 100 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 45 دولار سنة 2016.

وتعتبر الجباية البترولية أهم مصدر للإيرادات العامة نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري وارتباطه الوثيق بقطاع المحروقات، حيث بلغت نسبتها المتوسطة خلال هذه الفترة 65,32% من إجمالي الإيرادات، وقد عرفت الجباية البترولية تطورا ملحوظا إذ ارتفعت من 1001,4 مليار دج سنة 2001 إلى 4088,6 مليار دج سنة 2008 أي بنمو فاق 300%، قبل أن تسجل تراجع كبير سنة 2009، حيث انخفضت إلى 2412,7 مليار دولار سنة 2009 مسجلة تراجع قدره 40,98%، لتعود للارتفاع مجددا خلال سنوات الثلاث اللاحقة، إذ انتقلت من 2905 مليار دج سنة 2010 إلى 4184,3 مليار دج سنة 2012، قبل أن تشهد انخفاض مستمر ابتداء من سنة 2013، إذ انخفضت هذه السنة إلى 3678,1 مليار دج ثم إلى 2354,7 مليار دج سنة 2015، لتستقر عند 1781,1 مليار دج سنة 2016، أما نسبة مساهمتها فعرفت انخفاضا كبيرا في السنوات الأخيرة حيث انخفضت إلى 46,51% سنة 2015 ثم إلى 35,32% سنة 2016، بعدما كانت تفوق 60% خلال السنوات السابقة.

في حين كانت حصيلة الجباية العادية متواضعة إذ لم تتجاوز نسبتها المتوسطة 30% خلال هذه الفترة، رغم تطورها من سنة لأخرى، وارتفعت الحصيلة من 398,2 مليار دج سنة 2001 إلى 2422,2 مليار دج سنة 2016، أي بنسبة نمو فاق 500% نتيجة نمو هيكل الاقتصاد الوطني والإصلاحات والتعديلات الجبائية التي صاحبت قوانين المالية، حيث عرفت سنة 2001 إعادة هيكلة الرسم على القيمة المضافة، إذ أصبح هنا معدلين فقط، الأول عادي بـ 17% والثاني مخفض بنسبة 7%، كما عرفت الضريبة على أرباح الشركات هي الأخرى تعديلا حيث أصبحت هناك ثلاث معدلات تبعا لطبيعة النشاط، إذ قدر المعدل بـ 19% لقطاع الإنتاج، 23 لقطاع البناء والسياحة، و26% لقطاع التجارة، وقد عرفت الجباية العامة تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة حيث فاقت الجباية البترولية سنة 2016 إذ بلغت نسبتها المتوسطة 48,04% هذه السنة، لكن هذا الارتفاع يعود أساسا إلى تراجع الجباية العادية نتيجة انخفاض أسعار النفط، وبحث الحكومة عن بدائل جبائية لتمويل الميزانية العامة، والجدول التالي يبرز تطور مختلف بنود الجباية العادية.

الجدول رقم (29): تطور مكونات الجباية العادية خلال الفترة (2001-2016).

الوحدة: مليار دج

المجموع	الحقوق الجمركية		الضريبة على السلع والخدمات		حقوق التسجيل والطاقع		الضريبة على المداخيل والأرباح		البيان السنة
	(%)	الحجم	(%)	الحجم	(%)	الحجم	(%)	الحجم	
398,2	26,04	103,7	45	179,2	4,22	16,8	24,74	98,5	2001
483	26,58	128,4	46,27	223,5	3,91	18,9	23,23	112,2	2002
524,9	27,4	143,8	44,56	233,9	3,68	19,3	24,37	127,9	2003
580,4	23,91	138,8	47,21	274	3,38	19,6	25,5	148	2004
640,4	22,47	143,9	48,22	308,8	3,06	19,6	26,25	168,1	2005
720,8	15,93	114,8	47,35	341,3	3,26	23,5	33,46	241,2	2006
766,7	17,36	133,1	45,31	347,4	3,67	28,1	33,66	258,1	2007
965,2	17,08	164,9	45,09	435,2	3,48	33,6	34,35	331,5	2008
1147	14,84	170,2	41,73	478,5	3,12	35,8	40,3	462,1	2009
1298	14,01	181,9	39,65	514,7	3,06	39,7	43,27	561,7	2010
1527	14,56	222,4	37,5	572,6	3,1	47,4	44,84	684,7	2011
1909	17,72	338,2	34,16	652	2,94	56,1	45,18	862,3	2012
2031	19,88	403,8	36,51	741,6	3,08	62,5	40,53	823,1	2013
2091	17,73	370,9	36,75	768,5	3,39	70,8	42,13	881,2	2014
2355	17,46	411,2	35,01	824,3	3,6	84,7	43,93	1034,5	2015
2423	15,17	367,6	35,38	857,2	3,89	94,3	45,56	1103,8	2016

المصدر: من اعداد الطالب بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2005، 2008، 2012، 2016.

يلاحظ من خلال الجدول أنه خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2008 كانت الضرائب على السلع والخدمات تمثل المصدر الأول للإيرادات الجبائية، حيث بلغت نسبة مساهمتها المتوسطة 46,1%، ثم تأتي بعدها الضرائب على المداخيل والأرباح بنسبة مساهمة متوسطة قدرت بـ 28,2%، وانتقل حجم الضرائب على السلع والخدمات من 179 مليار دج سنة 2001 إلى 435 مليار دج سنة 2008 بنسبة نمو وصلت إلى 143%، في حين ارتفع حجم الضرائب على المداخيل والأرباح من 98,5 مليار دج سنة 2001 إلى 331,5 مليار دج أي بمعدل نمو قدره 236,5%، وتعود أسبقية الضريبة على السلع والخدمات كونها تفرض على الاستهلاك وبالتالي تمس شريحة واسعة، كما أن اقتطاعها يتم من المصدر مما يصعب عملية التهرب الضريبي، عكس الضريبة على المداخيل والأرباح والتي تعتبر تصريحية مما يجعلها عرضة للتهرب الضريبي كما أنها تتميز بالتذبذب نتيجة ارتباطها بالأرباح والأجور، في حين بلغت نسبة مساهمة الرسوم الجمركية 22,1%،

والتي عرفت حصيلتها هي الأخرى ارتفاعا ملحوظا، إذ ارتفعت من 104 مليار دج سنة 2001 إلى 165 مليار دج مسجلة نمو قدره 58,65%، أما حقوق التسجيل والطابع فلم تتجاوز نسبة مساهماتها المتوسطة 3,6%، رغم ارتفاع حصيلتها من 16,8 مليار دج سنة 2001 إلى 33,6 مليار دج أي بنمو قدره 100%، لكن ابتداء من سنة 2009 أصبحت الضريبة على المداخيل والأرباح تمثل المصدر الأول للإيرادات الجبائية، إذ أصبحت تشكل حوالي 43,22% من إجمالي العائدات الجبائية كنسبة متوسطة خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2016، حيث ارتفعت حصيلتها من 462,1 مليار دج إلى 1104 مليار دج تواليًا مسجلة نمو قدره 138,90%، في حين تراجعت نسبة مساهمة الضريبة على السلع والخدمات إلى 37,1% رغم ارتفاع حصيلتها هي أيضا والتي انتقلت من 479 مليار دج إلى 857 مليار دج أي بنمو قارب 79% خلال نفس الفترة، ويعود هذا التحول نتيجة ارتفاع الأجور والرواتب بفعل الزيادات التي أقرتها الحكومة وكذلك النمو الكبير في المشاريع التنموية خصوصا في قطاع البناء والأشغال العمومية وتفعيل الرقابة الجبائية، بينما انخفضت نسبة مساهمة الرسوم الجمركية إلى 16,4%، فبعد ارتفاعها المستمر ابتداء من 2009 إلى غاية 2013 أين ارتفعت من 170 مليار دج إلى 404 مليار دج عرفت خلال الفترة 2014-2016 تذبذب، إذ انخفضت سنة 2014 إلى 371 مليار دج، لتعود للارتفاع سنة 2015 مسجلة 411 مليار دولار، قبل أن تنخفض مجددا سنة 2016 إلى 368 مليار دج نتيجة الضغوطات المفروضة على الاستيراد إثر العجز المسجل في الميزان التجاري، أما بالنسبة لحقوق التسجيل والطابع فعرفت نسبة مساهماتها هي الأخرى انخفاضا طفيفا حيث انخفضت إلى 3,27%، رغم ارتفاع حصيلتها من 35,8 مليار دج سنة 2009 إلى 94,3 مليار دج سنة 2016 أي بنسبة نمو وصلت إلى 163%.

أما فيما يتعلق بالإيرادات غير الجبائية فكانت نسبتها ضئيلة ومتذبذبة من سنة لأخرى، إذ لم تتعدى نسبتها المتوسطة 5,12%، رغم أن حصيلتها عرفت تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة خصوصا سنة 2012 أين وصلت نسبة مساهمتها هذه السنة 16,62%، حيث انتقلت حصيلتها من 90,3 مليار دج سنة 2001 إلى 838,2 مليار دج سنة 2016، ويعود ذلك إلى زيادة قيمة الغرامات خصوصا ما تعلق منها بالمخالفات المرورية والتي شهدت معدلاتها ارتفاع كبيرا في السنوات الأخيرة من أجل الحد من الحوادث المرورية.

ويمكن القول أن سياسة الإيرادات العامة في الجزائر مرتبطة بدرجة كبيرة بأسعار النفط، فعندما ترتفع أسعار النفط في الأسواق العالمية تسجل الإيرادات العامة انتعاشا ملحوظا، وعندما تنخفض أسعار النفط تتراجع حصيلة الإيرادات، وذلك راجع للخلل الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري حيث أنه يعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية، هذا ما جعل الاقتصاد الوطني رهينة أسعار هذه المادة في الأسواق العالمية.

3. سياسة الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2016).

لقد أدى الارتفاع الكبير للإيرادات النفطية خصوصا خلال النصف الأول من هذه الفترة إلى تسجيل فوائض معتبرة في الميزانية العامة، وهو ما أدى بالحكومة الجزائرية إلى إنشاء صندوق سيادي من أجل احتواء هذه الفوائض، متمثلا في صندوق ضبط الإيرادات والذي أنشئ بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2010، حيث يقيد في حساب هذا الصندوق فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية، إضافة إلى الإيرادات الأخرى المتعلقة بتسيير الصندوق¹، وتم إضافة تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية بموجب تعديل أسس وقواعد الصندوق بموجب المادة 66 من قانون المالية لسنة 2004، وفي سنة 2006 عدلت أهداف الصندوق لتصب في تمويل عجز المديونية العمومية دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج وتخفيض حجم المديونية العمومية².

لكن مع التوسع الكبير في النفقات العمومية أصبح رصيد الميزانية يسجل عجزا مستمرا ابتداء من سنة 2009، حيث كان في بداية الأمر عجزا ضئيلا، قبل أن يتفاقم الأمر بعد انخفاض أسعار النفط، مما أدى إلى تآكل كبير في رصيد صندوق ضبط الإيرادات، والجدول التالي يوضح تطورات رصيد الميزانية ورصيد صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2001-2016).

¹: المادة 10 من القانون رقم 2000-02 مؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق لـ 27 جوان سنة 2000، المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000.

²: لطرش ذهبية، كفاف شافية، فعالية صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العمومية خلال الفترة 2000-2017، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 3، العدد 5، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، جوان 2018.

الجدول رقم (30): تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2016).

الوحدة: مليار دج

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنوات
5190,5	3687,8	3639,8	3082,6	2229,7	1974,4	1603,2	1505,53	الإيرادات
4191	3108,5	2453	2052	1891,8	1690,2	1550,5	1321	النفقات
999,5	579,3	1186,8	1030,6	337,9	284,2	52,7	184,53	الرصيد
9,14	6,23	13,93	13,63	5,49	5,40	1,16	4,33	الرصيد/ الناتج المحلي
4280	3215,5	2931	1842,6	721,6	320,8	27,9	171,5	رصيد الصندوق
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	السنوات
5042,2	5103,1	5738,4	5957,5	6339,3	5790,1	4392,9	3676	الإيرادات
7383,6	7656,3	6995,7	6024,2	7016,6	5853,6	4466,9	4246,3	النفقات
-2341,4	-2553,2	-1257,3	-66,7	-677,3	-63,5	-74	-570,3	الرصيد
-13,45	-15,29	-7,21	-0,40	-4,18	-0,44	-0,62	-5,72	الرصيد / الناتج المحلي
740	2073,8	4408,5	5563,5	5633,7	5381,7	4842,8	4316,4	رصيد الصندوق

المصدر: من إعداد الطالب بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2005، 2008، 2012، 2014، 2016. يلاحظ من خلال الجدول التذبذب المتباين لرصيد الميزانية العامة من سنة لأخرى، فبعد الفائض المسجل سنة 2001 والمقدر بـ 184,53 مليار دج انخفض الفائض سنة 2002 إلى 52,7 مليار دج أي ما يمثل 1,16% من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة ارتفاع النفقات العامة بحوالي 17,37%، وهذا ما أدى إلى تراجع رصيد صندوق ضبط الإيرادات إلى 27,9 مليار دج بعد أن كان رصيده 171,5 مليار دج سنة 2001، لتشهد السنوات الأربع اللاحقة تحسنا مستمرا في رصيد الميزانية، إذ ارتفع الفائض من 284,2 مليار دج سنة 2003 إلى 1186,8 مليار دج سنة 2006، حيث أصبح هذا الرصيد يمثل حوالي 13,93% من إجمالي الناتج المحلي، ويعود هذا الفائض أساسا إلى الارتفاع الكبير في الإيرادات النفطية، الأمر الذي ساهم في ارتفاع رصيد صندوق ضبط الإيرادات والذي ارتفع من 320,8 مليار دج سنة 2003 إلى 2931 مليار دج سنة 2006، في حين عرفت سنة 2007 انخفاض في رصيد الميزانية إلى 579,3 مليار دج أي ما يعادل 6,23% من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة الارتفاع المعتبر للنفقات العامة خلال هذه السنة والذي فاق 26%، ليعود رصيد الميزانية للارتفاع مرة أخرى سنة 2008 إذ بلغ 999,5 مليار دج، ما يعادل 9,14% من إجمالي الناتج المحلي، مساهما في زيادة تراكم رصيد صندوق ضبط الإيرادات الذي بلغ 4280 مليار دج، لتعرف سنة 2009 نقطة تحول في مسار الموازنة العامة، إذ أصبح رصيد الميزانية يسجل عجزا مستمرا ابتداء من هذه السنة التي سجلت عجزا قدره 570,3 مليار دج نتيجة تراجع الإيرادات النفطية عقب الأزمة المالية العالمية في ظل التزايد المستمر للنفقات العامة، لينخفض العجز إلى 74 مليار دولار سنة 2010 ثم إلى 63,5 مليار دج سنة 2011، رغم عودة الإيرادات النفطية للارتفاع وذلك راجع للزيادة

الكبيرة في النفقات العمومية تزامنا مع بداية تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، ليرتفع العجز سنة 2012 إلى 677,3 مليار دج رغم ارتفاع حجم الإيرادات العامة، ويعود ذلك للارتفاع الكبير للنفقات العامة خلال هذه السنة إذ ارتفعت بنسبة 19,86% بعد الزيادات المعتبرة في الأجور وبأثار رجعية، ليعود للانخفاض مجددا إلى 66,7 مليار دج سنة 2013، بعد تراجع النفقات العمومية بنسبة 16,47%، وكذلك الإيرادات العامة بمقدار 6%، ورغم هذا العجز المسجل في الميزانية العامة إلا أن رصيد صندوق ضبط الإيرادات واصل الارتفاع حيث وصل إلى 5633,7 مليار دج سنة 2012، إذ لم تلجأ الحكومة إليه لتغطية العجز إلا سنة 2013 أين تم اقتطاع 70,2 مليار دج لتسديد العجز الموازي، لينخفض هذه السنة إلى 5563,5 مليار دج.

لكن ابتداء من سنة 2014 تفاقم العجز الموازي وأصبح يشكل تهديدا كبيرا للاقتصاد الوطني، حيث بلغ هذه السنة 1257,3 مليار دج ما يعادل 7,21% من الناتج المحلي الإجمالي وحوالي 21,91 من إجمالي الإيرادات، ليرتفع سنة 2015 إلى 2553,2 مليار دج مشكلا 15,29% من الناتج المحلي الإجمالي و50% من إجمالي الإيرادات، قبل أن يسجل سنة 2016 تراجعا طفيفا حيث بلغ 2341,4 مليار دج أي حوالي 13,45% من الناتج المحلي الإجمالي و46% من إجمالي الإيرادات العامة، ويعود هذا التفاقم إلى التراجع الكبير في حجم الإيرادات الجبائية بأكثر من النصف إثر الانخفاض الكبير في أسعار النفط خلال النصف الثاني من سنة 2014 في ظل التزايد المستمر للنفقات العامة التي سجلت نمو بأكثر من 22%، وعلى عكس السنوات السابقة أين تم تمويل العجز دون اللجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات، فإن العجز المسجل خلال الفترة 2014-2016 تم تمويله من صندوق ضبط الإيرادات إذ تم اقتطاع حوالي 4900 مليار دج خلال هذه السنوات وهو ما يبرزه التراجع الكبير في رصيد الصندوق إذ انخفض رصيده إلى 740 مليار دولار سنة 2016، كما تم أيضا خلال هذه السنة اللجوء لمصادر أخرى لتغطية العجز الموازي من بينها إصدار القرض الوطني¹.

ومع استمرار هذا الوضع اضطرت الحكومة الجزائرية إلا اتخاذ سياسة مالية حذرة قائمة على ترشيد الانفاق العمومي والبحث عن مصادر أخرى لزيادة الإيرادات العامة على غرار الرفع من الرسوم على المواد الطاقوية وكذلك فرض رسوم جديدة والرفع من معدلات البعض منها على غرار الرسم على القيمة المضافة والذي تم رفعه بموجب قانون المالية لسنة 2017 إلى 19%، و9%، كما لجأت إلى التمويل غير التقليدي لتمويل العجز السنوي المحتمل في السنوات اللاحقة بعد تعديل قانون النقد والقرض حيث أصبح بإمكان بنك الجزائر إقراض الخزينة العمومية لتمويل العجز الموازي عن طريق الإصدار النقدي.

¹: إحصائيات بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2016، ص 77.

5. تطورات الحسابات الخارجية خلال الفترة (2001-2016).

على غرار التوازنات الداخلية عرفت التوازنات الخارجية هي الأخرى تحسنا ملحوظا مع بداية الألفية الثالثة نتيجة الطفرة النفطية التي عرفتها الأسواق العالمية، حيث تمكنت الجزائر من التخلص من الأزمة المديونية الخارجية التي كان لها آثار وخيمة على التنمية الاقتصادية، كما تمكنت من تسجيل احتياط أجنبي قياسي وصل حدود 194 مليار دولار، لكن الأوضاع لم تستمر، حيث عرفت السنوات الأخيرة انخفاضاً حاداً في أسعار النفط، أدى إلى تسجيل عجز مستمر في ميزان المدفوعات مما أدى إلى تآكل جزء كبير من الاحتياطيات الأجنبية، والجدول رقم (31) يبرز تطور الوضعية الخارجية خلال الفترة (2001-2016).

1.5. حساب العمليات الجارية:

يسجل ميزان العمليات الجارية فائضاً متزايداً خصوصاً خلال النصف الأول من هذه الفترة والممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2008، فباستثناء الانخفاض المسجل سنة 2002، ارتفع فائض الميزان من 7,06 مليار دولار سنة 2001 إلى 11,12 مليار دولار سنة 2004، ليواصل الارتفاع إذ وصل سنة 2006 إلى 28,95 مليار دولار، ثم إلى 34,45 مليار دولار، ويعود هذا الفائض المتزايد إلى الفائض الكبير المسجل في الميزان التجاري نتيجة ارتفاع أسعار النفط، ليشهد الميزان تراجع كبير سنة 2009 إذ انخفض إلى 0,4 مليار دولار بعد الأزمة المالية العالمية، ليعود للتحسن من جديد ابتداء من سنة 2010 إذ بلغ رصيد الميزان هذه السنة 12,15 مليار دولار، ثم ارتفع إلى 17,7 مليار دولار سنة 2011، ليسجل تراجع ملحوظ سنتي 2012 و2013 حيث انخفض إلى 12,3 مليار دولار و1,15 مليار دولار تواليا ويعود هذا التراجع إلى الانخفاض المسجل في الميزان التجاري وكذلك الارتفاع المسجل في ميزان الخدمات، لكن ابتداء من سنة 2014 أصبح الميزان يسجل عجزاً متزايداً، إذ ارتفع العجز من 9,27 مليار دولار هذه السنة إلى 27,2 مليار دولار سنة 2015 ليسجل تراجع طفيف سنة 2016 والتي عرفت عجزاً بـ 26,2 مليار دولار، ويعود هذا العجز الكبير إلى العجز المسجل في الميزان التجاري وميزان الخدمات.

أما ميزان الخدمات والدخل الثانوي فسجلاً عجزاً متزامناً، فبالنسبة لميزان الخدمات، انتقل العجز من 1,53 مليار دولار سنة 2001 إلى 7,59 مليار دولار سنة 2008 ثم إلى 8,8 مليار دولار سنة 2001، نتيجة الطلب المتزايد للاقتصاد الوطني على خدمات غير المقيمين كالنقل البحري والخدمات الفنية والتقنية وكذلك ارتفاع حجم الواردات، لتشهد السنوات اللاحقة شبه استقرار في حدود 7 مليار دولار، في حين تميز حساب الدخل الثانوي أو دخل عوامل الإنتاج بالتذبذب وعدم الاستقرار إذ وصل العجز إلى حدود الـ 5 مليار دولار، ويرتبط هذا الحساب أساساً بالتحويلات المالية لشركة سوناطراك لشركائها التجاريين.

الجدول رقم (31): يمثل تطورات ميزان المدفوعات خلال الفترة (2001-2016).

الوحدة: مليار دولار أمريكي.

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	البيان
34,45	30,54	28,95	21,18	11,12	8,84	4,37	7,06	ميزان العمليات الجارية
40,6	34,24	34,06	26,47	14,27	11,14	6,7	9,61	الميزان التجاري
78,59	60,59	54,74	46,33	32,22	24,46	18,71	19,09	الصادرات
77,19	59,61	53,61	45,59	31,55	23,99	18,11	18,53	محروقات
1,4	0,98	1,13	0,74	0,66	0,47	0,61	0,56	أخرى
-37,9	-26,3	-20,6	-19,8	-17,9	-13,3	-12,0	-9,48	الواردات
-7,59	-4,09	-2,2	-2,27	-2,01	-1,35	-1,18	-1,53	صافي دخل خارج العوامل
-1,34	-1,83	-4,52	-5,08	-3,6	-2,7	-2,23	-1,69	صافي دخل العوامل
2,78	2,22	1,61	2,06	2,46	1,75	1,07	0,67	صافي التحويلات
2,54	-0,99	-11,2	-4,24	-1,87	-1,37	-0,71	-0,87	ميزان حساب رأس المال
2,33	1,37	1,76	1,06	0,62	0,62	0,97	1,18	الاستثمار المباشر
-0,43	-0,77	-11,8	-3,05	-2,23	-1,38	-1,32	-1,99	رأس العام (صافي)
0,64	-1,59	-1,08	-2,25	-0,26	-0,61	-0,36	-0,06	والسهو والخطأ
36,99	29,5	17,73	16,94	9,25	7,47	3,66	6,19	الميزان الكلي
143,1	110,1	77,78	56,18	43,11	32,92	23,11	17,96	الاحتياطيات من غير الذهب
34,99	39,73	36,66	27,36	23,72	24,32	19,14	18,08	عدد الأشهر من الاستيراد
99,97	74,95	65,85	54,64	38,66	29,03	25,24	24,85	سعر برميل النفط
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	البيان
-26,2	-27,2	-9,27	1,15	12,3	17,7	12,15	0,4	ميزان العمليات الجارية
-20,1	-18,0	0,45	9,88	20,16	25,94	18,21	7,78	الميزان التجاري
29,31	34,56	60,12	64,86	71,73	72,88	57,09	45,19	الصادرات
27,91	33,08	58,46	63,81	70,58	71,66	56,12	44,42	محروقات
1,39	1,48	1,66	1,05	1,15	1,22	0,97	0,77	أخرى
-49,4	-52,6	-59,6	-54,9	-51,6	-46,9	-38,8	-37,4	الواردات
-7,34	-7,52	-8,41	-6,99	-7	-8,8	-8,4	-8,69	صافي دخل خارج العوامل
-1,57	-4,45	-4,81	-4,52	-3,9	-2,03	-0,36	-1,31	صافي دخل العوامل
2,82	2,77	3,21	2,79	3,16	2,64	2,65	2,63	صافي التحويلات
0,18	-0,24	3,39	-1,01	-0,36	0,36	3,18	3,46	ميزان حساب رأس المال
1,58	-0,68	1,52	1,95	1,54	2,04	3,48	2,55	الاستثمار المباشر
0,64	-0,45	0,51	-0,38	-0,58	-1,08	0,14	1,52	رأس العام (صافي)
-2,04	0,89	1,35	-2,27	-1,3	1,41	-0,44	-0,6	والسهو والخطأ
-26,0	-27,5	-5,88	0,13	12,05	20,14	15,33	3,86	الميزان الكلي
114,1	144,3	178,3	194,0	190,7	182,2	162,2	148,9	الاحتياطيات من غير الذهب
22,74	27,17	30,08	35,4	36,66	36,67	38,32	36,4	عدد الأشهر من الاستيراد
45,00	53,06	100,2	108,9	111	112,9	80,15	62,25	سعر برميل النفط

المصدر: من إعداد الطالب بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات: 2005، 2008، 2013، 2016.

أما فيما يخص التحويلات الجارية فكانت ضئيلة ولم تكن في المستوى كما أنها كانت تمتاز بالتذبذب وعدم الاستقرار، ففي السنوات الأولى كانت في حدود 1 مليار دولار قبل أن تشهد تحسناً تدريجياً حيث وصلت إلى 3,21 مليار دولار سنة 2014 ويعود ذلك إلى ضعف التحويلات المالية للمهاجرين.

2.5. الميزان التجاري.

عرف الميزان التجاري فائضاً كبيراً خلال هذه الفترة عكس الفترة السابقة، إذ انتقل من 9,61 مليار دولار سنة 2001 إلى 34,06 مليار دولار سنة 2006، ثم إلى 40 مليار دولار سنة 2008، ويعود هذا الفائض الكبير إلى ارتفاع الصادرات النفطية التي انتقلت من 18,53 مليار دولار إلى 77 مليار دولار خلال نفس الفترة أي بنمو قدره 316% مقابل 299% للواردات والتي انتقلت من 9,48 مليار دولار سنة 2001 إلى 37,9 مليار دولار سنة 2008، لتشهد سنة 2009 صدمة كبيرة إذ تهاوى رصيد الميزان التجاري إلى 7,78 مليار دولار أي بانخفاض بلغ 80% نتيجة تراجع الصادرات النفطية إلى 44,42 مليار دولار مقابل استقرار قيمة الواردات عند حدود 37,4 مليار دولار، ليعود الفائض للتحسن سنة 2010 أين ارتفع إلى 18,21 مليار دولار ثم إلى 25,94 مليار دولار سنة 2011، بعد تحسن الصادرات النفطية من جديد والتي ارتفعت إلى 56,12 مليار دولار ثم إلى 71,66 مليار دولار خلال هاتين السنتين، ليتراجع الفائض سنتي 2012 و2013 إلى 20,16 مليار دولار و9,88 مليار دولار تواليًا، ثم إلى 0,45 مليار دولار سنة 2013، قبل أن يسجل الميزان عجزاً كبيراً سنتي 2015 و2016 إذ بلغ العجز 18 مليار دولار سنة 2015 ثم ارتفع إلى 20,1 مليار دولار سنة 2016، ويرجع هذا التدهور الكبير في رصيد الميزان التجاري إلى التراجع الكبير للصادرات النفطية والتي انخفضت من 70,58 مليار دولار سنة 2012 إلى 27,91 مليار دولار أي بتراجع قدره 60,54% عقب تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية في ظل الارتفاع الكبير والمتواصل للواردات والتي فاقت الـ 50 دولار في السنوات الأخيرة، أما فيما يخص الصادرات غير النفطية فقد حافظت على نسبتها المتدنية حيث لم تتجاوز 1,66 مليار كأكبر حصيلة مسجلة، وذلك سنة 2014.

3.5. ميزان حساب رأس المال.

من خلال الجدول يتضح أن رصيد حساب رأس المال كان سلبياً في بداية الفترة إلى غاية 2007، إذ انتقل العجز من 0,87 مليار دولار سنة 2001 إلى 4,24 مليار دولار سنة 2005، ثم إلى 11,8 مليار دولار سنة 2006، ويرجع هذا العجز أساساً إلى التسديد المسبق للديونية الخارجية، وكذلك ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي لم تتجاوز 1,7 مليار دولار كأقصى حد سنة 2006، لينخفض العجز إلى 0,99 مليار دولار سنة 2007، قبل أن يتحول العجز إلى فائض سنة 2008، إذ سجل الميزان فائض قدره 2,54 مليار دولار ليرتفع الفائض إلى 3,46 مليار دولار سنة 2009، قبل أن يعرف انخفاض طفيف سنة 2010 إذ بلغ 3,18 مليار دولار، ويعود هاذ الفائض إلى ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي

وصلت إلى 3,48 مليار دولار سنة 2010 في ظل تراجع المديونية الخارجية، ليشهد بعد ذلك تذبذبا من سنة لأخرى نتيجة تذبذب الاستثمارات الأجنبية وضآلتها بسبب عدم جاذبية مناخ الاستثمار الأجنبي والصعوبات التي يتلاقها المستثمرون الأجانب رغم القوانين والأجهزة المنشأة لذلك، كما عرفت هذه السنوات مسح جملة من الديون خصوصا للدول الأفريقية.

4.5. الميزان الكلي:

على غرار ميزان العمليات الجارية والميزان التجاري عرف الميزان الكلي فائضا معتبرا خلال النصف الأول من هذه الفترة، فبخلاف التراجع المسجل سنة 2002، عرف رصيد الميزان تطورا ملحوظا إذ ارتفع من 6,19 مليار دولار سنة 2001 إلى 16,94 مليار دج سنة 2005، ثم إلى 36,99 مليار دولار سنة 2009، ويعود هذا التطور المستمر إلى الارتفاع المتواصل لرصيد الميزان التجاري نتيجة ارتفاع أسعار النفط، لكن الأزمة المالية العالمية التي عرفها العالم سنة 2008 أحدثت صدمة كبيرة على رصيد الميزان، إذ تهاوى رصيده إلى 3,86 مليار دولار سنة 2009 بتراجع قدره 89,56%، ليستفيد عافيته سنة 2009 إذ ارتفع الرصيد إلى 15,33 مليار دولار سنة 2010 ثم إلى 20,14 مليار دولار سنة 2011، ثم سجل تراجع ملحوظ سنة 2012 إذ انخفض إلى 12,05 مليار دولار، ويعود هذا التحسن خلال هذه الفترة إلى ارتفاع أسعار النفط وتعافي الاقتصاد العالمي بعد الأزمة المالية العالمية، في حين سجلت سنة 2013 فائضا ضئيلا بلغ 0,13 مليار دولار نتيجة الارتفاع المتزايد للواردات وكذلك العجز المسجل في الدخل الأولي والثانوي، أما سنة 2014 فعرفت تسجيل عجز في الميزان بعد الفائض الهيكلي الذي شهده طول الفترة السابقة، إذ سجل الميزان هذه السنة عجزا بـ 5,88 مليار دولار، ليتفاهم العجز بعد ذلك سنة 2015 حيث وصل إلى 27,5 مليار دولار، ليسجل انخفاض طفيف سنة 2016 إلى 26 مليار دولار، ويعود تفاهم هذا العجز إلى الصدمة النفطية التي عرفتها أسواق النفط بين سنتي 2014 و2016 إذ تهاوت الأسعار من 100 دولار إلى 45 دولار في ظرف سنتين فقط.

5.5. تطور الاحتياطات الأجنبية.

نتيجة للفائض الهيكلي المستمر الذي سجله ميزان المدفوعات خصوصا في الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى 2012، عرفت الاحتياطات الأجنبية نموا كبيرا إذ ارتفعت من 24,85 مليار دولار سنة 2001 إلى 99,97 مليار دولار سنة 2008 لتصل سنة 2013 إلى 194 مليار دولار مسجلة نسبة نمو قاربت الـ 700%، لكن انهيار أسعار النفط والعجز المسجل في الميزان الكلي خلال الفترة (2014-2016) أديا إلى تآكل الاحتياطات بوثيرة متسارعة حيث انخفضت في ظرف ثلاث سنوات فقط إلى 114,1 مليار دولار سنة 2016، أي بجوالي 80 مليار دولار وهو مبلغ معتبر في ظرف مدة قصيرة.

وبالتالي يمكن القول أن التوازنات الاقتصادية في الجزائر تبقى رهينة أسعار النفط في الأسواق العالمية باعتباره يشكل أكثر من 96% من الصادرات الجزائرية، رغم محاولة الحكومة الجزائرية تنويع وترقية الصادرات غير النفطية عبر العديد من البرامج الاستثمارية والاتفاقات الدولية، إلا أن هذه المساعي باءت بالفشل لعدة أسباب سياسية واقتصادية وإدارية، على غرار عدم ملاءمة مناخ الاستثمار في الجزائر وكثرة العراقيل البيروقراطية وسوء التسيير.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لدور السياسة النقدية والمالية في تحقيق توازن ميزان المدفوعات. يعتبر القياس الاقتصادي أحد التقنيات التي يلجأ إليها الباحثون الاقتصاديون لدراسة العوامل التي تتحكم في الظواهر الاقتصادية، ومحاولة التنبؤ بسلوكياتها المستقبلية، فالقياس الاقتصادي هو تكامل النظرية الاقتصادية مع التقنيات الكمية بهدف تحليل الظواهر الاقتصادية ومحاولة نمذجة تطوراتها الزمنية من أجل القدرة على التنبؤ باتجاهاتها المستقبلية قصد المساعدة في رسم سياسات اقتصادية سليمة.

وسوف نحاول في هذه الدراسة تطبيق أحد النماذج القياسية الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية والمتمثل في نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR)، والذي يعتبر من النماذج القياسية الديناميكية المناسبة لقياس وتحليل أثر السياسات الاقتصادية الكلية على المتغيرات الكلية من أجل اختبار أثر السياسة النقدية والمالية المتبعة من طرف السلطات النقدية والمالية الجزائرية خلال فترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2016، على الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات وذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (EViews 10)، حيث سيتم في المطلب الأول استعراض الأدبيات النظرية لكل من السلاسل الزمنية وأشعة الانحدار الذاتي، وكذلك بناء النموذج وعرض الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة، بينما يخصص المطلب الثاني لتحليل نتائج الدراسة.

المطلب الأول: نموذج الدراسة والأدوات.

تعتبر عملية بناء النموذج القياسي أهم عملية في القياس الاقتصادي، حيث أن صحة الاختبارات الإحصائية ومدى تفسيرها للواقع تتوقف على الاختيار الأمثل للنموذج، وقبل بناء أي نموذج إحصائي يجب الامام ببعض المفاهيم العامة التي تمكن من بناء نموذج أكثر دقة، وسوف نحاول في هذا المطلب استعراض بعض هذه المفاهيم إضافة إلى أهم الأدوات المستخدمة في دراسة النموذج.

1. عموميات حول السلاسل الزمنية:

يعتبر تحليل السلاسل الزمنية أمراً بالغ الأهمية في الاقتصاد القياسي، وذلك من أجل الوصول إلى نمذجة دقيقة للظاهرة المدروسة، وبالتالي رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية الملائمة، وفيما يلي عموميات حول السلاسل الزمنية.

1.1. تعريف السلسلة الزمنية:

السلسلة الزمنية هي عبارة عن مجموعة من المشاهدات لظاهرة معينة خلال فترة زمنية، وتعرف رياضياً بأنها متتابعة من المتغيرات العشوائية معرفة ضمن فضاء الاحتمالية متعددة المتغيرات ومؤشرة بالدليل t والذي يعود إلى مجموعة دليلية T ، وتتكون من متغيرين أحدهما توضيحي وهو متغير الزمن والآخر متغير الاستجابة،

وهو قيمة الظاهرة المدروسة¹، كما يمكن تعريفها أنها سلسلة مشاهدات لظاهرة اقتصادية (السعر، المبيعات...) عبر الزمن²، ويمكن التعبير عنها رياضياً كالآتي:

$$y = f(t)$$

عند بناء السلسلة الزمنية، وقبل استخدامها في التحليل أو التنبؤ، لا بد من التأكد أن مستوياتها قابلة للمقارنة فيما بينها، وهو شرط أساسي لصحة أي تحليل وأي توقع، لذلك يشترط أن تكون جميع مستويات السلسلة خاصة بمكان معين، سواء كان إقليمياً أو ولاية أو مؤسسة، وأن تكون وحدة القياس لجميع مستويات السلسلة الزمنية موحدة، وتجدر الإشارة إلى أن السلاسل الزمنية عادة ما لا تعطى جاهزة وقابلة للتحليل مباشرة، حيث يتطلب الأمر في أغلب الأحيان إجراء بعض التعديلات لجعل المستويات قابلة للمقارنة³، ويهدف تحليل السلاسل الزمنية إلى الحصول على وصف دقيق لتطور السلسلة عبر الزمن، وكذلك بناء نموذج لتفسير سلوكها، واستخدام النتائج لغرض التنبؤ بسلوك السلسلة في المستقبل⁴.

2.1. مرجمات السلسلة الزمنية:

تكون مشاهدات السلسلة الزمنية تابعة للزمن الذي يحدد خاصيتها أو سمتها الرئيسية والعلاقة الزمنية هذه قد تأخذ أشكالاً مختلفة، وعادة ما تكون السلاسل الزمنية ذات اتجاه واحد، أو منتظمة حيث تتكرر دوريتها بنفس الصيغة كل سنة، أو ذات تغير عشوائي لعناصر مرتبطة ذاتياً، أي كل قيمة مرتبطة بالقيم السابقة وتغير بواسطة أو بسبب عشوائي⁵، وتمثل هذه الأشكال في:

1.2.1. الاتجاه العام:

عند فحص نمط التغير لظاهرة ما من خلال المنحنى الزمني (أو من خلال البيانات) كثيراً ما يلاحظ وجود تغيرات بطيئة وتدرجية على المدى القصير بالزيادة أو النقصان، وميل عام للتزايد أو التناقص على المدى الطويل، ومن ثم يمكن تعريف الاتجاه العام في السلسلة بأنه التحركات الصاعدة أو الهابطة في مستوى السلسلة على المدى الطويل، ويعرف عادة بتغيرات المدى الطويل⁶، ويرمز له بالرمز T_t .

¹: ألاء عبد الستار حمودات، مقارنة بين نموذج التمهيد الآسي ونموذج أثر التداخل على الأسعار العالمية للشعير، مجلة تكريت للعلوم الصرفة، العدد 18 (1)، العراق 2013، ص 255.

²: BOURBONNAIS Régis, TERRAZA Michel, *Analyse des séries temporelles*, 4^{ème} Edition, dunod, Paris, 2016, p 11.

³: شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص 195-196.

⁴: ألاء عبد الستار حمودات، مقارنة بين نموذج التمهيد الآسي ونموذج أثر التداخل على الأسعار العالمية للشعير، مرجع سابق، ص 255.

⁵: نصيب رجم، الإحصاء التطبيقي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة 2004، ص 39.

⁶: سمير مصطفى شعراوي، مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية، الطبعة الأولى، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2005، ص 43.

2.2.1. التغيرات الموسمية:

هي تلك التغيرات التي تحدث بانتظام في وحدات زمنية متعاقبة والتي تنجم من تأثير عوامل خارجية، أو هي تلك التقلبات التي تتكرر على نفس الوتيرة كل سنة¹، ويرمز لها بـ S_t ، وكمثال لهذه التغيرات زيادة استهلاك الغاز الطبيعي في فصل الشتاء، أو على الطاقة الكهربائية في فصل الصيف بسبب الاستخدام المتزايد للمكيفات الهوائية.

3.2.1. التغيرات الدورية:

هي تغيرات منتظمة لكن انتظامها ليس تاما كما هو الحال في التغيرات الموسمية، إذ أن طول الدورة الاقتصادية ليس معروفا بدقة كما أنه يتغير ولذلك لا يمكن تحديد مواعيد هذه التغيرات بدقة، والتغيرات الدورية ليست تغيرات قصيرة الأجل مثل التغيرات الموسمية إذ لا يظهر لها أثر محسوس بين سنة وأخرى وإنما تستغرق زمنا طويلا حتى تستعيد سيرورتها، وقد اختلف الاقتصاديون في تحديد هذا الزمن ولكن الغالب أن الدورة تستغرق حوالي عشر سنوات²، ويرمز لها بالرمز C_t .

4.2.1. التغيرات العشوائية:

هي التغيرات التي لم تتمكن التغيرات السابقة من تفسيرها، وبالتالي فهي تغيرات شاذة أو تذبذبات غير منتظمة ناتجة عن ظروف طارئة لا يمكن التنبؤ بوقوعها، ويرمز لها بالرمز ε_t ، إذ تنشأ عن أسباب استثنائية وغير متوقعة (الكوارث الطبيعية، الإضرابات العمالية، الحروب...)³.

3.1. السلاسل الزمنية المستقرة وغير المستقرة.

تفترض معظم الدراسات الإحصائية والقياسية أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة أو ساكنة، في حين أن غالبية السلاسل الزمنية سواء كانت اقتصادية أو غير اقتصادية تتميز بعدم الاستقرار نتيجة عدم استقرار الظروف المحيطة بها.

1.3.1. السلسلة الزمنية المستقرة:

إن السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، أي أن السلسلة لا يوجد فيها اتجاه لا نحو الزيادة ولا نحو النقصان، ونقول عن سلسلة زمنية مستقرة بمعنى ضعيف إذا كانت توقعها، وتبايناتها، وتبايناتها المشتركة ثابتة عبر الزمن⁴ أي أن⁵:

¹: BERNARD Grays, *Méthodes Statistiques*, Dunod, paris, 1978, p326.

²: عبد العزيز فهمي هيكل، مبادئ الأساليب الإحصائية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، 1966، ص 487.

³: BOURBONNAIS Régis, TERRAZA Michel, , op-cit, p 11.

⁴: شيخي محمد، مرجع سابق، ص 200.

⁵: ARAGON Yves, *Séries temporelles avec R*, EDP Sciences, Paris, 2016, p 59.

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن أي $E(Y_t)$ مستقل عن الزمن (t) .
 - ثبات التباين عبر الزمن أي $Var(Y_t)$ مستقل عن الزمن (t) .
 - أن يكون التغاير (Covariance) بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدة على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير، أي $Var(Y_t)$ مستقل عن الزمن (t) .
- 2.3.1. السلاسل الزمنية غير المستقرة:

السلاسل الزمنية غير المستقرة هي السلاسل التي يتغير فيها المتوسط باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان، ويعود عدم الاستقرار إلى نمط السلسلة، حيث يوجد نمطين من المسارات غير المستقرة وهي¹: النوع الأول TS: هي سلاسل غير مستقرة لها معادلة اتجاه عام محددة فضلا عن سياق عشوائي مستقر توقعه الرياضي يساوي الصفر وتباينه ثابت.

النوع الثاني DS: هي سلاسل غير مستقرة ذات اتجاه عام عشوائي وتتميز بوجود جذر الوحدة مرة واحدة على الأقل، ومن أجل جعلها مستقرة نقوم بتطبيق مرشح الفروقات الأولى.

2. عموميات حول أشعة الانحدار الذاتي المتجه (VAR).

يعتبر نموذج الانحدار الذاتي المتجه من النماذج القياسية الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية ودراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، فهذا النموذج يقوم بالمزج بين النماذج الانحدارية ونماذج السلاسل الزمنية، حيث يتم في هذا النموذج كتابة كل متغير من متغيرات الدراسة كدالة خطية لقيم المتغير نفسه في الفترات السابقة وبقيم المتغيرات الأخرى وفي الفترات السابقة أيضا، وتعتبر جميع المتغيرات في هذا النموذج متغيرات داخلية، لذلك يستلزم هذا النموذج تحديد متغيرات الدراسة وكذلك فترات التباطؤ المناسبة.

1.2. الكتابة الرياضية للنموذج:

كان سيمس يرى أن الطريقة التقليدية في بناء النماذج القياسية الآنية تعتمد وجهة نظر تفسيرية، إذ تتضمن كثيرا من الفرضيات غير المختبرة مثل استبعاد بعض المتغيرات من بعض المعادلات من أجل الوصول إلى تشخيص مقبول للنموذج، وكذلك الأمر فيما يتعلق باختيار المتغيرات الخارجية، وشكل توزيع فترات الإبطاء الزمني، لذلك قام سيمس سنة 1981 باقتراح معاملة المتغيرات جميعها بالطريقة نفسها دون أية شروط مسبقة، وإدخالها جميعا في المعادلات بعدد مدد الإبطاء الزمني نفسها²، ويكتب نموذج VAR ل k متغير p تباطؤ على الشكل الرياضي التالي³:

¹: عثمان نقار، منذر العواد، منهجية Box-Jenkins في تحليل السلاسل الزمنية والتنبؤ (دراسة تطبيقية على أعداد تلاميذ الصف الأول من التعليم الأساسي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الثالث، دمشق، 2011، ص 129.

²: عثمان نقار، منذر العواد، استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الثاني، دمشق، 2012، ص 339.

³: شيخي محمد، مرجع سابق، ص 269.

$$Y_t = \phi_0 + \phi_1 Y_{t-1} + \phi_2 Y_{t-2} + \dots + \phi_p Y_{t-p} + \varepsilon_t \quad ; t = 1, 2, \dots, T$$

حيث:

Y_t : شعاع ذو البعد $(n \times 1)$.

ε_t : شعاع التشويش الأبيض ذو البعد $(n \times 1)$ ويحقق الفرضيات الكلاسيكية.

t : الزمن.

2.2. استقرارية نموذج VAR:

نقول أن نموذج VAR مستقر إذا تحققت الشروط الكلاسيكية الثلاثة وهي¹:

- $E(Y_t) = \mu \forall t$;
- $Var(Y_t) < \infty$;
- $Cov(Y_t Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)] = \Gamma_k \forall t$.

وبصفة عامة تكون السيورة VAR مستقرة إذا كان كثير الحدود المعرف انطلاقا من محدد المصفوفة

$$0 = |I - \phi_1 L - \phi_2 L^2 - \dots - \phi_p L^p|$$

3.2. تحديد وتقدير نموذج VAR:

في حالة نموذج VAR يمكن تقدير كل معادلة من معادلات هذا النموذج بطريقة المربعات الصغرى أو بطريقة المعقولة العظمى، حيث يتم تقدير كل معادلة على حدا².

1.3.2. التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية:

تحاول هذه الطريقة إيجاد أحسن تصحيح خطي بتدنية مربعات الانحراف بين المشاهدات الفعلية والمقدرة، وتعتبر هذه الطريقة الأكثر شيوعا، وهذا لما تتميز به مقدراتها ونتائجها، والتي غالبا ما تكون قريبة من الواقع.

2.3.2. التقدير بطريقة المعقولة العظمى:

تختلف طريقة التقدير بواسطة المعقولة العظمى عن طريق المربعات الصغرى كونها تستوجب معرفة توزيع المسار مسبقا، ومن أجل الحصول على مقدرات المعقولة العظمى نقوم ببعض التبديلات للمتغير، وبعد الاشتقاق نتحصل على مقدر متطابق مع مقدر المربعات الصغرى، ويتحقق هذا في حالة استقرارية المسار x_t من نوع $VAR(p)$ وفي الحالة التي يكون فيها الأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا تقاريبا.

3. تحديد نموذج الدراسة والأدوات.

بعد استعراضنا لعموميات حول السلاسل الزمنية وأشعة الانحدار الذاتي نأتي لتحديد نموذج الدراسة وكذلك الأدوات الإحصائية المستخدمة في التحليل.

¹: Bourbonnais Régie, *Econometrie*, Dunod, 10^{eme} édition, Paris, 2018, p 300.

²: شيني محمد، مرجع سابق، ص 272.

1.3. تحديد نموذج الدراسة:

تعد مرحلة صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج حيث يتم خلالها تحديد المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تؤثر على المتغيرات التابعة، واستنادا إلى المقاربات النظرية والدراسات السابقة تم الوصول إلى النموذج التالي:

$$B = f(Er, Dr, M2, G, SB).$$

حيث:

B : يمثل رصيد ميزان المدفوعات مقوما بالدولار الأمريكي.

Er : السعر الرسمي لصرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري.

Dr : معدل إعادة الخصم المطبق من طرف بنك الجزائر على البنوك التجارية.

$M2$: الكلفة النقدية المتداولة بالمفهوم $M2$ بالدينار الجزائري.

G : إجمالي النفقات العامة بالدينار الجزائري.

SB : رصيد الموازنة العامة بالدينار الجزائري.

وقد تم الاعتماد على بيانات سنوية لمتغيرات الدراسة مأخوذة من بنك الجزائر، وزارة المالية والديوان الوطني للإحصائيات.

2.3. أدوات الدراسة:

تنحصر أدوات الدراسة فيما يلي:

1.2.3. اختبارات الاستقرار:

تعتبر دراسة استقرارية السلاسل الزمنية الخطوة الأولى في تحليل البيانات ودراسة النماذج القياسية، وذلك تفاديا لظهور مشكلة الانحدار الزائف، وتوجد عدة طرق لاختبار الاستقرار منها طرق كيفية وأخرى احصائية، وسوف نعتمد في هذه الدراسة على ملاحظة الرسم البياني وفحص دالة الارتباط الذاتي كاختبارات كيفية، وعلى اختبار ديكي فولر المطور (ADF) كاختبار إحصائي والذي يعتبر من بين أنجح اختبارات الجذر الوحدوي لدراسة الاستقرار.

- الرسم البياني: من خلال ملاحظة الرسم البياني يمكن الحكم على طبيعة السلسلة أن كانت مستقرة أم لا، فإذا كان للمنحنى ميل كبير للزيادة أو النقصان فإن للسلسلة اتجاه عام وبالتالي السلسلة غير مستقرة، أما إذا كان المنحنى يتذبذب حول وسط حسابي بانتظام فإنه يمكن القول بأن السلسلة مستقرة.

- دالة الارتباط الذاتي: وتعتمد هذه الطريقة على فحص دالة الارتباط الذاتي، فإذا كانت كل المعاملات المحسوبة تقع داخل مجال الثقة، أي أنها معدومة فإنه يمكن القول أن السلسلة الزمنية مستقرة،

أما إذا لاحظنا من خلال بيان الارتباط الذاتي عدم وجود تناقص لهذه النسب فإننا نستطيع القول أن السلسلة الزمنية غير مستقرة لوجود مركبة الاتجاه العام.

- اختبار ديكي فولر المطور (ADF): يعتبر اختبار ديكي فولر المطور من أهم اختبارات الجذر الحدودي وأكثرها استخداما، ويرتكز على الفرضية ($H_1: |\phi| < 1$) وعلى التقدير بطريقة المربعات الصغرى للنماذج الثلاثة¹، وسيتم تطبيق هذا الاختبار على النماذج الثلاثة باستخدام برنامج (EViews 10)، والذي يتميز بأنه يعطي النتائج وفقا لفترات تباطؤ مثالية، وذلك من أجل اختبار الفرضية العدمية والتي تنص على وجود جذر وحدوي وبالتالي عدم استقرار السلسلة ضد الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر وحدة وبالتالي استقرار السلسلة، وتمثل خطوات اختبار ADF كما يلي²:

- نقوم بتقدير النموذج الثالث أي الصيغة ذات الاتجاه الزمني والحد الثابت، ثم نجري اختبار الفرضية الخاصة بهذا النموذج، فإذا تم قبول الفرضية (H_0) فإن هذا يعني أن السلسلة غير مستقرة أي يوجد بها جذر أحادي، وبالتالي يتم اختبار معنوية المعامل (b) باستعمال اختبار ستودنت (t)، فإذا كان يختلف عن الصفر فإن السلسلة الزمنية من المسار (TS)، وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة هي تقدير معادلة الاتجاه العام لإجراء الدراسة على البواقي، أما إذا رفضنا الفرضية العدمية (H_0) وقبلنا الفرضية البديلة (H_1) فإننا نمر إلى تقدير النموذج الثاني.

- في النموذج الثاني إذا تم قبول الفرضية العدمية (H_0) هذا يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة، وبالتالي يتم اختبار معنوية المعامل الثابت (c) باستعمال اختبار ستودنت (t)، فإذا كان (c) مختلف عن الصفر فإن السلسلة الزمنية من المسار (DS) بانحراف وأحسن طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات مع إضافة الثابت (c)، أما إذا كان يساوي الصفر فهذا يعني أن السلسلة من المسار (DS) دون انحراف، وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات دون إضافة الثابت (c)، أما إذا رفضنا الفرضية العدمية (H_0)، وتم قبول الفرضية البديلة (H_1) نمر إلى تقدير النموذج الأول.

- في النموذج الأول إذا تم قبول الفرضية العدمية (H_0) هذا يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة من المسار (DS) دون انحراف وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة طريقة الفروقات، أما إذا تم قبول الفرضية البديلة (H_1) فإن السلسلة الزمنية مستقرة في مستواها الأصلي.

2.2.3 اختبارات التكامل المشترك:

بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، يتم البحث عن وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات من عدمه أو ما يعرف بالتكامل المشترك، والذي يستلزم استقرار السلاسل الزمنية من

¹: Bourbonnais Régie, *Econometrie*, op-cit, p 268.

²: عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص- ص662-

نفس الدرجة، وكذلك وجود شعاع تكامل أو أكثر بين المتغيرات المستقرة من نفس الدرجة، والذي يتم الكشف عنها بواسطة اختبار جوهانسون للتكامل المشترك والذي يعتمد على القيم الذاتية لمصفوفات التباينات والتباينات المشتركة.

إذا كانت المتغيرات غير مستقرة، متكاملة من الدرجة الأولى مثلا، فهناك احتمال وجود تكامل مشترك، فوجود تكامل مشترك محتمل يعني أن المتغيرات يجب أن تكون مستقرة ولها نفس درجات التكامل، التقدير بطريقة المربعات الصغرى يسمح بحساب بواقي التقدير:

$$\hat{\varepsilon}_t = Y_t - \beta_0 - \beta_1 X_{t1} - \beta_2 X_{t2} - \dots - \beta_k X_{tk}$$

إذا كانت سلسلة بواقي التقدير مستقرة، فإننا نقبل فرضية التكامل المشترك بين المتغيرات، علما أن اختبارات الاستقرار لديكي فولر يجب أن تتم انطلاقا من القيم الحرجة المستعملة من طرف ماكينون (1991) بدلالة عدد متغيرات النموذج¹.

3.2.3. تقدير النموذج واختيار فترة التباطؤ:

بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات تأتي مرحلة تقدير النموذج، وكما ذكرنا سابقا فإنه توجد عدة طرق للتقدير، إلا أن طريقة المربعات الصغرى هي الأكثر شيوعا واستعمالا، لذلك سوف نعتمد على هذه الطريقة في تقدير معاملات النموذج.

وقبل تحديد المعاملات يجب أولا تحديد درجة النموذج، أي ما يعرف بدرجة تأخير النموذج (P)، والتي يتم تحديدها عن طريق عدة معايير إحصائية تعمل على تدنية مجموع مربعات البواقي، وسوف نعتمد على معايير Hannan-Quinn، SCHWARZ، AKAIKE.

4.2.3. دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات:

يعتبر موضوع السببية من أهم المواضيع في القياس الاقتصادي، كونه يبرز ويوضح العلاقات الموجودة بين الظواهر الاقتصادية وبالتالي المساعدة في رسم ووضع السياسات الملائمة، ومن الناحية العملية توجد العديد من الاختبارات القياسية التي تدرس وجود علاقة سببية بين المتغيرات من عدمها، وسوف نعتمد في دراستنا للعلاقة السببية بين متغيرات السياسة المالية والنقدية والتوازن الخارجي على سببية غرانجر والتي تبحث عن وجود علاقة سببية مباشرة بين متغيرين خلال الأجل القصير بناء على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية، ويتم تحديد السببية من عدمها بناء على معنوية العلاقة (إحصائية فيشر)، حيث نختبر الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة بين المتغيرين في الأجل القصير ضد الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة سببية بين المتغيرين.

¹: شيخي محمد، مرجع سابق، ص ص 297، 298.

5.2.3. تحليل التباين والصدمات ودوال الاستجابة:

من بين أهم مزايا نماذج VAR أنها تساعد على تحليل آثار السياسة الاقتصادية وكذلك القيام بتنبؤات في المستقبل، وذلك من خلال محاكاة الصدمات العشوائية وتحليل تباين خطأ التنبؤ. يسمح تحليل الصدمات ودوال الاستجابة بدراسة أثر صدمة معينة على متغيرات النظام، إذ تبين حسب سيمس أثر انخفاض وحيد ومفاجئ لمتغيرة على نفسها وعلى باقي متغيرات النظام في كل الأوقات¹. في حين يهدف تحليل تباين خطأ التنبؤ إلى حساب مدى مساهمة كل تجديدة (Innovation) في تباين الخطأ، إذ يمكننا رياضياً كتابة تباين خطأ التنبؤ لفترة معينة h كدالة لتغير الخطأ الخاص لكل متغير على حدا، ويكفي بعد ذلك ربط كل من هذه الفروق بالتباين الكلي للحصول على وزنها النسبي كنسبة المئوية².

6.2.3. اختبار النموذج من الناحية القياسية:

بعد التأكد من سلامة وصلاحيّة النموذج من الناحية الإحصائية والاقتصادية تأتي مرحلة المعايرة القياسية لمعرفة مدى انسجام النموذج التقديري وخلوه من المشاكل القياسية، إذ سنتأكد من استقرارية النموذج، وكذلك غياب مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي.

- اختبار استقرارية النموذج:

سوف نعتمد لدراسة استقرارية النموذج على اختبار (Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial)، حيث يعتمد هذا الاختبار على تقدير معاملات القيم الذاتية لنموذج (VAR) المستخدم، ويتحقق الاستقرار الهيكلي للنموذج إذا كانت الجذور كلها تقع داخل الدائرة الأحادية.

- اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء:

غياب مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي يثبت أن فترة التباطؤ المختارة فترة مثالية، ولإثبات ذلك سوف نعتمد على اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي (LM-Test)، حيث يتم اختبار صحة الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي، ضد الفرضية البديلة التي تنص على وجود ارتباط تسلسلي بين الأخطاء، حيث يتم قبول الفرضية الصفرية إذا كانت الإحصائية (LM-stat) المحسوبة أكبر من 1%.

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة.

بعد تحديدنا للنموذج والأدوات المستخدمة في الدراسة نأتي لتحليل نتائج الدراسة ومعايرة النموذج والتأكد من سلامته من الناحية الرياضية، الإحصائية والاقتصادية، وذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (EViews 10).

¹: نفس المرجع السابق، ص 281.

²: Bourbonnais Régie, Econometrie, op-cit, p 312.

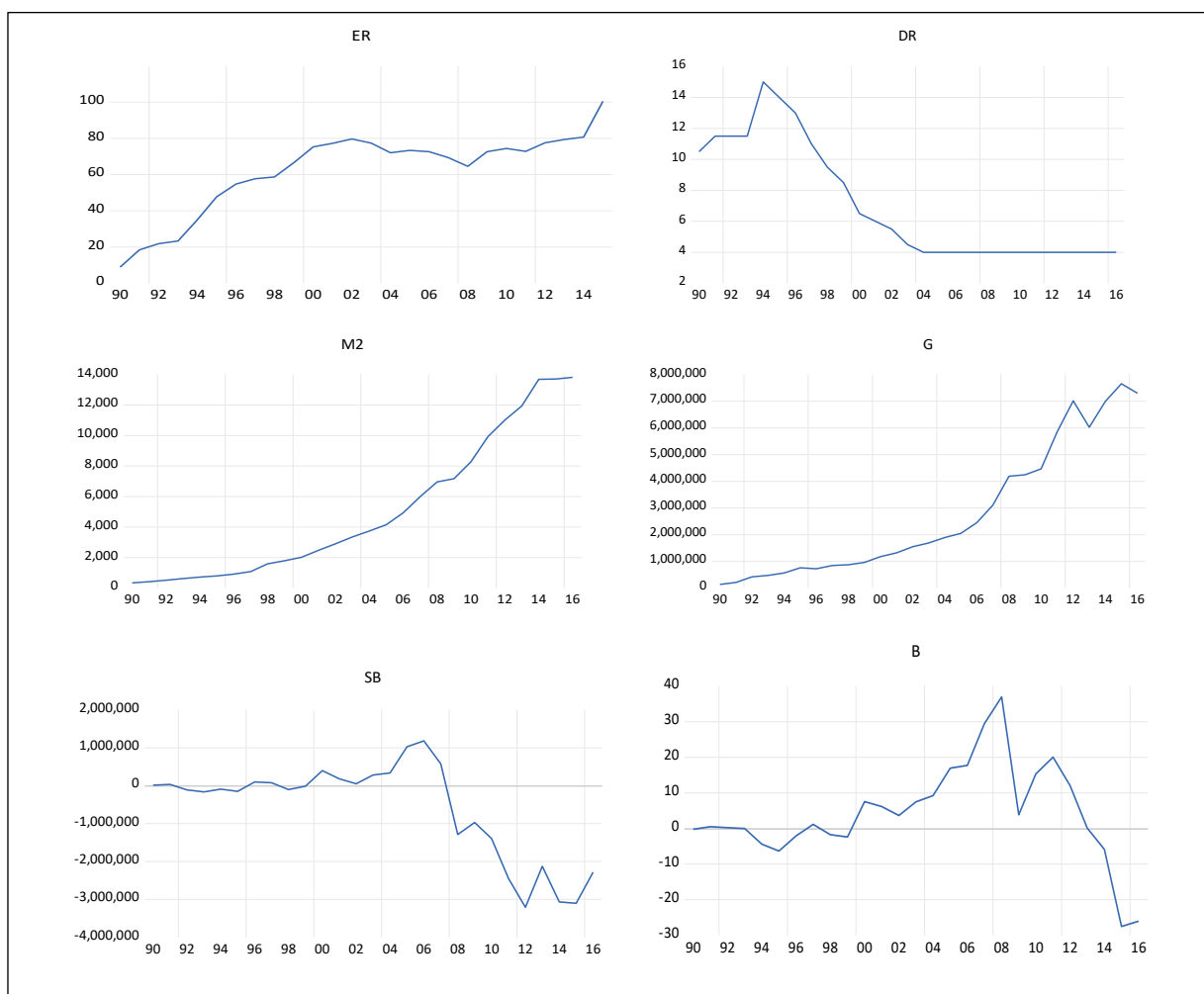
1. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

تعتبر دراسة استقرارية السلاسل الزمنية الخطوة الأولى في بناء النموذج القياسي وذلك تفاديا لظهور مشكلة الانحدار الزائف، وقد اعتمدنا في دراستنا على كل من ملاحظة المنحنى البياني للسلاسل الزمنية، وكذلك فحص دالة الارتباط الذاتي، أما احصائيا فقد تم الاستعانة باختبار ديكي فولر المطور (ADF).

1.1. ملاحظة المنحنيات البيانية:

أظهرت المنحنيات البيانية للسلاسل الزمنية الشكل رقم (11) لكل من كمية النقود، النفقات وسعر الصرف أنها تميل للارتفاع مع مرور الزمن، أي أن لها اتجاه تصاعدي، وبالتالي فهي غير مستقرة عند المستوى، أما معدل الخصم، رصيد الميزانية ورصيد ميزان المدفوعات، فعرفت تذبذب، فتارة تميل للارتفاع وتارة أخرى للانخفاض، غير أن هذا التذبذب لم يكن حول متوسط حسابي، وبالتالي لا يمكن الحكم على استقرارية هذه المتغيرات من خلال الرسم البياني.

الشكل رقم (11): المنحنيات البيانية لمتغيرات الدراسة عند المستوى.

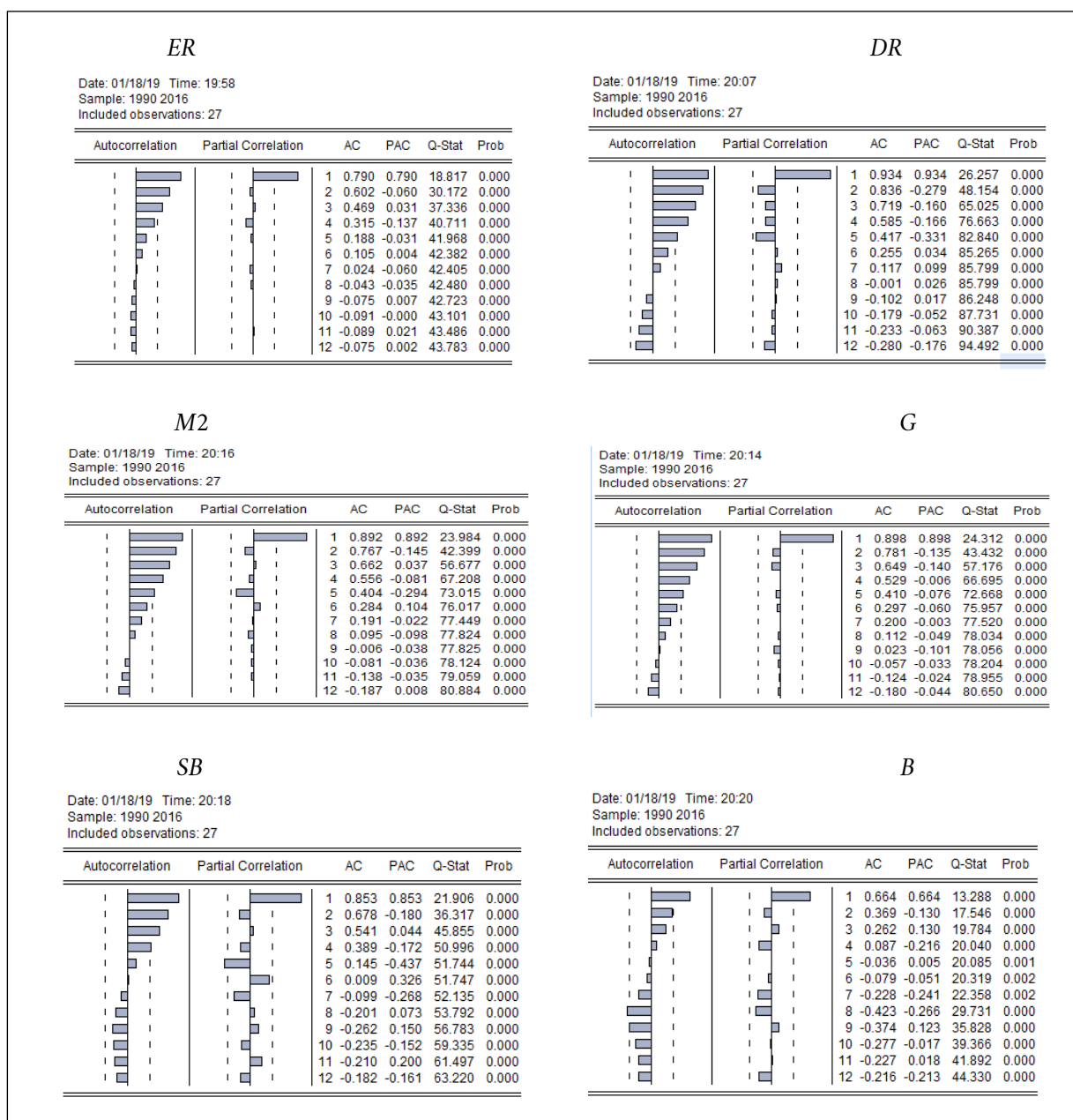


المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج EViews 10.

2.1. فحص دالة الارتباط الذاتي:

أكدت دالة الارتباط الذاتي الشكل رقم (12) عدم استقرارية كل متغيرات الدراسة عند المستوى، حيث كانت جل المعاملات المحسوبة غير معدومة أي أنها تقع خارج مجال الثقة، باستثناء سلسلة رصيد ميزان المدفوعات والتي لم نستطع الحكم عليها من خلال الاختبارات الكيفية، وسوف يتم الحكم عليها من خلال الاختبار الاحصائي ديكي فولر المطور (ADF).

الشكل رقم (12): دوال الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة عند المستوى.



المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج EViews 10.

3.1. اختبار الجذر الوحدوي ديكي فولر المطور (ADF).

بعد الاختبارات الكيفية، يتم تأكيد النتائج بواسطة الاختبارات الإحصائية، وسوف نعلم على اختبار ديكي فولر المطور (ADF)، من أجل اختبار الفرضية العدمية والتي تنص على وجود جذر وحدوي وبالتالي عدم استقرار السلسلة ضد الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر وحدة وبالتالي استقرار السلسلة، اعتماداً على إحصائية t المحسوبة، فإذا كانت t المحسوبة أكبر من t الجدولة نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي السلسلة مستقرة، أما إذا كانت t المحسوبة أصغر من t الجدولة نقبل فرضية العدم وبالتالي السلسلة غير مستقرة، والجدول التالي يبرز نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (32): نتائج اختبار ADF للجذر الوحدوي.

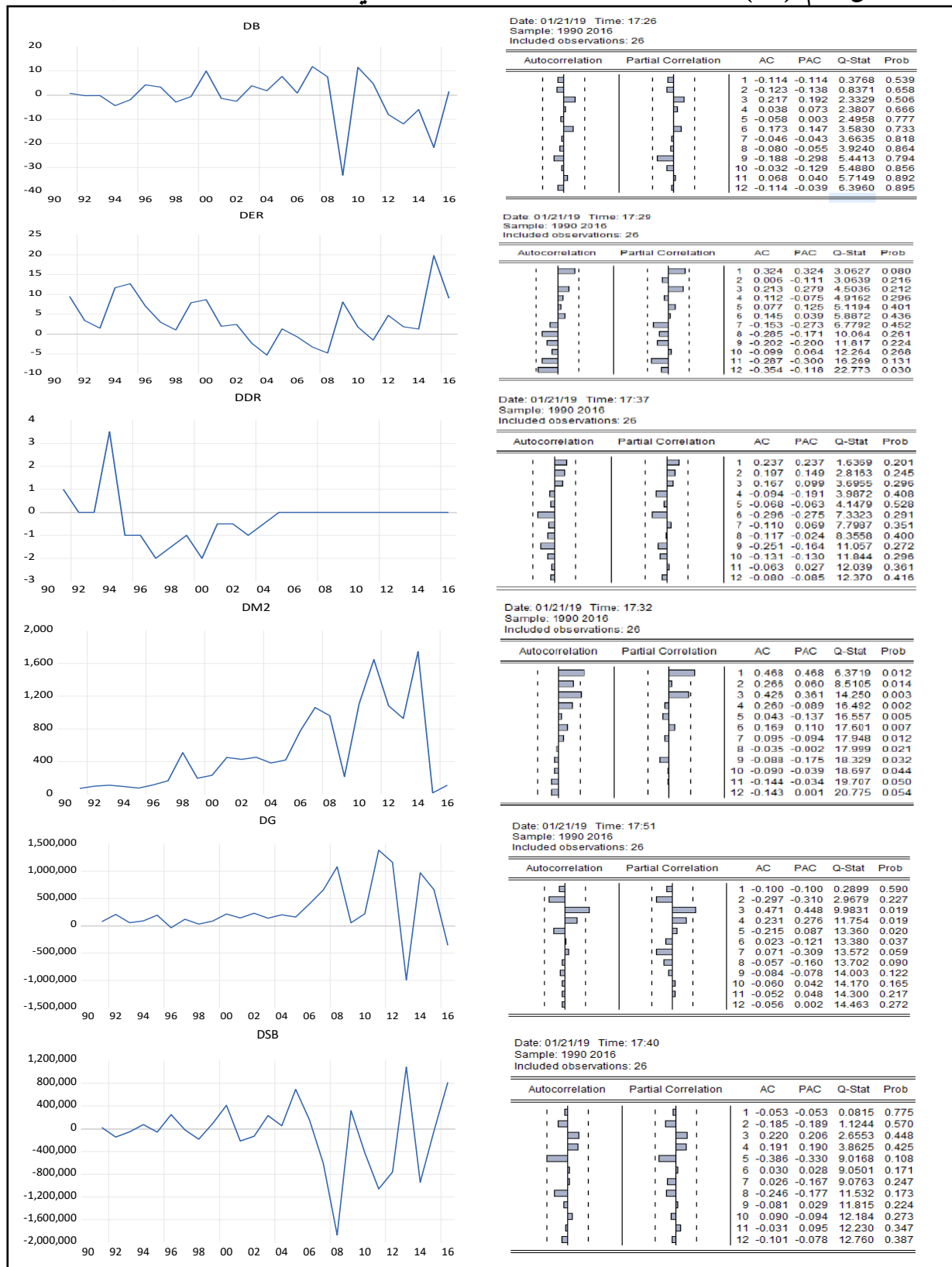
Variables	Constant and trend			Constant, no trend			No Constant, no trend		resulta
	t-Stats	p-value	p-value (trend)	t-Stats	p-value	P-value Consta	t-Stats	p-value	
B	-0.9253	0.9376	0.3180	-1.1842	0.665	0.9874	-1.3212	0.1677	no
SB	-1.7448	0.7017	0.1174	-0.8667	0.782	0.3180	-0.5039	0.4882	no
DR	-1.7809	0.6822	0.9996	-1.3548	0.586	0.0000	-1.5990	0.1019	no
ER	-1.7695	0.6889	0.0031	-1.3839	0.574	0.0215	2.5076	0.9957	no
G	-2.7761	0.2194	0.0137	-1.3468	0.588	0.2393	-1.2598	0.1847	no
M2	-1.3955	0.8382	0.0176	2.7190	1.000	0.8018	-2.8285	0.0071	no

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج EViews 10.

من خلال الجدول يتضح أن t المحسوبة أقل من t الجدولة للنماذج الثلاث لمتغيرات الدراسة، وهو ما تبرزه الاحتمالية التي كانت أكبر من 5%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية، أي أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة كلها غير مستقرة عند المستوى.

من خلال نتائج اختبارات الاستقرار المستخدمة، يتبين أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى، ولجعلها مستقرة نلجأ إلى استخدام الفروقات من الدرجة الأولى، والشكل رقم (13) يبين المنحنيات البيانية ودوال الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة بعد الفرق الأول.

الشكل رقم (13): المنحنيات البيانية ودوال الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة بعد الفرق الأول.



المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج EViews 10.

من خلال ملاحظة المنحنيات البيانية يتضح أن سلسلة كل من سعر الصرف، معدل الخصم، رصيد ميزان المدفوعات ورصيد الميزانية العامة مستقرة بعد أخذ الفرق الأول وذلك راجع لكون المنحنى البياني لسلاسل هذه المتغيرات يتذبذب حول قيمة ثابتة (وسط حسابي)، بينما يبدو أن سلسلتي كتلة النقود والنفقات العامة غير مستقرتين، إذ يتضح وجود ميل نحو الارتفاع، حيث لا نذبذبان حول قيمة ثابتة. نفس النتائج توصلت إليها دوال الارتباط الذاتي، حيث يتبين من الشكل رقم (13) أن المعاملات المحسوبة معدومة أي أنها تقع داخل مجال الثقة بالنسبة لكل من سعر الصرف، معدل الخصم، ميزان المدفوعات ورصيد الميزانية العمومية، وبالتالي يمكن القول أن هذه السلاسل مستقرة في انتظار التأكيد الإحصائي، في حين لم تكن المعاملات المحسوبة لكل من سلسلتي الكتلة النقدية والنفقات العامة كلها معدومة، أي أنها كانت تقع خارج مجال الثقة، لذلك لا يمكن الجزم باستقرار هاتين السلسلتين، وسوف نحاول تأكيد هذه النتائج أو نفيها إحصائياً بواسطة اختبار الجذر الحدودي ديكي فولر المطور (ADF)، والجدول رقم (33) يبين نتائج هذا اختبار لمتغيرات الدراسة بعد الفرق الأول.

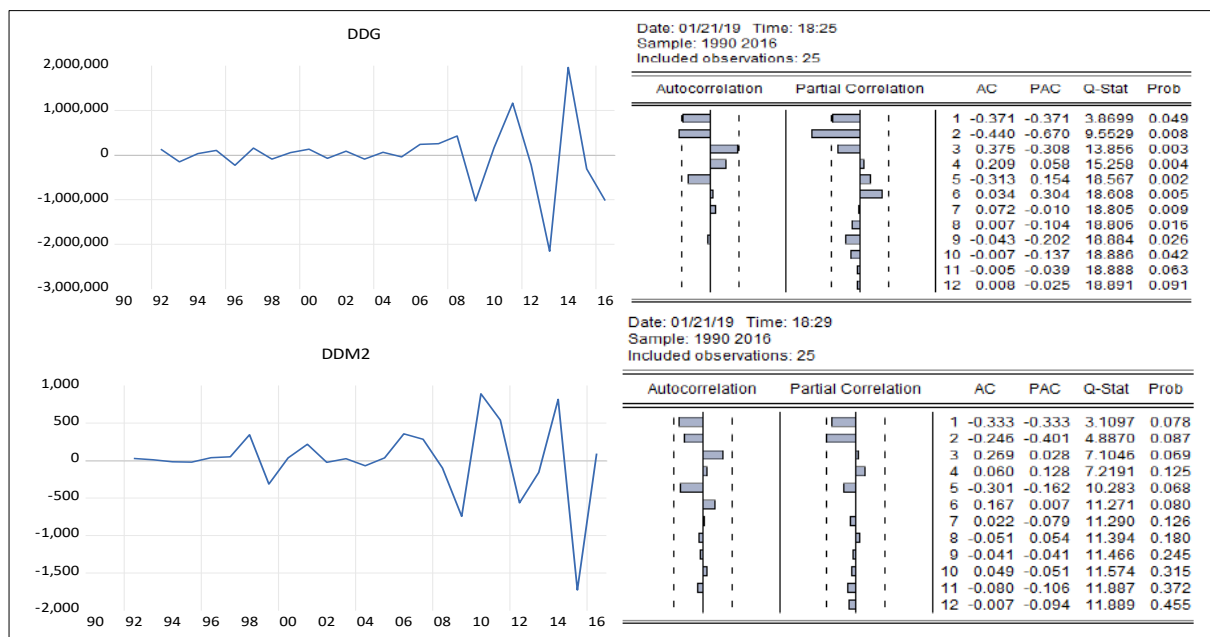
الجدول رقم (33): نتائج اختبار ADF للجذر الحدودي بعد الفرق الأول.

Variables	Constant and trend			Constant, no trend			No Constant, no trend		Résulta
	t-Stats	p-value	p-value (trend)	t-Stats	p-value	P-value Consta	t-Stats	p-value	
DB	-5.6997	0.0005	0.1554	-5.3744	0.000	0.5652	-5.4176	0.0000	I(1)
DSB	-4.7977	0.0039	0.5237	-4.8493	0.000	0.4476	-4.8347	0.0000	I(1)
DDR	-4.4309	0.0114	0.8882	-3.8887	0.006	0.7672	-3.6987	0.0007	I(1)
DER	-3.2607	0.0960	0.9494	-3.4031	0.020	0.0838	-2.7564	0.0079	I(1)
DG	-6.2546	0.0002	0.1654	-1.8507	0.348	0.1983	-0.5102	0.4838	no
DM2	-1.6990	0.7136	0.0948	0.2806	0.970	0.0667	-0.1965	0.6045	no

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج EViews 10.

من خلال الجدول يتضح أن الاحتمالية كانت أقل من 5% بالنسبة لميزان المدفوعات، سعر الصرف، معدل الخصم ورصيد الميزانية العامة، أي أن القيمة المحسوبة كانت أكبر من القيمة المحدولة لهذه المتغيرات في النماذج الثلاث، ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي هذه السلاسل مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى، أما بالنسبة لسلسلتي كمية النقود والنفقات العامة فقد كانت الاحتمالية أكبر من 5%، أي أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة المحدولة، ومنه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة، وبالتالي لازالت هذه المتغيرات غير مستقرة، لذلك نلجأ إلى الفروقات من الدرجة الثانية، والشكل رقم (14) يبين المنحنيات البيانية ودوال الارتباط الذاتي لهاتين السلسلتين بعد الفرق الثاني، بينما يبين الجدول رقم (34) نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF).

الشكل رقم (14): المنحنيات البيانية ودوال الارتباط الذاتي لكلمة النقود والنفقات العامة بعد الفرق الثاني.



المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج EViews 10.

الجدول رقم (34): نتائج اختبار ADF لسلسلي كلمة النقود والنفقات العامة بعد الفرق الثاني.

Variables	Constant and trend			Constant, no trend			No Constant, no trend		Résulta
	t-Stats	p-value	p-value (trend)	t-Stats	p-value	P-value Consta	t-Stats	p-value	
D(DG)	-0.3204	0.9831	0.2840	-5.8096	0.000	0.8145	-5.9585	0.0000	I(2)
D(DM2)	-4.1361	0.0203	0.5219	-4.4591	0.002	0.0116	-6.3448	0.0000	I(2)

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج EViews 10.

يتضح من خلال الشكل أن المنحنى البياني لكلمة السلسلتين يتذبذب حول قيمة ثابتة (وسط حسابي)، فيما أثبتت دالة الارتباط الذاتي أن جل المعاملات معدومة وتقع داخل مجال الثقة، لذلك يمكن القول أن السلسلتين مستقرتين، وقد أكد اختبار ديكي فولر المطور هذه النتائج، حيث كانت الاحتمالية أقل من 5%، أي أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة باستثناء النموذج الأول لسلسلة النفقات العامة والذي هو غير معنوي أصلاً نتيجة غير معنوية القاطع، ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي كلا السلسلتين مستقرتين ومتكاملتين من الدرجة الثانية.

من خلال نتائج الاستقرارية يتضح أن كل من سلسلة رصيد ميزان المدفوعات، سعر الصرف، معدل الخصم ورصيد الموازنة العامة غير مستقرة عند المستوى بل استقرت بعد أخذ الفرق الأول، وبالتالي فهذه المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، وهذا ما يتوافق وأغلب المتغيرات الاقتصادية والتي لا تستقر عادة عند المستوى كونها على علاقة مع الزمن، والقيم المتزايدة لهذه المتغيرات خلال الزمن أحسن دليل

على ذلك، أما سلسلة كل من الكلفة النقدية والنفقات العامة لم تستقر لا عند المستوى ولا بعد أخذ الفرق الأول، بل استقرت بعد أخذ الفرق الثاني فهي متكاملة من الدرجة الثانية (2)I، وهذا راجع إلى زيادة الكبيرة في حجم هذين المتغيرين خلال بعض الفترات نتيجة اتباع سياسة نقدية ومالية توسعية على غرار ما حصل خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 1994 بغية تغطية العجز الموازني، واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، وكذلك عدم التشدد في تطبيق البرامج الائتمانية المبرمة مع صندوق النقد الدولي، إضافة إلى الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2012 والتي عرف الجزائر خلالها سيولة كبيرة نتيجة تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية، وكذلك الارتفاع الكبير للإنفاق العمومي في إطار المخططات التنموية المبرمجة.

2. اختبار التكامل المشترك:

من خلال نتائج دراسة الاستقرارية يتضح عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات أي أنه لا توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وذلك راجع لاختلاف مستويات التكامل لمتغيرات النموذج كما هو مبين في الجدول التالي.

الجدول رقم (35): رتبة تكامل المتغيرات.

SB	G	M2	ER	DR	B	المتغير
I(1)	I(2)	I(2)	I(1)	I(1)	I(1)	مستوى التكامل

المصدر: من إعداد الطالب

3. تحديد فترة الإبطاء الزمني للنموذج:

قبل تقدير نموذج (VAR) واجراء اختبارات السببية يجب أولاً تحديد فترة الإبطاء للنموذج، وذلك بالاعتماد على مؤشرات *Akaike*، *Schwarz* و *Hannan-Quinn*، حيث نختار فترة التباطؤ التي تقابل أدنى قيمة لهذه المؤشرات، ومن خلال الجدول التالي نلاحظ أن أغلب المؤشرات تأخذ أصغر قيمة عند الدرجة 2 باستثناء مؤشر *Schwarz* الذي أشار إلى فترة إبطاء واحدة، لذلك فإن درجة التأخر للنموذج هي 2.

الجدول رقم (36): نتائج تحديد فترات الإبطاء الزمني

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1195.886	NA	2.31e+34	96.15088	96.44341	96.23201
1	-1025.693	245.0783	5.50e+29	85.41542	87.46313*	85.98337
2	-968.9278	54.49435*	1.87e+29*	83.75422*	87.55712	84.80898*

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج *EViews 10*.

4. معايرة نموذج (VAR):

بعد تحديد فترة الإبطاء نأتي إلى تقدير نموذج (VAR) باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، والجدول التالي يبين نتائج التقدير.

الجدول رقم (37): نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي (VAR)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.		
C(1)	-0.243679	0.422918	-0.576185	0.5751	R-squared	0.888743
C(2)	-0.323261	0.302933	-1.067104	0.3069	Adj. R-squared	0.777486
C(3)	-2.749250	2.156047	-1.275139	0.2264	Sum sq. resid	548.7609
C(4)	-1.090803	1.842023	-0.592177	0.5647	S.E. equation	6.762402
C(5)	0.389868	0.527778	0.738697	0.4743	F-statistic	7.988202
C(6)	-0.758681	0.559770	-1.355344	0.2003	Log likelihood	-74.08330
C(7)	0.003981	0.007156	0.556291	0.5882	Akaike AIC	6.966664
C(8)	-0.028011	0.010784	-2.597573	0.0233	Schwarz SC	7.600480
C(9)	2.55E-05	1.03E-05	2.477569	0.0291	Mean dependent	4.470040
C(10)	2.42E-05	1.20E-05	2.007009	0.0578	S.D. dependent	14.33581
C(11)	1.55E-05	5.53E-06	2.826590	0.0153		
C(12)	9.12E-06	8.45E-06	1.079276	0.3017		
C(13)	43.01904	22.22257	1.935827	0.0768		
Determinant residual covariance					21.95044	
Equation: B = C(1)*B(-1) + C(2)*B(-2) + C(3)*DR(-1) + C(4)*DR(-2) + C(5)*ER(-1) + C(6)*ER(-2) + C(7)*M2(-1) + C(8)*M2(-2) + C(9)*G(-1) + C(10)*G(-2) + C(11)*SB(-1) + C(12)*SB(-2) + C(13)						
Observations: 25						
R-squared	0.888743	Mean dependent var	4.470040			
Adjusted R-squared	0.777486	S.D. dependent var	14.33581			
S.E. of regression	6.762402	Sum squared resid	548.7609			
Durbin-Watson stat	2.403110					

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج EViews 10.

من خلال ملاحظة هذه النتائج يتضح من الناحية الإحصائية ارتفاع معامل التحديد المعدل (77,74%) مما يدل على أن متغيرات السياسة النقدية والمالية تفسر بدرجة كبيرة القيمة الحالية لرصيد ميزان المدفوعات، كما أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة (7.98) كانت أكبر من الجدولية مما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين رصيد ميزان المدفوعات ومتغيرات السياسة النقدية والمالية، في حين أثبت اختبار (*t-student*) معنوية معاملات النموذج حيث كانت القيم المحسوبة أكبر من القيم الجدولية باستثناء الكلفة النقدية بالنسبة للتأخر الثاني، والنفقات العامة والموازنة العامة بالنسبة للتأخر الأول، فهذه المتغيرات غير مقبولة إحصائياً.

أما من الناحية الاقتصادية، فيمكن تفسير النتائج كما يلي:

- وجود علاقة عكسية بين رصيد ميزان المدفوعات وقيمه المؤخرة فالتغير بـ 1% في رصيد الميزان خلال السنتين السابقتين يؤدي إلى تغير عكسي بـ 0,24، 0,32 وحدة على التوالي في السنة الحالية، فوجود فائض في السنتين السابقتين يؤدي إلى زيادة السيولة المصرفية وارتفاع الدخل الوطني وكذلك زيادة عرض النقود، مما يؤدي إلى تحفيز الطلب الكلي، وبالتالي زيادة الميل للإنفاق، وفي ظل ضعف الجهاز الإنتاجي الوطني وعدم مرونته فإن هذه الزيادة ستوجه إلى الانفاق الخارجي وهذا ما يؤدي إلى زيادة الواردات مقابل انخفاض الصادرات، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع الفائض في رصيد الميزان، ويحدث العكس في حالة العجز، حيث يؤدي العجز إلى تراجع الدخل الوطني وعرض النقود وكذلك السيولة المصرفية، مما يؤثر على

الطلب الكلي، حيث ينخفض الميل للإنفاق، وبالتالي ترتفع وثيرة الصادرات مقابل تراجع الواردات، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص العجز والميل نحو التوازن و/أو تحقيق فائض في ميزان المدفوعات.

- وجود علاقة عكسية بين معدل الخصم ورسيد ميزان المدفوعات بالنسبة للتأخرين، فالتغير في معدل الخصم بـ 1% من شأنه أن يؤدي إلى تغير عكسي في رصيد حساب الميزان بمقدار 2,74 و 1,09 وحدة على التوالي، فارتفاع معدلات الخصم يؤدي إلى خفض القدرة التمويلية للبنوك التجارية وكذلك ارتفاع أسعار الفائدة مما يؤثر سلبا على الاستثمار والإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى خفض قيمة الصادرات وزيادة قيمة الواردات وبالتالي تراجع رصيد ميزان المدفوعات، أما انخفاض معدلات إعادة الخصم فمن شأنه رفع القدرة التمويلية للبنوك وكذلك خفض أسعار الفائدة، مما يؤثر إيجابيا على الاستثمار والإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حصيلته الصادرات وخفض الواردات وبالتالي دفع ميزان المدفوعات نحو التوازن أو تحقيق الفائض.

- وجود علاقة طردية بين انخفاض سعر الصرف ورسيد ميزان المدفوعات بالنسبة للتأخر الأول وعكسية بالنسبة للتأخر الثاني، فانخفاض سعر العملة المحلية بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع رصيد ميزان المدفوعات بـ 0,38 وحدة بالنسبة للتأخر الأول وانخفاض قدره (-0,75) وحدة بالنسبة للتأخر الثاني وهذا راجع لأثر المرونات حيث يؤدي انخفاض العملة المحلية إلى انخفاض أسعار السلع المحلية بالنسبة للأجانب مقابل ارتفاع أسعار السلع الأجنبية بالنسبة للمقيمين وبالتالي ترتفع قيمة الصادرات وتخفض قيمة الواردات مما يؤدي إلى تحسن رصيد ميزان المدفوعات، لكن هذا الأمر ظرفيا فقط، فنظرا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وعدم قدرته على استيعاب الطلب الخارجي والداخلي، وكذلك اعتماد الصادرات الجزائرية على المحروقات بدرجة كبيرة، وعدم قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة في الأسواق العالمية، سرعان ما يؤدي إلى عودة الاستيراد للارتفاع مجددا، وفي ظل ارتفاع أسعار السلع المستوردة، ترتفع القيمة النقدية للواردات بشكل كبير، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع في رصيد الميزان.

- وجود علاقة طردية بين الكلفة النقدية ($M2$) ورسيد ميزان المدفوعات بالنسبة للتأخر الأول، حيث أن ارتفاع العرض النقدي بـ 1% من شأنه أن يؤدي إلى تحسن رصيد الميزان بمقدار 0,003 وحدة، والعكس صحيح، فزيادة حجم الكلفة النقدية المتداولة في الاقتصاد يؤدي إلى زيادة الادخار المحلي وانخفاض أسعار الفائدة وبالتالي تشجيع استثمارات جديدة والتي من شأنها أن تؤدي إلى رفع الإنتاج فترتفع الصادرات الوطنية مقابل انخفاض الواردات، مما يؤدي إلى تحسن رصيد ميزان المدفوعات، في حين يؤدي انخفاض العرض النقدي إلى انخفاض الادخار المحلي وكذلك ارتفاع معدلات الفائدة، مما يؤدي إلى تراجع الاستثمار والإنتاج، مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات وزيادة الميل للاستيراد، وبالتالي اتجاه الميزان نحو العجز، أما بالنسبة للتأخر الثاني فكان المعامل غير مقبول احصائيا وبالتالي لا داعي لتفسيره اقتصاديا.

- وجود علاقة طردية بين النفقات العامة وصيد ميزان المدفوعات بالنسبة للتأخير الثاني، فارتفاع الانفاق العام بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع رصيد الميزان بـ $(9.85e-06)$ وحدة، فزيادة الانفاق العام خصوصا الاستثماري يؤدي إلى توفير المناخ المناسب للاستثمار من خلال إنشاء البنى التحتية وتقديم الدعم المالي للاستثمارات الناشئة مما ينعكس إيجابيا على جلب الاستثمارات سواء الداخلية أو الخارجية وبالتالي زيادة الإنتاج والذي يؤدي إلى زيادة الصادرات وخفض الإيرادات ومنه تحسين رصيد ميزان المدفوعات، غير أن مقدار الزيادة كان ضئيلا جدا، أما بالنسبة للتأخير الأول فكان المعامل غير مقبول احصائيا، وهذا ما يدل على محدودية تأثير الانفاق العام على ميزان المدفوعات والإنتاج عموما، رغم البرامج التنموية الكبيرة المسطرة (برنامج الإنعاش الاقتصادي، برنامج توظيف النمو، البرنامج التكميلي لدعم النمو) والتي خصت لها مبالغ مالية معتبرة، ويرجع ذلك إلى ضعف الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية بسبب عدم جاذبية مناخ الاستثمار الجزائري ومعانته من عوائق بيروقراطية وقانونية على غرار القاعدة 49-51 التي تعتبر عائق أمام الاستثمار الأجنبي.

- ووجود علاقة طردية بين رصيد الموازنة العامة وصيد ميزان المدفوعات بالنسبة للتأخير الثاني، فارتفاع رصيد الموازنة بـ 1% يؤدي إلى تحسن ميزان المدفوعات بـ $(9.12e-06)$ وحدة، فزيادة رصيد الموازنة يؤدي إلى زيادة الادخار العام والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض أسعار الفائدة وبالتالي تشجيع الاستثمار والإنتاج مما ينعكس على الميزان التجاري ومنه ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الصادرات وانخفاض الواردات، كما يسمح أيضا للدولة بالتوسع في النفقات خصوصا الاستثمارية منها، الأمر الذي يؤدي إلى تحفيز وخلق استثمارات جديدة وبالتالي العمل على زيادة الصادرات وخفض الواردات مما يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات، إلا أن هذه الزيادة ضئيلة جدا، بسبب العوامل المذكورة سابقا، إضافة إلى بنية الهيكل الإنتاجي الوطني التي يسيطر عليه قطاع المحروقات بنسبة تفوق الـ 30%.

5. دراسة السببية:

بعد تقدير النموذج نقوم بدراسة السببية بين كل متغيرين على حدا، ويتم تحديد السببية من عدمها بناء على معنوية العلاقة، حيث نختبر الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة بين المتغيرين في الأجل القصير ضد الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة سببية بين المتغيرين، علما أنه يتم تحديد السببية من عدمها بناء على الاحتمالية، فإذا كانت الاحتمالية أقل من 10% نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي أنه هناك علاقة سببية حسب غرانجر. والنتائج المحصل عليها ممثلة في الجدول التالي.

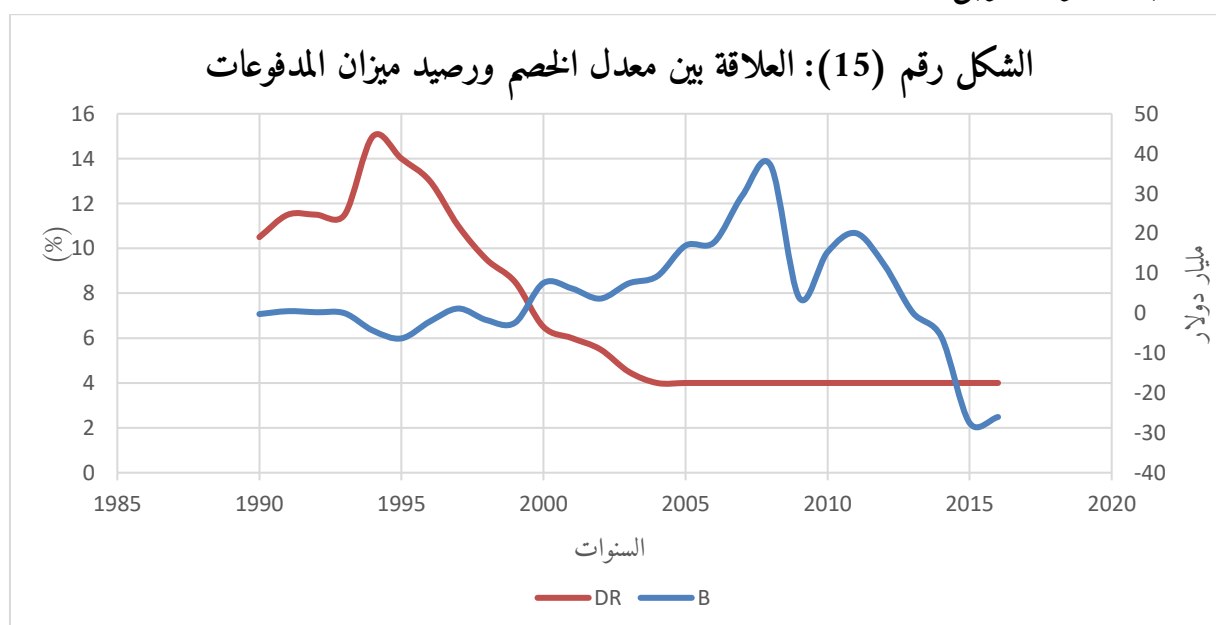
الجدول رقم (38): نتائج اختبار سببية غرانجر

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 05/06/18 Time: 18:43			
Sample: 1990 2016			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DDR does not Granger Cause DB DB does not Granger Cause DDR	24	0.28170 0.01495	0.7576 0.9852
DER does not Granger Cause DB DB does not Granger Cause DER	24	0.31385 0.06575	0.7343 0.9366
DDM2 does not Granger Cause DB DB does not Granger Cause DDM2	23	0.28426 0.57646	0.7559 0.5719
DDG does not Granger Cause DB DB does not Granger Cause DDG	23	1.11855 1.45725	0.3484 0.2591
DSB does not Granger Cause DB DB does not Granger Cause DSB	24	6.28756 0.76998	0.0080 0.4769

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج EViews 10.

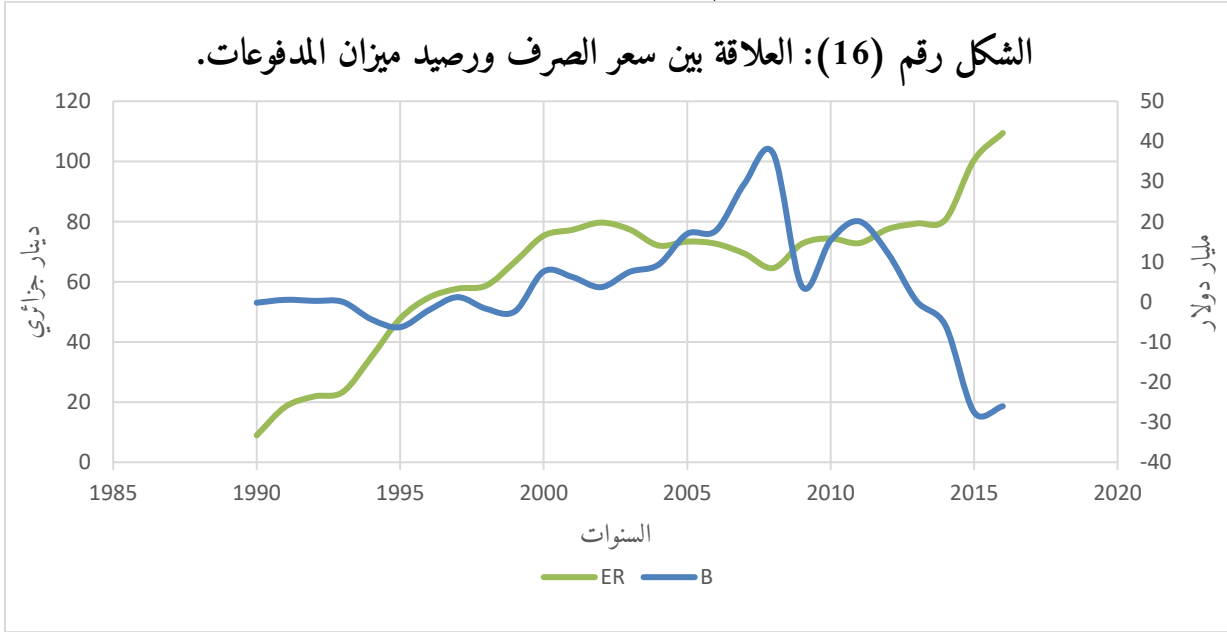
من خلال الجدول يمكن استنتاج النتائج التالية:

- عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين معدل الخصم وصيد ميزان المدفوعات، إذ لم يكن لتغيير معدل إعادة الخصم تأثير يذكر على ميزان المدفوعات، كما هو مبين من خلال الشكل رقم (15)، حيث لم ينجح تخفيض معدل إعادة الخصم في تحفيز الاستثمارات الإنتاجية ورفع قيمة الصادرات، ويرجع ذلك إلى ضعف الجهاز البنكي وعدم قدرته على تعبئة الادخار المحلي وتوفير التمويل الأمثل للاقتصاد الوطني نتيجة ارتفاع نسب التسرب البنكي وارتفاع حجم الكلفة النقدية المتداولة خارج الدائرة البنكية، بسبب ضعف أسعار الفائدة ونقص الوعي المصرفي لدى الأعوان الاقتصاديين، بالإضافة إلى تركيز التمويل البنكي على الأنشطة التجارية خصوصا تمويل التجارة الخارجية.



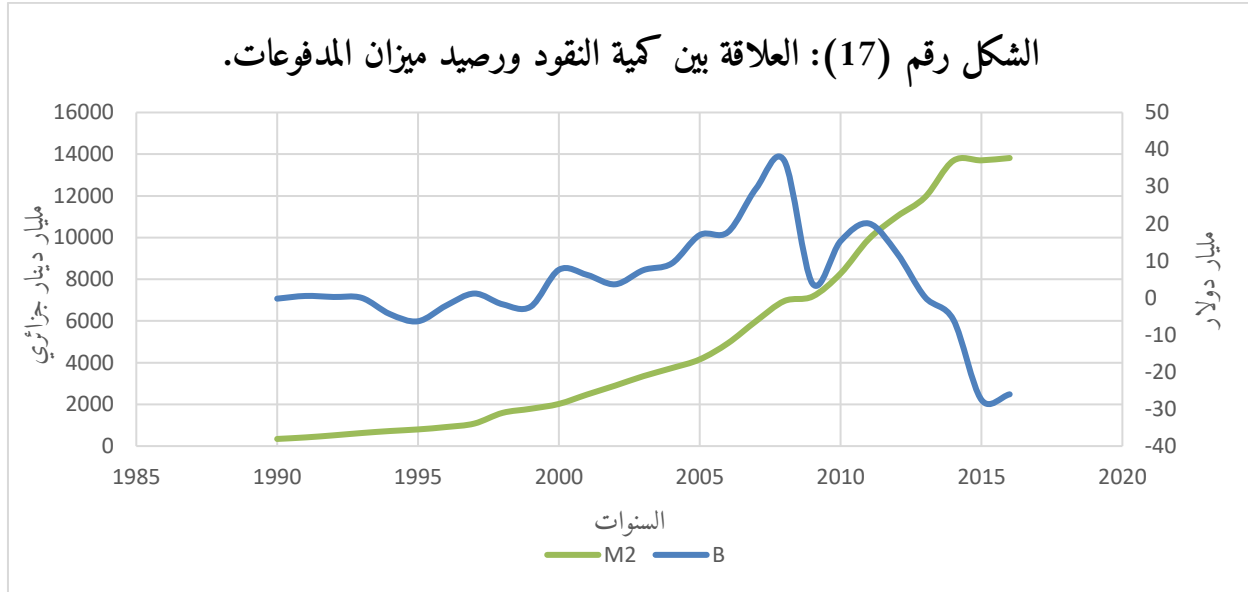
المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات بنك الجزائر.

- عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين سعر الصرف وصيد ميزان المدفوعات، فالتخفيضات المتتالية للدينار الجزائري لم يكون لها تأثير كبيراً على ميزان المدفوعات كما يتضح من خلال الشكل رقم (16)، ورغم أنها تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة وخفض أسعار السلع المصدرة، وبالتالي تحقيق مزايا نسبية إلا أن ذلك لم يحدث، وذلك راجع كما ذكرنا سابقاً إلى ضعف الجهاز الإنتاجي الوطني وعدم مرونته وتركيز الصادرات الجزائرية على قطاع المحروقات بنسبة تفوق من 96%، إضافة إلى وجود سوقين لسعر الصرف واحد رسمي والآخر موازي يتم من خلاله تداول كمية معتبرة من النقد الأجنبي.



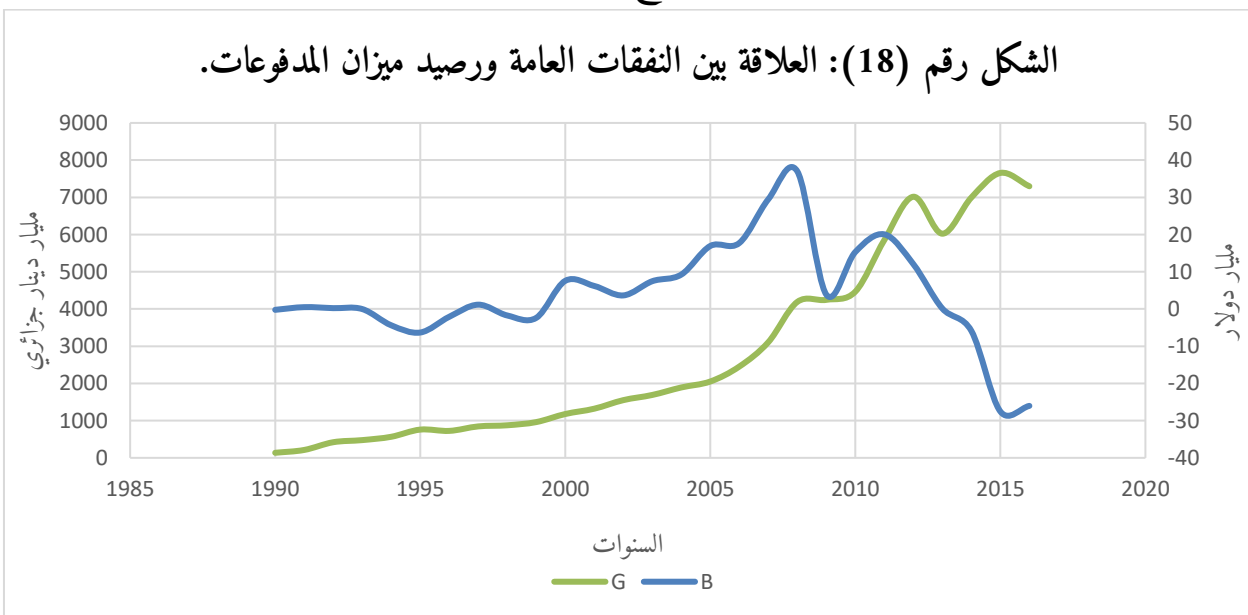
المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات بنك الجزائر.

عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين كمية النقود المتداولة وصيد ميزان المدفوعات، فالزيادة المعتبرة في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد لم يكن لها تأثير كبيراً على ميزان المدفوعات كما هو جلي من خلال الشكل رقم (17)، حيث أن التوسع في العرض النقدي من المفروض أن تكون له آثار عكسية على ميزان المدفوعات، باعتباره يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة وبالتالي تثبيط الاستثمار والإنتاج، إلا أن ذلك لم يحدث في الاقتصاد الجزائري نتيجة ارتفاع حجم الكلفة النقدية المتداولة خارج القطاع البنكي وكذلك عدم وجود سوق مالية بإمكانها تضمن توفير أحسن للسيولة النقدية، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم في بعض الفترات والتي من شأنها امتصاص الزيادة في المعروض النقدي.



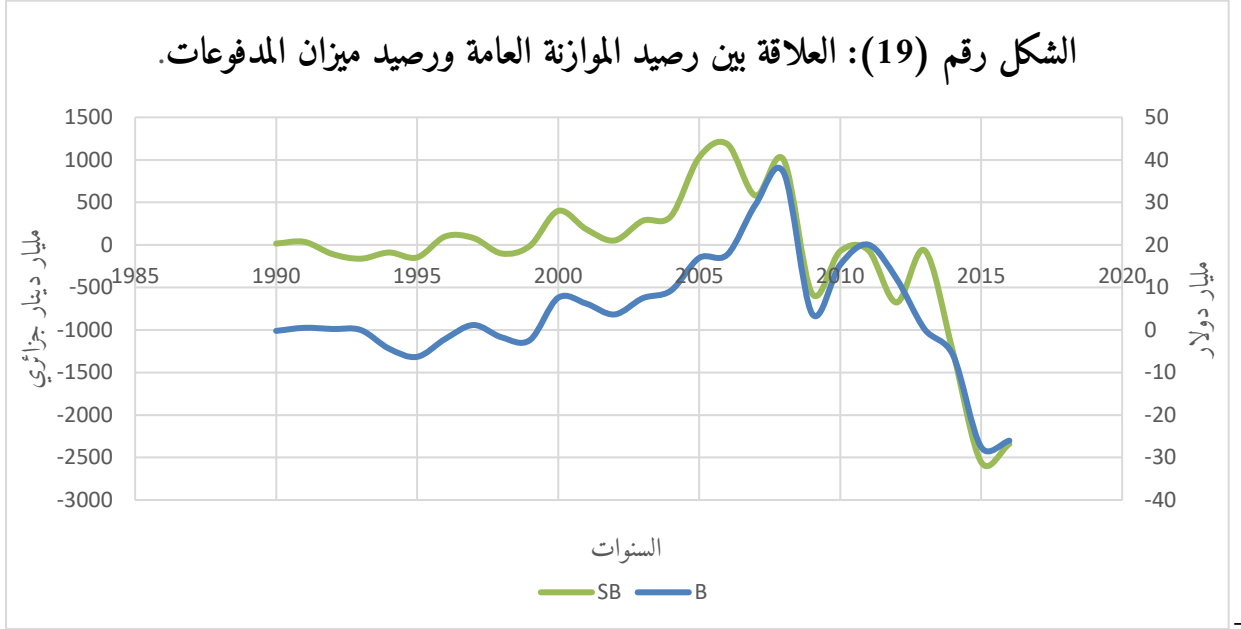
المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات بنك الجزائر.

- عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين الانفاق العام ورسيد ميزان المدفوعات، حيث لم تنجح السياسة الانفاقية المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية في التأثير على ميزان المدفوعات، إذ يبين الشكل رقم (18) عدم وجود علاقة طردية بين المتغيرين، فرغم الزيادة المعتبرة في الانفاق العمومي خصوصا خلال الفترة (2001، 2014)، إلا أن ذلك لم يكن له تأثير على ميزان المدفوعات، وذلك نتيجة فشل السياسة الانفاقية في رفع الإنتاج الوطني وتنويعه وبالتالي زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات وتقليص فاتورة الواردات، بسبب عدم جاذبية مناخ الاستثمار الجزائري وكذلك عدم وجود إرادة سياسية في تنويع الاقتصاد الوطني، حيث أستغل جانب كبير من هذا الانفاق في شراء السلم الاجتماعي، هذا بالإضافة إلى تفشي ظاهرة الفساد وتهريب موارد مالية معتبرة إلى الخارج.



المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات بنك الجزائر.

- وجود علاقة سببية بين رصيد الموازنة العامة ورصيد ميزان المدفوعات، تتجه من رصيد الموازنة نحو رصيد ميزان المدفوعات، حيث توجد علاقة طردية وطيدة بين رصيد الموازنة العامة ورصيد ميزان المدفوعات كما هو مبين في الشكل رقم (19)، فالفائض الموازني يؤدي إلى زيادة الادخار العمومي وبالتالي زيادة سيولة الجهاز البنكي وانخفاض أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد الوطني، الأمر الذي يترتب عنه زيادة الصادرات وانخفاض الواردات، كذلك يؤدي الفائض الموازني أيضا إلى اتباع سياسة انفاقية توسعية قد يكون لها تأثير على ميزان المدفوعات خصوصا إذا كان هذا التوسع موجها إلى تنمية الاستثمارات المحلية، كما لا يمكن أيضا إهمال دور سعر النفط في العلاقة السببية بين المتغيرين على اعتباره المحدد الرئيسي لهاتين المتغيرين، في حين يؤدي العجز الموازني إلى انخفاض الادخار العمومي وخفض سيولة الاقتصاد، مما يستوجب اتباع سياسات انكماشية من شأنها أن تؤثر سلبا على الإنتاج الوطني وبالتالي على الميزان التجاري.



المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات بنك الجزائر.

6. تحليل تباين خطأ التنبؤ:

إن الهدف من دراسة تحليل تباين خطأ التنبؤ هو معرفة مدى مساهمة كل متغيرة في تباين خطأ التنبؤ من خلال كتابته بدلالة تباين خطأ التنبؤ وحساب نسبة كل تنبؤ من التباين الكلي من أجل الحصول على نسبته المثوية، والجدول التالي يلخص تباين خطأ التنبؤ لميزان المدفوعات.

الجدول رقم (39): نتائج تحليل التباين

Period	S.E.	B	DR	ER	M2	G	SB
1	6.762402	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	9.441604	56.80964	0.837887	12.70868	9.802193	0.850861	18.99073
3	10.93965	46.36885	0.641955	16.86769	7.302777	0.717013	28.10171
4	11.15784	44.97718	0.847874	16.42869	9.133108	1.527278	27.08587
5	12.08511	45.24411	4.987184	15.06797	9.057188	2.521229	23.12232
6	12.67002	45.74206	5.454663	14.29418	11.03909	2.392532	21.07747
7	13.58045	42.63725	4.902528	12.44935	13.57913	2.677309	23.75443
8	14.88608	44.93978	4.108970	10.63208	12.77442	3.469621	24.07513
9	15.54611	46.66073	4.390920	10.16284	12.42980	3.251488	23.10421
10	16.10933	44.13619	7.291266	9.475772	12.33145	3.029002	23.73632

Cholesky Ordering: B DR ER M2 G SB

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج EViews 10.

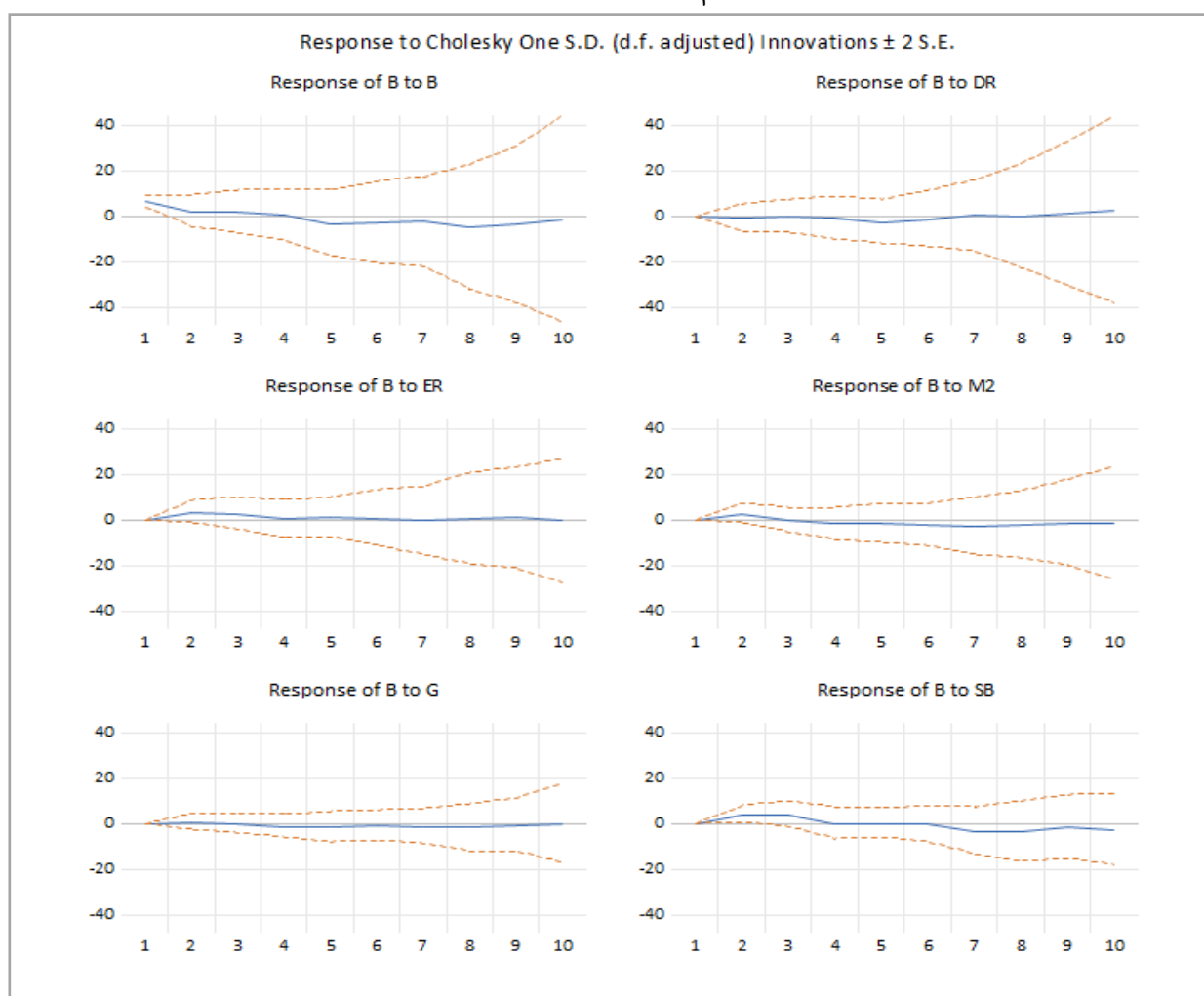
نلاحظ من خلال الجدول السابق أن تباين خطأ التنبؤ لرصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة الأولى يعزي نفسه مئة بالمئة ثم تبدأ هذه النسبة بالانخفاض تدريجياً ابتداء من السنة الثانية حيث وصلت إلى 45.74% في السنة الخامسة، ثم إلى 44.13% في السنة العاشرة، أما بالنسبة لتأثير تباين خطأ التنبؤ لمعدل الخصم على تباين خطأ التنبؤ لميزان المدفوعات فقد كان معدوم خلال السنة الأولى، ثم بدأ في الارتفاع تدريجياً ابتداء من السنة الثانية ليصل إلى 4.98% في السنة الخامسة، ثم 7.29% في السنة العاشرة، وهو ما يفسر عدم مساهمة معدل الخصم في إعادة ميزان المدفوعات لوضعه التوازني، أما بالنسبة لتباين خطأ التنبؤ لسعر الصرف، فبعد أن كان معدوم في السنة الأولى ارتفع نسبياً في السنة الثالثة ليصل إلى 16.86%، ثم بدأ في التراجع بعد ذلك حيث وصل إلى 9.47% في السنة العاشرة، وهو ما يفسر محدودية سعر الصرف في استرجاع التوازن لميزان المدفوعات، في حين أن خطأ التنبؤ للنفقات العامة فبعد أن كان معدوماً في السنة الأولى، لم يطرأ عليه تحسن ملموس مع مرور الزمن حيث لم يتجاوز نسبة 3.5% إلى غاية حدود السنة العاشرة، وهو ما يفسر غياب دور الانفاق العمومي في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات، أما خطأ تباين العرض النقدي فبعد أن كان معدوماً في السنة الأولى، ارتفع تدريجياً إلى 13.57% في السنة السابعة، ثم سجل انخفاض طفيف حيث وصل إلى 12.33% في السنة العاشرة، وهو ما يبرز المساهمة المحدودة للعرض النقدي في معالجة خلل ميزان المدفوعات، في حين خطأ تباين رصيد الموازنة العامة بعد أن كان معدوماً في السنة الأولى ارتفع إلى 28.10% في السنة الثالثة ثم بدأ في الانخفاض والتذبذب حيث وصل إلى 23.73%، مما يبرز المساهمة الفعالة لرصيد الموازنة في التأثير على ميزان المدفوعات.

7. تحليل الصدمات ودوال الاستجابة:

يسمح تحليل الصدمات بقياس أثر التغير المفاجئ لظاهرة ما على باقي المتغيرات، وسيتم التركيز في دراستنا هذه على استجابة رصيد ميزان المدفوعات لصدمات متغيرات السياسة المالية والنقدية.

وتبين النتائج الممثلة في الشكل رقم (20) عدم وجود تأثير مفاجئ لمتغيرات كل من السياسة النقدية والمالية على رصيد ميزان المدفوعات، حيث كانت استجابة رصيد ميزان المدفوعات لأي صدمة في معدل الخصم، والنفقات العامة معدومة، فيما كانت الاستجابة لأي صدمة في سعر الصرف إيجابية وبمعدلات ضئيلة قبل أن تصبح معدومة ابتداء من السنة الرابعة، ونفس الأمر تقريبا بالنسبة للاستجابة لصددمات الكتلة النقدية حيث كانت الاستجابة إيجابية وبمعدلات ضئيلة جدا قبل أن تصبح معدومة ابتداء من السنة الثالثة، في حين كانت الاستجابة لصددمات الموازنة العامة إيجابية ومتزايدة ابتداء من السنة الأولى لتعرف استقرار بين السنة الثانية والثالثة قبل أن تنعدم عند حدود السنة الرابعة، وتعكس هذه النتائج محدودية السياسة النقدية والمالية في التأثير على ميزان المدفوعات نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يتميز بالاختلال الهيكلي نتيجة اعتماده على قطاع المحروقات بدرجة كبيرة، وفشل السياسات الاقتصادية المتبعة في تنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات.

الشكل رقم (20): دوال الاستجابة



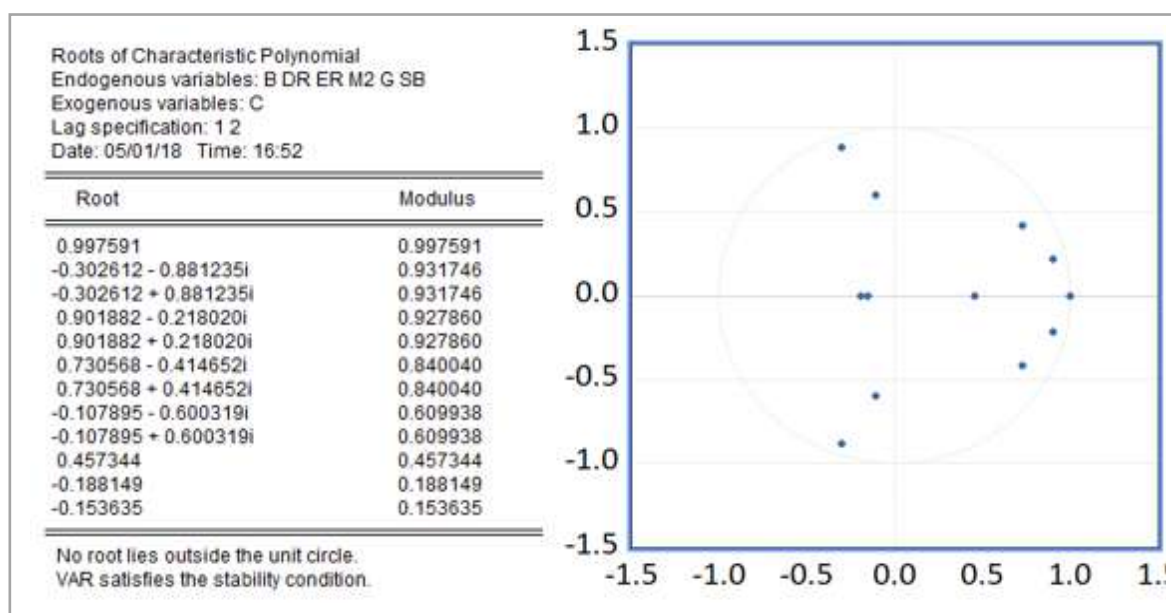
المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج EViews 10.

8. اختبار النموذج من الناحية القياسية:

بعد التأكد من صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية والاقتصادية تأتي مرحلة المعايرة القياسية لمعرفة مدى انسجام النموذج التقديري وخلوه من المشاكل القياسية،

1.8. اختبار استقرارية النموذج:

سوف نعتمد لدراسة استقرارية النموذج على اختبار (Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial)، حيث يعتمد هذا الاختبار على تقدير معاملات القيم الذاتية لنموذج (VAR) المستخدم، ويتحقق الاستقرار الهيكلي للنموذج إذا كانت الجذور تقع داخل الدائرة الأحادية. من خلال النتائج الموضحة في الشكل رقم (21) يتبين أن كل الجذور تقع داخل الدائرة الأحادية، مما يثبت أن النموذج المستخدم مستقر ولا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي أو عدم ثبات التباين. الشكل رقم (21): نتائج اختبار استقرارية النموذج.



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج EViews 10.

- اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء:

غياب مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي يثبت أن فترة التباطؤ المختارة فترة مثالية، ولإثبات سوف نعتمد على اختبار مضروب لاغرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي (LM-Test)، حيث يتم اختبار صحة الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي، ضد الفرضية البديلة التي تنص على وجود ارتباط تسلسلي بين الأخطاء، حيث يتم قبول الفرضية الصفرية إذا كانت الإحصائية (LM-stat) المحسوبة أكبر من 1%، والجدول التالي يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم (40): نتائج اختبار $L-M$

VAR Residual Serial Correlation LM Tests						
Date: 05/01/18 Time: 16:58						
Sample: 1990 2016						
Included observations: 25						
Null hypothesis: No serial correlation at lag h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	46.50810	36	0.1128	1.164108	(36, 7.2)	0.4507
2	47.79766	36	0.0903	1.238848	(36, 7.2)	0.4108
3	58.74526	36	0.0097	2.063205	(36, 7.2)	0.1575
4	54.96435	36	0.0224	1.735443	(36, 7.2)	0.2264

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج *EViews 10*.
من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (40) يتضح أن الإحصائية المحسوبة (0,41) أكبر من 1%، وبالتالي نقبل الفرضية العدم أي أنه لا يوجد ارتباط تسلسلي بين بواقي النموذج.

خاتمة الفصل:

تباينت اتجاهات السياسة النقدية والمالية المتبعة في الجزائر تبعا للنظام الاقتصادي المتبع وكذلك للظروف الاقتصادية السائدة، فخلال مرحلة التخطيط المركزي اتسمت السياسة النقدية بالحيادية والتداخل مع السياسة المالية، إذ اقتصر دورها على تمويل المشاريع التنموية فقط، حيث كان بنك الجزائر مجرد وسيط مالي، لكن بصدور قانون النقد والقرض استرجعت السياسة النقدية دورها الرئيسي إذ تم بموجبه فصل الخزينة العمومية عن بنك الجزائر وإعطاء هذا الأخير استقلالية أكبر في تسيير وإدارة السياسة النقدية، وبالتالي تم الفصل بين السياسة النقدية والسياسة المالية.

مع تفاقم العجز الموازي مع نهاية الثمانينات إثر الصدمة البترولية لسنة 1986، اضطر بنك الجزائر لاتباع سياسة نقدية توسعية تركز على التوسع النقدي من خلال زيادة الإصدار النقدي لمواجهة العجز الموازي وتزايد حاجيات تمويل المؤسسات العمومية، الأمر الذي جعل معدلات التضخم تصل إلى أرقام قياسية حيث وصلت 32%، إضافة إلى استمرار تدهور المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الوطني على غرار ارتفاع المديونية الخارجية وتآكل الاحتياطيات الأجنبية وتدني معدلات النمو.

وأمام هذا الوضع السائد، لم تجد السلطات الجزائرية حلا سوى الاستنجاد بالمؤسسات المالية الدولية، حيث تمكنت من ابرام برنامج للتعديل والإصلاح الهيكلي التزمت من خلاله باتباع سياسة نقدية ومالية انكماشية من أجل استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الوطني.

ورغم الآثار السلبية لبرنامج التعديل والإصلاح الهيكلي خصوصا على الجانب الاجتماعي، إلا أن الجزائر استطاعت استرجاع بعض التوازنات الاقتصادية الكلية على غرار خفض معدلات التضخم وتسجيل معدلات نمو موجبة، وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات، إلا أن الفضل يعود أساسا لتحسن أسعار النفط مع بداية الألفية الثالثة، والتي نجم عنها إعادة تشكيل الاحتياطيات الأجنبية وكذلك الارتفاع المفرط للسيولة المصرفية في ظل الفائض المستمر لرصيد ميزان المدفوعات والموازنة العامة، مما جعل بنك الجزائر يتجه لاتباع سياسة نقدية توسعية تزامنا مع توجه الحكومة الجزائرية إلى اتباع سياسة مالية توسعية من خلال تسطير برامج تنموية ضخمة.

لكن مع عودة أسعار النفط للانخفاض سنة 2015، اضطرت الحكومة الجزائرية إلى مراجعة سياستها الاقتصادية عموما، من خلال اتخاذ إجراءات تقشفية، بالموازاة مع قيام بنك الجزائر باتباع سياسة نقدية انكماشية في ظل تراجع الإيرادات العامة، وتفاقم عجز ميزان المدفوعات، واهتلاك صندوق ضبط الإيرادات، وهذا ما يطرح التساؤل حول مدى فعالية هاتين السياستين في المحافظة على التوازنات الكلية لاسيما توازن ميزان المدفوعات، حيث ثبت أنه لم يكن لهاتين السياستين تأثير ملحوظا على ميزان المدفوعات نتيجة الاختلال الهيكلي للاقتصاد الجزائري وارتباطه الكبير بقطاع المحروقات.

خاتمة عامة

يعتبر التوازن الخارجي المحرك الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية المستدامة، كونه يبرز قوة الاقتصاد الوطني ومدى اندماجه في الاقتصاد العالمي وقدرته على المنافسة على الصعيد الدولي، باعتبار ميزان المدفوعات ذلك السجل المحاسبي للعمليات الاقتصادية للدولة مع العالم الخارجي، حيث تقيد فيه جميع المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في الدولة مع المقيمين في الدول الأخرى وفق طريقة القيد المزدوج والتي تضمن التوازن الحسابي للميزان، لكن هذا التوازن الحسابي لا يعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي، فغالبا ما يكون الميزان في حالة اختلال من الناحية الاقتصادية.

ونظرا للأثار السلبية لاختلال الميزان على الاقتصاد الوطني كان من الواجب على الدول والحكومات العمل على استعادة التوازن للميزان، لأن استمرار العجز قد يؤدي إلى اختلال التوازنات الاقتصادية الكلية للبلد، فاستمرار العجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى تآكل الاحتياطيات الدولية للبلد ووقوع البلد في فخ المديونية الخارجية والتي تقيد القدرة الائتمانية للبلد مما يضطره لتقييد وارداته أو تنفيذ بعض الإجراءات التي تمل عليه من الخارج على غرار البرامج الإصلاحية لصندوق النقد الدولي، وهذه الإجراءات غالبا ما يكون لها آثار سلبية على الاقتصاد الوطني خصوصا على الجانب الاجتماعي والمعيشي للسكان، في حين يؤدي الفائض المستمر في ميزان المدفوعات إلى تجميد جزء من الدخل الوطني في أصول عاطلة، وهذا الاجراء أيضا بإمكانه ترك آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، وبالتالي يجب على الحكومات الحرص على توازن هذا الميزان. وتعتبر السياسات المالية والنقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي تتدخل الدولة من خلالها في النشاط الاقتصادي، وذلك عن طريق استخدام المعطيات النقدية لاسيما معدلات الفائدة، أسعار الصرف وكذلك العرض النقدي، بالإضافة إلى المتغيرات المالية والمتمثلة في النفقات العامة، الإيرادات العامة وسياسة الموازنة من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي وتوجيهه وفق الأهداف المرجوة، كما تستخدم أيضا هاتين السياستين في معالجة واستعادة الاختلالات الاقتصادية الكلية الداخلية منها والخارجية والتي أصبحت الاقتصاديات الوطنية عرضة لها نتيجة توالي الأزمات المالية، وزيادة الترابط والتداخل بين الاقتصاديات الدولية في إطار العولمة الاقتصادية والاتفاقيات الدولية.

ويعتبر التوازن الخارجي من بين أهم الأهداف النهائية للسياستين المالية والنقدية، حيث تسعى الدول للحفاظ على هذا الهدف من خلال أخذ الموضوع محل الجد أثناء وضع وتسطير السياسات المالية والنقدية، وكذلك السعي وراء استعادة هذا التوازن في حالة اختلاله من خلال تفعيل كل السياسات الكفيلة بذلك لاسيما السياستين المالية والنقدية، حيث تعمل السلطات المالية من خلال النفقات العامة والإيرادات العامة وسياسة الموازنة العامة على استعادة توازن الميزان المدفوعات من خلال التأثير على الطلب الكلي وبالتالي التأثير على الصادرات والواردات، أما البنك المركزي فيستخدم المتغيرات النقدية لاسيما أسعار الفائدة، أسعار

الصرف والعرض النقدي في توجيه الاختلال الخارجي نحو التوازن، من خلال التأثير على حركة رؤوس الأموال الدولية والميزان التجاري.

وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة تبيان مدى فعالية هاتين السياستين في معالجة اختلال التوازن الخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2016، وذلك بالاعتماد على عدة متغيرات نقدية ومالية، فالجزائر وعلى غرار باقي الدول نامية سعت بعد استقلالها إلى تحقيق تنمية شاملة فاخترت نمط التنمية الاشتراكي الذي يقوم على تدخل الدولة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، من خلال تسطير جملة من الخططات التنموية معتمدة على الإيرادات النفطية وسهولة الائتمان من الأسواق العالمية في ظل السيولة المالية التي كانت تميز الاقتصاد العالمي.

لكن ومع انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية ابتداء من النصف الثاني من الثمانينات، ظهر الاختلال الهيكلي للاقتصاد الوطني وانفجرت أزمة المديونية الخارجية وتوالى العجز الموازي وتراجعت معدلات النمو، كدليل قاطع على فشل السياسات الاقتصادية المتبعة وعدم وجود تنسيق بينها لاسيما السياستين النقدية التي اتسمت بالحيادية وتداخلها مع السياسة المالية التي جندت لتحقيق التنمية والاقلاع الاقتصادي، وهذا ما أدى بالسلطات الجزائرية وتحت ضغط المؤسسات المالية الدولية إلى إعادة النظر في تسيير الاقتصاد الوطني من خلال التحول نحو اقتصاد السوق واجراء إصلاحات هيكلية نتج عنها فصل السياسة النقدية عن السياسة المالية بموجب قانون النقد والقرض، واستعادة كل سياسة لدورها الأساسي في عملية التنمية.

وقد ساهم الإصلاحات المتخذة خلال عشرية التسعينات في استعادة بعض التوازنات الاقتصادية الكلية على غرار خفض معدلات التضخم والحد من العجز الموازي وكذلك استرجاع التوازن الخارجي، لكن هذه الإصلاحات كان لها نتائج وخيمة على الجانب الاجتماعي حيث أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة نتيجة حل العديد من المؤسسات العمومية وخصوصة بعضها، وكذلك انخفاض المستوى المعيشي للسكان نتيجة تدهور القدرة الشرائية إثر التخفيضات المتتالية للدينار الجزائري والارتفاع القياسي لمعدل التضخم الذي وصل حدود 32%.

ومع استعادة أسعار النفط عافيتها في الأسواق الدولية انطلاقا من بداية الألفية الثالثة تمكنت الجزائر من تسجيل فوائد معتبرة على مستوى كل من ميزان المدفوعات وكذلك الإيرادات العامة، الأمر الذي أدى بالسلطات المالية إلى اتباع سياسة مالية توسعية قائمة على الإنفاق العام من خلال تسطير جملة من البرامج التنموية، بالموازاة مع اتباع بنك الجزائر لسياسة نقدية توسعية في ظل السيولة الكبيرة التي أصبح يتميز بها الاقتصاد الوطني، لكن الانخفاض الحاد والمفاجئ لأسعار النفط في النصف الثاني من سنة 2014 أدى إلى إعادة النظر مرة أخرى في السياسة المالية والنقدية المتبعة، حيث اضطرت السلطات المالية إلى اتباع

سياسة مالية انكماشية من خلال ترشيد الانفاق العمومي وتجميد العديد من المشاريع التنموية في ظل توالي العجز الموازي والتآكل المتسارع لصندوق ضبط الإيرادات وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات، كما اضطرت البنك المركزي إلى خفض معدل إعادة الخصم من 4% إلى 3,5% مع نهاية سنة 2016، وكذلك نسبة الاحتياطي النقدي القانوني من 12% إلى 8%، إضافة إلى زيادة تدخله في السوق النقدية من أجل تمويل الاقتصاد الوطني بالسيولة اللازمة.

1. نتائج الدراسة:

بعد دراسة تطورات السياسة النقدية والمالية في الجزائر ومدى تأثيرها على ميزان المدفوعات خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2016، توصلنا إلى النتائج التالية:

- تباين توجهات السياسة النقدية المتبعة في الجزائر تبعا للظروف الاقتصادية السائدة، وخلال مرحلة التخطيط المركزي كانت تتسم بالحيادية والتداخل مع السياسة المالية، حيث كانت مجرد آلية لخدمة وتمويل متطلبات التنمية الاقتصادية، لكن مع صدور قانون النقد والقرض استرجعت السياسة النقدية دورها، وأتمت الفترة الممتدة من صدور قانون النقد والقرض إلى غاية سنة 1994 باتباع سياسة نقدية توسعية من خلال زيادة الإصدار النقدي لتغطية العجز الموازي وتلبية احتياجات التمويل للمؤسسات الوطنية في ظل صعوبة اللجوء للاقتراض الخارجي، وبعد توقيع الجزائر لبرنامج التصحيح الهيكلي وتحت ضغط مشروطة صندوق النقد الدولي اضطرت السلطات النقدية إلى اتباع سياسة نقدية انكماشية من أجل استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، ومع تحسن أسعار النفط والسيولة المفرطة التي أصبح يتمتع بها الاقتصاد الجزائري لجأت البنك المركزي إلى اتباع سياسة نقدية توسعية موازاة مع السياسة المالية التوسعية، إلا أن تراجع أسعار النفط ابتداء من سنة 2014 ألزم الحكومة الجزائرية مراجعة السياسة النقدية المتبعة من خلال اتخاذ إجراءات تقييدية.

- أدت السياسة النقدية المتبعة خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 1994 إلى اختلال مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية للجزائر، حيث ارتفعت معدلات التضخم إلى مستويات قياسية فاقت 32%، كما أدت أيضا إلى التراجع الكبير لأسعار صرف الدينار الجزائري، بينما أدت السياسة الانكماشية أثناء تنفيذ برنامج التعديل والاصلاح الهيكلي إلى استرجاع التوازنات النقدية على غرار التحكم في التضخم، في حين أدت الأدوات النقدية المستحدثة من طرف بنك الجزائر في امتصاص فائض السيولة والمحافظة على معدلات مقبولة للتضخم بعد الطفرة المالية التي أحدثها ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الوطنية بداية الألفية الثالثة، في ظل فشل النظام البنكي الجزائري في استغلال هذا الفائض وتوجيهه لخدمة التنمية المحلية، حيث كانت أغلب الودائع المالية لدى الجهاز البنكي ودائع تحت الطلب، نتيجة انخفاض أسعار الفائدة المدينة، مما

قصر من فرص استثمار هذه الودائع في مشاريع تنمية جديدة من أجل خلق الثروة وتنويع الاقتصاد الوطني.

- على غرار السياسة النقدية عرفت السياسة المالية المتبعة في الجزائر خلال فترة الدراسة تباينا هي الأخرى، حيث شهدت بداية التسعينات سياسة توسعية نتيجة الارتفاع الكبير لمعدلات التضخم وارتفاع حجم المديونية الداخلية والخارجية، وكذلك تزايد النفقات العامة بعد الإصلاحات السياسية بموجب دستور 1989، وبعد توقيع اتفاقية التصحيح الهيكلي اضطرت الحكومة الجزائرية لاتباع سياسة مالية تقشفية من خلال رفع الدعم السلمي عن بعض السلع وتسريح العمال وخصوصة المؤسسات العمومية خصوصا العاجزة منها، أما بعد الطفرة النفطية فلجأت السلطات الجزائرية إلى اتباع سياسة مالية توسعية قائمة على الإنفاق العام من خلال تسطير جملة من المشاريع التنموية، في حين أجبر تراجع أسعار النفط سنة 2014 الحكومة الجزائرية على اتخاذ جملة من الإجراءات التقشفية إثر توالي العجز الموازي وتآكل صندوق ضبط الإيرادات.

- عدم وجود سياسة مالية رشيدة قائمة على الاستشراف الاقتصادي، وهذا ما يبينه تذبذب النفقات العامة من سنة لأخرى، وكذلك الاختلال البيوي لهذه النفقات، حيث يغلب عليها نفقات التسيير والتي شكلت ما يقارب 69,66% من إجمالي النفقات خلال فترة الدراسة مقابل 30,34% لنفقات التجهيز، رغم الأهمية الكبيرة لهذه الأخيرة باعتبارها المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية، وعرفت نفقات التسيير ارتفاعا كبيرا خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2016 نتيجة السياسة المالية التوسعية من خلال الزيادات في الأجور وكذلك ارتفاع التحويلات الاجتماعية في إطار مختلف الأنظمة الاجتماعية المحدثة.

- تذبذب رصيد ميزان المدفوعات وعدم استقراره من سنة لأخرى نتيجة ارتباطه الوثيق بأسعار النفط في الأسواق الدولية، فخلال فترة التسعينات اتسم بالعجز أو بتسجيل فوائض ضئيلة جدا بسبب الانخفاض الكبير لأسعار النفط في الأسواق العالمية حيث لم تتجاوز عتبة الـ 20 دولار للبرميل، في حين شهدت الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2013 تسجيل فائض هيكلي في ميزان المدفوعات نتيجة الارتفاع المتزايد لأسعار النفط والتي وصلت سقف الـ 112 دولار للبرميل، أما الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2016 فعرفت تسجيل عجز مستمر إثر الانخفاض الكبير في أسعار النفط في الأسواق العالمية.

- رغم الانخفاض المستمر للدينار الجزائري في أغلب سنوات الدراسة، إلا أن ذلك لم يكون له تأثيرا بارزا على ميزان المدفوعات، فمن المفروض أن انخفاض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض قيمة الواردات، لكن ذلك لم يحدث في الاقتصاد الجزائري نظرا لضعف الجهاز الإنتاجي الوطني وعدم مرونته وسيطرة المحروقات بدرجة كبيرة تفوق 96% على حجم الصادرات، وكذلك عدم قدرة المنتج الجزائري على المنافسة في الأسواق الخارجية نتيجة عامل الجودة أو نتيجة أمور تنظيمية، إضافة إلى وجود سوق موازية للصرف تتداول فيها كلفة نقدية أجنبية معتبرة

- لم يكن للتعديلات المتخذة من طرف بنك الجزائر على معدل إعادة الخصم دورا يذكر على ميزان المدفوعات، حيث لم تنجح هذه التعديلات في التأثير على القدرة التمويلية للنظام البنكي نتيجة ضعف الجهاز البنكي والتداول النقدي الكبير خارج الدائرة المصرفية وسوء استغلال السيولة الكبيرة التي عرفها النظام البنكي بعد ارتفاع أسعار النفط والتي لم يتم توجيهها نحو القطاعات المنتجة للثروة وزيادة الناتج المحلي كما ذكرنا سابقا بسبب هيمنة الودائع تحت الطلب على الودائع المصرفية نتيجة انخفاض أسعار الفائدة المدينة، إضافة إلى أن أسعار الفائدة الضئيلة لم تشجع على جلب رؤوس الأموال الأجنبية للاقتصاد الوطني في ظل عدم ملاءمة مناخ الأعمال.

- لم يفلح عرض النقود في التأثير على ميزان المدفوعات، نتيجة الزيادة الكبيرة في عرض النقود والتي كانت بطريقة عشوائية وغير مراعية للأوضاع النقدية والاقتصادية، وخلال الفترة السابقة لبرنامج التصحيح الهيكلي مثلا وفي ظل العجز المسجل في ميزان المدفوعات كان من المفروض اتخاذ سياسة انكماشية من أجل تقييد الواردات والرفع من الصادرات عكس ما كان عليه الواقع، إضافة إلى عدم قدرة المنظومة البنكية في التحكم في المعروض النقدي نتيجة ارتفاع نسبة التسرب البنكي وكذلك غياب استثمارات إنتاجية حقيقية الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حصيلة الواردات تدريجيا.

- لم يكن للسياسة الإنفاقية المتبعة في الجزائر تأثيرا كبيرا على ميزان المدفوعات الجزائري، وخلال الفترة السابقة لبرنامج التعديل والإصلاح الهيكلي كانت المعدلات المرتفعة للتضخم تتمتع نسبة كبيرة من التزايد الإنفاقي، أما في فترة تطبيق البرنامج فرغم السياسة الإنفاقية كانت انكماشية إلا أنها لم تفلح في استعادة التوازن لميزان المدفوعات ويرجع ذلك كما أشرنا سابقا إلى ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته، إضافة إلى الاختلال البنيوي للنفقات العامة حيث يغلب عليها نفقات التسيير، حيث كان من المفروض التركيز على نفقات التجهيز باعتبارها نفقات خالقة للثروة، إضافة إلى فشل الأجهزة الاجتماعية المحدثة في إحداث ديناميكية اقتصادية وتنويع الجهاز الإنتاجي الوطني.

- كان لسياسة الموازنة العامة في الجزائر أثرا جليا على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي فائض الموازنة العامة إلى إحداث فائض في ميزان المدفوعات، وذلك من خلال زيادة الانفاق الاستثماري والتحويلات الجارية (إعانات اقتصادية) والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الصادرات وخفض الواردات، أما العجز الموازني فيؤدي إلى تقليص الانفاق الاستثماري وكذلك التحويلات الجارية وهو ما ينعكس سلبا على الإنتاج وبالتالي على رصيد ميزان المدفوعات، كما أن استهداف العجز الموازني ابتداء من سنة 2009 كان الهدف منه استغلال الفائض الهيكلي لميزان المدفوعات بعد أن فاقت الموجودات الخارجية حجم الكلفة المتداولة في الاقتصاد الوطني من أجل تفادي الانعكاسات التضخمية.

- وجود علاقة عكسية بين السياسة النقدية والمالية وميزان المدفوعات، فمن المفترض أن هاتين السياستين تستخدمان للتأثير على ميزان المدفوعات وتصحيح اختلاله، أصبح ميزان المدفوعات هو المحدد الأساسي لهاتين السياستين، حيث أصبح وضع وتسطير السياسات الاقتصادية في الجزائر يتوقف على نتيجة ميزان المدفوعات.

- رغم الجهود المبذولة من طرف السلطات المالية والنقدية إلا أنها لم يكن لها تأثيرات كبيرة وإيجابية على التوازن الخارجي، حيث لم تفلح السياسة النقدية والمالية المتبعة في الجزائر من الحفاظ على التوازن الخارجي، ويرجع ذلك إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري، على اعتباره يعاني اختلالات هيكلية، تتطلب إصلاحات هيكلية جذرية، فمن الصعب معالجة اختلالات هيكلية بأدوات تصحيحية.

2. نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: "لم تؤدي سياسة الانفاق المتبعة في الجزائر إلى تحقيق التوازن الخارجي"، حيث تبين من الدراسة أنه رغم التزايد المستمر للإنفاق العمومي إلا أنه لم يكن له تأثير على ميزان المدفوعات، وبالتالي الفرضية الأولى محققة.

الفرضية الثانية: "لا يوجد أي تأثير لنتيجة الموازنة العامة في الجزائر على التوازن الخارجي"، في حين اتضح من خلال نتائج الدراسة وجود تأثير للموازنة العامة على ميزان المدفوعات حيث لجأت الحكومة الجزائرية إلى استهداف العجز الموازي بعدما أصبح ميزان المدفوعات يسجل فائض هيكلية، وبالتالي الفرضية الثانية محققة.

الفرضية الثالثة: "لم تساهم أسعار الفائدة المطبقة في الجزائر في تحقيق التوازن الخارجي"، فقيام البنك المركزي في تعديل معدلات الخصم، لم يكن له تأثير على أسعار الفائدة، كما أن هذه الأخيرة لم يكن لها تأثيرا على الاستثمار وبالتالي زيادة الإنتاج والتأثير على الميزان التجاري، وبالتالي الفرضية الثالثة محققة.

الفرضية الرابعة: "ساهمت سياسة الصرف المتبعة في الجزائر في تحقيق التوازن الخارجي"، غير أن الدراسة أثبتت أن التخفيضات المتتالية للدينار الجزائري لم يكن لها أثر على ميزان المدفوعات نتيجة تركيز الصادرات الجزائرية بدرجة كبيرة على المحروقات والتي تسعر بالدولار في الأسواق الدولية، إضافة إلى وجود سوق صرف موازي نشط يستحوذ على كمية معتبرة من النقد الأجنبي، وبالتالي الفرضية الرابعة غير محققة.

الفرضية الخامسة: "لم يكن للوضع النقدي السائدة في الجزائر أي أثر على التوازن الخارجي"، حيث لم يكن للزيادة في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد تأثير جلي على ميزان المدفوعات نتيجة قصور الجهاز الإنتاجي الوطني وكذلك استحداث البنك المركزي لأدوات نقدية لامتنعاص السيولة المصرفية في ظل فشل النظام البنكي في تحويلها إلى استثمارات منتجة، وبالتالي الفرضية الخامسة محققة.

3. الاقتراحات:

انطلاقاً من النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة يتعين على السلطات الجزائرية القيام بإصلاحات هيكلية حقيقية على الاقتصاد الوطني وتخليصه من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات، ويمكن إبراز هذه الإصلاحات في النقاط التالية:

- إصلاح المنظومة البنكية وتحرير أسعار الفائدة من أجل ضمان تعبئة المدخرات وجذب الكلفة النقدية المتداولة خارج الجهاز المصرفي، وتوجيهها نحو القطاعات ذات الأولوية للاقتصاد الوطني.
- تنظيم سوق الصرف الأجنبي والقضاء على السوق الموازية من خلال فتح مكاتب الصرف لتوحيد سعر الصرف، وتجميع الاحتياطات الأجنبية في القناة الرسمية (بنك الجزائر).
- تعزيز استقلالية البنك المركزي، وتنشيط السوق النقدية من خلال التوجه نحو استخدام الوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية، وكذلك تطوير وتنشيط بورصة الجزائر من أجل توفير الخيارات التمويلية للأعوان الاقتصاديين.
- ترشيد الإنفاق العمومي وإعادة النظر في التوزيع البيني للنفقات العمومية من خلال إعطاء أهمية أكبر لنفقات التجهيز باعتبارها المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية.
- إعادة النظر في توزيع التحويلات الاجتماعية والتي تستحوذ على نسبة معتبر من الإنفاق العمومي، دون أن توجه إلى وجهتها الحقيقية.
- إعادة النظر في تمويل الأجهزة الاجتماعية خصوصاً تلك التي لم تأت بأي فائدة تذكر على الاقتصاد الوطني.
- وضع سياسة مالية استشرافية من أجل معرفة المشاريع ذات الأولوية للاقتصاد الوطني.
- تفعيل الرقابة المالية على تنفيذ الميزانية العامة لاسيما رقابة مجلس المحاسبة.
- مراجعة الامتيازات الجبائية الممنوحة لبعض القطاعات الاقتصادية خصوصاً تلك التي لا تأتي بالنتيجة على الاقتصاد الوطني، وكذلك محاربة كل من الغش والتهرب الضريبيين.
- إعادة النظر في اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، حيث أن هذه الأخيرة لم تخدم الاقتصاد الوطني من خلال الإعفاءات الجبائية الممنوحة للأوروبيين دون أن يقابله أية فائدة تذكر للاقتصاد الجزائري.
- العمل على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الوطنية.
- تحسين مناخ الأعمال من أجل رفع الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية والقضاء على العراقيل البيروقراطية، وكذلك إلغاء القاعدة 51/49 والتي تعتبر بمثابة منفر للاستثمار الأجنبي، من أجل تنويع الاقتصاد الوطني وزيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات.

4. أفاق الدراسة:

رغم التطرق الواسع لموضوع التوازن الخارجي من طرف المفكرين الاقتصاديين، إلا أن هذا الموضوع مازال يشغل الاقتصاد الدولي، حيث لازال يحظى بالاهتمام الكبير خصوصا من طرف الساسة وواضعي السياسات الاقتصادية، ولا زال هناك مجال للبحث في هذا الموضوع خصوصا من الجوانب التالية:

- أثر التحرير التجاري على ميزان المدفوعات.
- الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية على ميزان المدفوعات الجزائري.
- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري
- العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وأثره على ميزان المدفوعات.
- أثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

- (1) أحمد مندور، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص 222.
- (2) الأخضر عزي، إشكالية وأبعاد ميزان المدفوعات الجزائري (مقاربة وصفية)، الطبعة الأولى، دار الـراية للنشر والتوزيع، عمان، 2018.
- (3) أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008.
- (4) أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2013.
- (5) بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- (6) بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- (7) بوزيدة حميد، جباية المؤسسات، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- (8) جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
- (9) حمدي عبد العظيم، السياسات النقدية والمالية ومقارنة إسلامية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1976.
- (10) خديجة الأعسر، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 2016.
- (11) خليل عبد القادر، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
- (12) دريد كامل آل شيب، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار اليازوردي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- (13) رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر، دمشق، 2000.
- (14) رفعت المحجوب، المالية العامة، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1992.
- (15) زغدود علي، المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

- (16) زكرياء الدوري، يسرى السمرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوردي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- (17) زين العابدين ناصر، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971.
- (18) زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الفتح للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2003.
- (19) سامي السيد، النقود والبنوك والتجارة الدولية، منشورات جامعة القاهرة، مصر، 2018.
- (20) سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الثاني، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994.
- (21) سمير نحري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوردي، عمان، 2011.
- (22) سمير مصطفى شعراوي، مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية، الطبعة الأولى، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2005.
- (23) سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحابي الحقوقية، بيروت، 2009.
- (24) السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي- النظرية والسياسات-، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2011.
- (25) السيد محمد أحمد السريتي، أحمد فتحي خليل الخضراوي، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار فاروس العلمية للنشر، الإسكندرية، 2017.
- (26) شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012.
- (27) صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
- (28) صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
- (29) صندوق النقد الدولي، المبادئ التوجيهية لإدارة احتياطات النقد الأجنبي، واشنطن سبتمبر 2001.
- (30) صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، النسخة العربية، الطبعة السادسة، واشنطن، 2009.
- (31) ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.

- (32) الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر، 2010.
- (33) الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، الطبعة الثانية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
- (34) عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.
- (35) عبد العزيز فهمي هيكل، مبادئ الأساليب الإحصائية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، 1966.
- (36) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005.
- (37) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- (38) عبد الهادي عبد القادر السويفي، التجارة الخارجية، بدون دار نشر، الإسكندرية، 2008.
- (39) عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر، عمان 1999.
- (40) علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، 2012.
- (41) كنعان علي، اقتصاديات المال والسياسات المالية والنقدية، الطبعة الأولى، منشورات دار الحسين، دمشق، 1997.
- (42) لولو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2010.
- (43) مجدي محمود شهاب، سوزي عدي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، الاسكندرية، بدون سنة نشر.
- (44) محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.
- (45) محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- (46) محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2012.
- (47) محمد حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.

- (48) محمد حلبي الطوابي، أثر السياسة المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007.
- (49) محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، 2010.
- (50) محمد راتول، الاقتصاد الدولي - مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018،
- (51) محمد شاطر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.
- (52) محمد نجاته الله صديقي، تدريس علم الاقتصاد الاسلامي، (المالية العامة)، الطبعة الأولى، مطابع جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2007.
- (53) محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.
- (54) مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار هومة للنشر، الجزائر، 2008.
- (55) مروان عطون، أسعار صرف العملات، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، دون سنة نشر.
- (56) موردخاي كريانين، الاقتصاد الدولي - مدخل السياسات-، تعريب محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية، دار المريح للنشر، الرياض، 2007،
- (57) نبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1994.
- (58) نزار كاظم الخيكانى، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- (59) نشأت نبيل محمد الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، الطبعة الأولى، شركة ناس للطباعة القاهرة، 2006.
- (60) نصيب رجم، الإحصاء التطبيقي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة 2004.
- (61) نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس، الطبعة الأولى، الجزائر، 2011، ص 222.
- (62) هيفاء غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.

- (63) وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2001.
- (64) وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان 2000.
- II. الرسائل والأطروحات:
- (65) بقبق ليلي اسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية - دراسة قياسية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014.
- (66) بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر: 1990-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، 2016/2015.
- (67) بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006/2005.
- (68) بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر: (1990-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2016/2015.
- (69) محمد عبد الله محمد صادق، السياسات النقدية والمالية وأثرها على ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة من (2000-2010)، بحث تكميلي لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد تطبيقي، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، 2014.
- (70) حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر (1990-2014)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016.
- (71) حسين كشيقي، إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية- حالة الجزائر (2000-2009)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، غير منشورة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012/2011.
- (72) الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسات النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، دراسة حالة موريتانيا، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013/2012.

- (73) مغلاوي أمينة، الكفاءة النسبية للسياستين المالية والنقدية على ميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1992-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016/2015.
- (74) يحيوي عبد الحفيظ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الخارجي (الميزان التجاري) دراسة حالة الجزائر (1970 - 2009)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، غير منشورة، المركز الجامعي بگرداية، الجزائر، 2011/2010.
- (75) حلبي إبراهيم منشد، تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة (1975-2000)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة البصرة، العراق، 2004.
- (76) درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، دون نشر، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.
- (77) رايس فضيل، التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر: 1989-2010، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، دون نشر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013.
- (78) محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي - التجربة الجزائرية - ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001/2000.
- (79) معيزي قويدري، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2006)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008/2007.
- III. الملتقيات والمجلات:
- (80) بن الطاهر حسين، أزمة المديونية وبرامج التصحيح الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 31، جوان 2009، ص 274.
- (81) أحمد ضيف، نسيم بن يحيى، تقويم تطوير السياسة المالية للجزائر من 1962 - 2019، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد الثاني، العدد 07، جامعة يحي فارس، المدية، أفريل 2017.
- (82) ألاء عبد الستار حمودات، مقارنة بين نموذج التمهيد الاسي ونموذج أثر التداخل على الأسعار العالمية للشعير، مجلة تكريت للعلوم الصرفة، العدد 18 (1)، العراق 2013.
- (83) أيت يحي سمير، التعويم المدار للدينار الجزائري، بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة ورقلة، 2011.

- (84) باصور كمال، أثر فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي - بالإشارة لحالة الجزائر للفترة (2000-2012)-، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 06، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس المدينة، جوان 2016.
- (85) بربري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة شلف، 2009.
- (86) بقبق ليلي أسمهان، بورقعة سنوسي، دور قناة القرض المصرفي في نقل أثر السياسة النقدية في اقتصاديات الاستدانة - حالة الجزائر- مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد الثاني، العدد الأول، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جانفي 2016.
- (87) بلجيلالي فتيحة، بنية صابرينة، دراسة تحليلية تقييمية لأثر إصلاحات السياسة الجبائية على الإنعاش الاقتصادي، مجلة دراسات جبائية، المجلد 06 العدد 02، جامعة البليدة 02، مارس 2018.
- (88) بن سمينة عزيزة، مكانة السياسة المالية ضمن برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 17، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2009.
- (89) بهناس العباس، بن أحمد لخضر، النظام المصرفي الجزائري في ظل الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض والتحديات الراهنة له، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 4، العدد 07، جامعة زيان عاشور، الجلفة، سبتمبر 2013.
- (90) التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011، مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني في 16 أكتوبر 2011، موقع بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz
- (91) رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدادان 61-62 / شتاء- ربيع 2013.
- (92) رسول حميد، الاتجاهات الحديثة في السياسة النقدية في الجزائر، مجلة معارف، العدد 21، جامعة البويرة، ديسمبر 2016.
- (93) رسول حميد، قراءة في الوضع والسياسة المالية في الجزائر، مجلة معارف، العدد: 22، جامعة البويرة، جوان 2017.
- (94) زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية وإصلاحات صندوق النقد الدولي: تحليل دروس الأمس للاستفادة لأزمة اليوم، مجلة المالية والأسواق، المجلد 30، العدد 05، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2016.

- (95) ستيتو مليكة، محمد بن بوزيان، مسار السياسة النقدية في الجزائر وأثارها على التحول الاقتصادي، les cahiers du mecas، العدد 05، جامعة تلمسان، ديسمبر 2009.
- (96) شريف إسماعيل، لجناف عبد الرزاق، تحليل وتقييم سياسة الإصلاحات الجبائية في مجال دعم وترقية المؤسسات الصغرى والمتوسطة - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1995-2014)، مجلة دراسات جبائية، المجلد 04، العدد 01، جامعة البليدة 02، جوان 2015.
- (97) صاري علي، البنوك المركزية في الدول النامية وقدرتها على الممارسات غير التقليدية، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 02، العدد 01، جامعة الشلف، الجزائر، 2016.
- (98) صاري علي، السياسات النقدية غير التقليدية في الدول المتقدمة وانعكاساتها على أعمال البنوك المركزية في الدول النامية، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 06، العدد 02، جامعة بومرداس، الجزائر، ديسمبر 2016.
- (99) صاري علي، السياسة النقدية غير التقليدية: الأدوات والأهداف، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، العدد 04، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013.
- (100) صاري علي، تقييم فعالية سياسة التيسير الكمي في تخفيف أثر الأزمات، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 03، العدد 05، جامعة العربي التبسي، تبسة، سبتمبر 2018.
- (101) عثمان نقار، منذر العواد، استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الثاني، دمشق، 2012.
- (102) عثمان نقار، منذر العواد، منهجية Box-Jenkins في تحليل السلاسل الزمنية والتنبؤ (دراسة تطبيقية على أعداد تلاميذ الصف الأول من التعليم الأساسي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الثالث، دمشق، 2011.
- (103) العشي وليد، صديقي أحمد، تجربة التيسير الكمي في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد 06، المركز الجامعي ميله، الجزائر، جوان 2018.
- (104) العشي وليد، صديقي أحمد، تطور أدوات السياسة النقدية غير التقليدية بعد الأزمة المالية العالمية 2008، مجلة الدراسات الاقتصادية العميقة، العدد 08، جامعة مستغانم، الجزائر، 2018.
- (105) علي ذهب، آليات انتقال أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي، مجلة البحوث والدراسات، العدد 24، جامعة حمه لخضر، الواد، جوان 2017.
- (106) عمر عبو، كمال قسول، دور السياسة النقدية غير التقليدية في تحفيز الاقتصاد - عرض تجارب دولية-، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 05، العدد 01، جامعة الشلف، الجزائر، جانفي 2019.

- (107) فتان الطيب، بوشنتوف نوال، أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر، المجلة المغربية للاقتصاد والمناجحت، المجلد 4، العدد 2، جامعة معسكر، سبتمبر 2017.
- (108) قدي عبد المجيد، النظام الجبائي وتحديات الألفية الثالثة، مقال مقدم في ملتقى الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البلدة، كلية العلوم الاقتصادية 21 - 22 ماي 2002.
- (109) لطرش ذهبية، كفاف شافية، فعالية صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العمومية خلال الفترة 2000-2017، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 3، العدد 5، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، جوان 2018.
- (110) ماجدة مدوخ، أدوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90، مجلة العلوم الإنسانية العدد 23، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2011.
- (111) مبارك بوعشة، الشامية بن عباس، ماهية وطبيعة السياسة النقدية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: السياسات النقدية والمؤسسات المالية المنعقد يومي 09 و10 نوفمبر 2010، جامعة سكيكدة.
- (112) محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقييم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، جامعة الشلف، جوان 2006.
- (113) محمد راتول، صلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ربيع 2014.
- (114) مدوخ ماجدة ووصاف عتيقة، أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 8-9 مارس 2005.
- (115) مطاوي عبد القادر، راشدي فتيحة، سياسة التيسير الكمي كأسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمات، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 11، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ديسمبر 2016.
- (116) معمري ليل، سعدون عائشة، فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المدية، العدد 06، جوان 2016.
- (117) مفتاح صالح، وسائل السياسة النقدية في الرقابة على الكلفة النقدية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الرابع عشر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2008.
- (118) نادية العقون، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1990-2011)، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 13، جامعة قلمة، ديسمبر 2015.

(119) جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، ورقة، ص 234، 235.

IV. القوانين والمراسيم والتقارير:

(120) القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية رقم: 16 المؤرخة في 18 أفريل 1990.

(121) القانون رقم 2000-02 مؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق لـ 27 جوان سنة 2000، المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000.

(122) بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 15 سبتمبر 2011.

(123) الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية للفترة (1962-2011).

(124) بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2016.

(125) الأمر 01-01، المعدل والمتمم للقانون 90-10 والمؤرخ في 27/02/2001.

ثانيا: باللغات الأجنبية:

I. الكتب:

126) A.P. Thirlwall, *Balance-of-Payments Theory and the United Kingdom Experience*, Second Edition, The Macmillan press LTD, London, 1982.

127) Abdelkrim Naas, *Le Système Bancaire Algérien*, Edition INAS, Paris, 2003, p 251.

128) Abdelkrim Sadeg, *Le système bancaire algérien, la nouvelle réglementation*, Edition Imprimerie ABEN, Alger, 2004.

129) ARAGON Yves, *Séries temporelles avec R*, EDP Sciences, Paris, 2016.

130) Baba Ahmed Mustapha, *diagnostic d'un non développement*, édition l'Pharmattan, Paris, 1999.

131) Barbé Vanessa, *L'essentiel de l'Introduction au droit fiscal*, 4^{ème} Edition, Gualino, Paris, 2017.

132) BEITON Alain, CHRISTOPHE Rodriges, *Economie monétaire (Théories et politique)*, ARMAND COLIN, Malakoff, 2017.

133) BERNARRD Grais, *Méthodes Statistiques*, Dunod, paris, 1978.

134) Bourbonnais Régie, *Econometrie*, Dunod, 10^{ème} édition, Paris, 2018.

135) BOURBONNAIS Régis, TERRAZA Michel, *Analyse des séries temporelles*, 4^{ème} Edition, dunod, Paris, 2016.

136) Brana Sophie, Cazals Michel, *La Monnaie*, Dunod, Paris, 2014.

137) Delaplace Marie, *Monnaie et financement de l'économie*, Edition n°: 5, Dunod, Paris, 2017.

- 138) Flouzat Denise, *Economie contemporaine -Les Phénomène monétaire-*, 2^{ème} édition, PUF, Paris, 1991.
- 139) Francois Chauvel, *Finances publiques*, 22^{ème} Edition, Gualino, Paris, 2019.
- 140) François Goliard, *Droit fiscal général*, 3^{ème} Edition, Gualino, Paris, 2019.
- 141) Frédéric Mishkin, Monnaie, *Banque et Marchés Financiers*, 7^{ème} édition, Edition Pearson Education, Londres, 2004.
- 142) Marc Raffinot, Baptiste Venet, *la balances des paiements*, Edition la Découverte, Paris, 2003.
- 143) Walter Ingo, *international Economics*, second Edition, The Roland press company, New Yourk, 1975.
- 144) Christian de Lauzainghein, Marie-Hélène Stauble de Lauzainghein, Xavier Cabannes, *Droit fiscal*, 15^{ème} Edition, Dalloz, Paris, 2016.

.II الرسائل والأطروحات:

- 145) Mustafa Isedu, *Effects of Monetary policy on macroeconomic performance: The case of Nigéria*, PhD thesis in Economics, Unpublished, University of Greenwich, London, 2013.

.III الملتقيات والمجلات:

- 146) ABBES Amina, *Efficacité et limites de la politique économique et conjoncture dans un modèle de type « Mundell- Fleming »*, étude économiques sur l'Algérie, Thèse de doctorat en Sciences Economiques, Non publié, Université de Tlemcen, Algérie, 2014/2015.

- 147) Cstello Brainco, M. and M. Swinburne, "Central Bank Independence: Can it contribute to Better Inflation Performance? Issues in Theory and Practice", *Finance and Development*, March 1992.

- 148) Gunther Schnabl, Timo Wollmershäuser, *Fiscal Divergence and Current Account Imbalances in Europe*, CESifo Working Paper No. 4108, Munich Society for the Promotion of Economic Research, Germany, February 2013.

- 149) Hossein Ostadi, Bahram Taei, *The impact of monetary and fiscal policies on balance of payments in order to fulfill the objectives of the Fifth Development Plan*, *Journal of Scientific Research and Development*, Volume 2, Special Issue 2, 2015, Available online at www.jsrad.org.

- 150) IMOUGHELE Lawrence, ISMAILA Mohammed, *Monetary Policy and Balance of Payments Stability in Nigeria*, *International Journal of Academic Research in Public Policy and Governance*, Vol. 2, No. 1, Human Resource Management Academic Research Society, Pakistan, Januaruy 2015.

- 151) Iordachioaia Adelina-Geanina, Titu Maiorescu, *Monetary Policy and Economic Policy*, *journal of knowledge management*, economics and information technology, volume1, Issue no: 2 University of Romania, February 2011.

152) Lumengo Bonga-Bonga, *Fiscal policy, Monetary policy and External imbalances: Cross-country evidence from Africa's three largest economies (Nigeria, South Africa and Egypt)*. https://mpr.ub.unimuenchen.de/79490/1/MPRA_paper_79490.pdf.

153) Stanley Fischer, *Central-Bank Independence Revisited*, *The American Economic Review*, Vol. 85, No.2, January 1995.

154) Uz Idil, *Déterminations of current account: The relation between internal and external balances in Turkey*, *Journal of Applied Econometrics and International Development*, Vol. 10-2, Spain, 2010.

.IV. القوانين والمراسيم والقرارات.

155) Banque d'Algérie, *bulletin statistiques trimestriel N° 1*, Septembre 2007.

156) Banque d'Algérie, *bulletin statistiques trimestriel N° 13*, Mai 2011.

157) Banque d'Algérie, *bulletin statistiques trimestriel N° 37*, Mares 2017.

158) Banque d'Algérie, *evolution économique et monétaire en Algérie*, *Rapport annuel 2012*.

159) Banque d'Algérie, *evolution économique et monétaire en Algérie*, *Rapport annuel 2005*.

160) Banque d'Algérie, *evolution économique et monétaire en Algérie*, *Rapport annuel 2008*.

161) Banque d'Algérie, *evolution économique et monétaire en Algérie*, *Rapport annuel 2016*.

162) Banque d'Algérie, *L'instruction N° 95/28 du 22/04/1995 portant organisation du marché monétaire*.

163) *Bulletin statistique de la banque d'Algérie, séries rétrospectives, hors-série*, Juin 2012.

.V. مواقع الأترنت.

164) www.bank-of-algeria.dz.

165) www.albankaldawli.org.

166) <http://www.ons.dz>.